

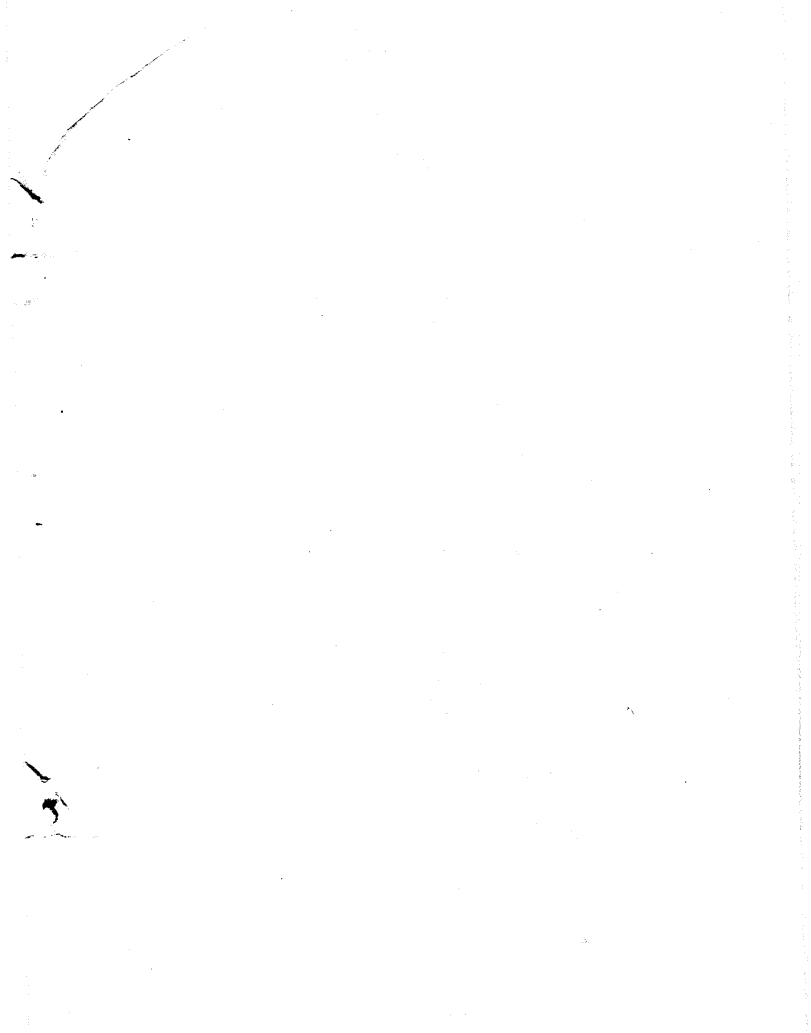
أسس علم الاجتماع

المفاهيم والقضايا

الأستاذ الدكتور

محمد عبدالسميع عثمان

عميد كلية التربية جامعة الأزهر



مقدمة:

تعد دراسة مبادئ وأسس علم الاجتماع من الضروريات العلمية لكل طلاب العلم على اختلاف مشاربهم واتجاهاتهم.

وترجع هذه الضرورة إلى التعقيد الذي تشهده الحياة الاجتماعية في العصر الحديث، ولعل هذا التعقيد الشديد يرجع إلى التطور الهائل الذي لحق بمختلف جوانب الحياة في المجتمعات جميعا على اختلاف مستوياتها ودرجاتها.

ولسنا بصدد تفصيل خصائص هذا التطور وسماته، وإنما تكفى الإشارة إلى أن هذا التطور استطاع تغيير مجريات الحياة تغييرا جذريا، ولا يعد من قبيل المبالغة القول أن هذا التغيير قلب الأوضاع رأسا على عقب.

وعلى سبيل المثال لا الحصر أن التمييط التقليدي لخصائص المجتمعات والذي كان يعتمد عليه الفكر الاجتماعي في تصنيف المجتمعات في الماضي لم يعد مقبولا الآن، بسبب التدخل الشديد بين

سمات المجتمعات في العصر الحديث، ومن ثم لم يعد للمعايير الصارمة التي تفصل بين حدود المجتمعات من وجود.

وقد ترتب على هذا ضرورة إعادة النظر في دراسة خصائص المجتمعات في ظل التطور الحديث، وحتم ذلك أن تظهر ممرات فكرية جديدة يكون بإمكانها تفسير وتحليل هذه المتغيرات تحليلا علميا دقيقا يُمكن الإنسان من السيطرة على هذه المتغيرات لصالحه.

وقد تتطلب ذلك إعادة النظر في دراسة النظريات الاجتماعية القديمة، وذلك من أجل إعادة وبناء وترشيد القيم الإنسانية والاجتماعية التي تمكنه من تحقيق الاستقرار النسبي في حياته الاجتماعية.

وما ظهور جرائم الارهاب والتعصب والأناية والسطو وغيرها إلا نتائج طبيعية لعدم تمكن القيم الإنسانية من مواكبة المتغيرات التي طرأت على الحياة الاجتماعية ونالت من خصائصها، وتعتبر تلك الجرائم عن انعدام القدرة على التكيف مع تلك المتغيرات نظرا للبعد الشديد عن أصالة القيم الاجتماعية النابعة من الدين الحنيف، وعدم القدرة على الحصول على التبريرات الأصلية لبيات القيم من خلال مبادئ الدين القويم.

ومن ثم تعاظم مسئولية دراسة علم الاجتماع حتى تستطيع القيام بتلك المهام لتحقيق الاستقرار المنشود في الحياة الاجتماعية.

وقد عرض هذا المؤلف لعدد من القضايا الفكرية التي تخدم
الأغراض السابقة، وذلك من خلال الإشارة الى تحليل المفاهيم الخاصة
بتفسير مفهوم علم الاجتماع وإطار الدراسة في علم الاجتماع،
وغيرها من الموضوعات التي تعد دراستها ضرورة للمبتدئين في دراسة
علم الاجتماع والخير قصدنا وعلى الله قصد السبيل.

المؤلف

أ.م. / محمد عبد السمیع عنان

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	
الفصل الأول	
١- دراسة لبعض التعريفات التي تناولت مفهوم علم الاجتماع عند المفكرين	١٥
- تعريف أوسيبوف	١٥
- تعريف جونسون	١٦
- تعريف مليتون بارون	١٦
- تعريف بارسونز	١٦
- تعريف ماكس فيبر	١٦
٢- رؤية لمفهوم "علم الاجتماع" في ضوء التعريفات السابقة	١٨
٣- مفهوم المجتمع	٢١
٤- دراسة لبعض المدلولات العلمية المرتبطة بمفهوم المجتمع	٢٤
الفصل الثاني	
دراسة لبعض المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع	٣٥
١- مفهوم البناء الاجتماعي	٣٦
٢- مفهوم الظاهرة الاجتماعية	٤٠

الموضوع	رقم الصفحة
٣- مفهوم المورفولوجيا الاجتماعية	٤٣
٤- مفهوم الفسيولوجيا الاجتماعية	٤٣
٥- مفهوم علم الاجتماع العام	٤٤
٦- مفهوم النظرية في علم الاجتماع	٤٦
الفصل الثالث	
إطار الدراسة في علم الاجتماع	٥١
١- أهمية الدراسة في علم الاجتماع	٥٤
٢- أهمية الدراسة في علم الاجتماع من الناحية المنهجية	٥٤
أ - الأهمية النظرية لدراسة علم الاجتماع ...	٥٥
ب- الأهمية التطبيقية لدراسة علم الاجتماع .	٥٦
٣- أهمية الدراسة في علم الاجتماع بالنسبة للمستهدفين	٥٧
أ - أهمية دراسة علم الاجتماع بالنسبة للفرد	٥٧
ب- أهمية الدراسة في علم الاجتماع بالنسبة للمجتمع	٥٨
الفصل الرابع	
مجال الدراسة في علم الاجتماع وعلاقته بطائفة العلوم الانسانية	
أولاً: علاقته بطائفة العلوم الانسانية	٦٣

الموضوع	رقم الصفحة
ثانياً: اتجاهات التخصصات العلمية في علم الاجتماع	٢٦
الفصل الخامس	
تطور نشأة علم الاجتماع عند المفكرين الاجتماعيين	٨٥
أولاً: في العالم العربي	٨٩
ثانياً: في فرنسا	١٠٢
ثالثاً: في إنجلترا	١١٩
رابعاً: في اسكتلندا	١٣٩
خامساً: في ألمانيا	١٣١
الفصل السادس	
دراسة النظرية في علم الاجتماع وأهم القواعد المنهجية في الدراسات الاجتماعية	
١- النظرية في علم الاجتماع وأهمية دراستها للباحثين في الدراسات الاجتماعية	١٢٧
٢- أهم الشروط الواجب توافرها في النظرية الاجتماعية	١٣٨
٣- أهم النظريات الاجتماعية	١٤٠
أ- النظرية المادية التاريخية	١٤٠
ب- النظرية البنائية الوظيفية	١٤٤

الموضوع	رقم الصفحة
٤- المدخل المنهجي للدراسة في علم الاجتماع ...	١٤٧
الفصل السابع	
النظم الاجتماعية	
١- مفهوم النظام الاجتماعي (ماذا يقصد بالنظام الاجتماعي)	١٦٥
٢- تطور نشأة النظم الاجتماعية	١٦٧
٣- مفهوم النظام الاجتماعي عند المفكرين	١٦٨
٤- السمات العامة للنظم الاجتماعية	١٧١
٥- عناصر ومكونات النظام الاجتماعي	١٧٤
٦- أشكال النظم الاجتماعية	١٧٥
٧- خصائص النظم الاجتماعية	١٨١
٨- أبعاد النظم الاجتماعية	١٨٧
٩- النظم الاقتصادية	٢٠١
١٠- أنماط النظم الاقتصادية العالمية	٢٠٥
١١- النظم السياسية	٢١٠
١٢- النظام السياسي في مصر	٢١٨
١٣- التنظيمات الدولية العالمية	٢٤٨
الفصل الثامن	
أ - القيم الاجتماعية	٢٥٧

الموضوع	رقم الصفحة
١- تطور الاهتمام بدراسة القيم في الفكر الاجتماعي	٢٥٧
٢- أثر التنشئة الاجتماعية في تغير السلم القيمي	٢٧٢
٣- تصنيف القيم	٢٨٠
ب- العادات	٢٩٣
١- العوامل المؤثرة في تكوين العادات	٢٩٦
٢- علاقة العادات بالنسق الثقافي في المجتمع	٢٩٦
ج- التقاليد	٣٠٠
د - العرف	٣٠٧
هـ- اللغة كأحد عناصر التراث الثقافي	٣١١
الفصل التاسع	
التغير الاجتماعي	
١- مفهوم التغير الاجتماعي	٣١٩
٢- خصائص التغير الاجتماعي	٣٢٠
٣- عوامل التغير الثقافي وعلاقتها بالتغير الاجتماعي	٣٢٤
٤- بعض المشكلات المترتبة على التغير داخل النسق الثقافي	٣٢٨

الموضوع	رقم الصفحة
٥- بعض موجهات النسق الاجتماعي للتقدم	٣٣٤
٦- معوقات النسق الاجتماعي	٣٣٧
٧- المعوقات الاقتصادية والاجتماعية لتغير النسق الثقافي	٣٣٩
الفصل العاشر	
العمليات الاجتماعية	٣٤٣
أ - مفهوم العملية	٣٤٦
ب- تصنيف العمليات الاجتماعية	٣٤٧
ج- العمليات المجمعة	٣٤٨
١- التعاون	٣٤٩
٢- التنشئة الاجتماعية	٣٥٣
٣- التكيف	٣٥٦
٤- التمثيل الاجتماعي	٣٦٤
٥- التواؤم	٣٦٨
٦- المزج الحضارى	٣٦٩
٧- الاتصال	٣٧٠
د - العمليات المفرقة	٣٧١
١- التنافس	٣٧١
٢- الصراع	٣٧٤

الموضوع	رقم الصفحة
٣- الخلل الاجتماعي	٣٧٩
هـ- الضبط الاجتماعي	٣٨٣
المبادئ العامة في العمليات الاجتماعية	٣٨١
الفصل الحادو عشر	
علم الاجتماع ودراسة بعض مشكلات التنمية	
١- المشكلات المرتبطة بالتخلف الاقتصادي	٣٩٣
٢- مشكلات التحديث والنقل التكنولوجي	٤٠٩
الفصل الثاني عشر	
بعض اتجاهات علم الاجتماع في دراسة البناء الطبقي	٤٢١
أ- دراسة المحددات الاجتماعية للبناء الطبقي	٤٢٢
ب- دراسة المحددات الاقتصادية للبناء الطبقي	٤٢٣
ج- بعض الاتجاهات النظرية في دراسة البناء الطبقي	٤٢٤
المراجع	٤٢٨

الفصل الاول

- * مفهوم علم الاجتماع لدى المفكرين الاجتماعيين
- * رؤية لمفهوم "علم الاجتماع" في ضوء التعريفات السابقة.
- * مفهوم المجتمع
- * دراسة لبعض المدلولات العلمية المرتبطة بمفهوم المجتمع.

مفهوم علم الاجتماع لدى بعض مفكرى علم الاجتماع

لعل مفهوم علم الاجتماع من أكثر المفاهيم التى تناولتها أقلام المفكرين الاجتماعيين . فلقد تناول المفكرون الاجتماعيون مفهوم علم الاجتماع بالتحليل من زوايا مختلفة ، ولعل تقديم تعريف لكل منهم يعطى في النهاية مفهوماً متكاملأ عن خصائص علم الاجتماع من حيث وجوده كعلم ونشأته وتاريخه في الماضي والحاضر وذلك بهدف الكشف عن القوانين التى تحكم الحياة الاجتماعية في بنائها ووظيفتها وتطورها ، وعن القوانين الخاصة التى تحكم كل جانب من جوانبها على حده (١)

وعلى سبيل المثال فقد اسهم كل من أسيوف ، وميلتون بارون ، ويسكوف ، وبارسونز ، وماكس فيبر ، ولندبرج وأروجيران ، وماكيفر ، وجيدنجيز ، وروس وغيرهم في تقديم تعريفات مختلفة لمفهوم علم الاجتماع وذلك كمايلي :

وفى هذا الصدد عرفه أوسيبوف : بأنه العلم الذى يدرس البناء الاجتماعي للمجتمع وما يحويه من علاقات داخل الطبقات الاجتماعية ، وكذلك النظم الاجتماعية التى تنظم هذه العلاقات ، الى جانب دراسة تطور وتفاعل الأنساق والتنظيمات داخل المجتمع .

^١ - سمير نعيم احمد ، أسس علم الاجتماع ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ ص ٤٥ .

كما عرفه جونسون: على أنه العلم الذى يدرس الجماعة من حيث نماذج تنظيمها الداخلى والعمليات التى تميل الى استمرار أو تغيير هذه الصورة التنظيمية للعلاقات الاجتماعية.

وعرفه ميلتون بارون: على أنه اجتماعى يدرس انماط التفاعل الاجتماعى، وتأثير الإنساق الاجتماعية على الاستجابات العقلية والانفعالية والسلوكية والإنسانية.

وعرفه بوسكوف: على أنه العلم الذى يدرس التفاعل الإنسانى ويهدف إلى الوصول إلى تعميمات عن العلاقات بين الوقائع الاجتماعية.

وعرفه تالكوت بارسونز: على أنه علم دراسة المجموعات البشرية، والعلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية ووظائفها في الحياة الاجتماعية.

وعرفه ماكس فيبر: على أنه العلم الذى يسمى الى فهم الفعل الاجتماعى وتفسيره لكى يصل إلى تفسير سببى لمساره ونتائجه.

وعرفه لندبرج: على أنه عبارة عن نسق من التعميمات

المراقبة عن السلوك الاجتماعي للناس يتم التوصل إليه باستخدام
المنهج العلمي .

وعرفه أوجبرن ونيمكوف : على أنه الدراسة العلمية
للحياة الاجتماعية .

وعرفه روبرت ماكيفر : على أنه العلم الذي يدرس
العلاقات الاجتماعية .

وعرفه هنري جيدنجر : على أنه الدراسة العلمية
للمجتمع .

وعرفه إدوارد روس : على أنه العلم الذي يدرس الظواهر
الاجتماعية .

هذه بعض النماذج لتعريف بعض العلماء لعلم الاجتماع
والتي اتفقت فيما بينها على أن علم الاجتماع يمثل أحد العلوم
الانسانية الذي يدرس المجتمع في ظواهره المختلفة ، ونظمه ،
وبيئته ، والعلاقات بين أفراد دراسة علمية وصفية تحليلية ، وهو
علم يدرس الظواهر الكائنة بالفعل ، أو التي موجودة في الماضي
ويهدف إلى استنتاج القواعد والقوانين التي تفسر الحياة
الاجتماعية تفسيراً شاملاً وتخضع لها الوقائع الاجتماعية .

ومن خلال التعريفات السابقة التي قدمها علماء
الاجتماع لمفهوم " علم الاجتماع " يمكننا التوصل إلى مفهوم عام

لعلم الاجتماع أو مفهوم شامل يحاول أن يجمع بين ما قدمته التعريفات السابقة لهذا المفهوم .

رؤية لمفهوم علم الاجتماع في ضوء التعريفات السابقة

حيث يشير مفهوم علم الاجتماع إلى ذلك العلم الذى يدرس أنماط التفاعل الحادث بين الناس الذين يعيشون معا فى بيئة واحدة أو بيئات مختلفة ، والناس الذين يعيشون معا فى صور تفاعل دائم يكونون ما يسمى بالمجتمع ، فالمجتمع يشكل الموضوع الأساسى لعلم الاجتماع .

غير أنه يجب التنويه إلى أنه ليس كل جماعة مكونة الناس يطلق عليها مفهوم "المجتمع" الذى يشكل موضوع الدراسة فى علم الاجتماع وإنما تنصب دراسة علم الاجتماع على المجتمع الذى يتميز بالخصائص التالية :

- ١- أن يكون مجتمعاً مستقراً أى أنه مرتبط ببيئة معينة حتى ولو كان متقللاً خلال هذه البيئة أو فى عمليات حراك دائم وعدم استقرار فى المكان .
- ٢- أن يكون مجتمعاً دائماً ، بمعنى أنه يتمتع بدوام نسبي أى له تاريخ زمنى وذلك حتى يمكن أن تنشأ فى داخل هذا المجتمع مجموعة من العلاقات تربط بين الناس بعضهم ببعض وتتضمن استمرار حياتهم المشتركة .

ولذلك لا تعتبر الجماعات الطارئة أو المؤقتة مثل المارة في الطريق أو المشاهدين لحفلة أو فيلم سينمائي أو المستمعين لمحاضرة ممثلة المجتمع الذي هو الموضوع الرئيسى لعلم الاجتماع .

٣- أن يكون مجتمعاً تلقائياً أى أن الناس يجتمعون من تلقاء أنفسهم بقصد الرغبة فى المعيشة المشتركة دون أن يفرض عليهم أحد ذلك الاجتماع ولا أن يقيدهم أحد بقيود تضطرهم إلى البقاء معا رغم أنوفهم فالسجن لا يعد مجتمعاً تلقائياً ولا المعتقل .

٤- أن يكون مجتمعاً طبيعياً ، أى أن الناس يعيشون فى المجتمع على سجيتههم ويمارسون نشاطهم وفق طبائهم الخاصة دون تغليف أو أجبار .

ومن اجتماع الناس معا فى جماعات يضمها المجتمع الكبير تنشأ مجموعة من العلاقات تربط الناس بعضهم ببعض وتجعلهم يشعرون بالانتماء إلى مجتمع معين ذى شخصية متميزة .

مفهوم المجتمع :

يشير مفهوم المجتمع إلى تركيب أو تآليف لمجموعة من أفراد يتميز هذا التركيب أو التآليف بنمط معين من العلاقات يربط هذه المجموعة من الافراد وتجعلهم كلاً واحداً متمسكاً

متجهين الى غاية واحدة هي بقاء هذه المجموعة من الأفراد في المنطقة الجغرافية المحدودة التي تعيش فيها .

وهذا المجموع من الأفراد يتميز بأنه " كل " متفاعل ، وليس أفرادا متجمعة بهدف التجمع ، وهذا الكل قد تضعف فيه الذوات الفردية من ناحية فرديتها ، ولكنها تقوى من ناحية وجودها الاجتماعي ، الذي يمنحها الوجود والحياة ، وكل المقومات الاقتصادية والحضارية .

ومن ثم فإن للمجتمع سلطان على الأفراد ، منذ خروجهم أجنة من بطونهم أمهاتهم ، ويتميز هذا السلطان في عملية إدخال الأفراد في قوالب النظم الاجتماعية التي كثرها المجتمع لنفسه .

فالمجتمع هو الذي يعطى كل مقومات وجود الفرد منذ ميلاده حتى آخر العمر ، فهو الذي يحدد اسمه ولغته ، ودينه ، وتقاليده وقيمة الاجتماعية ، وأخلاقه ، ومهنته التي يعمل بها ، وأدواته التي يستعملها ، ووسائل الانتاج ، ونظمه ، وعلاقاته ، طرق النقل والاتصال ، ونمط السلطة الحاكمة ، وعلاقاتها بالمحكومين .

ويعمل المجتمع على إدماج الأفراد فى وحدة كلية متماسكة تعمل بإرادة واحدة . ذلك عن طريق توحيد القالب الاجتماعى العام الذى يصب فيه جميع الأفراد ، ولكن ليس معنى ذلك أن يكون جميعهم نسخة واحدة لا يتميز فيها فرد ، وإنما يؤكد المجتمع للأفراد حرية التعبير عن مواهبهم ، وبذلك تظهر فى المجتمع الابتكارات بأنواعها وأنماطها المختلفة ، كما يحدث التطور العام للمجتمع من جهة أخرى .

فالمجتمع يعمل على توحيد الطابع العام دون أن يطمس الطابع الخاص للأفراد ، أى أن يؤكد الجماعية دون أن يقضى على الفردية ، فالمجتمع لا يقيد حرية التفكير والتعبير عن رأى الخاص إلا فى حدود ما تواضع عليه المجتمع من قوانين أو نظم أو أعراف و عادات أو تقاليد الخ .

ويرى بعض علماء الاجتماع أن المجتمع يتكون من مجموعة الأفراد فى بيئة جغرافية معينة ، ولكن مجموع الأفراد لا ينبغى أن ينظر إليه على أنه مجرد مجتمع جمع إضافى للأفراد ، وحسبما يكون العدد يتكون المجتمع ، لأن مجموع الأفراد داخل المجتمع لا ينظر إليه إطلاقاً من خلال جمع إضافة الأعداد الحسابية ، بل هو شئ مختلف تماماً عن مجرد الجمع الإضافى أو مجرد الأعداد الحسابية .

فالمجموع الاجتماعي يختلف اختلافاً تاماً عن الجمع أو
المجموع الفيزيقي ، ففي الجمع الفيزيقي يتم إضافة الأشياء بعضها
إلى بعض عن طريق الرص أو الإضافة ، أما المجموع الاجتماعي ،
فهو جمع متفاعل تفاعلاً تاماً .

ومن ثم فإن دراسة علم الاجتماع تنصب على الجماعات
باعتبارها المصدر الأول لجميع الظواهر الاجتماعية فالجماعة بهذا
المعنى هي الحقيقة الاجتماعية الموجودة التي تفرض وجودها على
الفرد نفسه وتجعله يتأثر بكل ظواهرها تأثيراً ينعكس في تفكيره
بحيث يأتي هذا التفكير معبراً عن تأثير الجماعة .

والاجتماع بالمعنى العام يعبر عن ذلك الإطار العام الذي
يحدد العلاقات التي تنشأ بين الأفراد الذين يعيشون داخل نطاقه
في هيئة وحدات أو جماعات : ويرى بعض المفكرين أن هذه
العلاقات يجب أن تكون .

أ- مستقرة منظمة .

ب- قائمة بصفة مباشرة .

غير أن هاتين الصفتين لنمط العلاقات التي تسود بين
الأفراد ليس من الضروري أن تنطبق على جميع العلاقات السائدة
والموجودة بالفعل .

٢٢
فئة علاقات قد توجد بين الأفراد غير أنا لم يكتب لها
الاستقرار النهائي بعد ، ذلك مثل بعض العلاقات الطبقية
والهنية .

وثمة علاقات أخرى قد تنمو بين الأفراد ولكن ليس بصفة
مباشرة ، إنما قد تنمو مثل هذه العلاقات في الخفاء ، وبعداً عن
أعين الناس ، ومع ذلك فإن هذا لا يمنع من وصفها بأنها علاقات
موجودة وكأنه بالفعل ، غير أنها توجد في الخفاء خشية أن يشعر
بها الجميع .

دراسة لبعض المدلولات العلمية المرتبطة بمفهوم المجتمع

هناك العديد من المدلولات العلمية التي ترتبط بمفهوم " المجتمع " ولقد تنوعت هذه المفاهيم في العصر الحديث تنوعاً كبيراً ، ولعل من أهم هذه المدلولات التي ارتبطت بمفهوم " المجتمع " مفهوم من " المجتمع الأعلى " ومفهوم " المجتمع القومي " وكذلك مفهوم " المجتمع العالمي " .

ولقد تناولت هذه المفاهيم في العصر الحديث تداولاً كبيراً وبخاصة مفهوم مثل " المجتمع العالمي " الذي أصبح من المفاهيم العامة كبيراً بفضل زيادة وسائل الاتصال وسرعة تقدمها وكذلك تحول النظم الاقتصادية العالمية تحولاً جذرياً في كثير من الأحيان وأصبح العالم كله يشبه وحدة اجتماعية صغيرة كالقرية ، والحق في المدينة كما ظهرت مدلولات ارتبطت بمفهوم " المجتمع العالمي " مثل " العولمة " والاتجاه نحو العولمة أي الأخذ بالاتجاهات المجتمع العالمي .

وبسبب التحولات الاقتصادية الكبرى حدثت تحولات دولية كبيرة وظهر مفهوماً جديداً مثل مفهوم " النظام العالمي الجديد " ولقد أكدت هذه المفاهيم كلها على أهمية مفهوم " المجتمع العالمي " وسنعرض هذه المفاهيم في الصفحات التالية :

المجتمع القومى :

إذا أخذنا عن مفهوم " المجتمع " وما يحترى عليه من دلالة من الزاوية الاجتماعية ، وأضفنا إلى هذا المفهوم كلمة " قومى " اشارة المفهوم " مجتمع قومى " إلى دلالة أخرى .

حيث تشير كلمة " قومى " إلى الأهل والعشيرة التى تخص الإنسان الفرد ، فيشعر من ثم بالانتماء إلى هؤلاء الأهل وتلك العشيرة .

ومن ثم فإن كلمة قوم أو قومية تشير إلى نحو اتجاه الشعور بالانتماء إلى فئة معينة من الناس تتميز هذه الفئة بخصائص ثقافية معينة تحددتها وتعينها ، بحيث يمكن تمييز هذه الفئة عن الفئات الأخرى .

ومن جهة أخرى فإن القومية عبارة عن شعور الجماعة بأنها تنتمى إلى أمة معينة تربطها بها روابط وعلاقات اجتماعية وثقافية معروفة ، كالملة أو الدين أو التقاليد أو التاريخ المشترك أو المخاوف أو الآمال المرجوة .

ولاشك أن هذا الشعور بالقومية لا يتخلقه فى الجماعة عوامل صناعية كالدعاية أو التعليم أو القانون أو الحكومة أو الحزب ، وإنما هو شعور تلقائى ينشأ فى الجماعة ببطء ويتغلغل فى نفوس أبنائها بحكم وجودها فى وسط معين وتفاعلهم مع هذا

الوسط ، واكتسابهم مقوماته الثقافية والحضارية التي تطبعهم بطابع الأمة وتصيغهم بصيغتها فيشعرون نحوها بالولاء ، خاصة بسبب ما يضيفه عليهم هذا الولاء من حماية الأمة لهم وتعبيرها عن آمالهم ، وحرصها على مقدساتهم ، وتطلعها إلى مستقبل أفضل لأبنائهم ، ومن هنا تشعر الجماعة بما يربطها بالأمة أى تشعر بأنها جزء من كل يجمع هذا الجزء جميع صفات الكل وخصائصه المادية والروحية ، وبها يواصل الكل بقاءه واستمراره .

وتفسر القومية بهذا المعنى السابق ماهر إلا تفسير للمجتمع القومى الذى الذى هو عبارة عن :

" مجتمع إنسانى طبيعى مؤسس على وحدة الأرض والأصل والتقاليد واللغة على نحو متكامل متفاعل فى الحياة وفى درجات الوعى الاجتماعى " .

وقد انتشرت فكرة القومية فى جميع أنحاء أوروبا ، وظهرت الدول القومية فى أوائل العصور الحديثة نتيجة للحروب الصليبية ، وضعف النظام الإقطاعى ، وظهور الطبقة الوسطى ونمو المدن ، وإخراص الطبقة ونمو حركة الإصلاح الدينى .

وكان ظهورها فى المجلوا نتيجة للفتح النورمندى وحرب
المائة سنة مع فرنسا ، وبسبب ظروف المجلوا البحرية ، وظهرت
فى فرنسا نتيجة لحروب المائة سنة .

وفى بروسيا نتيجة للاصلاح الدينى ، وظروف بروسيا
الحرية وصراعها مع روسيا فى عهد فردريك الأكبر .

وهناك دول قومية أخرى أحدث تكوينا من هذه الدول ،
وقد نشأت بعد الثورة الفرنسية نتيجة لها وحروب نابليون ، فقد
عملت الثورة الفرنسية على مساعدة الشعوب المغلوبة على أمرها
وتحريرها من المستبدين بشتونها ، فظهرت بلجيكا . كذلك ألمانيا
فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر . ظهرت قبل ألمانيا
الولايات المتحدة . ودول أمريكا الجنوبية والوسطى .

كما نشأت فى اواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن
العشرين القومية التركية واليابانية والأندونيسية وكثير من
القوميات الأفريقية .

المجتمع المحلى :

وهو عبارة عن مجموعة من الأفراد يعيشون فى منطقة أو
بيئة محدودة النطاق والمعال كاجتماع أهل القرية أو القبيلة أو
أحياء المدينة .

ومعنى ذلك أن اصطلاح " المجتمع المحلي " ينسحب على المجتمعات القبلية والرعية ، كما يطلق على المجتمعات المتحضرة في نفس الوقت .

ومن خلال التعريف السابق لفهوم " المجتمع المحلي " تتضح ثمة محددات للمجتمع المحلي ، تنحصر هذه المحددات فيما يلي :

- (أ) مكان جغرافي محدد .
- (ب) تفاعل مجموعة من الأفراد .
- (ج) قوة منظمة لسلوك الأفراد .

(أ) المكان الجغرافي :

وهو عبارة عن مكان محدد النطاق والمعالم ، وهذا النطاق يتسع إلى حد ما بالنسبة للجماعات الرعية ، لأن الأفراد في حالة الرعي ، ولو أنهم ينتقلون في جماعات من مكان إلى آخر داخل نطاق البيئة ولكنهم يخضعون جميعا لنظام معين ومجموعة من القواعد التي تنظم حياتهم .

(ب) تفاعل مجموعة من الأفراد :

لا معنى لوجود مكان جغرافي محدد النطاق والمعالم بدون الأفراد التي تعيش في هذا المكان ، ومن جهة أخرى لا معنى

لوجود الأفراد بدون تعاونهم واشتراكهم فى إقامة حياة مجتمعية داخل نطاق المنطقة الجغرافية المحدودة .

ومن ثم فإن المجتمع اخلى يتميز بتعاون أفراده ، واعتماد بعضهم على البعض الآخر ، وظهور مبدأ تقسيم العلم ، وتنوع الوظائف ، وتوزيع القوى والجهود ، وعدم وجود فروق طبقية ظاهرة .

(ج) قواعد منظمة للسلوك :

يتميز المجتمع اخلى بأنه يتخذ بعض القواعد والمعايير التى تنظم سلوك الأفراد والعلاقات المتبادلة بينهم ، وتتميز هذه القواعد بأنها تعبر عن اتجاه مجموع الأفراد . ويتم الضبط لهذه القواعد وتلك النظم عن طريق هيئات ومؤسسات أنشأها المجتمع خصيصاً من أجل الحفاظ على هذه القواعد والإبقاء عليها .

هذا ويمكن أن يكون المجتمع اخلى جزءاً من مجتمع أكبر وأوسع نطاقاً ، أى أن هناك مجتمعات محلية تقع فى نطاق مجتمعات محلية أخرى . (١)

^١ - مصطفى خشاب : المدخل إلى علم الاجتماع ، الكتاب الثانى ، الدار القومية للطباعة والنشر ١٩٦٦ ص ١١٧ .

ويولد الفرد داخل المجتمع الخلى فيجد الروابط الاجتماعية قائمة ومستقرة تقوم الجماعة بتشكيله وتنشئته وفقا لقتضياتهم .

وتعتبر الأسرة من وجهة نظر بعض علماء الاجتماع هي التعبير الأول العام عن حقيقة المجتمع الخلى ، وتمتاز الحياة الاجتماعية فى هذا الشكل بالتضامن وقوة الروابط وسيادة الشعور الجمعى والمشاركات الوجدانية .

المجتمع العالمى :

يطلق مصطلح " المجتمع العالمى " فى أغلب الأحيان ليشير إلى ذلك الكل الاجتماعى الذى يتوكل تركيباً صناعياً من أجزاء كثيرة غير متجانسة ، ووحدات عديدة غسر متشابهة .

ومعنى ذلك أن المجتمع العالمى ينقسم إلى مجتمعات كثيرة متنوعة وهيئات ومؤسسات متعددة على أساس ادارى .

وتدور فكرة المجتمع العالمى حول مفهوم العلاقات بين المجتمعات القومية بعضها البعض الآخر ، أو ما يطلق عليه اسم " العلاقات الدولية " والتي تربط بين الدول بعضها البعض الآخر .

وتشير كلمة " علاقة " إلى فكرة الرابطة الوثيقة التى تجمع بين الدول بعضها البعض الآخر ، وتتناول العلاقات الدولية جميع

أنواع الصلات التي تربط بين مختلف الدول ، حيث أنها تشمل كل أنواع الصلات .

ويرى البعض من علماء العلوم السياسية أن المعيار في تحديد ما يدخل في نطاق هذه العلاقات هو مدى أثر الرابطة أو العلاقة في المجتمع الدولي أو العالمي بأسره . فكل علاقة يكون لها أثر في المجتمع العالمي أو الدولي بصفة عامة تدخل في دائرة هذه العلاقات .

ووفقاً لهذه الأراء يكون مقتضى دراسة العلاقات الدولية في المجتمع العالمي دراسة كل الاتصالات ، سواء منها ما يتناول الدول أو الشعوب أو السلع ، أو الأفكار ، بشرط أن تتعدى الحدود ، وأن تؤثر في المجتمع الدولي جميعه .

وقد تضمنت تقارير المؤتمرات العلمية التي نظمتها هيئة اليونسكو لبحث موضوع العلوم السياسية أن العلاقات الدولية تشتمل على ثلاثة فروع متصلة هي :

١- السياسة الدولية :

وتتناول دراسة السياسات الخارجية للدول وتفاعل تلك السياسات مع بعضها بعض .

٢- التنظيم الدولي :

ويشمل دراسة أهم المنظمات الدولية من عالمية ، مثل الأمم المتحدة ، أو إقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي أو فنية مثل هيئة العمل الدولية .

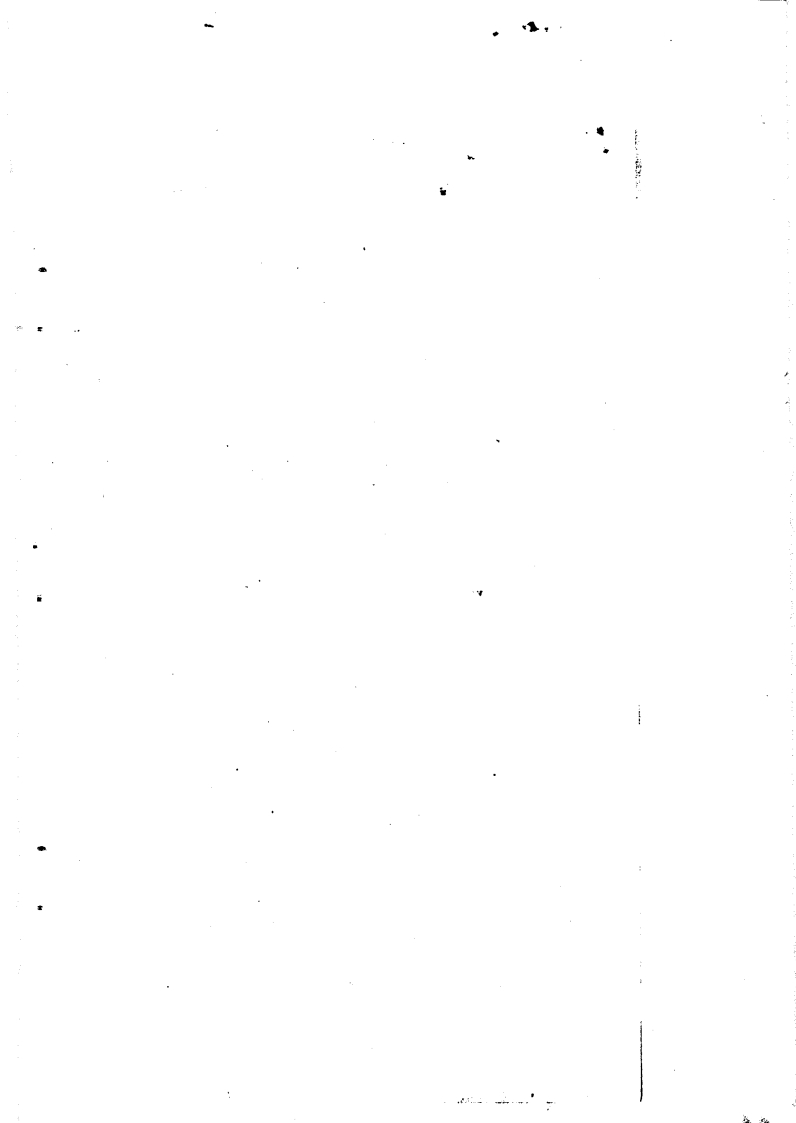
٣- القانون الدولي :

ويتناول دراسة القواعد القانونية التي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض ، وعلاقتها بالتنظيمات الدولية .

الفصل الثاني

دراسة لبعض المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع

- ١- مفهوم البناء الاجتماعي.
- ٢- مفهوم الظاهرة الاجتماعية.
- ٣- مفهوم المورفولوجيا الاجتماعية.
- ٤- مفهوم الفسيولوجيا الاجتماعية.
- ٥- مفهوم علم الاجتماع العام.
- ٦- مفهوم النظرية في علم الاجتماع.



دراسة لبعض المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع

يتناول هذا الفصل بعض المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع والتي تعد دراستها ضرورية أساسية للمبتدئين في الدراسات الاجتماعية ولعل من أهم المفاهيم الذي يتعرض لها الفصل بالتحليل والتفسير مفهوم "البناء الاجتماعي" حيث يعتبر من المفاهيم العامة الأساسية الحديثة في الدراسات الاجتماعية الذي تناولته الأقسام بالتحليل وبخاصة في الدراسات الأنثروبولوجية.

وكذلك مفهوم "الظاهرة الاجتماعية" وهو من المفاهيم القديمة في الدراسات الاجتماعية.

كما يشير هذا الفصل أيضاً إلى مفاهيم المورفولوجيا الاجتماعية وكذلك مفهوم الفسيولوجيا الاجتماعية وأهميتهما في تحديد مفهوم "علم الاجتماع العام".

كما ينتهي الفصل بإشارة إلى مفهوم "النظرية في علم الاجتماع" وأهم العناصر الأساسية التي تكون المكونات الضرورية التي تساعد على صياغة النظرية في علم الاجتماع.

مفهوم البناء الاجتماعي Social Structure

يعتبر مفهوم "البناء الاجتماعي" من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاجتماعية الحديثة، وظهرت أهميته نتيجة اتجاه كثير من علماء الاجتماع والانثروبولوجيا إلى الدراسات الحقلية التي يقومون بها في مجتمعات معينة بالذات كوسيلة لفهم المجتمع الإنساني في عمومها، حيث لاحظ هؤلاء العلماء أثناء دراستهم لتلك المجتمعات تفاعل القائم بين مختلف نظمها الاجتماعية، على أساس أن الحياة الاجتماعية في أي مجتمع عبارة عن نسيج متشابك من العلاقات المتداخلة، ومن هنا أخذ مفهوم البناء الاجتماعي يفرض نفسه بشكل واضح على معظم الدراسات الحديثة، بعد أن كان مجرد فكرة غامضة تراود عقول بعض الكتاب في القرن الثامن عشر.

ويرجع الفضل في انتشار مفهوم البناء الاجتماعي إلى علماء الانثروبولوجيا الاجتماعية، خاصة في بريطانيا، ويرجع ذلك إلى طبيعة الانثروبولوجيا ذاتها كعلم، وطبيعة المجتمعات التي يهتم العلماء بدراسة. فقد كانت الانثروبولوجيا في أول نشأتها تهتم بدراسة أنماط الحياة البسيطة الساذجة في المجتمعات المختلفة. وكذلك دراسة المجتمعات المحلية المحدودة المساحة والسكان كالقرية، والقبيلة، حتى تطورت الأبحاث الانثروبولوجيا ووسع العلم من ميدان دراساته حتى شملت أنماط الحياة الأكثر تعقداً.

ودراسة البناء الاجتماعى هى في الواقع دراسة العلاقات القائمة بين الناس في المجتمع بالإضافة إلى دراسة العادات والتقاليد الاجتماعية وما إليها من طرائق السلوك وأفعال الناس في حياتهم اليومية، ويتخذ الباحث من النظم الاجتماعية Social institutions كالنظام الاقتصادى والنظام السياسى، والنظام القرباسى، والدينى... الخ، العناصر البسيطة الأولية التى يبنى عليها تحليله للعلاقات الاجتماعية، ومن هنا كانت الدراسات البنائية تقوم على أساس من التجريد، معتمدة في كل تحليلاتها على التصورات الاجتماعية، أى أنها تميل إلى تفسير الظواهر والعلاقات والنظم الاجتماعية في الفاظ وحدود اجتماعية خالصة، وهذا يعنى التركيز على معرفة كيفية عمل النظام الاجتماعى، أى وظيفته في البناء الاجتماعى وما يقوم بين هذه النظم من تساند وظيفى، وهذا في مجمله هو مضمون البناء الاجتماعى^(١).

مفهوم البناء الاجتماعى لدى بعض علماء الاجتماع:

لقد ساهم كل من "رادكليف براون" Radcliffe-Brown و"إيفانز پريتشارد" Evans Pritchard، و"روبرت ردفيلد" Robert Redfield وغيرهم، في وضع تحديد دقيق لمفهوم البناء

(١) أحمد ابو زيد، البناء الاجتماعى، مدخل للدراسة المجتمع، ط ١، الاسكندرية، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥، ص ١٢.

الاجتماعى على أنه "مجموعة ثابتة من العلاقات تقوم بين الوحدات والزمير الاجتماعية التي تتمتع عادة بدرجة عالية من القدرة على البقاء والإستمرار في الوجد" أو هو "نسق متكامل من الأبنية المنفصلة المتمايزة التي تقوم بينها، رغم تمايزها وانفصالها علاقات متبادلة مثل البناء الاقتصادى، والبناء السياسى والبناء القربى، ويضم كل من هذه الأبنية الجزئية عدداً من النظم الاجتماعية التي تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة متكاملة، ولن يتيسر فهم البناء الاجتماعى إلا بدراسة هذه الأبنية الجزئية التي تتداخل وتتفاعل بعضها مع بعض، إذ ليس ثمة شك في وجود علاقات متبادلة بين النسق الايكولوجى والنسق الاقتصادى مثلاً، على اعتبار أن الحياة الاقتصادية كلها تتأثر وتحدد بالشروط والظروف الايكولوجية التي تحيط بالمجتمع^(١).

أى أن البناء الاجتماعى يتضمن مبادئ أساسيين ومتكاملين

هما:

(١) مبدأ الإستمرار في الزمن سواء على الجماعات أو العلاقات الاجتماعية.

(٢) مبدأ العلاقات الثابتة المستمرة التي بين الجماعات المتماسكة.

وقد يستعمل مفهوم "البناء الاجتماعى" استخدامات مختلفة

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٣٧.

ومتفاوتة في بعض الأحيان لدى علماء الاجتماع أنفسهم مما يطلق عليه بعض علماء الاجتماع مصطلح "بناء اجتماعي" يسميه آخرون "نسقاً اجتماعياً" Social System، ويلاحظ أن المصطلحين يتضمنان الفكرة القائلة بأن التفاعل الاجتماعي يقوم على مجموعة مركبة من الأنماط التي تتميز بثبات ودوام، وأحياناً يطلق بعض العلماء على نفس الفكرة مصطلح "التنظيم الاجتماعي" Social Organization الذي يعنى في جانب منه معيشة الناس مجتمعين، وما يترتب على ذلك من تنظيم يؤدي إلى استمرار الحياة الاجتماعية، وقد يعنى من جانب آخر أكثر خصوصية ما يطلق عليه الآن "التنظيم الرسمي"، أو "التنظيم البيروقراطي"^(١).

(١) سناء الخولى، مدخل إلى علم الاجتماع، ١٩٨٧، ص ٨٨.
الإسكندرية: دار المعزة للجامعة.

الظاهرة الاجتماعية

تعتبر دراسة الظاهرة الاجتماعية والتعرف على خصائصها من أهم الأسس التي تستند إليها الدراسة في علم الاجتماع.

حيث أن دراسة المجتمع تكون عن طريق دراسة الظواهر الاجتماعية التي تمثل الوحدة البنائية التي ينقسم إليها موضوع علم الاجتماع مثلما ينقسم موضوع كل علم إلى ظواهره.

وتتميز الظاهرة الاجتماعية بعدد من السمات أهمها مايلي:

- ١- إن الظاهرة الاجتماعية إنسانية: أى أن الظواهر الاجتماعية لا توجد إلا بين الناس فقد توجد حيوانات وطيور وأسماك وحشرات تعيش في جماعات، ولكنها لا تدخل في موضوع علم الاجتماع.
- ٢- إن الظاهرة الاجتماعية عامة أى أنها موجودة لدى كل أفراد المجتمع أو أغلبهم مثل اللغة أو الدين أو التقاليد أو الزى أو الخرافة.
- ٣- إن الظاهرة الاجتماعية ذات ضغط أى أن للظاهرة الاجتماعية إلزاما يجعل الأفراد يخضعون له ولا يرضون الخروج عنها.
- ٤- إن الظاهرة الاجتماعية قاهرة: أى أن من يخرج على حدود الظاهرة الاجتماعية يتعرض لعقاب اجتماعى يتناسب مع الفعل الذى قام به. ويتراوح هذا العقاب بين اللوم الخفيف أو السخرية وبين السجن أو الإعدام.

- ٥- أنها قوالب للتفكير والسلوك والعمل ، أى أن كل ظاهرة اجتماعية عبارة عن نموذج من الشروط الاجتماعية التى يضعها المجتمع لكى ينطبع الأفراد بطابعها فينشأوا منذ الطفولة وقد شبوا وفق أنماط معينة من السلوك هى مانسميها بالقوالب الاجتماعية ويختص كل منها بناحية من نواحي المجتمع. فأحدها نسميه اللغة والآخر نسميه الزى والثالث نسميه الآداب الاجتماعية ورابع للأخلاق وخامس لسلوك التعامل وهكذا ينشأ كل فرد وقد انطبع بطابع المجتمع فى كل مظاهر الحياة الاجتماعية فى التفكير والسلوك والعمل والمعيشة.
- ٦- أنها متشابهة أى أن الظواهر الاجتماعية مرتبطة ببعضها مثل النسيج المتشابه بحيث لا توجد إحدى الظواهر مستقلة عن غيرها ولذلك فإن أى تغيير فى أى ظاهرة يؤثر فى الظواهر الأخرى .
- ٧- أنها تاريخية : فالظاهرة الاجتماعية ليست وليدة اليوم وإنما هى ذات عمر ممتد فى التاريخ فهى لاتأخذ صورة اجتماعية إلا إذا تعاقبت عليها عدة أجيال .
- ٨- أنها متطورة : أى أن الظاهرة الاجتماعية لاتظل على حالة واحدة طوال التاريخ بل انها تتغير وتتخذ اشكالا مختلفة حسب التغيرات التى تحدث فى الظواهر الاجتماعية الأخرى .

٩- أنها شينية : أى أن الظاهرة الاجتماعية توجد متميزة عن الظواهر الأخرى الطبيعية والنفسية فتبدو الظاهرة الاجتماعية وكأنها شيء له كيان خاص بحيث يمكن تمييزها بسهولة عن الظواهر الأخرى. وليس معنى ذلك أن الظاهرة الاجتماعية مادية فإنها قد تكون عقلية أو روحية ، ولكنها مع ذلك تكون شيئا متميزا بصفات خاصة محددة.

١٠- أنها تنشأ عن المجتمع كله ومعنى ذلك أن الظاهرة الاجتماعية هى نتاج المجتمع بجميع عناصره ولو أنها قد تنتمى الى نظام معين من النظم الاجتماعية دون غيره أى أن الظاهرة قد تكون اخلاقية أو اقتصادية أو سياسية ومع ذلك فإن الذى يوجدها هو المجتمع كله لا النظام الذى تنتمى إليه وحده وذلك بسبب تشابك الظواهر الاجتماعية .

١١- أنها خارج شعور الافراد ، أى أن الفرد فى المجتمع لا ينشئ هذه الظاهر وليس له فنسل فى وجودها وإنما يجدها قائمة فى المجتمع كامله وهو يتقبلها بصورتها الموجودة بها رغم ضغطها عليه لأنه لا يشعر بهذا الضغط بل لا يقبل أن يرفع عنه هذا الضغط .

ونظرا لأن علم الاجتماع يدرس كل الظواهر التي تنشأ عن طبيعة التجمع فإنه قد أصبح علما جامعا لكثير من الفروع التي تشترك في أنها تدرس الظواهر الاجتماعية الخاصة بجوانب من الحياة الإنسانية الجماعية .

ولذلك فقد يسمى علم الاجتماع (علم العلوم) وذلك بسبب شموله لجميع نواحي الحياة الإنسانية وقد قسم دور كايم Durkheim موضوع علم الاجتماع إلى الأقسام الآتية :

أولا : المورفولوجيا الاجتماعية Social Morphology

وتشمل مايتى :

١- دراسة البيئة الجغرافية من الناحية السكانية ومعرفة علاقة هذه البيئة بالتنظيم الاجتماعى وأثره فى وجود الظواهر والنظم الاجتماعية المختلفة .

٢- دراسة السكان من حيث الكثافة والتخلخل والانتقال من مكان الى مكان وتوزيع السكان على المساحات التى يعيشون عليها .

ثانيا : المصبولوجيا أو الوظائف الاجتماعية . ويشمل الفروع التى تدرس الوظائف التى تقوم بها أبنية النظم الاجتماعية .

ومن هذه النظم التى تكون فروع العلوم الاجتماعية ، النظام
الاسرى والاقتصادى والسياسى والأخلاقى والتربوى والقانونى
واللغوى والفنى (الاجتماع الجمالى) .

ثالثا : علم الاجتماع العام General Sociology

وهو العلم الذى يجمع النتائج النهائية التى تنتمى إليها فروع علوم
الوظائف الاجتماعية والمورفولوجيا الاجتماعية ، لأنه لو تركت نتائج
كل علم منفصلة عن نتائج العلوم الأخرى لما أمكن الربط بين هذه
النتائج فى نسق واحد يفسر طبيعة الحياة الاجتماعية فعلم الاجتماع
العام هو ذلك العلم الذى يقوم بهذا العمل فيعطينا تفسيراً شاملاً للحياة
الاجتماعية، وهذه ميزة من المزايا التى يتمتع بها هذا العلم .

ويسمى أيضا بفلسفة علم الاجتماع لأنه يمثل الخلاصة الفكرية
للتخصصات المختلفة داخل فروع علوم الاجتماع.

ومن ثم فإنه هو الذى يحدد موضوعات العلوم الجزئية وشروطها،
ويقنن قوانينها العامة ، وينظر فى مناهج البحث الخاصة بهذه العلوم
وبذلك تتكامل أهداف علوم الاجتماع فى صورة متناسقة محققة
لتغرض ، وهو تفسير الحياة الاجتماعية ، ووضع القوانين المنظمة

- حياة المجتمعات لإمكان التنويع المستقبلي لتطور النظم الاجتماعية
- وفهم مستقبلاتها .

مفهوم النظرية في علم الاجتماع

يعتبر مفهوم النظرية في علم الاجتماع من المفاهيم الجوهرية حيث احتل موضوع النظرية في علم الاجتماع اهتماما كبيرا من قبل علماء الاجتماع، نظرا لطبيعة الدراسة في هذا العلم. وما يرتبط بها من تغيرات مستمرة. ومن ناحية أخرى يتوقف استقلال علم الاجتماع على وجود نظرية سوسيولوجية متكاملة يعمل العلماء والباحثون في إطارها. وقبل عرض أهم النظريات المعاصرة في علم الاجتماع، كان من الضروري توضيح المقصود بالنظرية.

ولعل مفهوم النظرية كمفهوم علمي في حد ذاته يقصد به ذلك النسق التصوري الذي تمت صياغته في ضوء الخبرة بالمعرفة العلمية المتاحة، وفي ضوء الخبرة بالواقع التاريخي والمعاصر للظواهر وحركتها يصف هذا النسق ويفسر خصائص الظواهر ومكوناتها وحركتها وعلاقات هذه الظواهر ببعضها، ومستقبل هذه العلاقات، ولهذا يتألف هذا النسق من مفاهيم وقضايا، ومقرولات نظرية وقوانين، ويستند النسق بجانب مصادر صياغته المذكورة على فلسفة واضحة أو كامنة، لها رؤيتها للإنسان أو للمجتمع أو للكون أو لها جميعا^(١).

(١) عبد الباسط عبد المعطي، البحث الاجتماعي، محاولة نحو رؤية نقدية لنهجه وأبعاده، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧، ص ٥١.

عناصر النظرية:

تعتمد صياغة النظرية على عدد من العناصر لعل أهمها مايلي:

(أ) الملاحظة Observation: تمتد الوسيلة الأولى والأساسية

للحصول على المعلومات من العالم المحيط بنا، وهي لذلك الأداة

الأولية في البحث العلمي، ذلك أن العلم يبدأ من الملاحظة

وينتهي إليها.

(ب) صياغة المفاهيم Conceptualisation: وهذه المفاهيم

عملية أساسية لتكوين النظرية العلمية، فمن طريق المفهوم يمكن

فهم ما هو مكتوب.

(ج) الفروض Hypothese: وهناك علاقة وثيقة بين النظرية

والفرض فالفرض هو تفسير مؤقت للظواهر، لأنه متى ثبت

صداقه أصبح قانوناً عاماً يمكن الرجوع إليه في تفسير جميع

الظواهر التي تشبه تلك التي أوجت بوضعه.

علاقة النظرية بالبحث في علم الاجتماع:

أما عن علاقة النظرية بالبحث فإنه يمكن القول بأنه كلما تقدم

علم الاجتماع كلما ازداد ارتباط النظرية والبحث، ولقد أصبح هناك

شبه اقتناع بأن النظرية والبحث يجب أن يتقدما على طريق واحد

لزيادة ثمر المعرفة الخفية، فالنظرية والبحث يسيران معاً في تساند

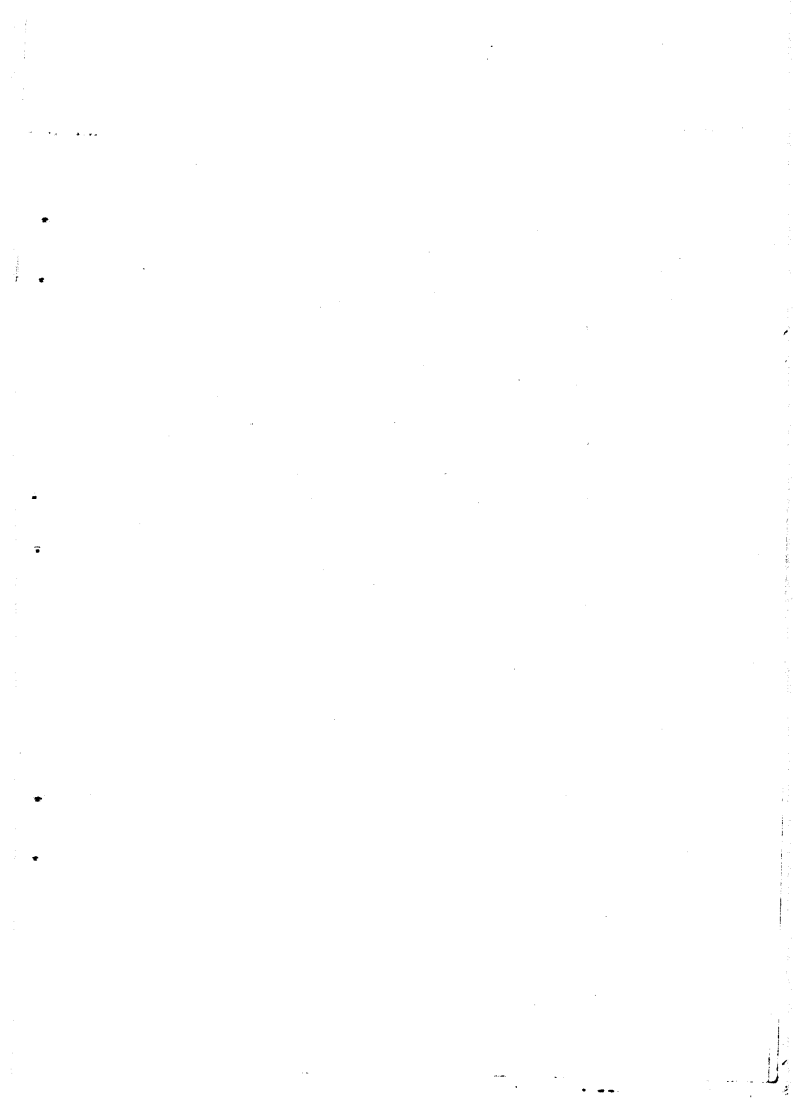
وطغى، أي أن النظرية توجه البحث، ويؤدي البحث الاجتماعي إلى إعادة فحص النظرية واختبار مدى دقتها، كما أن استمرار البحث يؤدي إلى نظريات جديدة^(١).

(١) محمد أحمد بيومي، محاضرات في علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠، ص ١٣.

الفصل الثالث

إطار الدراسة في علم الاجتماع

- ١- أهمية الدراسة في علم الاجتماع.
- ٢- أهمية الدراسة في علم الاجتماع من الناحية المنهجية:
 - أ - الأهمية النظرية لدراسة علم الاجتماع.
 - ب- الأهمية التطبيقية لدراسة علم الاجتماع.
- ٣- أهمية الدراسة في علم الاجتماع بالنسبة للمستهدفين:
 - أ - أهمية دراسة علم الاجتماع بالنسبة للفرد.
 - ب- أهمية الدراسة في علم الاجتماع بالنسبة للمجتمع.



إطار الدراسة في علم الاجتماع

تشير موضوعات الدراسة في علم الاجتماع إلى عديد من الموضوعات التي تختلف فيما بينها بحسب التخصص الذي يتجه إليه كل فرع من التخصصات المختلفة في علم الاجتماع، ولهذا فإنه يلاحظ تنوع الموضوعات وشملها نظراً لتنوع التخصصات العلمية داخل إطار علم الاجتماع ومن ثم فإن علم الاجتماع يتناول العديد من الموضوعات التي يمكن تحديد أهمها فيما يلي:

(١) يتناول دراسة العلاقات الاجتماعية، وقد نادى بذلك أصحاب مدرسة العلاقات التي تزعمها جورج سيميل الألماني وماكس فيبر، وغيرهم.

(٢) يتناول دراسة النظم الاجتماعية والتي يدخل في إطارها علم الاجتماع السياسي، وعلم الاجتماع القانوني، والدين، وعلم الاجتماع العائلي، وسوسيولوجية المعرفة، والعلوم، وسوسيولوجية الفن، وسوسيولوجية الصناعة والعمل، وعلم اجتماع التربية.

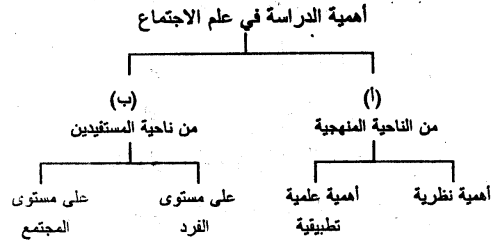
(٣) يتناول دراسة الجماعات الاجتماعية الصغيرة منها، والمحلية في المدينة والقرية، والطبقات الاجتماعية، وجماعات الأقلية، والجماعات الدائمة والجماعات المؤقتة، والجماعة الداخلية والجماعة الخارجة.

- (٤) يتناول دراسة التغير الاجتماعى وتطور وتقدم المجتمعات ودراسة الظواهر الاجتماعية وخصائصها.
- (٥) يهتم بالبحث في الأسباب الاجتماعية للحروف والفترات وآثارها.
- (٦) يتناول دراسة العمل الاجتماعى والسلوك الانسانى وما يحيط بهما من عوامل وظروف اجتماعية.
- (٧) يتناول دراسة القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد السائدة، أى دراسة الوراثة الاجتماعى الذى تتوارثه الأجيال من لغة وسلوك وعرف وخلافه.
- (٨) يتناول دراسة العمليات الاجتماعية المختلفة ومحدداتها.
- (٩) يهتم بالأمراض الاجتماعية وعلاقتها بالظروف الاجتماعية السائدة في المجتمع، وما يتعلق بها من مشكلات اجتماعية.
- (١٠) يهتم بالبحث في الجريمة والانحراف وأسباب ذلك وكيفية علاجها.
- (١١) يهتم بدراسة الشخصية وهى موضوع التفاعل الاجتماعى في المجتمع.
- (١٢) يتناول كيفية استمرار المجتمعات وخصائص المضراغ بين الجماعات المختلفة.

- (١٣) السكان والنمو الحضري وطبيعة الأنشطة والحرفية.
- (١٤) أسباب التماسك، والتفكك الاجتماعي والأساليب العلمية لتحليل الثقافات.
- (١٥) الروابط والتنظيمات والأنساق الكبرى في المجتمعات.
- (١٦) الوظائف الاجتماعية وتنطوي على دراسة الدين، والأخلاق، والقضاء، والاقتصاد، واللغة والجمال.
- (١٧) الأجناس والعلاقات العنصرية وأساليب الاتصال الفردي والجمعي.
- (١٨) الايكولوجيا البشرية والبيئة الاجتماعية.
- (١٩) التنظيمات الرسمية وغير الرسمية في الجماعات المختلفة والمجتمعات الصغيرة والكبيرة.
- (٢٠) التدرج والحراك الأفقي والرأسي.

أهمية الدراسة في علم الاجتماع

لا شك أن دراسة علم الاجتماع تتمتع بأهمية مزدوجة، فمن الناحية المنهجية نلاحظ أن علم الاجتماع يحظى بأهمية نظرية وكذلك أهمية عملية تطبيقية، ومن ناحية المستهدفين والمستفيدين، فإن هناك أهمية على مستوى الفرد وأخرى على مستوى المجتمع، ويمكن التمثيل لذلك كما يلي:



أ) أهمية الدراسة في علم الاجتماع من الناحية المنهجية

فلما كان علم الاجتماع علما نظريا يتناول بالدراسة ظواهر المجتمع ودراسة نظرية بنفس الطريقة الموضوعية التي تتناول بها العلوم الطبيعية دراسة الظواهر الخاصة بها فإنه يتمتع بأهمية نظرية من هذه الزاوية.

ولما كانت القواعد النظرية التي تنتهي إليها الدراسة في علم

الاجتماع تهدف إلى الاستفادة العملية التطبيقية من خلال تحقيق مشروعات الإصلاح الاجتماعى وتخطيط الخدمات الاجتماعية فانه من هذه الزاوية يتمتع بأهمية عملية تطبيقية، وسوف نوضح ذلك من خلال السطور التالية:

أولاً: الأهمية النظرية:

تتركز الأهمية النظرية في دراسة علم الاجتماع من خلال دراسة الحقائق التالية:

(أ) دراسة العلاقات الاجتماعية، والوقوف على مدى التفاعل الاجتماعى بين الأفراد، وبين الجماعات وبعضها، وكذلك علاقات الظواهر وبعضها.

(ب) دراسة الحقائق الاجتماعية، وظواهر المجتمع.

(ج) دراسة أصل الظواهر والحقائق الاجتماعية والتطورات التى مرت بها على مر العصور، والعوامل التى أدت إلى هذا التطور وساعدت عليه.

(د) دراسة وظائف الظواهر الاجتماعية، وتطور هذه الوظائف مع الزمان واختلافاتها مع المكان.

(هـ) دراسة التأثيرات المتبادلة بين الأفراد والتجمعات الإنسانية وبين الظروف البيئية والطبيعية والجغرافية.

(و) الكشف عن القوانين والنظريات الاجتماعية التى تخضع لها

الظواهر الاجتماعية سواء في أصلها ونشأتها، أو في تغيرها وتطورها.

ثانياً: الأهمية العملية التطبيقية:

تتضح الأهمية العملية التطبيقية في دراسة علم الاجتماع من خلال التوصل إلى حقائق يستفيد منها المجتمع في الجوانب التطبيقية العملية المختلفة، وقياس مدى تقدم المجتمعات بإمكانية توظيفها لحقائق العلم في خدمة المجتمع، حيث إن نظريات علم الاجتماع، والقواعد العامة التي يتم التوصل إليها في ميدان دراسة المجتمع تفيد عملياً وتطبيقاً مشاريع الإصلاح الاجتماعي، والتخطيط الاجتماعي، وجميع فروع الخدمة الاجتماعية تقوم على أسس من علم الاجتماع.

فعلم الاجتماع يكشفه عن الحقائق الاجتماعية يساعد بلا شك على توجيه الإصلاح المنشود وفق ما تتطلبه ظروف المجتمع ودرجة تطوره، ولا شك أن خطط الإصلاح والتنمية القائمة على أساس علمي وبحوث مستفيضة تجنب المجتمع من الهزات العنيفة ويوفر كثيراً من المال والجهد والوقت، ولا يترك مجالاً للارتجال في إقامة المشروعات ..

(ب) أهمية علم الاجتماع بالنسبة للمستهدفين والمستفيدين

تناولنا فيما سبق أهمية الدراسة في علم الاجتماع من انلاحيين النظرية والعملية التطبيقية، وناول فيما يلي أهمية الدراسة في علم الاجتماع على مستوى الفرد والمجتمع وذلك حيث المستفيدين أو المستهدفين بالدراسة.

أولاً: أهمية دراسة علم الاجتماع بالنسبة للفرد:

تحقق الدراسة في علم الاجتماع الكثير من الفوائد بالنسبة للفرد ولعل من أهم هذه الفوائد مايلي:

(أ) يجعله يدرك المعاني والقيم والاتجاهات المختلفة المتصلة بالنظم الاجتماعية التي يقوم عليها مجتمعه، الأمر الذي يساعده على تكيف حياته الأسرية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وفق مصطلحات المجتمع وقوميته.

(ب) يحيط الفرد علماً بالمشكلات الاجتماعية السائدة ويفهم دوافعها ونتائجها مما قد يساعده على الإسهام في علاجها بقدر المستطاع.

(ج) يتعرف الفرد على التغيرات المستمرة في نسبة المواليد والوفيات والزيادة المتوقعة في عدد السكان والتغيرات المضطردة في الموارد الانتاجية مما يجعله يستطيع أن يكيف نفسه وحياته العائلية مع تلك التغيرات حتى يستطيع أن يعيش في مستوى

اقتصادى واجتماعى لائق.

(د) إلمام الفرد بنظم المؤسسات الاجتماعية المختلفة ووظائف وأسلوب عملها وعلاقة بعضها ببعض مما يساعده على معرفة حقوقه وواجباته إزاءها فينتفع بخدماتها ويساهم في أوجه نشاطها.

(هـ) التعرف على النظم والعادات والتقاليد والقوانين السائدة في المجتمعات الأخرى حتى يسهل عليه أن يقارن مجتمعه بتلك المجتمعات الأخرى.

ثانياً: أهمية الدراسة في علم الاجتماع بالنسبة للمجتمع:

تحقق الدراسة في مجال علم الاجتماع كثيراً من الفوائد بالنسبة للمجتمع ولعل من أهم هذه الفوائد مايلي:

(أ) تساعد دراسة علم الاجتماع على معرفة عادات وتقاليد المجتمع ثم يقارنها بعادات وتقاليد مجتمعات أخرى مع توضيح الأسباب التي كونت تلك العادات والتقاليد.

(ب) يبحث علم الاجتماع في موارد المجتمع الحيوية والطبيعية والمالية وطريق ذلك يتم وضع الخطط اللازمة لرفاهية المجتمع وتقدمه.

(ج) تحديد المشكلات الاجتماعية أمام المسئولين ومعرفة أسبابها مما يساعد على رسم خطط السياسات الإصلاحية الاجتماعية على أسس علمية مبنية على الحقائق ومدعمة بالإحصاءات.

ومن خلال العرض السابق لأهمية الدراسة في مجال علم الاجتماع من حيث بعد المنهجية وكذلك بعد المستوى تتضح عدد من السمات التي تميز هذا العلم وتحدد موضوعه ولعل من أهم هذه السمات المميزة لعلم الاجتماع مايلي:

- (١) إنه علم نظري يحاول تفسير العلاقات العلمية لموضوع البحث.
- (٢) إنه علم تطبيقي في ما هو كائن بالفعل لا كما ينبغي أن يكون لتحقيق أكبر استفادة ممكنة من امكانيات المجتمع.
- (٣) إنه علم تراكمي بمعنى أن النظريات الاجتماعية الجديدة تستند على نظرية أخرى قديمة، فالنظريات الجديدة تصحح وتثري وتوضح النظرية القديمة، ومن ثم فانه علم يتسم بالتواصل الفكري والتطور العلمي.
- (٤) إنه علم تجريبي بمعنى أنه يقوم على الملاحظة والتفكير، لتحقيق استفادة علمية من امكانيات المجتمع وتوجيهها وترشيدها من أجل الوصول الى الحد الأقصى من أهداف التنمية البشرية، ومن ثم فهو علم يهدف في جوانبه إلى نواحي تطبيقية عملية تقوم من خلال الواقع ولا تعتمد على التأمل الفكري البحث.

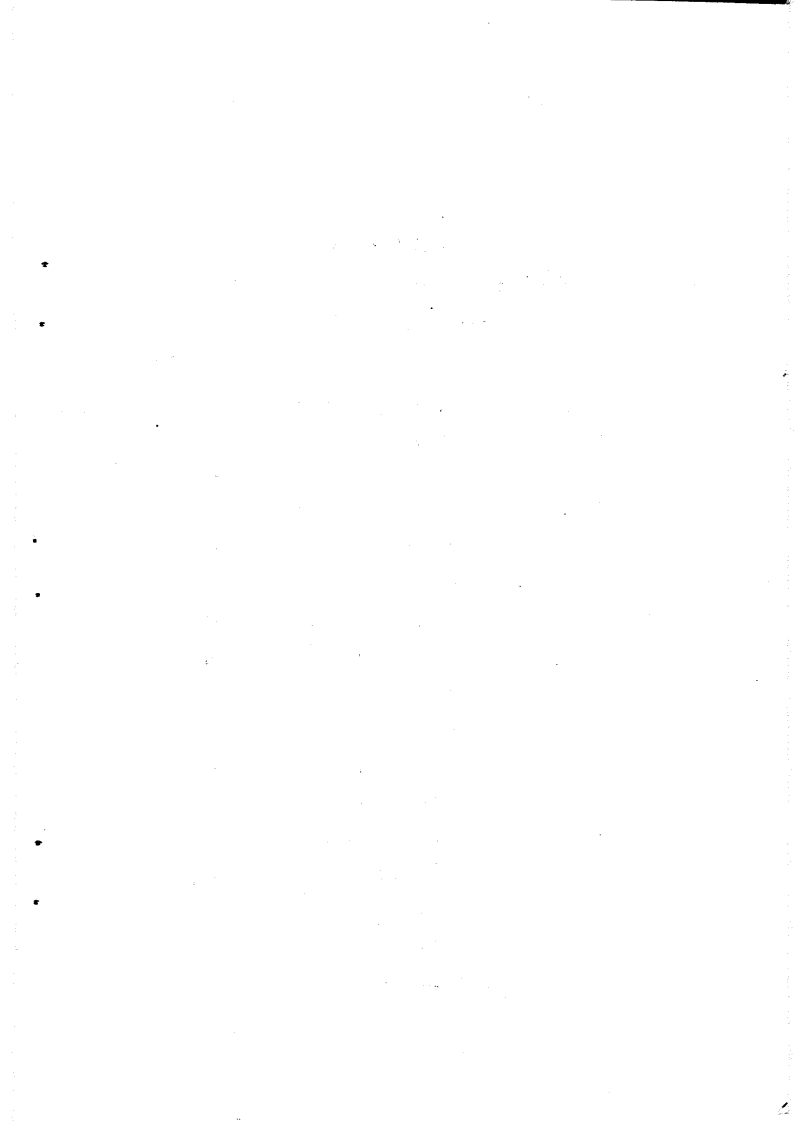


الفصل الرابع مجال الدراسة في علم الاجتماع وعلاقته بطائفة العلوم الانسانية

أولاً: علاقته بطائفة العلوم الانسانية:

- ١- علاقة علم الاجتماع بالتاريخ.
- ٢- علاقة علم الاجتماع بعلم النفس.
- ٣- علاقة علم الاجتماع بالأنثروبولوجيا.
- ٤- علاقة علم الاجتماع بالأنثولوجيا والأنثوجرافيا.
- ٥- علاقة علم الاجتماع بالعلوم البيولوجية.
- ٦- علاقة علم الاجتماع بالخدمة الاجتماعية.
- ٧- علاقة علم الاجتماع بعلم الاقتصاد.
- ٨- علاقة علم الاجتماع بالعلوم السياسية.
- ٩- علاقة علم الاجتماع بالجغرافيا.
- ١٠- علاقة علم الاجتماع بالاحصاء.
- ١١- علاقة علم الاجتماع بعلم الأخلاق.
- ١٢- علاقة علم الاجتماع بالقانون.
- ١٣- علاقة علم الاجتماع بالفلسفة.
- ١٤- علاقة علم الاجتماع بعلوم اللغة.
- ١٥- علاقة علم الاجتماع بعلوم اللغة.
- ١٦- علاقة علم الاجتماع بعلوم الجمال.

ثانياً: اتجاهات التخصصات العلمية في علم الاجتماع.



علاقة علم الاجتماع بطائفة العلوم الانسانية

يرتبط دراسة علم الاجتماع بطائفة العلوم الانسانية ارتباطا وثيقا، ويتسم هذا الارتباط بالتعقيد الشديد، ويرجع هذا التعقيد إلى أن علم الاجتماع يعتبر من أواخر العلوم الانسانية في الظهور، ومن ثم فقد اشتبك بكل من العلوم استباكاً شديداً، ومن أهم هذه العلوم التي ارتبط بها: التاريخ، والانثروبولوجيا والانثروجرافيا، والجغرافيا، والبيولوجيا وعلم النفس، والزبنة ويرتبط كذلك بالعلوم الاجتماعية الخاصة مثل علم السياسة والاقتصاد، واللغة والدين، والأخلاق وما إليها، وفيما يلي عرض موجز لطبيعة هذه العلاقات التي تربط علم الاجتماع بالعلوم الأخرى:

١- علاقة علم الاجتماع بالتاريخ:

إن علم التاريخ عبارة عن تسجيل لأحداث الماضي الخافل بمظاهر النشاط الإنساني المختلف، ولا يستطيع عالم الاجتماع أن يقف على حقيقة المسائل الاجتماعية وتطورها عبر الزمان وانتقالها من مكان إلى آخر دون أن يرجع إلى التاريخ ليختار من سجلاته ما يدعم أغراضه، ومن هنا لابد على المفكر الاجتماعي الرجوع إلى مختلف فروع الدراسات التاريخية والتي تعكس حياة الأمم وتصور عادات وتقاليد وأعراف المجتمعات، بل والعبادات والعقائد التي تعتقها، كما يحتاج إلى الرجوع لتاريخ الثورات والحروب والانقلابات لمعرفة طبيعة

الحوادث السياسية، ومن جانب آخر فاللأورخ يستفيد من النظريات الاجتماعية ويصحح الوقائع في ضوء ما تقرره القوانين التي تسير عليها طواهر الاجتماع الإنساني، بل ويستند في دراساته على نتائج العلوم الاجتماعية.

٢- علاقة علم الاجتماع بعلم النفس:

يعتبر علم النفس أحد فروع وأجنحة العلم الاجتماعي، ويبحث في سلوك الإنسان، ودوافع الفرد، وانفعالاته، وميوله الفردية وتفكيره وإحساسه وإدراكه وذكاؤه وغرائزه، أى دراسة العقل والشخصية الفردية وكلها من الموضوعات التي يهتم بها عالم الاجتماع ولو بصورة غير مباشرة، نظراً لأن الإنسان لا يعيش إلا في وسط بيئة اجتماعية يؤثر فيها ويتأثر بها، ومن هنا كان لابد من الاهتمام بموضوع تفاعل الفرد مع بيئته، أو مع الآخرين، ودراسة العلاقات بين الجماعات وما تنطوى عليه من محاكاة وتقليد ومشاركات اجتماعية ووجدانية وتعاون وغريزة التجمع، والذوق العام، والقيادة والزعامة وتأثيرها على المجتمعات، وكل هذه الموضوعات يشترك في دراستها كل من علم النفس وعلم الاجتماع، خاصة ما تعلق منها بديناميات الجماعة والمجتمعات فردية النزعة، والأخرى ذات نزعة إشترائية، ومجتمعات باردة الطبع، وأخرى ثائرة، وثالثة اندفاعية.

كل هذه الموضوعات يشترك في دراستها علم النفس والاجتماع بالإضافة الى دراسة تفاعل الإنسان مع بيئته وثقافته، وموضوع الشخصية على الرغم من أنه أحد الموضوعات التي يدرسها علم النفس، لكنه في الوقت نفس أحد أبعاد الحقيقة الاجتماعية التي يدرسها علم الاجتماع، ونفس الشيء بالنسبة للوعى الجمعى، والعلاقات الاجتماعية، ونظرية المحاكاة، ونظرية الفرائز وروح الجماعة واتجاهات الراى العام كلها ذات أصول نفس اجتماعية.

٣- علاقة علم الاجتماع بالانثروبولوجيا:

إن علم الانثروبولوجيا هو ذلك العلم الذى يدرس الأجناس في أصولها وفروعها وعوامل اختلاطها وأنسابها، ودراسة الإنسان الأول ونشأة لغته واساليب تفكيره والعمل والحرف، وتطور عاداته وتقاليده ومدى تأثير البيئة على تركيبه الجسمى ونشاطه الاجتماعى والثقافى؛ والبحث في أصول النظم الاجتماعية وتطورها وكلها موضوعات يدرسها علم الاجتماع، بل ويعتبر علم الانثروبولوجيا أحد فروع علم الاجتماع العام، وكلاهما يدرس البناء الاجتماعى والوظائف الاجتماعية.

وليس أدل على الترابط الشديد بين العلمين حين يستخدم الانثروبولوجيون كلمة (بدانى) فيأنهم يقصدون بها الإشارة الى المجتمعات الصغيرة سواء من ناحية عدد السكان أو المساحة أو تشعب

العلاقات الاجتماعية، والتي تمتاز ببساطة الفنون الآلية والاقتصاد،
وقلة التخصص في الوظيفة.

٤- علاقة علم الاجتماع بعلمى الانثولوجيا والأنثوجرافيا:

إن علم الانثولوجيا هو علم دراسة الشعوب، أى دراسة
الأجناس البشرية وصفاتها اللغوية والثقافية والسلالية، وعمل تصنيف
للشعوب. أما علم الأنثوجرافيا فهو الدراسة الوصفية المقارنة
لمجتمعات وثقافات الإنسان، مثل مقارنة صناعات وأدوات مجتمع
معين ببقية المجتمعات الأخرى والقائمة الآن بالفعل وتلك هى المقارنة
الأفقية. وعلى ذلك تنحصر دراسة الانثولوجيا على الناحية الوصفية
الحضارية دون تحليلها أو تفسيرها، أما الانثولوجيا فهى الدراسة
الراسية لمظاهر الثقافة بشقيها المادى واللامادى مع محاولة التعرف
على ماضى تلك السمات والظواهر الثقافية، وهذا يعنى أن الدراسة
الانثوجرافية إذا كانت مقارنة في المكان، فإن الدراسة الانثولوجية إنما
هى مقارنة في الزمان، وكلاهما يعتمد عليهما علم الاجتماع، فمجال
الدراسة واحد وهو دراسة المجتمعات والحضارات الإنسانية في أى
مكان في العالم.

٥- علاقة علم الاجتماع بالعلوم البيولوجية:

وهى علوم تدرس طبيعة الإنسان كائناً حياً يتكون من خلايا

وانسجة وأجزاء حية كما تهتم بدراسة أعضاء جسم الإنسان المختلفة وتطورها ووظائفها وأثر هذا التطور في نشاط الإنسان الاجتماعي.

وقد تأثر علم الاجتماع بهذه الدراسة خاصة في استخدامه لكثير من المصطلحات العلمية ذات الصيغة البيولوجية على سبيل المثال: الأسرة أول خلية في المجتمع، التشريح الاجتماعي، التركيب العضوي، المجتمع ذات حية، وظائف وبنية المجتمع، المائلة البيولوجية.

٦- علاقة علم الاجتماع بالخدمة الاجتماعية:

يشترك علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في دراسة الإنسان، وتفهم السلوك الانساني اخل إطار الجماعة، ويدرس علم الاجتماع الانسان في علاقته مع ثقافة مجتمعه وبيئته، ويحلل ذلك تحليلاً دقيقاً، ويوجد القوانين أما يقوم بدراسته بما يساعد، ويعين الاختصاصيين الاجتماعيين والخدمة الاجتماعية على رسم خططهم الإصلاحية قبل مباشرتهم الإصلاح، حتى يكون عملهم مبنياً على أسس سليمة، وبالتالي فالصلة وثيقة بين علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، خاصة إذا ما تداركنا أن علم الاجتماع التطبيقي، وهو أحد فروع علم الاجتماع الذي يقوم بدراسة المشكلات الاجتماعية الموثبة على ما يطرأ على الحياة الاجتماعية من تطورات وتغيرات، سواء ما تعلق منها بتشابه العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، أو التقدم التكنولوجي

وما له من آثار، أو الهجرة وما تركته من نتائج على القرية والمدينة والطفرات الاقتصادية لبعض الأفراد، وازدياد حركة التصنيع... الخ، وظهرت هذه المشكلات في الأسرة والمجتمع بمؤسساته المختلفة وطبقاته المتعددة... الخ، ومن المعروف أن أهم أهداف الخدمة الاجتماعية هو إصلاح ما يطرأ من خلل في شئون الحياة الاجتماعية والأفراد في اللحظة التي يعد علم الاجتماع خطط الإصلاح للخدمة الاجتماعية، بالأسس النظرية والقوانين العلمية.

٧- علاقة علم الاجتماع بعلم الاقتصاد:

يدرس الاقتصاديون الفروة في طبيعتها، وإنتاجها، وفي تداولها، وتوزيعها، وهي في معظمها عبارة عن أشياء اجتماعية، ولا تنتج إلا عن طريق الأيدي العاملة ولا تتداول إلا بين أفراد منتظمين مستقرين، تربطهم نظم وأوضاع اجتماعية وهم الذين يستهلكون المنتجات. ومن ناحية أخرى يهتم علماء الاجتماع بدراسة العلاقات الاقتصادية بين العمال وأصحاب الأعمال، أي العلاقات المنظمة للعمل ورأس المال وكلها موضوعات يشترك فيها كل من علم الاجتماع وعلم الاقتصاد.

٨- علاقة علم الاجتماع بالعلوم السياسية:

لما كان علم السياسة أحد العلوم التي تدرس الدولة وما يتفرع

عنها من نظم سياسية وخدامية وتشريعية، فإننا نجد أن الدولة ما هي إلا مجتمع قطع شوطاً في الاستقرار والتطور الاجتماعي، ولا تدوم الدولة ولا تقوم أنظمتها السياسية وتستمر إلا بفضل قوى ودوافع اجتماعية، لأنها ولادة المجتمع ومظهر من مظاهر سيادته على نفسه.

ومع هذا فعالم السياسة لا يمكن أن يكون ملماً بأبعادها متعمقاً في فهم مسائلها، ما لم يكن عالماً بكثير من الحقائق الاجتماعية التي تساعد على فهم ظواهر السياسة. فمثلاً لمعرفة أسباب انقياد شعب ما لزعيم سياسي، مستحيل فهم ذلك إلا من خلال محيطها الاجتماعي، ومن هنا نشأ علم الاجتماع السياسي الذي يدرس الدولة كوحدة سياسية واجتماعية.

٩- علاقة علم الاجتماع بعلم الجغرافيا:

من المعروف أنه من المستحيل لأي دارس أن يتكرر أثر البيئة الطبيعية في حياة الإنسان ومدى تفاعله سواء مع غيره أو مع البيئة نفسها، بمعنى آخر أن نشاط الإنسان الاجتماعي والاقتصادي مرتبط أشد الارتباط بنوع البيئة الجغرافية.

ولا شك أن الفيضانات وما تركته من طمي يخبص الأرض، واكتشاف حقول البترول والمعادن، والمناجم، والزلازل والبراكين والسيول... الخ كل ذلك يؤثر في استقرار أو رقي أو هجر الأفراد

مجتمعهم، بل إن الظروف الماخية من حر وبرد لها تأثير على سلوكيات الأفراد ومن ثم فالصلة وثيقة بين علم الاجتماع والجغرافيا.

١٠- علاقة علم الاجتماع بالاحصاء:

في هذا الشأن يهدف علم الإحصاء إلى تطبيق المناهج الرياضية على الظواهر الانسانية وذلك لأن ظواهر الاجتماع احصائية وعددية يمكن التعبير عنها بالأرقام، بل يعتبر الإحصاء الاجتماعى منهجاً أساسياً من مناهج البحث في علم الاجتماع لأن الباحثين في الدراسات الاجتماعية لا يقنعون الآن بالأوصاف العامة والقوانين الكيفية، لكنهم يطمعون في الوصول الى القوانين الكمية الدقيقة وفي صوغ أحكامهم في صور رياضية ورقمية ورسوم بيانية.

١١- علاقة علم الاجتماع بعلم الأخلاق:

يلدرس علم الاجتماع وعلم الأخلاق الظواهر الخلقية في المجتمع دراسة علمية وصفية تحليلية في ضوء المنهج الاجتماعى، والوقوف على طبائع الشعوب ومظاهر الخلق القومى، وأخلاق الطبقات المختلفة ومعايير الخير والشر والفضيلة والرذيلة، ومستويات الجمال والآداب العامة والأذواق والتيارات الأخلاقية التى تسود بيئة معينة. ومستحيل فهم كل هذه الأمور دون الوقوف على مقومات المجتمع

والعناصر الفعالة في النشاط الاجتماعي، والتيارات الاجتماعية المؤثرة في أفرادها، ولعلم الاجتماع صلات قوى بعلم الأديان المقارن والتشريع والبحوث اللغوية، وغيرها من الدراسات التي يستعين بها في تحليله لحقائق الحياة الاجتماعية.

١٢- علاقة علم الاجتماع بالقانون:

القانون يدرس القواعد التي تنظم المجتمع والتي تشرعها الدولة وتفرضها لتنظيم العلاقات بين المواطنين مع بعضهم البعض، ومع الدولة والقانون تحدد الجزاءات على الخارجين عن المجتمع، أو الذين يعتدون على قواعد الضبط الاجتماعي السائدة، ويؤدي هذا الاعتداء إلى حالة من عدم الرضا الاجتماعي.

ويرى "دوركهايم" أن هذه القوانين لا توجد بذاتها مستقلة عن الأفراد ومظاهر السلوك التي تخلقها هذه القوانين، وهذه القوانين تعم المجتمع لتحقيق وحدة السلوك بين أغلبية المواطنين. ولما كان أهم موضوعات علم الاجتماع هو دراسة النظم الاجتماعية والعلاقات بينها، فعلم القانون يساعد علماء الاجتماع على فهم المجتمع والوصول إلى نتائج سليمة، نظراً للتأثير المتبادل بين النظام الأسري والنظام السياسي، والنظام التعليمي والسياسي. ومن جانب آخر تمارس الظواهر الاجتماعية تأثيرات فعالة على القواعد والنظم

القانونية كالتنشئة الاجتماعية، والتقسيم الطبقي، وانساق القيم والسلوك الجمعي والتيارات السكانية.

وليس أدل على الصلة الوثيقة التي تربط علم الاجتماع بالقانون من دراسة كل منهما لموضوع الملكية، فالقانون يدرسها من حيث أنها حق ينتقل بالبيع والشراء والميراث والهبة والوصية، بينما عالم الاجتماع ينظر إلى الملكية كظاهرة اجتماعية إذ يبحث في نشأتها، وتطورها وأشكالها والآثار الاجتماعية المترتبة على السياسة العامة لتوزيع الملكيات وأثر ذلك على نظم الحكم وعلى انقسام المجتمع إلى طبقات اجتماعية، وما يترتب على ذلك من مشاكل اجتماعية.

أى أن علم الاجتماع والقانون يكمل كل منهما الآخر.

١٣- علاقة علم الاجتماع بالفلسفة:

يدرس علم الاجتماع اكتساب القيم الاجتماعية مؤكداً نسبية القيم، وتأثيرها بالتغير الاجتماعى، وأوضح دور القيم كعنصر اجتماعى مشكوك يدخل في تركيب البناء الاجتماعى وتكوين بناء الشخصية الاجتماعية، كما أن القيم لا أهمية أو قيمة لها إلا في المجتمع الذى توجد فيه، وأن وظيفة عالم الاجتماع ليس صنع قيم جديدة، بل تناول القيم السائدة بالتحليل والتفسير.

كما يدرس الحكومة وتساءل هل هي ضرورية رغم أنها تعد شراً، ويدرس عالم الاجتماع أيضاً أهمية العلم والمعرفة في بناء الإنسان والمجتمعات وهو الذى يساعد على تطور وتقدم البشرية، كما يبحث في أخلاقيات البشر وأثارها على المجتمع. وكل هذه الموضوعات يشترك في تناولها الاجتماعى والفيلسوف. أضف إلى ذلك أنه إذا كانت الفلسفة تهتم بالغايات فعلم الاجتماع يضع الضوابط الاجتماعية لهذه الغايات، فالصلة وثيقة بين العلمين.

١٤ - علاقة علم الاجتماع بالتربية:

ينظر علم الاجتماع إلى التربية والتعليم على اعتبار أنها تمثل ضرورة اجتماعية لا بد منها في المجتمعات البشرية، بل هي كظاهرة اجتماعية تؤثر وتتأثر بغيرها من النظم والظواهر الاجتماعية الأخرى، وهي نتيجة التفاعل الاجتماعى في الماضى والحاضر، وهي سلطة اجتماعية تتمثل في تربية شاملة عقلية وجسمانية وأخلاقية، وهي تهدف إلى ربط الفرد بالمجتمع حتى يشعر بالتضامن والتماسك مع مجتمعه، ويعرف أنه مرتبط مع أقرانه في المجتمع بذات اجتماعى واحد، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن عصر إلى عصر في المجتمع الواحد، وعليه تعتبر التربية إحدى الظواهر الاجتماعية، وهي فرع من فروع علم الاجتماع بل ومن أقدم فروعها.

١٥- علاقة علم الاجتماع بعلوم اللغة:

يهتم علم اللغويات بتحليل اللغات في زمن معين، ويدرس النظم الصوتية وقواعد اللغة والمفردات، ومن المعروف أن اللغة خاصة بالجماعات وهي موجودة قبل وجود الفرد، والفرد يولد بلغة ثم يكتسبها من الجماعة باعتبارها تراثا جماعيا وليس في هذا التراث أى نوع من الاختيار، فهو لا يملك التدخل في اختيار مفرداتها أو تنظيم قواعدها، وهي وسيلة من وسائل تنظيم المجتمع الانساني، وتقوم بدور فعال في تماسك المجتمع، وهي الوسيلة التي مكنت الانسان أن يحتفظ بأجزاء من التراث الاجتماعي.

ومع هذا فلا يمكن للباحث الاجتماعي أن يدرس أى جماعة دون أن يفهم لغتها بل ولهجاتها، لأن اللغة وسيلة التفاهم أو اتصّل، بل وجزء من السلوك الانساني، وكلها من الموضوعات التي يدرسها علم الاجتماع.

١٦- علاقة علم الاجتماع بعلم الجمال:

لا شك أن الفن - بأشكاله - تعبيرا عن المعتقدات، والعادات، والمواطف، والأفكار التي خاضتها التجربة الانسانية، وذلك في صورة جمالية، تخاطب الحواس والعقل. سواء كان هذا الفن والعبيرات الجمالية متمثلة في الفنون التطبيقية كالخزف والرسم

وتصميم النسيج، أو في المسرح والأوبرا أو الموسيقى أو السينما أو حتى في التمثيليات الإذاعية والتلفزيونية وقصص المجلات، أو في فن الشعر والرواية والقصة القصيرة.

وتعتبر النواحي الفنية عن المعاني والرموز الاجتماعية سواء القائمة بالفعل أو التي كانت سائدة في الماضي. بل إننا نرى بعض اللوحات الفنية تحكى وتعبر بصدق عن تاريخ شعب، أو تعرض مشكلة اجتماعية، أو ظلماً اجتماعياً، أو رؤية لإصلاح اجتماعي لأوضاع مزدهرة في المجتمع، أو تفرس قيمة اجتماعية في نفوس الأفراد، بل ويستخدم الفن كثيراً كوسيلة من وسائل الاتصال الاجتماعي. ومن جانب آخر لا يمكن للفن والتذوق والجمالي أن يؤدي دوره كاملاً دون الإلمام التام بالأوضاع الاجتماعية السائدة سواء بين الأفراد، أو الجماعات، أو المجتمعات أو حتى الدول، أو بمعنى آخر لكي تكتمل رسالته لابد أن يكون فناناً اجتماعياً، والفنان لابد له من جمهور يخاطبه ويكتب له ويؤثر فيه.

والفنان من وجهة نظر علم الاجتماع يولد في مجتمع ذي ثقافة خاصة وينشئه مجتمعه تنشئة اجتماعية بطريقة تؤثر في شخصيته، كما تؤثر بوجه خاص في اتجاهاته إزاء الفن، بل كثيراً ما تؤثر قيمه الاجتماعية التي تربى عليها في نشاطه الفني، وهذا يؤكد التصاق علم الاجتماع بالفن والجمال.

اتجاهات التخصصات العلمية في علم الاجتماع

تعددت اتجاهات التخصصات العلمية في علم الاجتماع نظراً
للاتجاه الشديد نحو التخصص في سائر العلوم.

ونظراً لأن علم الاجتماع كان من أواخر العلوم في الظهور
حديثاً. ومن ثم فقد كان من أعقدها أو أكثرها تعقيداً. لأنه عبارة عن
ذلك العلم الذى أرسى قواعده على ما انتهت اليه العلوم السابقة
عليه.

وقد أدى هذا التعقيد الذى يشهده ذلك العلم الى أن ينحل
هذا العلم نفسه إلى عديد من الفروع العلمية التى تكون هذا العلم
ومن أهم هذه الفروع مايلي:

- ١- علم الاجتماع العام.
- ٢- علم الاجتماع الثقافى.
- ٣- علم الاجتماع الريفى.
- ٤- علم الاجتماع الحضرى.
- ٥- علم الاجتماع السرى.
- ٦- علم الاجتماع الاقتصادى.
- ٧- علم الاجتماع السياسى.

- ٨- علم الاجتماع القانونى .
- ٩- علم الاجتماع الاخلاقى .
- ١٠- علم الاجتماع اللغوى .
- ١١- علم الاجتماع التربوى .
- ١٢- علم الاجتماع الدينى .
- ١٣- علم الاجتماع الصناعى .
- ١٤- علم الاجتماع العسكرى .
- ١٥- علم الاجتماع الطبقي .

١- علم الاجتماع العام .

ويتناول دراسة الظاهرة الاجتماعية من حيث فلسفتها ونشأتها وخصائصها ومكوناتها والعوامل المؤثرة فيها كما يتناول الفكر الاجتماعى وتطوره والفلسفة التى يقوم عليها .

كما يتناول المقومات الأساسية للحياة الاجتماعية بصفة عامة . وكذلك دراسة طبيعة المجتمع ونظمه وأهم العلاقات التى تسود بين الأفراد . وأهم الأنماط المجتمعية السائدة بين الجماعات والبيئات المحلية داخل المجتمع .

٢- علم الاجتماع الثقافي

ويتناول هذا الفرع من العلوم الاجتماعية دراسة ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمقيدة والفن ، والأعراف والعادات الاجتماعية ، وجميع القدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في جماعة .

٣- علم الاجتماع الريفي .

ويتناول هذا الفرع من علوم الاجتماع دراسة المناطق الريفية وخصائصها الاجتماعية ، وأهم المشكلات التي تواجه المناطق الريفية ، وللتعرف على أهم احتياجاتها . والعمل على استبعاد ما يسمى بظاهرة الثنائية الإقليمية ، والتي تعنى سد الفجوة الاجتماعية بين ما يسمى بالمناطق الريفية والمناطق الحضرية.

٤- علم الاجتماع الحضري .

يرجع الاهتمام بذلك الفرع من علوم الاجتماع إلى ما شهدته القرن الثامن عشر وكذلك القرن التاسع عشر من سرعة نمو المدن الصناعية وزيادة مؤسساتها وتعقد العلاقات الاجتماعية وتغير أنماط الحياة الاجتماعية بصفة عامة بسبب الثورة الصناعية وما صاحبها

من تحولات إجتماعية ، وما ترتب عليها من هجرة جماعية من الريف إلى المدن وارتفاع مستوى المعيشة وزيادة الدخل ، وتفكك الروابط الأسرية .

كما ظهرت في المدن الصناعية مشكلات إجتماعية ناتجة عن عدم كفاية الخدمات وبصفة خاصة ما يتعلق منها بالإسكان والمواصلات والتعليم والصحة والترويح إلى غير ذلك من مشكلات كل هذا أدى إلى الإهتمام بالناحية الإجتماعية التي تخص المناطق الحضرية في ظل الظروف الجديدة مما أدى الى ظهور علم الإجتماع الحضري .

٥- علم الإجتماع الأسري .

إذا كانت الأسرة تمثل الخلية الإجتماعية التربوية الأولى التي تتلقى الطفل منذ ولادته وحتى التحاقه بمراحل التعليم المختلفة التي نظمها المجتمع وإذا كانت الأسرة هي أصلح نظام إجتماعي ارتضاه المجتمع للحفاظ على وظائفه وتجديد بنيانه ، فإنه من ثم كان من الضروري أن يظهر ثمة فرع من فروع علم الإجتماع كيما يتخصص في دراسة الأسرة كنظام إجتماعي وما يتصل بها من ظواهر ونظم .

٦- علم الاجتماع الاقتصادي .

لاتقوم الأوضاع والنظم الاقتصادية في المجتمع من فراغ ، وإنما ترتبط ارتباطاً شديداً وثيقاً بالأوضاع والنظم الاجتماعية ، والإحالة متبادلة دائماً بين الأوضاع الاقتصادية وكذلك الأوضاع الاجتماعية نظراً للتأثير المتبادل بينهما، ومن ثم كان من الضروري أن ينشأ فرع من فروع علم الاجتماع يتخصص في دراسة الظواهر والنظم الاقتصادية وما ترتبط به من أوضاع اجتماعية وسمى هذا الفرع باسم " علم الاجتماع الاقتصادي "

٧- علم الاجتماع السياسي .

ويتناول علم الاجتماع السياسي دراسة الظاهرة الاجتماعية في علاقتها بالنظرية السياسية وكذلك دراسة أهم خصائص الظاهرة السياسية من حيث كونها ظاهرة تعيش في حياة مجتمعية، وتنشأ من خلال أوضاع اجتماعية معينة ، وأهم المؤثرات المتبادلة بين الظاهرة الاجتماعية والظاهرة السياسية في المجتمع ، وأهم العوامل والظروف الاجتماعية التي تساعد على ظهور نظرية سياسية معينة في ظل أوضاع مجتمعية معينة .

٨- علم الاجتماع القانوني .

ويرتبط علم الاجتماع القانوني بعلم الاجتماع السياسي ، من حيث أن علم الاجتماع القانوني يحاول دراسة الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى أوضاع قانونية ودستورية معينة في بلد ما .

ومن ناحية أخرى فإن علم الاجتماع القانوني يدرس الناحية القانونية والتنظيم الاجتماعية والمرتبطة بالمسئولية والجزاء والانحرافات ، وأهم العوامل الاجتماعية المؤدية إلى السلوك الإجرامي وسوء التكيف الإجتماعي وأهم السنن والقوانين الاجتماعية التي تساعد على بناء بيئة إجتماعية صالحة خالية من الأمراض الاجتماعية .

٩- علم الاجتماع الأخلاقي .

وترجع محاولة تأسيس هذا العلم إلى " ليفي بريل " حينما حاول تأسيس علم الأخلاق على نمط الروح الوضعية ، فاقترح لها إسما جديداً هو " علم الاجتماع الأخلاقي " .

ويتناول هذا العلم دراسة المعايير الأخلاقية ، وأهم المظاهر الأخلاقية في التراث الإجتماعي .

١٠- علم الاجتماع اللغوي .

اللغة تنشأ من خلال الحياة الاجتماعية ، ولا يمكن للغة أن تقوم من فراغ ، بل لابد من تنمو من خلال البيئة الاجتماعية التي تولد بها ، وتقع مهمة علم الاجتماع اللغوي في دراسة اللغة ونشأتها من خلال الحياة الاجتماعية وتطورها وتشعبها ، وكذلك صراعاها مع اللغات الأخرى ، وكذلك نشأة اللهجات المحلية ، واللغات العالمية التي يمكن أن تستخدمها كل الشعوب .

١١- علم الاجتماع التربوي .

إذا كانت النظرية الاجتماعية تهدف إلى إيجاد صيغة اجتماعية ملائمة لتفسير الظاهرة الاجتماعية ، فإنما هي تسعى إلى ذلك بهدف تطويع هذا الفهم والتفسير للاستخدام البشري فيما يمكن تسميته بالمبادئ التربوية التي يمكن تطبيقها في الواقع لصالح البشر .

ومن ثم فإن العلاقة جد وثيقة بين النظرية الاجتماعية والنظرية التربوية ، فلا ريب في أن بناء النظرية الأولى هو القاعدة في صياغة النظرية الثانية ، ولا يمكن بحال من الأحوال أن تقوم النظرية التربوية من فراغ ، بل تتبع من الفلسفة الاجتماعية السائدة في المجتمع ، ولذلك فإن الأمر يتطلب قيام ذلك الفرع المتخصص

من علم الاجتماع ، كما يتولى الجانب التربوى فى الحياة الاجتماعية ، وسمى هذا العلم بعلم الاجتماع التربوى .

١٢- علم الاجتماع الدينى .

ويتناول هذا الفرع من علم الاجتماع دراسة النظم الدينية السائدة فى مختلف المجتمعات ، وتشمل هذه النظم المعتقدات الدينية ، والطقوس والمراسيم الدينية، والأساليب المختلفة للعبادات فى مختلف المجتمعات .

١٣- علم الاجتماع الصناعى .

يشير علم الاجتماع الصناعى إلى ذلك الفرع المتخصص من العلوم الاجتماعية ، الذى تناول خصائص الظاهرة الاجتماعية فى البيئة الصناعية ، وهو من ثم يتناول دراسة أهم المشكلات الاجتماعية الخاصة بعمليات التصنيع والبيئة الصناعية .

كما يتناول مشكلات العمل والعمال فى البيئة الصناعية ، والأسباب الاجتماعية وراء تأخر العمال أو غيابهم عن العمل ، وأهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع الإنتاجية ، والأساليب العلمية للتكيف الاجتماعى السليم مع البيئة الصناعية .

١٤- علم الاجتماع العسكري .

ويطلق عليه اسم علم الاجتماع العسكري أو علم الاجتماع الحربي ، أو سسيولوجيا الحرب، وقد نشأ هذا العلم نتيجة الكشف عن أن الظروف والأوضاع المادية والفنية وحدها ليست هي المؤثرة فقط في الأوضاع العسكرية والحربية ، حيث أن قوة الدفاع لا تتوقف فقط على القوة المادية للعتاد والجيش المحاربة وإنما تتدخل عوامل إجتماعية وظروف مجتمعية أخرى لاتقل أهمية عن العوامل المادية .

ومن ثم فقد نشأ علم الاجتماع العسكري أو الحربي .

١٥- علم الاجتماع التطبيقي .

ويتناول هذا العلم الأساليب العلمية لتطبيق الحقائق النظرية التي انتهى إليها التنظير في علم الاجتماع للاستفادة منها في الواقع بطريقة إجرائية عملية ، ومن ثم فإنه يخرج من ذلك تخصصات أخرى مثل التخطيط الإجتماعي والهندسة الإجتماعية ، تلك التخصصات التي ترعى الواقع الإجتماعي وتحاول الاستفادة من الحقائق النظرية التي توصل عليها علم الاجتماع العام ، أو علم الفلسفة الإجتماعية .

الفصل الخامس

تطور نشأة علم الاجتماع عند المفكرين الاجتماعيين

أولاً: في العالم العربي.

ثانياً: في فرنسا.

ثالثاً: في إنجلترا.

رابعاً: في اسكتلندا.

خامساً: في ألمانيا.

تطور نشأة علم الاجتماع

عند المفكرين الاجتماعيين

جاء الفكر الاجتماعى نتيجة لجهود عدد من المفكرين الاجتماعيين الذين أثروا موضوع علم الاجتماع بجوانبه المختلفة وترتب على ذلك ظهور عدد غير قليل من المدارس الفكرية فى مجال علم الاجتماع ، وذلك فى أوروبا والعالم العربى ، بفضل هؤلاء الرواد الاجتماعيين ، ولعل من أهم هؤلاء الرواد مايلى :

١- ابن خلدون "العالم العربى".

٢- جان جاك روسو - "فرنسا".

٣- أوجيست كونت - "فرنسا".

٤- اميل دور كزيم - "فرنسا".

٥- هربرت سبنسر - "انجلترا".

٦ آدم فيرجسون - "اسكتلندا".

ونظرا لتعدد الريادة لعلم الاجتماع فى بلاد العالم المختلفة ، فقد تنازعت الدول فضل انشاء علم الاجتماع فأصبحت كل دولة تدعى أن الفضل فى نشأة علم الاجتماع يرجع اليها .

وقد تطورت الدراسات الاجتماعية في كل دولة حسب المصدر
الذى أنشأها والظروف الاجتماعية التى احاطت بها ووجهتها ، ومن
ثم فقد ظهرت عدة مدارس لعلم الاجتماع متأثرة بخطى الرواد الأوائل
فيها ومحتقطة بالطابع المميز لهذا العلم يميزه عن غيره من العلوم .
وكذلك السمات لكل مرحلة من المراحل التى اجتازها علم الاجتماع
حتى الآن، كما اجتازها كل علم فى مرحلة تكوينه .

ابن خلدون

هو عبد الرحمن ولي الدين بن خلدون ولد بتونس ٧٣٢هـ-١٣٣٢م من أسرة اشتهرت بالعلم والسياسة .

ويرجع أصل هذه الأسرة الى حضرموت باليمن ودخل جده (خالد بن عثمان) الأندلس مع الذين دخلوها بعد اتمام الفتح ، وكعادة الأندلسيين في تعظيم الناس جعلوا اسمه ' خالدون' مثل زبيدون وحمون وسعدون.

ثم رحلت الأسرة إلى تونس واستقرت بها قبل مولد عبد الرحمن بنحو قرن من الزمان واشتغلت بالعلم والسياسة .

وتتف عبد الرحمن بثقافة عصره فدرس العلوم الرياضية والدينية والأدبية والفلسفية وكان محبا للاطلاع فقرأ كتباً كثيرة وتطلع إلى المزيد ، الا أن الطاعون الذي انتشر في العالم ٧٤٩هـ حرمه من والديه وجميع اساتذته لأن من نجا منهم من الوباء هرب الى المغرب الأقصى، فاكفى ابن خلدون بما حصل من العلم واشتغل بالسياسة في شمال افريقيا التي كانت ميدانا للصراع كبير بين الأسر الحاكمة فقد كانت الحروب والمؤامرات هي الطابع الغالب على المجتمعات في تلك المنطقة وانغمس ابن خلدون في المعترك السياسي انغماسا تاما

فقبض عليه في مؤامرة سياسية وسجن في قلعة بالصحراء وسمح له
بالقراءة والكتابة فألف حينئذ كتابه (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر
في أخبار العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان
الأكبر) قاصدا أن يولف تاريخا للعالم يخلو من أخطاء المؤرخين
وخرافاتهم ولذلك كتب له مقدمة تكشف عن أوضاع المجتمعات
والظروف التي تحكم حياتها وتطوراتها في مختلف الشئون السياسية
والاقتصادية والعلمية والدينية والخلقية واللغوية وقال في نهايتها أنها
تصلح أن تكون علما جديدا لم يسبق عليه واقتراح له إسم ' علم
العرمان ' ومن هنا اعتبره العلماء منشئ علم الاجتماع.

علم الاجتماع عند ابن خلدون :

عزم ابن خلدون أن يولف كتابا في تاريخ العالم يتميز بصحة
الوقائع ودقة النظر وسلامة التعليل ، ذلك لأنه رأى ماكتبه المؤرخون
قبله فوجده حافلا بالاختطاء والخرافات وذلك لأسباب كثيرة أهمها
الجهل بطبائع الأحوال في العرمان .

ف رأى أنه من الأفضل أن يقدم للتاريخ بمقدمة تبين للمؤرخين
ماينبغي أن يحصلوا عليه قبل الإقدام على كتابة التاريخ من (العلم
بقواعد السياسة وطبائع الموجودات واختلاف الأمم والبقاع والأعمار
في السير والاخلاق والعوائد والفحل والمذاهب وسائر الأحوال) أى

أن يلم المؤرخ بنشأة المجتمعات وطرق المعيشة فيها ، وقيام النظم الاجتماعية وتغيرها وما يحكم ذلك من قوانين اجتماعية تدل على أن المجتمع محكوم عليه بقواعد تتبع من طبيعة التجمع الإنسانى ، وأنه ليس مسيرا بقوى خارجية تفرض عليه تحركاته ، وهو ما يعبر عنه بتلقائية الظواهر الاجتماعية ، ولكنه أدرك فى نفس الوقت أنه بهذه المقدمة أنشأ علما جديدا لم يسبق اليه ' فإنه ذوموضوع وهو العمران البشرى والاجتماع الإنسانى، وذو مسائل وهى بيان ما يحققه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد الأخرى).

وانحصر موضوع علم الاجتماع عند بن خلدون فى دراسة الحقائق الآتية :

- ١- العمران البشرى على الجملة وأصنافه وقسطه من الارض (الاجتماع العام).
- ٢- فى العمران البدوى وذكر القبائل والأمم الوحشية (الأنثروبولوجيا).
- ٣- الدول وخلافه والملك والمراتب السلطانية (النظام السياسى).
- ٤- العمران الحضرى والبلدان والأعمار (الاجتماع الريفى والحضرى)

٥- الصنائع والمعاش والكسب ووجوهه (الاجتماع الصناعى والاقتصادى).

٦- العلوم واكتسابها وتعلمها (النظام العلمى والتربوى).

ومن هذا يتضح أنه ذكر أغلب النظم الاجتماعية وفروع علم الاجتماع تفسر نشأة المجتمع .

يرى ابن خلدون أن الاجتماع الانسانى ضرورى ، وهذا معنى قول الحكماء أن الإنسان مدنى بالطبع ، أى لابد له من الاجتماع الذى هو المدينة فى اصطلاحهم وهو معنى العمران وذلك للأسباب الآتية :

(أ) حاجة الانسان إلى الغذاء .

(ب) عجز الفرد عن الوفاء بحاجته فى الطعام .

(ج) حاجة كل فرد فى الدفاع عن نفسه إلى الإستعانة بأبناء جنسه .

ومن ثم فإن هذا الاجتماع ضرورى للنوع الانسانى ، وإلا لن يكتمل وجودها وما أراده الله من اعتماد العالم بهم واستخلافه إياهم . فإذا تم هذا الاجتماع إحتاج المجتمع إلى الحكومة والعلم والصناعة والقضاء والدين والتجارة والنقل .

ويشير ماسبق إلى أن بن خلدون يفسر نشأة المجتمع تفسيراً فلسفياً وبيولوجياً ودينياً في آن واحد ، وهكذا شأنه في أغلب موضوعات علم الاجتماع الذي ابتكره ، فإنه رغم تأكيد أن المجتمع هو مصدر جميع النظم والظواهر الاجتماعية وأنها تصدر عنه تلقائياً ، فإنه ينساق لتقافة عصره واتجاهه العقلي ويلجأ إلى تفسيرات الظواهر الاجتماعية مستعنياً بظواهر أخرى نفسية وجغرافية وأسطورية ، فيتحدث كثيراً عن الظواهر البشرية مثل - تأثير الهواء (المناخ) في أخلاق البشر - ويصنف الناس حسب مواقعهم الجغرافية فيرى في أهل الشمال أن المناخ البارد هو السبب في بياض جلودهم وزرقة عيونهم وميلهم إلى الحكمة والصناعة ، بينما كان المناخ الحار في الجنوب هو السبب في سواد بشرة السودان والحيش وميلهم إلى الخفة والطيش وخلو بلادهم من الصناعة والحضارة والأديان السماوية ، إذ يعيشون عراة بيوتهم أكواخ من الغاب وطعامهم من ثمار الأشجار .

وفي الدين يقتبس أقوال الفلاسفة الدينيين دون أن يعرض لآثار المجتمعات في الأديان مع أنه قد اطلع على ماكتب عن أديان الفرس والهند والصين .

وفي السياسة يرى أن عمر الدولة يقدر بأربعة أجيال على نحو ما عاين من ظواهر في شمال أفريقية من انقلابات وارتقاء أسر حاكمه

وسقوط أخرى وفي الفلسفة يخصص فصلا عن (أبطال الفلسفة
وفساد منتحلها) يردد فيه أقوال خصوم الفلسفة مع أنه أفرد فصولا*
لعلوم خرافيه مثل علم الطلسات وأسرار الحروف وغير ذلك .

إن ابن خلدون كان واعيا بضرورة إقامة علم على أساس ان
المجتمع هو مصدر الظواهر والنظم الاجتماعية ، ولكن ثقافة عصره
وماكان لديه من معلومات لم تكن كافية لتقديم الحقائق الكفيلة بإقامة
العلم على هذا الأساس ، ولذلك إستعان بأقرب الآراء إلى ثقافته
لتفسير الوقائع الاجتماعية ولهذا لم يستطع أن يفى بشروط العلم التي
تحدد منهجه .

إن مقدمة ابن خلدون أساس التاريخ وحجر الزاوية في كتابة كما
يقول مكدونالد وهي مقدمة تاريخية فلسفية لم ينسج أحد على منوالها
من قبل ، حتى علماء اليونان والرومان وغيرهم . وهناك من علماء
اوربا من خرج بتصريح خطير بعد دراسة المقدمة ، فاعترف بأثر
هذه المقدمة في التاريخ وفلسفته، قال روبرت فلنت : "... من جهة
علم التاريخ وفلسفته يتحلى الأدب العربي باسم من المع الأسماء ، فلا
العالم الكلاسيكى في القرون القديمة ، ولا العالم المسيحي في القرون
الوسطى يستطيعان أن يقدموا اسما يضاهي في لمعانه ابن خلدون ...)
ويتابع كلامه فيقول : "... إن من يقرأ المقدمة بإخلاص ونزاهه

لايستطيع إلا أن يعترف بأن " ابن خلدون " يستحق لقب مؤسس علم التاريخ وفلسفته... " وفي هذه المقدمة يتجلى اتساع أفق تفكير " ابن خلدون " وغزارة علمه، فقد اتخذ من المجتمع كله ومايعرض فيه من الظواهر مادة لدرسه . وحاول أن يفهم من هذه الظواهر وأن يعللها على ضوء التاريخ ، وأن يرتب من سيرها وتفاعلها قوانين اجتماعية عامة ، وهذا ما جعل الباحثون يقولون بتفوق " ابن خلدون " على " ميكافلي " تفوقاً عظيماً في التفكير ونوع النتاج العلمي ، وفي نظريات العصبية وأعمار الدول وخواصها ومعالجتها من النواحي الاجتماعية، مما حدا بالعالم الاجتماعي ' جمبلوفتش " أن يصرح بأن فضل السبق يوجه الى العلامة الاجتماعي العربي " ابن خلدون " فيما يتعلق بكثير من النظريات والآراء التي وردت في كتاب (الأمير) لميكافلي .

وقد قارن " كلوزيو " بين " ابن خلدون " وميكافلي فقال في هذا الصدد :

" .. إذا كن ميكافلي يعلمنا وسائل حكم الناس فإنه يفعل ذلك كسياسي بعيد النظر . ولكن العلامة التونسي ابن خلدون استطاع ان ينفذ إلى الظاهر الاجتماعية كاقنصادي وفيلسوف راسخ ، مما يحملنا بحق على أن نرى في أثره من سمو النظر والنزعة النقدية ما لم يعرفه عصره .. "

وقد درس كثير من العرب^(١) المقدمة دراسة وفيه وقارنها
بمؤلفات "فيكو" و"مونتسكيو" وغيرها ، فجاء كتابه "... دراسات في
مقدمة ابن خلدون ، من أروع الكتب الحديثة وأنفسها التي كشفت
نقاطا كانت غامضة عن " ابن خلدون" وأثاره وقيمته العلمية
والتاريخية ، ويرون أن نزعة " ابن خلدون" الفكرية كانت أقرب من
نزعة " فيكو" إلى مناحي البحوث العلمية بوجه عام وإلى أصول
البحث العلمي في مجالات التاريخ والاجتماع بوجه خاص .

ويتعرض بعض المفكرين بعد ذلك الى سعة النظر وشمول البحث
وعمق التفكير وطريق البحث والاستقراء في المقدمة وفي كتاب "
العالم الجديد " لدى فيكو " فيجد أن كفة المقدمة ترجح على كفة "
العالم الجديد " رجحانا كبيرا جدا في ذلك . وهم يقررون أن مقدمة
ابن خلدون كانت أقرب من كتاب (فيكو) الى اسس علم التاريخ
وفلسفته وعلم الاجتماع وفلسفته ، وانها تقترب من طرق البحوث
العلمية الحديثة بوجه عام وطرق البحوث التاريخية والاجتماعية بوجه
خاص اقترابا كبيرا .

أما " مونتسكيو " فهو من أشهر رجال الفكر والقلم الذين نبغوا في
القرن الثامن عشر في فرنسا . وقد شغل مكانا ممتازا في مجال تاريخ

^١ - درسها الأستاذ ساطع الحصري على سبيل المثال .

فلسفة التاريخ وعلم التاريخ ، ومن جراء الأهمية التي يعزوها الى العوامل الاقتصادية في تكوين طبائع الأمم وتسيير وقائع التاريخ ، حتى إن بعض الباحثين يرى أن " مونتسكيو " أول من ربط علم الاقتصاد بعلم التاريخ ، وأنه أول من شارك هذين العلمين في تفسير الظواهر الاجتماعية وتعليلها .

ولكن بعض الدراسات العربية تشير إلى أن ابن خلدون قد سبق مونتسكيو " فقد جاء في المقدمة ما يشير الى العلاقات القوية التي تربط الأحوال الاجتماعية بالحياة الاقتصادية ، وإلى أهمية العوامل الاقتصادية في تطور الدول وتقدم الحضارة . وقد ظهرت هذه الآراء في ثنايا المقدمة بعبارة صريحة لا غموض فيها . ومن ثم فإن القول: ... بإدخال عنصر الاقتصاد في علم التاريخ يرجع إلى جهود مونتسكيو فقط يعتبر تجاوزاً من الواقع والحقيقة ، وأن بناء هذه العلاقة يرجع إلى جهود ابن خلدون الذي سبق مونتسكيو في هذا الشأن مدة تزيد على ٢٥٠ سنة ... " فقد امتاز " ابن خلدون " بعمق التفكير ودقة النظر التي أظهرها في دراسة علاقة التاريخ بالاقتصاد ، وهو يدرك التطورات والتقلبات التي تصيب المجتمع ، وأن أهم عامل في هذه التطورات والتقلبات هو الاقتصاد قال إن الفقر هو الذي يؤدي بالناس إلى النهب والحرب ، بل إن الآراء التي أظهرها المفكر العربي في هذا الصدد تقربه كثيراً من مبادئ المذهب الاقتصادي

الاجتماعى الذى عرف فيما بعد باسم " المادة التاريخية " منذ عهد كارل ماركس فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر للميلاد .

ويلاحظ مما سبق أن ابن خلدون قد خاض غمار السياسة وتعرض لمحنها وتقلباتها ، وأنه اعتكف ورغب عن الناس إلى العلم والدرس فى أواخر حياته ويرى كثيرون أن هذه الحالة التى نشأ عليها قد أكسبته خبرة ، وبصرته بتجارب الحياة الخاصة والعامة .

كان " ابن خلدون يرى أن الأقيسة المنطقية لا تتفق مع طبيعة الأشياء المحسوسة ، ذلك لأن معرفة هذه لا تتسنى إلا بالمشاهدة ، وهو يدعو العالم أن يفكر فيما تودى إليه التجربة الحسية ، وأن يكتفى بتجاربه الفردية بل عليه أن يأخذ مجموع التجارب التى انتهت إليها الإنسانية و " ابن خلدون " مفكر متزن التفكير ، فقد حارب الكيمياء وصناعة النجوم بالأدلة العقلية وعقد لكل منهما فصلا فى إبطاله وعدم الأخذ به .

لقد وضع قواعد الطريقة التاريخية (Historical Method) ، ويرى أن الأخطاء التى وقع فيها الكثيرون من سبقوه ترجع إلى أسباب أهمها : تشيع المؤلفين وتصديقهم لكل ما يرى دون الفحص ، وجهلهم بطبائع العمران وأحوال الناس . وهو لا يقف عند هذا بل نراه يضع القوانين لدراسة التاريخ كربط الحوادث بعضها ببعض ارتباط العلة

بالمعلول، وقياس الماضي بمقياس الحاضر، ثم مراعاة البيئة واختلاف تأثيرها باختلاف الأقاليم، والحالة الاقتصادية والوراثية ومشاكل ذلك.

والمقدمة تحتوى على ملاحظات نفسية وسياسية دقيقة يرى "دي بور" أنها فى جملتها عمل عظيم مبتكر. ويرى (دي بور) أن المؤرخين القدماء لم يورثونا التاريخ علما من العلوم يقوم على أساس علمى على الرغم من جمال أسلوب بعضهم، وإن القدماء كانوا يعلنون عدم بلوغ الإنسانية منذ زمان بعيد درجة أعلى مما بلغته فى المدنية بالاستناد الى حوادث أولية كالزلازل والطوفان، وإلى أن المسيحية كانت تعتبر التاريخ بوقائعه تمهيدا لمملكة الله على الأرض، أما ابن خلدون - كما يقول "دي بور"، - فكان أول من حاول أن يربط بين تطور الإجتماع الإنسانى من جهة، وبين علله القريبة مع حسن الإدراك لمسائل البحث وتقديرها مؤيدة بالأدلة المقنعة. فقد نظر فى أحوال الجنس والهواء وجوه الكسب وعرضها مع بيان تأثيرها فى التكوين الجسمى والعقلى فى الإنسان وفى المجتمع.

ويرى "ابن خلدون" أن حوادث التاريخ مقيدة بقوانين طبيعية ثابتة، وأن ظواهر التاريخ هى التى تحدد شكل الدولة. أما باطنه فهو

نظر وتحقيق وتعليق للكائنات ومبادئها . وكذلك هو علم بكيفيات
الوقائع وأسبابها .

وهناك من علماء الغرب من يعتبر " أوجست كونت " مؤسسا لعلم
الاجتماع وأنه أول من نظّر لى المجتمع ككل ، إذ اتخذ موضوعا
لعلم مستقل قائم بنفسه . غير أن الكثير من علماء الاجتماع يرون ابن
خلدون أجدر بلقب مؤسس علم الاجتماع أكثر من غيره مثل " كونت "
ذلك بأنه كان قد قدم تفسيرات للظواهر الاجتماعية قبل " كونت "
بمدة تزيد على ٤٦٠ عاما.

لم تكن المقدمة تلمسا بسيطا لعلم الاجتماع ، بل كانت محاولة
ناجحة لاستحداث علم الاجتماع ، لقد قال ابن خلدون بوجوب اتخاذ
الاجتماع الإنساني " موضوعا لعلم مستقل ، واعتد تماما بأن الأحوال
الاجتماعية تتأثر من علل وأسباب . وقد أترك أن هذه العلل
والاسباب تعود فى الدرجة الأولى إلى طبيعة العمران ، أو طبيعة
الاجتماع ، وقد درسها دراسة مستفيضة وخرج منها بكشف بعض
القوانين المتعلقة بها مما ينم عن تفكير عبقري يستحق كل تقدير
واعجاب من جانب المشتغلين بعلم الاجتماع .

وبالنسبة لمفهوم " العقل " عند ابن خلدون . فنجد أن مقدمته تدل
أولا على انه كان مؤمنا بالله ، وراسخ الإيمان بالإسلام .

ويرى أن العقل من نعم الله ، ميز به الإنسان على المخلوقات ، وأن الإنسان يستطيع أن يستنيط سنة الله في خلقه بقوة هذا العقل ، كما أنه يستطيع ان يستفيد من تلك السنن الثابتة في " جلب المنافع ودفع المضار " في حياته الشخصية وفي تقرير سياسة عقلية . ولهذا يمكن القول إن ' ابن خلدون ' من الذين يعتمدون على العقل استرسالا كلياً ، بل إنه يرى أن نطاق مدركات العقل محدود بحدود طبيعة لاسيل إلى اجتيازها بالمحاكمات النظرية وحدها إذ العقل البشرى عاجز عن إدراك مايقع وراء المحسوسات من أمور التوحيد وحقائق صفات الله وسائر الأمور الروحانية وغيرها من الأمور المشابهة .

وفي المقدمة تشبيهات مادية يمكن الخروج منها بأن عقلية "ابن خلدون " تمتاز بصفات أبرزها؛ شدة التشوق إلى المعرفة العلمية اليقينية ، ودقة الملاحظة ، ونزعة البحث ، والتعميم ، والقدرة على الاستقراء .

علم الاجتماع فى فرنسا

جان جاك روسو (١٧١٣ - ١٧٧٨)

يعد جان جاك روسو أحد المفكرين البارزين الذين أثروا موضوع علم الاجتماع فى أوربا بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة ، وقد ولد بجنيف فى سويسرا من أسرة فرنسية الأصل تعتنق المذهب البروتستانتي بمنهج علمى موضوعى هو " قانون الأطوار " الذى يستطيع العقل بواسطته أن يربط بين الحالات العقلية البدائية والحالات العقلية الراقية وأن يقيس درجات النمو التى قطعها البناء الاجتماعى فى طريق تقدمه .

ويتم التقدم عندما تتحقق حالة الإنسجام التام والتناسق الكلى فى الحياة الاجتماعية فتقوم حالة يمكن تسميتها " انخير العقلى " وهى تشبه حالة العدالة عند افلاطون والسعادة عند ارسطو والتقدم الاجتماعى باعتباره غاية التطور الاجتماعى يتمثل فى زيادة تكيف الأفراد حيال المجتمع وتناسق المجتمع مع البيئة . والعقل الجمعى هو الذى يشهد بصحة هذا التقدم .

ويرى فى دراسته للاجتماع السياسى ان التطور السياسى سار فى ثلاثة أشكال هى :

١- القرابة وهى العلاقة الغالبة على النظام السياسى فى الجماعات البدائية .

٢- السلطة وهى المظهر الغالب على الدول والإمبراطوريات القديمة حيث كان الدين والسيادة الشخصية يسيطران على النظام السياسى.

٣- المواطنة أو الرعوية وهذا يقوم على قوتين المسئولية الفردية بالنسبة للحقوق والواجبات المدنية ، والمسئولية الحكومية المعبرة عن ارادة مجموع أفراد المجتمع وتتمثل فى القانون والإدارة .

ولكن يمكن تقليل مساوى الحياة الاجتماعية عن طريق تربية الأطفال تربية طبيعية ليستعيدوا أخلاق الفطرة الخيرة ، وجعل السيادة فى يد الشعب فذلك مايسوغ وجود الحكومة ، لأن الناس تعاقدوا على أن يعيشوا حياة آمنة فتنازلوا عن أنانيتهم وحريتهم الطبيعية للملك الذى يضمن لهم أن لايعتدى القوى على الضعيف وأن لا يظلم الغنى الفقير ، وأن يأمن كل فرد على حياته وماله واسرته، وأن يتمتع بحرية مقيدة بحرية الآخرين .

فالحكومة تستمد سلطتها من تفويض الشعب ، وعليها أن تعمل لمصلحته ، ورفع المظالم عنه ، وأن لاتشرع قانونا إلا إذا أجازته

التصويت المباشر للمواطنين ، وإلا فمن حق الشعب أن يثور على الحكومة ويخلعها ويعهد بحكمه إلى من يرضى أمانة العقد الاجتماعي.

وميز رسو بين " الإرادة العامة " للمجتمع وبين " إرادة الجميع " والأولى هي إرادة طائفة من المواطنين تتجه نحو اغراضها المشتركة والثانية هي حشد من الإرادات الفردية الخاصة . وقد أثارته هذه التفرقة جد لافلسفيا كبيرا عن مشروعية سلطة الدولة ، فإنه إذا كانت الدول تعبر عن الإرادة العامة فإنها بذلك تكون حائزة لمشروعيتها ، لأنها تكون عندئذ مسنولة عن تحقيق إرادة الشعب في حكم نفسه أي انها ترمز إلى حرية الناس في ضبط سلوكهم وفق تصورهم بما يجب أن تكون مصلحته أما إذا كانت الدولة تعبر عن إرادة الجميع فإنها بذلك لاتبرر مشروعية السلطة لأنها تفرض إرادة الأثنية الخاصة على المجتمع .

وقد نقد المؤرخون جان جاك روسو والقائلين بنظرية التعاقد الاجتماعي بأن هذا التعاقد لم يحدث تاريخيا ، ولكن اصحاب العقد الاجتماعي لم يقولوا إنه حدث فعلا في التاريخ . ويقول جروتيوسى عالم القانون الحديث إن أى علاقة للتعاون بين طرفين هي علاقة تعاقد اجتماعي ، وليس من الضروري أن يكون التعاقد صريحا فقد يكون ضمنيا .

وقد علمته أمه ثم أرسله والده إلى أحد الحفارين ولكن روسو هرب من الرجل بسبب قسوته وهام على وجهه شريداً في سويسرا ثم في إيطاليا يحترف حرفاً بسيطة فاشتغل مساحاً وبناء . وفي سن ٢٤ تعرف في "سافوي" على سيدة تبننته وعطفت عليه واتاحت له الحياة المستقرة فاشتغل فراغه في القراءة وتعلم الموسيقى حتى استحوذ على معرفة كبيرة بالعلوم في عصره وبعد خمس سنوات ذهب إلى باريس ثم اشتغل سكرتيراً لسفير فرنسا في البندقية . وفي سن الثلاثين عاد إلى باريس واتصل بالفلاسفة وخاصة ديدرو .

ثم اشترك في مسابقة نظمها أكاديمية ديجون عنوانها " هل عاونت العلوم والفنون على تصفية الأخلاق " وظفر بالجائزة الأولى ثم نشر البحث في كتاب جلب له شهرة كبيرة . ثم أعلنت الأكاديمية عن مسابقة أخرى عنوانها " منيع تفاوت المراتب بين الناس وهل يقره القانون الطبيعي " فدخل المسابقة ولكنه لم يفز فنشر بحثه في كتاب عنوانه " مقال في أصل التفاوت بين الناس " وفي سنة ١٧٦٢ نشر كتابين أحدهما " العقد الاجتماعي " والثاني " أميل أو في التربية " لإصلاح المجتمع في عهده .

رأى روسو أن الإنسان خير بطبيعته بوصفه فرداً وأن الناس كانوا في الماضي يعيشون حياة حرة في الطبيعة لا يعرفون الشرور والمظالم، وأن نشأة المجتمعات الحضارية هي التي أفسدت الأخلاق،

فالمجتمع نظام غير طبيعي ولا يتفق مع فطرة الإنسان الخيرة وأن النظام الاجتماعي بما فيه من طبيعية واستبداد حكومي وتحكم اصحاب الأموال في العمال ، ومن قيود تفرض على الفرد من مولده إلى وفاته، وسلب الإنسان حريته ونشر البؤس والمرض والجهل والانانية وسائر مساوئ المدينة . ولكن ذلك لا يسمح لنا بالعودة إلى الطبيعة وهجرة المدن ، فإن المدن هي التي انشأت الحضارة وما أفاعته على الإنسانية من علم وفن وتقدم صناعي .

أوجست كونت (١٧٨٩ - ١٨٥٧)

لايستطيع أحد أن ينكر فضل أوجست كونت - كواحد من مؤسسى علم الاجتماع الحديث فى فرنسا ، وقد ولد فى مونيبييه بفرنسا وتعلم بها وعندما التحق بمدرسة الهندسة تعرف على المصلح الاجتماعى الاشتراكى "سان سيمون" الذى قرّبه اليه وجعله سكرتير جلساته يسجل مناقشاته التى كانت تدور بينه وبين طلبة الهندسة وغيرهم من المستمعين فى داره .

ثم اختلف الأستاذ وتلميذه بسبب ان الأستاذ كان يرى ضرورة إصلاح المجتمع الفرنسى بإنشاء علم للاجتماع تطبق قوانينه فى إصلاح المجتمع ، فافترقا . وبعد أن توفى "سان سيمون" نشر أوجست كونت آراء استاذة فى كتاب سماه " الفلسفة الوضعية " ونسبه إلى نفسه ، ثم أخرج كتابا فى " السياسة الوضعية " ثم كتابا ثالثا فى الفلك.

علم الاجتماع عند أوجست كونت :

استعرض اوجيست تطور الفكر البشرى فوجد أنه يمكن تحديد ثلاثة مراحل متميزة هى :

١- المرحلة اللاهوتية : حيث كان الفكر يفسر كل الظواهر بإرجاعها الى الآلهة .

٢- المرحلة الميتافيزيقية : أضحى الفكر فيها يفسر الظواهر بمفاهيم عقلية مجردة مثل الصورة والمادة والعلة والغاية . وكان يبحث عن جوهر الأشياء أو كنهها.

٣- المرحلة الوضعية : وهى مرحلة العلم الحديث التى اقتتعت فيها الفكر بخطأ التفسيرات اللاهوتية والميتافيزيقية وعدم جدوى البحث عن جوهر الأشياء ، فلجأ إلى الطبيعة مباشرة عن طريق الملاحظة والتجربة لاستقراء الواقع كما هو كائن عن طريق معرفة العلاقات الثابتة بين الظواهر واعتبارها اسباب ونتائج والتعبير عنها بالقوانين. وبناء على ذلك رأى ان العلوم يمكن أن تصنف طبقا لما فيها من مادة وحياة وفقا لهذا الترتيب:

الرياضة ، والفلك ، والطبيعة ، والكيمياء ، وعلم النبات ، وعلم الحيوان ، وعلم النفس .

وهنا اكتشف انه لكى تكتمل سلسلة التصنيف يجب إضافة علم يدرس " المجتمع الإنسانى " الذى هو غاية مافى الطبيعة من مادة حية، وسماه " علم الطبيعة الاجتماعية " لأنه من جهة يدرس طبيعة الاجتماع، ومن جهة أخرى يشير باختياره هذا الاسم إلى رغبته فى تطبيق منهج العلوم الطبيعية على المجتمع أى أن تكون دراسته عن طريق استقصاء الواقع كما هو كائن مثلما تدرس ظواهر الطبيعة

والكيمياء عن طريق الملاحظة والتجربة ، ثم اختصر الاسم فيم بعد إلى سوسيولوجي sociology أى علم الاجتماع مكونا اللفظ من مقطعين : لاتينى هو socio أى اجتماع ويونانى هو لوجوس أى علم.

وقد استعان أوجيست كونت بدراسات اصحاب ' التفسير الحضارى ' الذين قالوا بأن المجتمع يسير متقدما نحو الحضارة . وأنه فى مسيرته تخلق عن كثير من أنواع الشقاء الإنسانى واكتسب كثيرا من المكاسب الإنسانية فرأى أوجيست كونت أن من الأسلم منهجيا أن يدرس أى مجتمع بمنهج ينقسم قسمين هما :

١- **Social dynamic** : ويشير إلى مفهوم الحركة الاجتماعية أو التحريك الاجتماعى الذى يدرس تطور المجتمع تاريخيا لمعرفة الأدوار التى مرت فيها الظواهر والنظم الاجتماعية والتغيرات التى حدثت فيها والربط بين تلك التغيرات والظروف التى حدثت فيها وبذلك تكشف عن اسباب التغير وظهور التحولات الاجتماعية.

٢- **Social Static** : ويشير الى مفهوم الثبات الاجتماعى أو الاستقرار الاجتماعى ، وهو دراسة الظواهر والنظم الاجتماعية فى حالتها الراهنة الواقعية باعتبارها عناصر الحياة الاجتماعية

الثابتة أى التى تشكل سلوك الناس فى المجتمع ، وتكشف عن العلاقات بين الظواهر .

وبهذه الدراسة نستطيع الوصول الى القوانين التى تحكم تلك الظواهر ونستطيع تطبيقها فى الإصلاح الاجتماعى ومن أجل هذا الإصلاح دعا إلى انشاء ديانة جديدة سماها " الإنسانية " ودعا الناس إلى اعتناقها لكي يتخلصوا من التعصب الدينى السائد حينئذ وتسود المحبة والمساواة بين الناس .

ونلاحظ أن أوجيست كونت قد اتبع نفس الأساليب المنهجية لدى ابن خلدون فى تفسير الظواهر الاجتماعية بتفسيرات فلسفية وبيولوجية ونفسية وأخلاقية فقد رأى أن المجتمع ينشأ عن غريزة اجتماعية وأن الإنسان مثلاً قال ارسطو مدنى بالطبع . ونسى أن الإصلاح الاجتماعى لا يتم عن طريق الدعوة الى دين جديد لأن الدين نظام اجتماعى وأنه سيخضع لتقافة المجتمع .

صياغة قانون المراحل الثلاثة عند كونت :

لقد رأى كونت أن المجتمعات تمر بثلاث مراحل فى التفكير الاجتماعى وفقاً لقوانين التطور وهذه المراحل الثلاث هى :

أ - مرحلة الأسلوب الدينى التخيلى : وهى المرحلة التى كان فيها الناس يفسرون الظواهر عن طريق قوى تحت سيطرة روح

الآلهة، مثل تفسير ظاهرة نمو النبات بنسبتها الى أرواح فى النبات .

ب- مرحلة الأسلوب الميتافيزيقى : وهى التى كانت تفسر فيها المجتمعات الظواهر بنسبتها الى معانى ميتافيزيقى .

ج- مرحلة الأسلوب الوضعى : وهى تلك المرحلة التى كانت تفسر فيها المجتمعات الظواهر بالرجوع الى اسبابها العلمية ، وقوانينها التى تتفق مع الطبيعة .

أميل دوركايم (١٨٥٨ - ١٩١٧)

- يعتبر دوركايم من منشى علم الاجتماع الحديث فى فرنسا والذى حدد موضوعه ومنهجه وصاغ بعض اقوانينه . ولد دوركايم فى فرنسا وعاش فيها وأنشأ بفضل تلاميذه مدرسة اجتماعية متميزة وقد رأى دوركايم أنه لكى يقوم علم الاجتماع على اساس سليم ، يجب أن يدرس الظواهر الخاصة به دون غيرها ، وأن يدرسها بوصفها أشياء مثل كافة العلوم المادية ، لأن العلم إنما يسير من الأشياء الى الأفكار لالعكس ، وهذا يقتضى أن يكون لعلم الاجتماع طائفة خاصة من الظواهر (الأشياء) التى تكون ذات طابع معين تستوجب قيام علم خاص لدراستها. ومن هنا كان من الضرورى أن تكون هذه الأشياء ظاهرة اجتماعية لايمكن ردها إلى أى نوع آخر من الظواهر ، وبذلك يمكن أن ندرسها من الخارج أى بطريقة موضوعية .

تصنيف المجتمعات عند دوركايم :

- ويعتمد دوركايم فى تصنيفه للمجتمعات على أساس درجة التركيب المورفولوجى ، ويضيف إلى الأساس المورفولوجى مدى تماسك المجتمع وأساليب تأديته لوظائفه ، وفى ضوء ذلك قسم دوركايم المجتمعات الى قسمين :

١- مجتمعات بسيطة :

ويقصد بها المجتمعات غير معقدة التركيب محدودة النطاق غير مميزة الوظائف وغير خاضعة لمبدأ تقسيم العمل ، وذلك مثل الترابطات الاجتماعية البدائية والبدوية والقبائلية التي تنحصر فيها الوظائف وتتحدد في حدود ضيقة جدا.

٢- مجتمعات معقدة التركيب : ويقصد بها المجتمعات معقدة التركيب المورفولوجي والديموجرافي ، من ناحية البنية والتوزيع السكاني والطبقي ، ويسودها مبدأ تقسيم العمل وتعدد الوظائف والمهن ، وذلك مثل المدن والعواصم وماشابهها .

تفسير الظاهرة الاجتماعية عند دوركايم :

إن الوقائع الاجتماعية تشبه الظواهر المادية في أنها تضغط علينا وتقاومنا ، فلا نملك معها تغييرا ولا تعديلا مالم يعرف قوانينها . كما تتميز الوقائع الاجتماعية في أنها ذات صفات خاصة غير فردية تجعلها تتطلب علما خاصا لدراستها هو " علم الاجتماع " ، إذ هي لا تتفق مع صفات الظواهر النفسية أو الحيوية أو الطبيعية التي تدرسها علوم النفس أو الحياة الطبيعية .

ولكن الظواهر الشينية في علم الاجتماع تتصف أيضا بأنها بشرية ، وبالتالي فإنها عقلية لأن وراء كافة الوقائع الاجتماعية يوجد

العقل الانساني بوصفه العنصر المشترك في الجماعات البشرية، فكما يقول دور كايم " كل ماهو اجتماعي فقوامه التصورات ، وهو إذن حاصل تصورات " .

فكل ماهو اجتماعي يرجع عند دور كايم إلى حالات ذهنية يرى أن تدرس كأنها اشياء لأنها ليست موجودة بتمامها في أي شعور فردي إذ تتجاوز الافراد وتصح عامة في الجماعة ، فيلزمنا إذن أن نتحصل لها حقيقة نفسية من نسق جديد لا يقتصر على مسلمات الشعور الفردي، إذ هي تصورات تسمو فوق الفردية . ولكنها يجب أن تدرس كأشياء (أي من خارج الفرد) حتى يمكن أن تكون دراستها واقعية ، فلا يصح تعليل الحقائق الاجتماعية بمفاهيم نفسية كالغرائز والميول والعواطف ، لأن التصورات الاجتماعية التي تطابقها الوقائع الاجتماعية ليست مشابهة للحالات الذهنية التي نعرفها ، فإن التصورات تعرض على العقل الفردي من الخارج ، فالعقل في اوضاع ونظم اجتماعية ضاغطة على الفرد ، ومفروضة عليه ، بحيث ينزع أحيانا إلى مقاومتها .

ومن ثم فإن دور كايم بذلك أراد أن يلحق بعلم الاجتماع موضوعات كانت تعد من اختصاص علم النفس ، وحجته في ذلك أن علم الاجتماع لن يصل إلى مرتبة العلم الصحيح إلا إذا تخلص عن

المنهج التأملى وتمسك بالمنهج الموضوعى الذى ينظر الى وقائع الشعور من خارج الفرد .

وإذا كان علم النفس مستقلا عن الفسيولوجى ، فيجب ان يستقل علم الاجتماع عن علم النفس فكل من الحياة الفزيولوجية والنفسية والاجتماعية لا ينحل بعضها إلى بعض . فليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن التصورات الجماعية ، وهى قوام الوقائع الاجتماعية ، لا تختلف عن الأحوال الذهنية التى ترسم تلك التصورات فى المشاعر الفردية .

فتميز الواقعة النفسية يحتم استقلال علم النفس كما يحتم استقلال علم الاجتماع الذى يدرس ايضا ظواهر اجتماعية متميزة فإنه " إذا كنا لانرى غرابة فى اعتبار التصورات الفردية الناشئة عن تفاعل العناصر العصبية مستقلة عن تلك العناصر ، فلماذا نستنكر الا تكون التصورات الجماعية الناشئة عن تفاعل المشاعر الفردية التى تصنع منها المجتمع مشتقة من هذه المشاعر الفردية ؟ ولماذا نتسنى ان تكون متجاوزة لها؟ إن العلاقة التى تصل بين الأساس الاجتماعى والحياة الاجتماعية مشابهة من كل الوجوه للعلاقة التى يجب التسليم لها بين الأساس الفيزيولوجى وحياة الأفراد النفسية .

ولكن هذه العناصر كانت مختلطة بسبب تعقد النظام الإجتماعى وغموضه ، ثم تميزت هذه العناصر وتآلفت فيما بينها بأشكال كثيرة . ولما نما المجتمع واتضحت عناصره تميزت النظم الاجتماعية وتشكلت فى أشكالها المحددة من أخلاق وقانون ومنطق وعلم .

فالمجتمع هو مصدر جميع المقولات ، وليس العقل المجرد إلا التفكير الاجتماعى ، فالعقل ثمرة الجماعة ، وفكر مستمد من فكر الجماعة .

ويرى دور كايم أن المجتمع نشأ بطريقة تلقائية دون دوافع من أحد سوى رغبة الأفراد فى الائتئاس ببعضهم فالإنسان ينفر من العزلة والانفراد . وقد نشأ فوجد نفسه ضمن أفراد أسرة ، ولمس الفائدة الاجتماعية من هذه الحياة الاسرية .

والحياة الاجتماعية ليست ذات طبيعة واحدة بل من طبائع مختلفة يميز كل منها مجتمعا عن غيره .

ومن حيث أن حياة المجتمعات تنشأ تلقائيا فهى إذن من طبيعة خاصة مخالفة لطبائع الأفراد وهى فى ظهورها بهذه الصفة تشبه من بعض الوجوه نشأة الكائنات الحية من مواد عضوية . وتختلف طبائع المجتمعات باختلاف نوعها :

فالمجتمعات البدائية ذات طبيعة مشاعية يسيطر النظام التوتنمى على جميع نظمها .

والمجتمعات التاريخية وتتميز بطابع دينى يسوده العرف والتقاليد والأوضاع والسنن الاجتماعية التى خففت من سطوة الطقوس القديمة.

نماذج التضامن الاجتماعى عند دوركايم:

حاول دوركايم البحث عما إذا كان هناك نماذج متعددة للتضامن الاجتماعى ، وانتهى الى وجود نموذجين أساسيين للتضامن هما :

أ - التضامن الآلى **Mechanical Solidarity** .

ب- التضامن العضوى **Organic Solidarity**

والتضامن الآلى ينتج عن التماثل أو التشابه بين الناس بصورة ملحوظة ، وهو تماثل يعبر عن وجود عواطف ومشاعر مشتركة ، وعن مشاركة عامة فى القيم والمعايير السائدة فى المجتمع .

أما التضامن العضوى فهو يرجع إلى أن التناسق الظاهر بين الناس يصور التباين والاختلاف بين الأعضاء ، مثل الكائن الحى ، فإن أجزاء الحى لا تشبه بعضها البعض . إنما كل عضو يقوم بوظيفة مختلفة عن الآخر ، ويؤدى الأعضاء جميعا وظائفهم فى تناسق تام حتى يعيش الكائن الحى فى سلامة .

وارتبط كل نموذج من النموذجين السابقين بتنظيم معين ، فالنضامن الآلى يسود فى المجتمعات البدائية أو التقليدية ، حيث يسود فى المجتمع شعور جمعى قوى ، بينما يرتبط التضامن العضوى بالمجتمعات الحديثة التى يزداد فيها تقسيم العمل ، ويتميز المجتمع الذى ينتشر فيه التضامن الآلى بالتجانس الاجتماعى ، الذى يظهر فى تجانس الأفكار والمعتقدات والعادات والآراء ، وطرائق السلوك الفردى والجماعى ، أما من حيث القانون والأخلاق والضبط الاجتماعى ، فهناك ولاء ملحوظ للضمير الجمعى ، الذى يعنى مجموعة المعتقدات والعواطف العامة بين أعضاء المجتمع والتى تكون نسقا خاصا ، ومثل هذا الضمير العام له وجوده الخاص المتميز ، فهو يعمل على توحيد الأجيل ، ويعيش بين الأفراد ، لكنه يتميز بالقوة والاستقلال وبخاصة حينما تزداد درجة التشابه من الأفراد .

علم الاجتماع في إنجلترا

هربرت سبنسر

١٨٢٠ - ١٩٠٣

يرجع الفضل الى هربرت سبنسر بإعهاره من مؤسسى النظرية البيولوجية فى علم الاجتماع ، وهو من الذين وجهوا النظر الى اهمية دراسة التطور الاجتماعى وهو عالم اجتماع وفيلسوف إنجليزى من فلاسفة العصر الحديث ، ولد فى بلدة دربى بإنجلترا من أسرة فقيرة تنحدر من أسلاف إنشقوا على المذهب الدينى السائد فى بريطانيا وكان أبوه مدرسا فى مدرسة ابتدائية شديدة الإعتداد بتفكيره العقلى الحر ولذلك علم ابنه "هربرت" فى منزله تعليما حرا، ودربه على التفكير الذى لايعتمد على التفسير بخوارق الطبيعة فنشأ هربرت سبنسر حر التفكير مستقل الشخصية ، لاجعل لما يقرأ التأثير الأول على أفكاره ، بل يختبر بفكره كل مايقراه فيقبل منه مايقنعه ويرفض مالا يقنعه وقد أظهر منذ حداثة ميله إلى العلوم الطبيعية والتاريخ ، وكان يستمع باهتمام شديد إلى المناقشات الدينية والسياسية والعلمية التى كان والده يشارك فيها ، وكان يعجب بجرأة والده وقوة حجته واستقلال فكره عما يعتنقه معا مما يسود من أفكار سائدة وكثيرا ماكانت نظريات "لامارك" فى التطور هى محور المناقشة .

واشتغل "هريوت سينسر" بالتدريس ، ثم تركه واشتغل بالهندسة مهندسا بالسكك الحديدية حيث كان مد القضبان الحديدية فى ذلك الحين عملا جديدا واستقال من منصبه هذا فى عام ١٨٤٨م ليعمل مساعدا لرئيس تحرير مجلة الأيكونوميست ، وكان كثير القراءة فى أوقات فراغه حتى استوعب قدرا كبيرا من العلم فى شتى فروع المعرفة ، فأقبل على التأليف ، ولما وجد إقبالا على مؤلفاته تفرغ للتأليف وقدم كتباً كثيرة فى الفلسفة والعلم والاجتماع تدور كلها حول نظرية انتطور فى الاحياء التى سبق داورن فى تقريرها . وتقوم فلسفته على الفروض الآتية :

العالم فى تغير مستمر فى كفاية مجالاته ، ويرجع هذا التغير إلى التفاعل بين النشوء والارتقاء.

والقوة لا تفنى لأنها ثابتة ، ولكنها تتغير من صورة إلى أخرى .

وكذلك المادة لا تفنى ولا تتجدد ولكنها تتشكل فى صور مختلفة والحركة دائمة وهى تسير فى أقل الاتجاهات مقاومة .

ومن هذه الشروط ينتهى سينسر إلى تقرير أمرين :

أن فى الحياة ميلا إلى التفرّد وذلك أنه كلما ازداد المركب الحيوى تعقيدا ازداد اختصاصا وتفرّدا .

وأن التخصص هو غاية كل تطور وارتقاء في الموجودات ،
فإنه كلما ازدادت الاعضاء تخصصا ازدادت إستقلالاً .

وقد ألف سبنسر كتاباً بعنوان " مبادئ علم الاجتماع " في ثلاثة مجلدات طبق فيه تلك المبادئ البيولوجية على الحياة الاجتماعية ،
ف رأى أن المجتمع يتطور طبقاً لأساسين :

التيابن : أى الانتقال من التجانس إلى اللا تجانس .
والتكافل : فالتفرد والتخصص لا يؤدي إلى الإستقلال الذاتي ولكنه
يؤدي إلى التضامن والتناسق واعتماد الأجزاء ووظائفها بعضها على
بعض .

مفهوم المجتمع عند هيربرت سبنسر :

ويستند إطار المعرفة عند سبنسر إلى اعتقاده بأن التطور هو
المفهوم الرئيسى لفهم العالم ككل ، ومكانة الإنسان فيه ، ومن ثم
يصبح من الضروري البدء باستيعاب هذا المفهوم لكي يتم فهم نسق
التفسير الذى وضعه سبنسر لكافة العلوم بما فى ذلك علم الاجتماع .

والمجتمع عبارة عن كائن مثل الكائنات العضوية ذات الجسم
الحى ، لأنه جزء من النظام الطبيعى للكون ، ويتطور المجتمع كما
تتطور الكائنات الحية الطبيعية ، ولكنه تطور فوق العضوى يوجد

بصورة أقل وضوحاً في المجتمعات الحشرية والحيوانية مثل خلايا النحل والنمل .

ويمثل لهذا التطور الاجتماعي بقوله : إن حجم الوحدة السياسية النامي من العائلة فالدولة والحلف أو العصبية ، وحجم الوحدة الاقتصادية النامي من الصناعة المحلية البسيطة إلى الاحتكارات والشركات الكبرى ، وحجم وحدة السكان النامي من القرى إلى البلدان فالمدن ، كلها تمرنا عملية التكامل ، بينما أن تقسيم العمل وتعدد المهن والحرف ونمو التوافق الاقتصادي بين الريف والمدينة ، وبين أمة وأمة، كلها تصور موضوع تطور التلاحم .

النظرية البيولوجية في علم الاجتماع:

ارتبطت النظرية البيولوجية في علم الاجتماع بصفة أساسية بهيربرت سبنسر وغيره من أصحاب المدرسة التطورية التي اشتهرت في القرن التاسع عشر .

ويرى أصحاب هذه النظرية أن الأصل في نشأة المجتمع الإنساني هو حاجة كل من الجنسين إلى الآخر واستمرار هذه الحالة مما أدى إلى ارتباطهما معاً وما يترتب على هذا الارتباط من نسل وبذلك نشأت الأسرة ومن اجتماع الأسر تكون المجتمع.

ويعتبر أصحاب هذا الرأي المجتمع بأنه جسم حي مثل الجسم الإنسانى وأنه يخضع للقوانين نفسها التى يخضع لها الجسم الإنسانى وكما أن الجسم الحى يتكون من أعضاء لكل منها وظيفة خاصة به فإن لجسم المجتمع أعضاء ولكل عضو وظيفة معينة وذلك أن فى المجتمع وظائف تقابل الوظائف الموجودة فى الجسم الإنسانى ففى المجتمع توجد الحكومة وهى تقابل الجهاز العصبى فى الجسم الحى والثروة فى المجتمع تقابل القلب والدورة الدموية . والطبقات الاجتماعية تقابل الأعضاء والعقل وهو وظيفة الجهاز العصبى يقابل السلطة فى المجتمع ووظيفة العقل وهى التفكير تقابل السياسة التى هى وظيفة السلطة ولكل طبقة من الطبقات مايقابلها من أعضاء الجسم كما رأينا وتقابل طبقة العمل الجهاز الإخراجى والفرد فى المجتمع يمثل الخلية فى الجسم .

ويمر المجتمع بنفس الأدوار التى يمر بها الكائن الحى وهى دور النشأة (الطفولة) ودور النضج (الشباب) ودور الهرم (الشيخوخة) وتعتبرى المجتمع نفس المظاهر التى تعتبرى الجسم فى كل دور من هذه الأدوار .

ويخضع المجتمع للوراثة الاجتماعية التى تقابل الوراثة البيولوجية فتنتقل فى الأجيال المتعاقبة الصفات التى كانت موجودة فى أجيال المجتمع السابق ولذلك يتميز كل مجتمع عن الآخر بهذه الطبيعة

مثلاً يتميز المجتمع الفرنسي أو غيره عن المجتمع الإنجليزي أو غيره وكذلك تخضع المجتمعات مثل الأفراد لمبدأ تنازع البقاء فهناك صراع دائم بين المجتمعات وفي داخل المجتمع الواحد صراع بين الأفراد والنتيجة مثلاً هي الطبيعة يكون البقاء للأصلح ، فالمجتمعات التي تستطيع أن تنمي نفسها وتكون مرنة في عاداتها وتقاليدها بحيث تتمكن من مواجهة مشاكل العصر الحديث وتحديات المجتمع الأخرى تستطيع أن تبقى أما المجتمعات التي تعجز عن ذلك فإنها تتخلف وماتت أن تفنى وتتقرض مثلاً إنقرضت في الماضي كثير من الحيوانات الضخمة والمجتمعات الكبيرة التي لم تستطيع أن تكيف نفسها وفقاً للتغيرات التي طرأت على البيئة الطبيعية أو الاجتماعية .

ومثلاً يكون بين الأعضاء تآزر لكي يتم الانسجام بين وظائفها جميعاً لمصلحة الجسم كله يحتاج المجتمع إلى تآزر عناصره التي تقابل الأعضاء في الجسم الحي من أجل أن تؤدي الوظائف الخاصة بهذه العناصر في المجتمع إلى انسجام الحياة الاجتماعية لمصلحة المجتمع كله .

وبهذا يكون المجتمع عبارة عن جسم كبير لا يختلف عن الجسم الحي إلا في حجمه وكونه مترابط الأعضاء ترابطاً لا مادياً بعكس الجسم ، إذ أن أعضاء المجتمع مترابط بشكل معنوي ولكنها تحقق نفس الغرض في ذلك الجسم الكبير .

النقد التحليلي للنظرية البيولوجية فى علم الاجتماع:

١- تقوم هذه النظرية على أساس التشبيه بين المجتمع والجسم الحى ومقابلة مافى الجسم الحى بما فى المجتمع ومن المعروف أن التشبيه لايجوز إلا بين شيئين من طبيعة واحدة وتختلف طبيعة الجسم الحى عن طبيعة والمجتمع من حيث البناء والتركيب .

وعلاوة على ذلك فإن التشبيه نفسه يودى إلى المبالغة فى إيجاد أوجه الشبه مما يضطر القائل به أن يتعسف إيجاد هذه الأوجه من الشبه رغم أنها قد لا تكون متطابقة تماما ولذلك لا يوافق العلماء على إدخال التشبيهات فى العلم لأنها تودى إلى إغفال حقائق علمية فى سبيل تأكيد التطابق المطلوب بين الشئين موضع التشبيه ويرى هؤلاء العلماء أن التشبيه أجدر بالعلوم الأدبية وأدبيات اللغة منه بالعلوم الطبيعية .

٢- أن الأخذ بهذه النظرية يجعل الإنسان متساويا بالحيوان . ومن المعروف أن الناحية البيولوجية لم تخلق مجتمعات بين الحيوان تسيطر عليها الثقافة العقلية مثلما قد حدث عند الإنسان فالمجتمع الإنسانى هو الوحيد الذى أنشأ الحضارة وأنماها وتغلب بها على عوامل الطبيعة . وإذا كان البقاء للأصلح وتتازع البقاء قانونين ساريين على عوامل الطبيعة . فإن الإنسان إستطاع أن يتحرر من

سيطرة هذين القانونين ويجعل المجتمع مجتمعاً صالحاً لمعيشة جميع الأفراد سواء كانوا ضعافاً أم مشبوهين أم عاجزين .

٣- الاجتماع الإنساني يقوم على أساس من الثقة لا على أساس من الحاجات العضوية مثل الحيوان ولذلك نشأ في المجتمع الإنساني النظام الأخلاقي الذي لا يخضع لمبادئ البيئة والطبيعة مثل التنازع والبقاء العضوى والبقاء للأصلح وكذلك النظام الدينى والتقافى والفنى.

٤- لا يتمثل تشبيه الجسم بالمجتمع فى حالة الاجتماع البدائى إذ لاتمايز فى هذا الاجتماع الوظائف الاجتماعية للنظم التى يقوم بها كلها المجتمع فى مجموعة سواء كان الأسرة أم العشيرة أم القبيلة . وإنما ظهر التمايز فى المجتمعات الحديثة عندما ظهر تقسم العمل .

هوبهاوس

(١٨٦٤-١٩٣٩)

هوبهاوس عالم اجتماع انجليزى ، شغل كرسى الاجتماع فى جامعة لندن من ١٩٠٧ الى ١٩٢٩ وألقى كثيراً من المحاضرات فى جامعات إنجلترا ، وله عديد من المؤلفات العلمية فى مجال علم الاجتماع وكذلك فى الفلسفة ، ولعل من أشهر هذه المؤلفات مايلى :

١- الحضارة المادية والنظم الاجتماعية فى الشعوب البسيطة .

٢- التطور الاجتماعى والنظريه السياسية .

٣- الأخلاق فى تطورها .

٤- التطور الاجتماعى .

٥- الذهن فى تصويره .

٦- التطور والغرض .

ومن هذه المؤلفات يتضح أن هوبهاوس أسهم بنصيب كبير فى فروع كثيرة للبحث الاجتماعى . كما أسهم فى علم الاجتماع العام واتصفت أبحاثه بالمزج بين المنهج التجريبي والمنهج العقلى ، وقد ابتداء هوبهاوس من حيث انتهى هيربرت سبنسر إذ أنه اعتق آراءه عن التطور العضوى وطبقها على المجتمع ولذلك اهتم بوجه خاص بالبحث فى دلالة تطور المعانى الاجتماعية والأخلاقية . والتطور عنده هو أساس العلوم الحديثة بما فيها الاجتماع . والمثل الأعلى لعلم الاجتماع فى نظره ، كما يقول تلميذه جنزبرج ، هو أن يكون مركبا من دراسات اجتماعية متعددة .

أما المهمة المباشرة التى يتعين على عالم الاجتماع أن يحققها فهى مهمة مزبوجة .

فأولا :عليه بوصفه عالما متخصصا أن يتابع دراساته في الجزء الذى تخصص فيه من المجال الاجتماعى . ولكننا إذا وضعنا أعيننا ما بين العلاقات الاجتماعية من تداخل وجدنا أن عليه أن يدرك العلاقات البينية التى تؤكد هذه العلاقات الاجتماعية وتفسرها .

ثانيا : أن يمهد الطريق للتركيب النهائى عن طريق مناقشة المفاهيم المركزية التى يمكن أن تكون نقطة بداية للمركب . وعن طريق تحليل الطابع العام للعلاقات الاجتماعية الانتاجية، ودراسة عوامل الثبات والتغيير وطبيعة النمو الاجتماعى وشروطه .

والمجتمع فى نظر هوبهاوس وحدة عضوية لعملية التطور . وكانت هذه العملية تسير سيرا تلقائيا فى المجتمعات البدائية كما فى حالة تطور الحياة الحيوانية ولكن التطور الإنسانى اجتاز هذه المرحلة وأصبح خاضعا للعقل والشعور بالذات .

وكان ارتفاع القدرات العقلية للإنسان تعويضا عما أصابه من ضعف نتيجة التطور البيولوجى لأن نمو العقل البشرى وقوة ضبطه وسيطرته على ظروف الحياة هو المبدأ الأساسى فى عملية التطور التى ستمضى بفضل العقل إلى تحقيق التقدم الاجتماعى الكامل للإنسان .

ومن هنا رأى هوبهاوس أن التقدم الإجتماعى هو الموضوع الأساسى لعلم الاجتماع ولكن ليس على أساس أن هذا التقدم فرض فلسفى مثلما فعل أوجست كونت بل حقيقة إجتماعية واقعة تحدث بسبب التطور الذى يمكن قياسه علميا .

آدم فيرجسون

(١٧٢٣-١٨١٦)

آدم فيرجسون اسكتلندى الأصل ، وقد ألف العديد من الكتب فى مجال علم الاجتماع ولعل أهمها كتاب "مقال فى تاريخ المجتمع المدنى أو السياسى " ١٧٦٧ وكتبا أخرى ناقش فيها نشأة المجتمع الإنسانى ورأى أنها ترجع إلى الغريزة الإجتماعية التى تدعمها المنفعة .

ويرى فيرجسون أن دراسة المجتمع يجب أن تقوم على إستقراء الواقع الإجتماعى كما هو من الناحية المنهجية ولذلك رفض الآراء التى تقوم على فروض فلسفية مثل فكرة الحياة الطبيعية التى كان يعيش فيها الانسان فى بداية الحياة متحررا من كل القيود ، كما رفض نظرية التعاقد الإجتماعى وكتاهاما تنسب إلى جان جاك روسو . وقال

فرجسون أنهما مثل كل الآراء السابقة على التجربة ليس هناك محك للتأكد من صحتها طالما أنها خبرات عقلية لم تدعم بالتجربة الاجتماعية ، ولذلك نادى بضرورة دراسة المجتمع كما هو فى الواقع ، وعلى هذا الأساس درس طبيعة المجتمع السكانى ، والأسرة والقرابة ، وتباين المراتب ، والملكية والحكومة ، والمعاداة الاجتماعية والأخلاق والقانون وربط بين الوقائع الاجتماعية ، وحدد مراحل النمو الاجتماعى وهى الفكرة التى كانت موضع إهتمام المفكرين وقتئذ .

وأدرك أن المجتمع يمتاز بالديناميكية وأنه لاثبات للأوضاع الاجتماعية وقد أثرى بدراساته تلك التفكير الاجتماعى ، ولذلك يعتبره الكثيرون واحد من منشىء علم الاجتماع .

علم الاجتماع فى المانيا

ماكس فيبر Max Weber

(١٨٦٤-١٩٢٠)

يعتبر " ماكس فيبر " أحد علامات علم الاجتماع الألماني البارزة فى العصر الحديث وهو عالم اجتماع كبير ولد فى قرية ارفرت فى شرق ألمانيا ١٨٦٤ لأب عالى الثقافة وعضو فى البرلمان الألماني ، وأم متدينة من سيدات المجتمع الألماني الرفيع ، فنشأ ماكس متأثراً بثقافة أبيه العالية ومركزه السياسى العظيم وبتيدين أمه ومكانتها فى الهيئة الاجتماعية السامية .

وقد تخصص ماكس فى القانون والاقتصاد وتولى تدريسهما فى الجامعات الألمانية ، واشترك فى النشاط السياسى فى عصر قيام القومية الألمانية بقوة وذكاء بسمارك العظيم .

علم الاجتماع عند " ماكس فيبر " :

اهتم " فيبر " بتحديد الخصائص المميزة لهذا العلم ، الذى اطلق عليه مفهوم " العلوم الثقافية " واعتقد أن الوقوف على هذه الخصائص بوضوح وتميز هى بمثابة حجر الأساس فى وضع قواعد منهجية ملائمة للدراسة الاجتماعية ، والخاصية المميزة لعلم الاجتماع هى أنه

يدرس " المدخل الاجتماعي " بهدف فهمه وتفسيره ، ولاتتعلق الدراسة
 في علم الاجتماع بالمظاهر الحسية الخارجية للسلوك فحسب ، وإلا
 أصبحت دراسة قاصرة كل القصور ، وإنما يتعين على علم الاجتماع
 لكي يكون جديرا بهذا الأسم أن يدرك المعاني التي تتطوى عليها
 الأفعال والصلات المتبادلة بين الناس ، وهكذا حدد فيبر بؤرة الدراسة
 السوسيولوجية في طائفة من الظواهر وأنماط السلوك والعلاقات
 الاجتماعية التي يمكن أن نفهم فهمها ذاتيا

درس ماكس تاريخ الإمبراطورية الرومانية وألف كتابا في أسباب
 انهيارها بواسطة القبائل الجرمانية ، كما درس القوميات الأوربية .
 ومن ذلك تآدى إلى دراسة تاريخ العالم وعلاقته بالسياسة والدين ،
 فرأى أن التاريخ هو المنهج الملائم لدراسة النظم الاجتماعية من
 قانونية وسياسية وتعليمية واقتصادية .

وتأثر بفلسفة الكانتيين الجدد الذين كانوا يرون أن العقل يدرك
 الظواهر الحسية عن طريق وضعها في القوالب العقلية للفكر المجرد
 التي يسميها كانط بالمقولات ، وهي قبيلة في العقل أى أنها قبل التجربة
 وليست مستمدة منها.

واهتم ماكس فيبر بإنشاء منهج لعلم الاجتماع يتلافى نقص
 المناهج في العلوم الإنسانية ويرتفع بها إلى منزلة العلوم الطبيعية فقال

أن الخطوة الأولى فى ذلك هى رفع التعارض بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية ويتم ذلك عن طريق فهم وظيفة كل منها .

فوظيفة العلوم الطبيعية أنها علوم ضابطة بمعنى أنها تقوم بضبط الظواهر الطبيعية بالنسبة إلى بعضها فتدرك عامل الاطراد فيها .

بينما يتمثل وظيفة العلوم الإنسانية فى فهم الدوافع التى تحرك السلوك الإنسانى . ومن الجلى أنها دوافع ثقافية ، والثقافة قيمة إنسانية وبذلك تتحل القوانين الطبيعية والإنسانية إلى قيم إجتماعية .

وأهم القيم الإجتماعية هى القيم الدينية التى تتمثل فى السلوك الأخلاقى :

وأنه بمراجعة الظروف والإحصائيات الخاصة بقيام الرأسمالية الحديثة تجلى لماكس فيبر أنها كانت ثمرة من ثمار البروتستنتية الكالينينية ، فإن قول كالفن بالخلاص يعنى أنه إذا كان الإنسان مقدرًا عليه أن يسعى إلى الخلاص ، فهو من ثم مجكوم بقدرية تحتّم عليه مجازاة السلوك الإجتماعى الذى يقوم على اسألن كل سلوك إجتماعى يكون مفهومًا من خلال الاستجابة عليه المتوقعة من الآخرين .

وهذا هو الفرق بين الفعل الطبيعى والفعل الإجتماعى : فالأول يحتاج إلى التفسير فقط . أما الثانى فيحتاج إلى الفهم ، أى استعمال العقل فى إدراك نوع السلوك المتوقع .

وقد وضع العقل أنواع السلوك الاجتماعى فى أنماط معروفة
 ويقوم العقل فى كل مرة يتلقى فيها سلوكا إنسانيا بمقارنة ذلك السلوك
 بنمطه المثالى المتضمن فى العقل .

ومن ثم فقد كان ماكس فيبر معارضا للماركسيين الذين رأوا أن
 الظروف الإقتصادية التى تتمثل فى الصراع الطبقي هى الدافع
 الأساسية للسلوك الاجتماعى وقيام النظم الاجتماعية وتغيرها .

وقد تأثر دور كايم (١٨٥٨-١٩١٧) بـماكس فيبر عندما زار
 ألمانيا إذ كانا متعاصرين .

وتوفى ماكس فيبر ١٩٢٠ .

الفصل السادس

دراسة النظرية في علم الاجتماع وأهم القواعد المنهجية في الدراسات الاجتماعية

- ١- النظرية في علم الاجتماع وأهمية دراستها للباحثين في الدراسات الاجتماعية.
- ٢- أهم الشروط الواجب توافرها في النظرية الاجتماعية.
- ٣- أهم النظريات الاجتماعية:
 - أ - النظرية المادية التاريخية.
 - ب- النظرية البنائية الوظيفية.
- ٤- المدخل المنهجي للدراسة في علم الاجتماع.

النظرية في علم الاجتماع وأهمية دراستها للباحثين في الدراسات الاجتماعية

يعد الرجوع الى دراسة النظرية في علم الاجتماع له أهمية خاصة حتى يتمكن الباحثون من تقديم اطار منهجى جيد في أبحاثهم ودراساتهم ويعتبر اللجوء لدراسة النظرية له أهمية كبيرة للاعتبارات التالية:

١- تتألف النظرية الاجتماعية أساسا من مجموعة من القضايا المتناسقة والمستمدة في الغالب من واقع التجربة الاجتماعية بالاستقرار والقياس وهذا يزيد من المعرفة البشرية للشئون الاجتماعية، حيث يتمكن للباحثون الاجتماعيون من استخلاص مزيد من الملاحظات تصنيف مادة علمية جديدة إلى المقررات والمواصفات الاجتماعية الحالية، أو تفيد في إعادة صياغتها وتطويرها.

٢- إنها تساعد الباحث على تنظيم نتائجه وملاحظاته في صورة متناسقة مما يتيح له إضافات جديدة في ميدان عمله وتطبيقات مفيدة لخدمة المجتمع.

٣- إن النظرية الاجتماعية تهدي إلى المنهج العلمى الذى يناسب طبيعة ومجالات بحثه، واهتماماته وتمده بالفروض والاحتمالات النظرية والممكنات التأويلية.

٤- النظرية الاجتماعية في صياغتها تكاملية تيسر الطريق أمام الدراسات والأبحاث الحقلية والتجريبية بما ييسر الامكانيات العملية للإنجازات والمشروعات والسياسات الاجتماعية.

أهم الشروط الواجب توافرها في النظرية الاجتماعية:

- ١- ينبغي أن تكون المصطلحات أو الرموز المعيرة عن النظرية واضحة ومحددة تحديداً دقيقاً، ومن أجل هذا ينبغي استبعاد كل المصطلحات التي قد تبدو ساذجة أو غير واضحة.
- ٢- يمكن اثبات العبارات التي تشير إلى الاحتمالات والممكنات النظرية بطرق متعددة. فمن الناحية المنطقية القياسية الصورية فإنها قد تبدو في صورة ظنون أو دعاوى. كما يمكن أن تظهر في صورة قضايا أو فروض ومهما كانت الصورة التي تظهر بها ينبغي أن تكون الممكنات النظرية مرتبطة منطقياً الواحدة بالأخرى ومثل هذا الارتباط لابد أن يكون واضحاً بقدر الامكان لأن عدم الاهتمام بالترابط المنطقي للنظرية هو الذي يؤدي إلى الاختلاط عند الباحث أو من يسرون وراءه في اتجاهه النظرى.
- ٣- إنها توفر الجهد والوقت، لهذا ينبغي أن يكون النسق النظرى بسيطاً كلما أمكن ذلك، وأن يكون متنسقاً مع تحليل المسألة التي يعبر عنها.

٤- ان تكون قابلة للاختبار في الواقع عن طريق الوقائع التى يمكن الحصول عليها باستخدام الحواس الانسانية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة^(١).

٥- ان تكون شاملة بقدر الامكان، بالقدر الذى يصف ويفسر الظواهر وعلاقاتها.

٦- ان تكون مفتوحة على الوقائع الجديدة بشكل يساعد على تجديد النظرية.

٧- ان تكون حاملة لرؤية منهجية تنظم اجراءات واساليب البحوث التى تعتمد عليها.

٨- ان تتمتع باتساق فكري بين مكوناتها.

٩- أن تحمل رؤية لاستشراف مستقبلات الظواهر التى تركز عليها.

١٠- ان تتضمن مبادئ للتحكم في الظواهر أو احداث تغييرات فيها.

١١- ان تسهم في إثراء وعى الانسان بالظواهر التى تركز عليها^(٢).

(١) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٤، ص ١٢.

(٢) عبد الباسط عبد المعطى، البحث الاجتماعى، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، مرجع سابق، ص ٥٢.

والتبع حركة النظرية السوسيولوجية في العقدين الأخيرين
يتضح له وجود بل وسيطرة فكرة تصنيف الاتجاهات في ضوء ثنائية
واضحة تختلف في مسمياتها، لكنها تتقارب وتتشابه في مضمونها،
الأول يتحدد في الإتفاق والاستقرار والثاني يتحدد في الصراع أو
بمعنى آخر النظام والاتفاق مقابل الصراع وعلى وجه الدقة المادية
التاريخية والبنائية الوظيفية.

أهم النظريات الاجتماعية:

أولاً: النظرية المادية التاريخية Historical Materialism:

تعتبر المادية التاريخية إحدى المكونات الأساسية للنظرية
الماركسية، بالإضافة إلى المادية الجدلية والتي تشكل المكون الثاني
للماركسية وهي تعبر عن العلاقة بين الوعي الاجتماعي والوجود
الاجتماعي، ودراسة القوانين العامة للتطور الاجتماعي وصور
حدوثها وتحققها من خلال النشاط الاجتماعي التاريخي للإنسان.

وتهتم المادية الجدلية بالوجود الموضوعي المستقل عن الوعي
ويتطور العالم وقوانينه، بينما تهتم المادية التاريخية بالوجود الاجتماعي
كواقع اجتماعي موضوعي مستقل عن الوعي الاجتماعي للإنسان
ويتطور المجتمع وقوانينه^(١).

(١) عبد الباسط عبد المعطي، في نظرية علم الاجتماع، دار الكتب الجامعية،
١٩٧٣، ص ٧١.

(١) أهم مقومات المادية التاريخية:

يأجيز شديد سنعرض أهم الدعائم التي تستند عليها النظرية المادية التاريخية:

أ- التكوين الاجتماعى الاقتصادى:

Socio - Economic Formation

ويقصد به المجتمع في مرحلة معينة من مراحل تطوره، ويحوى هذا المجتمع في ضوئ هذا المفهوم الظواهر الاجتماعية في وحدتها العضوية وتأثيرها المتبادل فيما بينها على أساس أسلوب الإنتاج. ويعد التكوين الاجتماعى الاقتصادى نسقاً اجتماعياً دينامياً متطوراً حسب قوانينه النوعية الخاصة به.

ب- أسلوب الإنتاج Mode of Production

ويقصد به الطريقة التى تفرضها وتحددها الظروف التاريخية للمجتمع للحصول على ضرورات الحياة وأدوات العمل. أو بمعنى آخر التعبير عن وحدة قوى الإنتاج، وعلاقات الإنتاج، أى وحدة جانبى الإنتاج المعبرين عن نوعين من العلاقات: علاقة الإنسان بالطبيعة، وعلاقة الإنسان بالإنسان. أى أن الناس من خلال الإنتاج يتشكلون ككائنات اجتماعية، ومن هنا فأسلوب الإنتاج يعد صورة محددة لنشاط الناس وصورة محددة للتعبير عن حياتهم.

جـ- القوى المنتجة Productive Forces:

ويقصد به علاقة الناس والمجتمع بالطبيعة والتي تتحدد بوسائل الإنتاج والناس ذوى الخبرة الانتاجية والذين يقومون بالدور الحاسم في الإنتاج.

د- علاقات الإنتاج Relation of Production:

وتعكس هذه العلاقات طبيعة العلاقات المادية الموضوعية التي توجد في أى مجتمع من المجتمعات مستقلة عن الوعي الإنسانى، وتتكون هذه العلاقات بين الناس بفعل عملية الإنتاج، وأما عن أساس علاقات الإنتاج فهو يأتي من علاقات ملكية وسائل الإنتاج وتوزيع هذه الملكية على أعضاء المجتمع، فإذا كانت الملكية مثلاً ملكية خاصة فلا مناص من قيام علاقات السيطرة والتبعية بين الناس. وعلى ذلك ووفقاً لأساس الملكية يظهر الشكلان الرئيسيان لعلاقات الإنتاج: الاشتراك والمساعدة في حالة الملكية الجماعية، والخضوع والسيطرة في حالة الملكية الخاصة.

وثمة علاقة وطيدة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، حيث أن قوى الإنتاج تعد العامل المحدد والأكثر ثورية، فتطور الإنتاج يبدأ من تغير القوى المنتجة ويصاحبه تغير علاقات الإنتاج.

هـ- الوجود الاجتماعي والوعي الاجتماعي:

Social being and Social Consciousness

يقصد بالوجود الاجتماعي الحياة المادية للمجتمع، أى أنه العلاقات القائمة بين الناس والطبيعة وبين الناس أنفسهم، تلك العلاقات التى تتكون فى عملية الإنتاج وتجديد إنتاج الحياة، أما الوعي الانتاجى فيقصد به الأفكار ووجهات النظر والتصورات والمشاعر الاجتماعية التى تساعد الإنسان والجماعات والمجتمع على تحمل العالم واستيعابه.

و- الأساس والبناء الفوقى Basic and Uper Structure

ويعنى به توضيح تأثير أسلوب الإنتاج فى جوانب الحياة الاجتماعية، حيث يمثل محصلة العلاقات الإنتاجية فى نطاق الإنتاج والتبادل والتوزيع أما البناء الفوقى فهو مجموعة من العلاقات الأيديولوجية والمشاعر والميول والنظم ووجهات النظر السياسية والتشريعية والجمالية والدينية والفلسفية التى تؤثر فى صور الوعي الاجتماعى وأشكاله. أى أن المادية التاريخية تركز على علاقات الإنتاج التى تسهم فى تشكيل وعى الإنسان^(١).

(١) غريب سيد أحمد وآخرون، المدخل إلى علم الاجتماع، الاسكندرية،

مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٧٥، ص ١٣٤.

ثانياً: النظرية البنائية الوظيفية Structural Functionalism

لقد ارتبطت النظرية البنائية الوظيفية بعلم الاجتماع منذ بدء ظهوره حتى وقتنا الحاضر، وتجسدت في معظم أعمال علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع، واتخذت صورة التحليل المنهجي المنظم للوقائع الاجتماعية والنظم، لكنها ما لبثت بعد ذلك أن تحولت إلى أيديولوجيا تسمى إلى المحافظة على الأوضاع القائمة، وصيانة الوظائف التي يؤديها النسق الاجتماعي على مختلف مستوياته.

ولقد ظهرت البنائية الوظيفية في أعمال كل من: "أوجست كونت" (الإنسان والنظام العام)، و"هربرت سبنسر" (المماثلة العضوية)، و"اميل دوركايم" (نظرياً ومنهجياً وتطبيقياً)، و"باريتو" (التوازن الاجتماعي)، و"راد كليف براون" في مؤلفه (البناء والوظيفة في المجتمعات البدائية)، و"مالكوت بارسونز" في مؤلفه (النسق الاجتماعي)، و"روبرت ميرتون" و"ماريون ليفي" وغيرهم.

والنظرية البنائية الوظيفية في أبسط معانيها تقوم على افتراض مبدئي مؤداه: أن المجتمع هو نسق مؤلف من مجموعة نظم اجتماعية، وأنماط محددة للثقافة، وأن النظم الاجتماعية خاضعة لتنظيم محدد، وأنماط الفعل الاجتماعي مبنية في هيكل خاص بها، وتضرب بمجذورها في الحاجات والمصالح الإنسانية، وتتركز على عواطف قوية، وتمثل تجسيدا للقيم الاجتماعية، والثقافة هي الجهاز المادي والعقلي

والروحي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظم الاجتماعية. أى أن أنماط الثقافة مرتبطة بالصياغة النظامية للمجتمع، ومن ثم يمكن تحليل البناء الاجتماعى للمجتمع في ضوء المضمون النظامى الثقافى للمجتمع ككل. ومع أن هذا الكيان الكلى هو نسق يضم أجزاء مترابطة، فإن هذه الأجزاء ذاتها متفاعلة ومتداخلة من حيث الأدوار التى تؤديها في إطار الكل، واستخدام منهج التحليل البنائى الوظيفى ضرورة لفهم هذا التفاعل والتساند والاعتماد المتبادل بين مختلف مكونات المجتمع والثقافة^(١).

أى أن البنائية الوظيفية تتمثل في قضية النظام العام في المجتمع، مع الاتساق والاستقرار على المستوى المجتمعى، بمعنى آخر ترى أن الجزء يقوم بدور ويؤدي وظيفة من أجل الكل ومن مجموع وظائف الأجزاء يستمر الكل في البقاء ويظل محتفظاً بنظامه واستمراره بالضبط كما ذهب "هربرت سينسر" حينما شبه المجتمع بالكانن الحى، فنجد أن الجزء في الكائن الحى - وليكن القلب مثلاً - يزدى وظيفة محددة له يسهم بها في استمرار الكل (ضخ الدم إلى كافة أنحاء الجسم) وأن استمرار وجود الكل يتوقف على العلاقات الوظيفية بين الأجزاء، فالبناء والوظيفة والعملية هى الجوانب الثلاثة المرتبطة للنسق الاجتماعى ككل.

(١) محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع: ، ص ٤٤٥.

هذا وتقوم البناية الوظيفية بتحقيق مجموعة من الوظائف

لاتساق المجتمع وهي:

- ١ - التوافق مع البيئة.
- ٢ - تحقيق الهدف.
- ٣ - تدعيم النمط وضبط التوتر.
- ٤ - التكامل.

المدخل المنهجي للدراسة في علم الاجتماع

يقصد بالمدخل المنهجي في الدراسات الاجتماعية الأساليب والطرق العلمية التي يسلكها الباحثون حين سعيهم للكشف عن الحقائق العلمية ، وتهدف هذه الأساليب إلى إرساء قواعد معينة ، ومبادئ خاصة يتبعها الباحثون حين محاولتهم الكشف عن تلك الحقائق العلمية .

وتعتبر هذه الأساليب والطرق العلمية نوعاً من النشاط الإنساني الهادف الذي تستخدم فيه هذه الطرق وتلك الأساليب العلمية بغرض التوصل إلى حقائق وعلاقات جديدة تسهم في نمو المعرفة العلمية في مجال معين ، أو في إيجاد تفسيرات وحلول علمية لمشكلات وظواهر وأحداث معينة .

وهناك عدد من المبادئ العلمية التي يجب أن يعيها الباحثون في مجال الدراسات الاجتماعية يمكن أن تلخص في النقاط التالية :

- | | |
|---------------|-----------------------|
| ١- الحتمية . | ٤- الإتصال |
| ٢- الواقعية . | ٥- التحليل والتركيب . |
| ٣- التعميم . | ٦- الصياغة الكمية . |

٧- الموضوعية .

١- الحتمية :

يقوم مبدأ الحتمية فى التفكير العلمى على أساس أنه من المحتم أن يكون لكل شئ سببا أحدثه ومعنى هذا المبدأ أن جميع الظواهر الإجتماعية التى تقع فى الحياة الإجتماعية تحكمها عديد من الأسباب والعلاقات المتشابكة ، ويمكن إخضاع هذه الأسباب للدراسة العلمية .
وقد عرفنا مبدأ الحتمية ، كمبدأ من مبادئ التفكير المنهجى فى العلوم الإجتماعية ، من خلال مايلى :

- الملاحظة .

- واضطراد الأحداث فى الطبيعة .

ويقصد بالملاحظة أننا يمكن أن نحكم بأنه من المحتم أو يوجد تغيرا عن طريق الملاحظة ، فثمة علاقة يمكن أن تكشف بين ظاهرتى التغير الإجتماعى والنقل التكنولوجى ، ومن ثم يمكن أن نحكم بأنه من المحتم أن يوجد تغيرا اجتماعيا إذا سبقه نقل تكنولوجى .

وأما اضطراب الأحداث في الطبيعة فمعناه ، أن التطور الطبيعي في حياة المجتمعات يمتد وفق قواعد أساسية يمكن الاستفادة منها في التنبؤ بالتطور الذي تمر به المجتمعات المختلفة .

٣- الواقعية :

يقصد بالواقعية ارتباط التفكير العلمي في المجال الإجتماعي بالواقع والإبتعاد عن الخيال الجامع .

ومعنى ذلك أن البحث العلمي في المجال الإجتماعي لا يمكن أن يستعين بفروض خيالية بعيدة عن الواقع تماما ، بحيث يبعد البحث العلمي عن الحقائق الإجتماعية الموجودة بالفعل .

الارتباط بالواقع يجعل البحث العلمي متحفزا دائما لملاحظة الظواهر التي يقصدها بالفعل قادرا على تمييزها ، عارفا بصورها المختلفة ، متنبها إلى دورها في كل مجال تظهر فيه ، حتى يستطيع أن يصل إلى إدراك العلاقات الثابتة التي تربطها ببعضها ، ومن ثم يتمكن من الوصول إلى القوانين الإجتماعية التي تحكمه .

٣- التعميم :

من المبادئ الهامة التي تقوم عليها الدراسات والبحوث المنهجية في العلوم الإجتماعية مبدأ التعميم . ويقوم مبدأ التعميم على أساس تشابه الظواهر الإجتماعية التي يقوم الباحث بإجراء الدراسة عليها

مع تلك التي لم يتم دراستها أو بحثها . ومن ثم فإن نتائج البحث العلمي في المجال الإجتماعي طبقا لهذا المبدأ لا تنطبق على ظاهرة واحدة بل يجب أن تتعداه إلى جميع الظواهر الإجتماعية والحالات المتشابهة معها .

ومن أهم ما يميز التعميم في منهج البحث الإجتماعي مايلي :

(أ) أنه ليس تعميما متعجلا سريعا ، بل هو تعميم يعتمد على التأنى والروية.

(ب) أنه يعتمد على فرضين هما : تماثل الجزئيات وتشابه الظروف.

٤- الاتصال

من المبادئ الأساسية في منهج البحث الإجتماعي مبدأ " الاتصال " ومعنى هذا المبدأ أن التفكير الإجتماعي لا يبدأ عند مرحلة معينة لينتهي عندها ، بل إنه على العكس من ذلك تماما ، أنه حينما يبدأ مرحلة معينة إنما يبدأ هذه المرحلة تمهيدا للدخول في مرحلة جديدة، فهو لا يعرف التوقف أو الإنتهاء ، أو الجمود عند حقيقة معينة أو نظرية خاصة .

ومن ثم فإن منهجية البحث في العلوم الإجتماعية تتطلب المرونة، وتستبعد الجمود ، وذلك ناتج عن قبول الفروض العلمية

فى مناهج البحث الاجتماعى ، وكذلك قابلية النتائج العلمية للمراجعة والتحقيق وإعادة الدراسة .

فالناتج الذى تنتهى إليها دراسة الظواهر الاجتماعية قابلة للتطوير ، فهى ليست ثابتة صادقة على وجه الإطلاق ، بل هى قابلة دائماً للإختبار والإمتحان، فإذا ثبت فى وقت ما عدم صلاحيتها حاول المنهج العلمى أن يطور نفسه ، وأن يستخرج المبادئ التى لم تعد موائمة ليحل محلها أفكار جديدة .

٥- التحليل والتركيب :

تقوم الدراسات المنهجية فى البحوث الاجتماعية على مبدأى التحليل والتركيب حيث يبدأ العالم فى العلوم الاجتماعية والدراسات الأنثروبولوجية بتحليل الظاهرة الاجتماعية إلى عناصرها البسيطة ، والعالم إذ يقوم بتحليل الظاهرة إلى أبسط العناصر إنما يقوم بذلك بهدف فهمها ، ومعرفة العلاقات التى تقوم بينها ونسبتها بعضها إلى بعض .

هذا فضلاً عن أن التفكير المنهجى فى البحوث الاجتماعية يقوم أيضاً على التركيب ، وهو صفة مكملة لعملية التحليل ، فبواسطة التحليل يستطيع الباحث التعرف على البسائط التى تتكون منها الظاهرة الاجتماعية ، والعلاقات التى تربط بينها ، كما يستطيع

الباحث إعادة تركيب العناصر البسيطة الموجودة في الظاهرة ، بنفس العلاقات والنسب بينها وذلك بعد مراجعة تحليله السابق والتثبت من صحته ، فإذا حصل الباحث الإجتماعى على المركب الأصلي للظاهرة الإجتماعية قبل التحليل كان تحليله صحيحا ، وإذا لم يحصل عليه كان تحليله غير صحيح سواء من حيث عدد البسائط التى تحتوى عليها الظاهرة الإجتماعية والتى انتهى اليها من قبل ، أو من حيث العلاقات التى تقوم بينها أو نسبة بعضها إلى بعض .

٦- الصياغة الكمية :

من أهم ما يميز منهجية البحث فى العلوم الإجتماعية هو الإستعاضة عن الطابع الكيفى بالطابع الكمى ، وذلك عن طريق استخدام لغة الأرقام فى وصف الظواهر الإجتماعية المختلفة ، ويتم التعبير عن هذا الطابع الكمى بلغة إحصائية رياضية دقيقة .

إن من شأن التعبير الكمى الدقيق أن يجمع ما يبدو لنا مشتتا ومختلفا تحت قانون واحد ، فقد يبدو للرجل العادى مثلا أن طبيعة الظواهر مختلفة عن بعضها البعض اختلافا تاما ، وبالرغم من ذلك فقد تكشف اللغة الرقمية عن تشابه هذه الظواهر مع بعضها البعض.

٧- الموضوعية :

يقصد بالموضوعية فى مجال البحث العلمى بصفة عامة أن يتناول الباحث موضوع بحثه دون مائدخل من ذاتيته فى الموضوع بحيث لا يؤثر هذا التدخل على نتائج بحثه ، فحينما يحاول الباحث أن يدرس أية ظاهرة إجتماعية فإنه يتحتم عليه أن ينحى ذاتيته أثناء البحث والدراسة فلا يحاول أن يصبغ البحث بانطباعاته وآماله وأمانيه الشخصية .

ويتقدم لنا برتراند راسل مثالا يوضح فيه معنى الموضوعية والذاتية فى انطباعاتنا الحسية التى هى مصدر معارفنا العلمية ، فيقول : إفرض أن مجموعة من الناس يشاهدون منظرا معيناً وليكن فى مسرح مثلا ، وهناك فى نفس الوقت آلات تصوير تقوم بتصوير نفس المنظر ، فلا شك فى أن جوانب معينة فى انطباع معين تكون واحدة عند جميع المشاهدين وعدد آلات التصوير فى نفس الوقت . وثمة جوانب أخرى سوف يختلف الإنطباع بين الناس بالنسبة لها .

وبالنسبة للإنطباع الواحد عند المشاهدين فإنه يعبر عن الموضوعية .. وإما الإنطباعات المختلفة فإنها تعبر عن الذاتية .

بعض الأساليب المنهجية

في دراسة علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية :

يقصد بالعلوم الاجتماعية طائفة العلوم التي تتناول الظواهر الإنسانية ، أى الخاصة بالإنسان ، من حيث أنه كائن يعيش في مجتمع ومن حيث أن المجتمع هو مصدر كثير من الظواهر التي يتميز بها السلوك البشرى ، وأهم هذه العلوم ، علم الاجتماع ، وعلم الأنثروبولوجيا ، والجغرافيا والتاريخ وعلم النفس وعلم الحضارة . وعلم النفس الاجتماعي والتربية ، وعلم الأيكولوجيا الذى يدرس صلة الإنسان بالبيئة ، وتتطلب طبيعة هذه العلوم مناهج خاصة .

وقد اعتمد العلماء في بحث ودراسة هذه العلوم على عدد من الأساليب العلمية والطرق البحثية للكشف عن طبيعة الظواهر الاجتماعية والتي يمكن أن تشير إلى ثمة اختلافات بين المجتمعات سواء أكانت مجتمعات عالمية أو محلية ، وتجمع هذه الطرق وتلك الأساليب تحت منهج واحد هو منهج التحليل الاجتماعى ومن أهم هذه الأساليب مايلي :

(أ) أسلوب التغيير النسبى :

(ب) الفوارق القياسية .

(ج) الوثائق .

(د) المسح الاجتماعي .

(هـ) دراسة الحالة .

ويمكن الإشارة إلى كل أسلوب من أساليب التحليل الاجتماعي في إشارة خاطفة كما يلي:

(أ) أسلوب التخيير النسبي :

يرجع الفضل في استخدام هذه الطريقة في المعالجة المنهجية للظواهر الاجتماعية إلى عالم الاجتماع الفرنسي " أميل دروكايم " فقد اعتبرها من أفضل الطرق في دراسة العلاقة بين ظاهرتين اجتماعيتين .

وانتهى إلى هذا الرأي عندما قرر أن طبيعة الظواهر الاجتماعية لا تسمح بإجراء التجارب الحقيقية ، وعندما أشار بضرورة الاعتماد على منهج المقارنة كأسلوب أساسي في دراسة الظواهر الاجتماعية . وفي هذه الطريقة يقارن الباحث بين التغيرات التي تطرأ - على ظاهرتين اجتماعيتين بصورة مطردة لكي يحكم بوجود علاقة بينهما .

ويحاول الباحث في هذه الطريقة أن يسجل التغير الذي يطرأ على الظواهر الاجتماعية ، كل ظاهرة على حدة ، وبعد أن يطمئن الباحث على الثبات النسبي لكل كمية من التغير للظاهرة الاجتماعية موضوع الدراسة ، تأتي المرحلة الثانية، وهي تقوم على المقارنة بين الظواهر من حيث كمية التغير التي طرأت على كل ظاهرة ، ومن خلال هذه المقارنة يستطيع الباحث أن يحكم عما إذا كان هناك علاقة ارتباط سببية بين الظواهر الاجتماعية موضوع الدراسة أم لا ومدى هذه العلاقة ونسبتها .

وتفيد هذه الطريقة في دراسة كل من المجتمعات المحلية والعالمية في آن واحد .

(ب) الفوارق القياسية .

وتتجه هذه الطريقة على عكس الطريقة السابقة إلى قياس الفوارق بين الظواهر الاجتماعية موضوع الدراسة ، وبالتالي يمكن الكشف عن الفوارق بين المجتمعات المختلفة سواء أكانت مجتمعات محلية أو عالمية أو مجتمعات قومية أو مجتمعات بدائية أو قبلية .

ويحاول الباحث في هذه الطريقة أن يقيس جوانب الاختلاف ومداه بين الظواهر الاجتماعية ، وذلك حتى يستطيع الحكم بوجود علاقة من عدمه ، فإذا كانت الفوارق كبيرة بين الظاهرتين

الإجتماعيتين في مجتمعين مختلفين ، استطاع الباحث أن يحكم بعدم وجود علاقة ، وأن ثمة اختلاف بين الظاهرتين ، وكذلك المجتمعين موضوع الدراسة ، أما إذا كانت الفوارق غير كبيرة فإن الباحث يستطيع أن يقرر تشابه الظاهرتين الإجتماعيتين ، ويحكم بوجود علاقة وثيقة بينهما .

(ج) الوثائق .

وتعتمد هذه الطريقة على جمع الوثائق والملاحظات المتصلة بحياة الأفراد، وتدرسهم من جميع نواحيهم الإجتماعية والإقتصادية والمهنية والتربوية والخلقية والدينية ، وكذلك جمع الوثائق والملاحظات المتعلقة بحياة بعض البيئات أو المجتمعات المحلية .

وتهدف هذه الطريقة إلى الكشف عن طبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع ويستعين الباحث الإجتماعي في هذه الطريقة ببعض أدوات البحث الإجتماعي مثل استمارة البحث ، وتشمل المقاييس التي يقيس بعضها العلاقات الإجتماعية، كما تشمل صحيفة الإستبارة أو المقابلة الشخصية والتي يحصل بها الباحث على بعض البيانات والمعلومات الشخصية .

كما تشمل ايضا الاستبيان الذى يحاول فيه الباحث جمع الآراء حول موضوع ما من الموضوعات التى يسمى الى دراستها ، كما تشمل ايضا بطاقة الملاحظة التى يجمع الباحث عن طريقها المعلومات والاشياء التى يتم ملاحظتها ومراقبتها من أجل إثراء موضوع البحث .

وتعتبر الدراسات الأنثروبولوجية من أكثر الدراسات الاجتماعية استخداما لأسلوب الوثائق فى الدراسات الاجتماعية على النطاق المحلى والعالمى ، للاستعانة به فى جمع الحقائق العلمية عن حياة البشر فى الأماكن المختلفة ، والاوراق المتلاحقة ، وكذلك الأزمنة المختلفة .

وهناك ثمة دراسات تتم عن طريق مايسمى بالملاحظة المشاركة ، والتى عن طريقها يقوم الباحث أو الباحثون بمعاشة مجتمع البحث لفترة زمنية معينة. وتسمح بالكشف عن مكنون الظواهر الاجتماعية المطلوب دراستها ، وتستخدم مثل هذه الدراسات لدراسة المجتمعات المحلية بصفة خاصة .

(د) المسح الاجتماعي .

يعتبر المسح الاجتماعي إحدى الطرق المنهجية للتحليل الاجتماعي ، وتهدف هذه الطريقة إلى الإحاطة بتفاصيل الحياة في مجتمع معين ، أو نظام معين من الأنظمة الاجتماعية .

والهدف الرئيسى للمسح الاجتماعي هو أن يكشف عن معدل توزيع بعض الخصائص الاجتماعية كالسن والنوع والمهنة ، والأوضاع الاجتماعية الأسرية^(١) .

كما يستخدم أسلوب المسح الاجتماعي في إجراء الدراسات الشاملة لجمع البيانات عن منطقة معينة أو مجتمع محلي معين .

ومن أمثلة دراسات المسح الاجتماعي ما قام به الإقتصادي الفرنسي " ليلاي " (١٨٠٦ - ١٨٨٢) الذي اتخذ الأسرة وحدة للدراسة معتقدا أن الدراسة الشاملة للمجتمع كله قد لاتأتى بنتيجة محددة دقيقة ، ومن ثم فقد اختار دراسة الأسرة العمالية وذلك بهدف دراسة ميزانية الأسرة والكشف عن أثارها في حياتها الاجتماعية .

وابتدأ " ليلاي " مسحه الاجتماعي ببيان اسباب هذا المسح والمنهج الذى سلكه ، وقد شمل هذا المنهج عناصر كثيرة البحث

١ - محمد محمود الجوهري ، عبد الله الخريجي : طرق البحث الاجتماعي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة .

تتألف الناحية الروحية للأسرة وتاريخها ومصادر دخلها ، وأوجه النفقات المختلفة . وأساليب الأسرة في انفاق الدخل . ومدى كفايته لحجم الأسرة ، وما مرت به من أمراض أو تعرضت له من متاعب، أو اتخذت من عادات تشكل عبئا على الدخل .

والدراسات المسحية قد يقوم بها باحث أو مجموعة من الباحثين خلال فترة زمنية لجمع المعلومات والبيانات الشاملة عن منطقة معينة أو بلد معين . أو مدينة معينة ، وقد تجمع البيانات المسحية من كل عضو من العينة أو من عينة منتقاه بعناية ، ومن أمثلة الدراسات المسحية مايلي:

١- المسح المدرسي

٢- تحليل العمل .

٣- مسح الرأي العام .

٤- مسح المجتمع المحلي .

(د) دراسة الحالة .

يطلق على هذا المنهج في الفرنسية اسم المنهج المنوجرافي والمنوجرافيا تعنى وصف موضوع مفرد . ويقصد بها علماء الاجتماع الفرنسيين القيام بدراسة وحدة مثل الأسرة أو القرية أو

القبيلة أو المصنع أو المجتمع المحلى دراسة مفصلة مستفيضة للكشف عن جوانبها المتعددة للوصول الى تعميمات تطبق على غيرها من الوحدات المتشابهة .

أما العلماء الأمريكيون فقد وضعوا تعريفات متعددة لمنهج دراسة الحالة ، وتتفق أغلبها على أن منهج دراسة الحالة هو المنهج الذى يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكان فردا أو مؤسسة أم نظاما إجتماعيا أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عالميا ، ويقوم على أساس التعمق فى دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التى مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة . وبغيرها من الوحدات المتشابهة .

وتختلف طريقة دراسة الحالة باختلاف طبيعة الموضوع الذى تعالجه ، وكذلك نوع المجتمع الذى تقوم عليه الدراسة ، غير أن الوسائل المتعددة التى تستخدمها دراسة الحالة لاتخرج عن الأنماط المختلفة لوسائل التحليل الإجتماعى السابق الإشارة إليها .

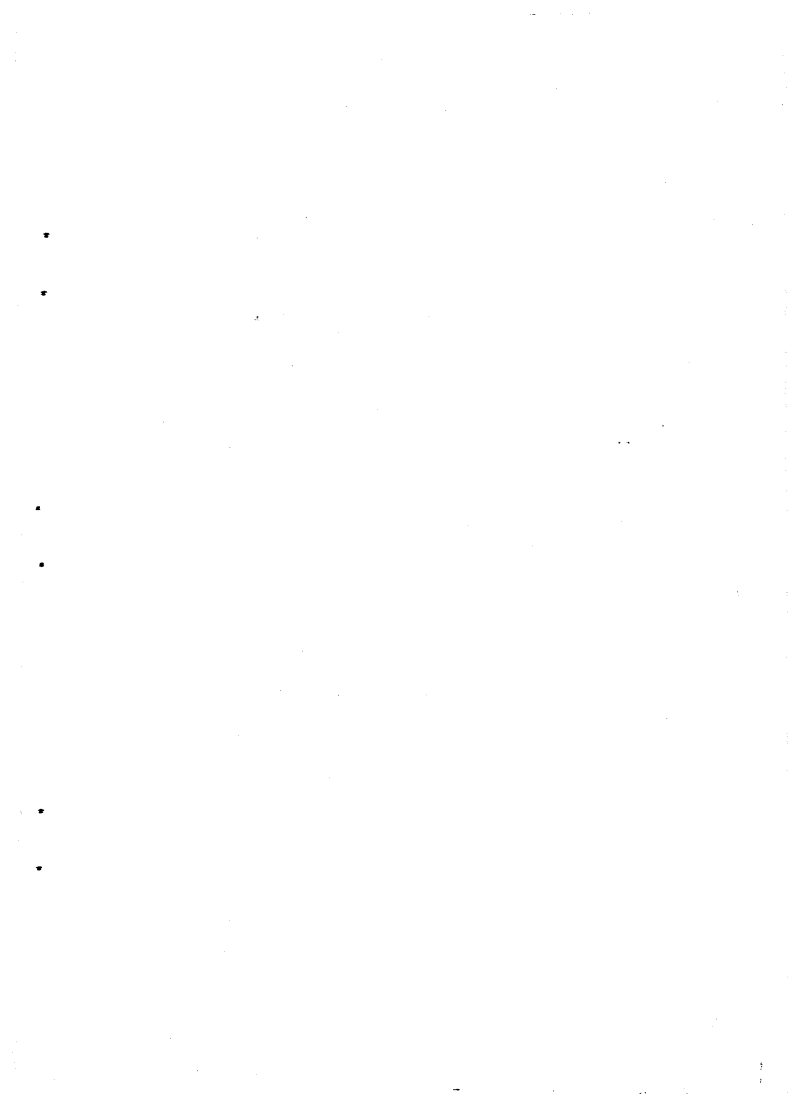
وطالما أن منهج دراسة الحالة ينصب على دراسة الوحدات الإجتماعية سواء كانت وحدات كبيرة أو صغيرة ، فإن الوحدة الصغيرة قد تكون جزءا من حالة فى إحدى الدراسات ، بينما تكون

حالة قائمة بذاتها فى دراسة اخرى . فاذا كان البحث مثلا ينصب على دراسة مجتمع محلى ، فإن ذلك المجتمع يكون بمثابة الحالة Case وتصبح الأنظمة الإجتماعية والجماعات المكونة للمجتمع المحلى، وكذلك الأفراد بمثابة أجزاء أو مواقف Situation أو عوامل Factors داخلية فى تكوين الحالة . إذا كان الموضوع الخاص بالدراسة منصبا على المؤسسات الإجتماعية ، فإن كل مؤسسة إجتماعية تعتبر بمثابة حالة بنىما يصبح الأفراد مجرد أجزاء أو مواقف أو عوامل داخلية فى تكوين الحالة ، أما إذا كان موضوع الدراسة منصبا على الأفراد ، فإن كل فرد من الأفراد يعتبر حالة قائمة بذاتها^(١)

^١ - عبد الباسط محمد حسن : أصول البحث الاجتماعى . مكتبة وهبة ، ١٩٨٠ . القاهرة ص ٢٤١ .

الفصل السابع النظم الاجتماعية

- ١- مفهوم النظام الاجتماعي (ماذا يقصد بالنظام الاجتماعي).
- ٢- تطور نشأة النظم الاجتماعية.
- ٣- مفهوم النظام الاجتماعي عند المفكرين.
- ٤- السمات العامة للنظم الاجتماعية.
- ٥- عناصر ومكونات النظام الاجتماعي.
- ٦- أشكال النظم الاجتماعية.
- ٧- خصائص النظم الاجتماعية.
- ٨- أبعاد النظم الاجتماعية.
- ٩- النظم الاقتصادية.
- ١٠- أنماط النظم الاقتصادية العالمية.
- ١١- النظم السياسية.
- ١٢- النظام السياسي في مصر.
- ١٣- التنظيمات الدولية العالمية.



النظم الإجتماعية

ماذا يقصد بالنظام الإجتماعي ؟

النظام الإجتماعي عبارة عن نسق عام يربط بين الأجزاء المختلفة للحياة الإجتماعية . وماتحتوى عليه هذه الأجزاء ، من أفكار وعادات وتقاليـد وأعراف ، وعلاقات .. وأهداف عامة مشتركة . ويمكن أن تصب هذه الأشياء جميعها فى قالب واحد كيما يكون النسق العام الذى يحدد شكل النظام الإجتماعي .

وهذه الأجزاء التى تكون النسق العام تنشأ بسبب الحاجة إلى إشباع الحاجات الإنسانية والدوافع البشرية المختلفة من طعام وشراب وأمومة وجنس الخ .

وكذلك الدوافع والحاجات النفسية والإجتماعية مثل الحاجة إلى الأمن والتقدير الإجتماعي وتأكيد الذات والحاجة إلى الحب والتعاطف، والحاجة إلى الحرية ، والحاجة إلى سلطة ضابطة .

وحيث أن كل دافع من هذه الدوافع ، وكل حاجة من هذه الحاجات يتطلب إشباعا لدى الكائن البشرى ، وحيث أنه لايمكن إشباع كل حاجة من هذه الحاجات منفصلة ومستقلة ومنعزلة عن

الحاجات الأخرى ، بل لابد أن يرتبط اشباع كل حاجة من هذه الحاجات بالحاجة الأخرى أو الدافع الآخر . فإنه من ثم يتكون النسق العام للمجتمع والذي يربط بين الأجزاء المختلفة لهذه الأشياء التي تتطلب اشباعا كيما تنظم العلاقات بينها في إطار واحد يحدد الشكل العام لما يعرف باسم النظام الإجتماعى .

ومن ثم فإن ما يطلق عليه ' النظام الإجتماعى ' يشير إلى القواعد والأوضاع والقوالب التي تشكل دستور المجتمع والذي ينتظم في مجموعة من القيم والأحكام التي ارتضاها عقل الجماعة والتي تنظم حياة الأفراد .

وتتميز النظم الإجتماعية بأنها سابقة فى وجودها على وجود الأفراد بوصفهم أفرادا ، إذ ينشأ هؤلاء فى الحياة الإجتماعية ، ويجدون أنفسهم أمام ما ينطوى عليه دستور المجتمع من أساليب الفكر ، وقوالب العمل ، ونظم عقيدة ، ومتواضعات متعارف عليها ومتفق عليها ، ويرون أنفسهم ملزمين بأن يصوبوا قوالب تفكيرهم وأنماط سلوكهم ، ومواقفهم الإجتماعية ، وفقا لهذه القوالب والمعايير الإجتماعية مثل (نظم الأسرة - الزواج ، والطلاق) والنظم الاقتصادية (البيع والشراء والهبة والإرث والملكية) والنظم السياسية (السيادة ، العلاقة بين الحاكم والمحكومين) والنظم التشريعية والقضائية والدينية (العقائد، والطقوس، إقامة الشعائر).

تطور نشأة النظم الاجتماعية:

لقد نشأت النظم الاجتماعية من خلال اجتماع الأفراد، وتبادل أفكارهم، واتحاد مصالحهم بصفة تلقائية، فظهرت قواعد خاصة لتحقيق دوافعهم الاجتماعية وحاجاتهم الضرورية وأهدافهم المشتركة، وسرعان ما ترسبت هذه القواعد في بنية المجتمع، وتركيبه، ويكتب لها الاستقرار النسبي، وتنفعل بها مشاعر الأفراد. هذه القواعد والأوضاع والقوالب العامة هي ما نسميه بالنظم الاجتماعية، وهي في ضوء هذه الاعتبارات دستور المجتمع الذي ينظم مجموعة القيم والأحكام التي ارتضاها عقل الجماعة والتي تنظم حياة الأفراد، وتحقق الأغراض من الحياة الاجتماعية، وغنى عن البيان أن هذه النظم سابقة في وجودها على وجود الأفراد بوصفهم أفراداً. إذ ينشأ هؤلاء في الحياة الاجتماعية ويجدون أنفسهم أمام ما ينطوى عليه دستور المجتمع من أساليب الفكر وقوالب العمل، ونظم عديدة ومتراضعات متعارف عليها، ويرون أنفسهم ملزمين بأن يصبوا قوالب تفكيرهم وأنماط سلوكهم ومواقفهم الاجتماعية وفقاً لهذه المصطلحات والمعايير الاجتماعية. وذلك مثل نظم الأسرة (الزواج والطلاق) والنظم الاقتصادية (البيع والشراء والإرث والملكية) والنظم السياسية (السيادة والعلاقة بين الحاكم والمحكومين)، والنظم التشريعية والقضائية والدينية (العقائد، الطقوس، وإقامة الشعائر....).

تطور النظم الاجتماعية من خلال التفاعل بين الأفراد في المجتمع، حيث يتأثر كل فرد بالنظم الاجتماعية القائمة، ويؤثر بدوره في تطويرها أو تغييرها.

وهناك من النظم ما ينمو ويتطور تلقائياً، وبشكل غير شعورى مثل تطور نظم الأسرة، وقواعد اللغة، والاتجاهات الدوقية والفنية وقوالب الآداب العامة، ومنها ما ينمو بطريقة شعورية ويسير وفق مخطط اجتماعى مرسوم مثل النظم القضائية والقانونية والاقتصادية المرجحة (كالنظام الاشتراكى الديمقراطى التعاونى... الخ).

وتبدو أهمية أى نظام اجتماعى فى مدى ما يقوم به من نشاط، والوظائف التى يؤديها، حيث أن كل نظام وجد ليؤدى وظيفة، فالنظام الزراعى وجد لإنتاج الغذاء، والنظام الأسرى لتربية الصغار، والدولة لتحكم، والنظام الدينى للعبادة.. الخ، ومن هنا فالوظيفة الأساسية لأى نظام هى التى تحدده وتميزه وتبرز أهميته. ولما كانت رغبات الإنسان متعددة ونشاطه متنوعا لتحقيق هذه الرغبات، أصبح محتاجا لعدد كبير من هذه النظم كى يتمكن من تحقيق رغباته، وقبل عرضه بعض النماذج لهذه النظم سنتحدث عن مفهوم النظام الاجتماعى وما يتعلق به.

مفهوم النظام الاجتماعى عند المفكرين:

لقد تناول كثير من المفكرين مفهوم النظام الاجتماعى بالتعريف حيث عرف "بارنز" Barnes النظم الاجتماعية على أساس أنها التى تعمل البناء الاجتماعى والآلة التى تنظم المجتمع الإنسانى، وتوجه وتنفذ وجوه النشاط المتعددة التى يتطلبها تحقيق الحاجات الإنسانية.

كما عرفها "جينزبرج" Ginsberg بأنها "القواعد الموضوعية والمعروف بها التي تحكم الصلات بين افراد الجماعة".

وأوضح "جيلين وجلين" Gillin النظم الاجتماعية هي الاتساق المنظمة الدائمة نسبياً للتصرف والاتجاهات والأغراض والأشياء المادية والرموز والمثل التي توجه أغلب نواحي الحياة الاجتماعية.

ووصفها "وليام أوجبرن" W. Ogburn بأنها "الطرق التي ينشئ وينظمها المجتمع لتحقيق حاجات انسانية ضرورية".

ويرى "سمنر" G. Sumner أن النظام يتكون من فكرة وبناء، والفكرة قد تكون رأياً أو خاطراً أو مبدأ أو اهتماماً معيناً. أما البناء فهو الأساس الذي يساند الفكرة ويزودها بالوسائل التي يمكن أن تتجه بها إلى عالم الحقائق والأفعال بطريقة تخدم مصالح الإنسانية عامة^(١).

أي أن النظم الاجتماعية هي الاتساق المنظمة الدائمة نسبياً للعرف والاتجاهات والأغراض والأشياء المادية والرموز والمثل التي توده أغلب نواحي الحياة الاجتماعية. وهذا يعنى في حد ذاته أن دارس النظام الاجتماعي لابد أن يهتم به من حيث البناء والوظيفة، ومعنى هذا أن يهتم بمايلي:

(١) عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، ص ٦٩.

(١) ترتيب الأجزاء وعلاقات أحدها بالآخر، لأن الأجزاء هي التي يتم السلوك عن طريقها، وهذا السلوك يسير في الحدود التي رسمها النظام ويتطابق مع القالب المعين.

(٢) العمليات الاضطرابية المرتبطة بهذه الترتيبات أو التنظيمات، مثل مدى الاتصال أو إسهام أجزاء المجتمع في الكل، لأن حسن فهم الجزء لابد أن يكون في ضوء الكل، وحسن فهم الكل لابد أن يكون في ضوء الأجزاء المكونة له^(١).

(١) سناء الحولى، مدخل إلى علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٩٦.

السمات العامة للنظم الاجتماعية

تتميز النظم الاجتماعية بعدد من السمات التي تبرز أهم ملامحها وكذلك تحدد خصائصها ولعل من أهم هذه السمات مايلي:

(١) يتميز النظام الاجتماعي بدرجة نسبية من الاستمرار والدوام، حيث أن أى نظام في المجتمع لابد أن يكون قد مر بمرحلة طويلة مارسه الناس خلالها قبل أن يصبح نظاماً معروفاً به وموافقاً عليه، مثلما حدث لنظام الملكية الفردية، ونظام الزواج الذى مر بمراحل عديدة ابتداء من الشيوعية الجنسية، ثم الزواج الجمعى، فتعدد الأزواج، ثم تعدد الزوجات والأحادى.

وقد يستمر النظام قروناً طويلة من الزمان مثلما هو مشاهد في النظم الدينية ونظام الزواج والملكية، وقد يندثر بعد فترة من الزمن كما اندثر نظام الإقطاع الذى كان سائداً في أوروبا في القرون الوسطى، ونظام السخرة الذى كان موجوداً في مصر حتى القرن التاسع عشر، أو نظام الطوائف الحرفية الذى كان معمولاً به في مصر كذلك حتى نهاية القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من أن أى نظام اجتماعى معرض للزوال إلا أنه يميل دائماً إلى أن يوصف ببقائه واستمراره نسبياً.

(٢) تعتبر النظم الاجتماعية من عوامل التوافق الاجتماعى بين الأجزاء المختلفة للحضارة ككل، فهي توحد بين أجزاء البناء

الاجتماعى الكلى، ولذلك فهي تتميز بأنها غير مستقلة عن بعضها، بل ترتبط ببعضها في نسق حضارى موحد، وذلك حين نجد أن كل نظام في النسق يميل إلى مساندة النظام الآخر، فالخطة مثلا تسبق الزواج وتسانده، وهذا بدوره يسبق الأسرة ويساندها، لذلك نجد أن النظم الثلاثة ترتبط ببعضها البعض وتعتمد على بعضها البعض، علالة على أننا نجد أن نظام الأسرة يرتبط بالنظم الاقتصادية السائدة في المجتمع سواء كانت رعوية أو زراعية أو صناعية.

(٣) تعمل النظم الاجتماعية على تحقيق الاستقرار الاجتماعى في المجتمع.

(٤) يتميز أى نظام اجتماعى بأن له هدفاً.

(٥) تتميز النظم الاجتماعية بمجمودها نتيجة لما تتميز به من استقرار ودوام لفترة طويلة من الزمن حتى تكاد أن تتحول إلى ما يشبه الطقوس.

(٦) يتميز النظام الاجتماعى بأن له وظيفة كوحدة في النسق الحضارى ككل، ذلك لأن النظام لا يخرج عن كونه تنظيمًا لنماذج التفكير والتصرف التى تظهر خلال النشاط الاجتماعى وما يتصل به من إنتاج مادية، وهو بالتالى عبارة عن تجسيد القواعد الاجتماعية السائدة في المجتمع والتى تتكون من

العادات والتقاليد والقيم والصفات الأخلاقية المنظمة بوعى أو بدون وعى كوحدة وظيفية، وقد تنجح هذه العناصر الحضارية فتتحول الى نظام، بينما قد لا تنجح الأخرى في أن تكون نظاماً^(١).

(٧) يتميز أى نظام اجتماعى بعناصر خمسة هى: أهدافه، اتجاهاته، نواحيه الرمزية، نواحيه المادية، وتقاليده الشفهية أو المكتوبة. مثال ذلك نظام الأسرة:

أهدافه: انجاب الأطفال وتحقيق وضع اجتماعى معين.
اتجاهاته: الحب والعطف والولاء والإخلاص واحترام العلاقة الأسرية.

النواحي الرمزية: تتم في خاتمة الزواج.

النواحي المادية: المنزل والأثاث.

التقاليد الشفهية (أو المكتوبة): وثيقة الزواج.

(٨) موضوعية النظم وشموليتها ووجودها في الكيان الجمعى.

(٩) عمومية النظم الاجتماعية.

(١٠) نسبيتها فهي ليست واحدة، لكنها تختلف باختلاف المجتمعات وتختلف في وظائفها باختلاف النماذج الاجتماعية.

(١) عبد الحميد لطفى، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٦٩.

(١١) جبرية النظم الاجتماعية، فهي تقارص ضغوطاً على الأفراد، ولا يستطيع هؤلاء الأفراد الخروج عن المصطلحات التي يرسمها النظام الاجتماعي، ومن يحاول الخروج عليها فهو لا محالة مأخوذ بالقصاص الاجتماعي.

(١٢) إن النظم الاجتماعية مرابطة متساندة متكاملة، لأنها تتبع من طبيعة واحدة وهي الطبيعة الاجتماعية، وتهدف إلى غايات بعيدة واحدة هي تأمين المجتمع، والحرص على سلامته، ومقوماته وكيانه، فالنظم الأسرية والأخلاقية، والدينية، والجمالية يفسر بعضها البعض الآخر، نفس الشيء بالنسبة للنظم السياسية والاقتصادية والتشريعية.

(١٣) تخضع النظم الاجتماعية في تركيبها ووظائفها لعمليات الحراك الاجتماعي وديناميات التطور والتغير الاجتماعي.

عناصر ومقومات النظام الاجتماعي:

يقوم النظام الاجتماعي من خلال عدد من المقومات والعناصر الضرورية التي لا يمكن أن يقوم بغيرها النظام الاجتماعي ولعل من أهم هذه المقومات مايلي:

- (١) القوة البشرية المنفذة للنظام (النظام).
- (٢) الأجهزة والمعدات التي عن طريقها يزود العنصر البشري ووظائفه (المقومات المادية).

(٣) مجموعة القيم، والمواثيق والعادات والتقاليد والطقوس، المتواضع عليها.

(٤) التنظيمات والطرق ومجريات العمل وشتون الإدارة، وهى ما تسمى بقواعد النظام.

(٥) وظائف النظام، والاهتمامات التى يثيرها النظام في مشاعر أفراد المجتمع، ثم الأغراض التى يحققها^(١).

أشكال النظم الاجتماعية:

١- نظم أساسية ونظم فرعية:

نشأت النظم الأساسية لتحقيق الضبط الاجتماعى، كنظام الملكية الفردية، والدولة والدين، لا يمكن للمجتمع أن يعيش بدونها.

أما النظم الفرعية أو المساعدة فاهميتها قليلة إذا ما قورنت بالأساسية، كالنظم الترفهية بأنواعها، ويتوقف اعتبار النظام أساسى أو فرعى على الحضارة السائدة في المجتمع، فما هو ضرورى في حضارة معينة قد لا يكون كذلك في حضارة أخرى.

٢- نظم تلقائية ونظم مقننة:

نشأت الأولى: دون قصد أو وعى، استجابة للقيم الخلقية السائدة كنظام الزواج، والدين والملكية.

ص ١٧٦.

(١) مصطفى الحشاش، دراسة المجتمع،

أما المقننة: فقد جاءت نتيجة تنظيم راع ومقصود لتحقيق أهداف معينة كنظم التعليم والصناعة الإيداع والتأمين.

٣- نظم مشروعية ونظم غير مشروعة:
الأولى: نظم تتعلق بطرق العمل المختلفة صناعية وزراعية وتجارية وهي مشروعة ومتفق عليها.

الثانية: نظم غير مشروعة كنظام البغاء ونظم الرشوة، والقمار، والتهرب.

٤- نظم عاملة ونظم ضابطة:
النظم العاملة: وظيفتها تنظيم نماذج التصرف التي تعتبر ممارستها ضرورية لتحقيق ما يسمى اليه النظام من أهداف، بل لبقائه أيضاً كالنظم الصناعية.

النظم الضابطة: وظيفتها ضبط عدد من العادات ونماذج التصرف التي لا تعتبر في حد ذاتها جزءاً من النظام نفسه، كما هو الحال في النظم القانونية.

٥- نظم عامة الإبتشار ونظم محدودة الإبتشار:
الأولى: لا يخلو مجتمع إلا وتوجد به كالنظام الديني.

الثانية: محدودة لا ينتسب اليها سوى فئة قليلة من السكان

مثل نظام الكشافة^(١).

أهم النظم الاجتماعية في المجتمع:

لقد وجد كل نظام ليؤدي وظيفة داخل المجتمع، وتبدو أهمية أى نظام في مدى ما يقوم به من نشاط ووظائف، ونظرا لتعدد حاجات الفرد، تعددت معها النظم الاجتماعية، ومع هذا التعدد هذه النظم إلا أننا يمكننا أن نجعل النظم الاجتماعية الهامة في حياة الإنسان في أربعة نظم رئيسية انشق عنها نظم فرعية عديدة، وهذه النظم الأربعة هي:

١- النظم الاقتصادية:

تعتبر النظم الاقتصادية أهم النظم الاجتماعية، الأمر الذي نجد معه استحالة إغفال الباحث الاجتماعي العلاقة المتبادلة بين النظام الاقتصادي والحياة الاجتماعية بمكوناتها المتنوعة الأمر الذي نتج عنه تخصيص فرع من فروع علم الاجتماع العام لدراسة هذا النظام، وهذه الصلة بينه وبين الحياة الاجتماعية سمي بـ (علم الاجتماع الاقتصادي).

وقد وجد النظام الاقتصادي لسد حاجة أفراد المجتمع من إنتاج السلع، والمواد المختلفة التي يحتاج إليها أفراد الجماعة، وما يرتبط

(١) عبد الحميد لطفي، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٧٢.

بعملية الإنتاج من توزيع له توزيعاً منظماً عادلاً بين أفراد المجتمع.

وتتمثل النظم الاقتصادية في المجتمع الحديث فيما وضعه المجتمع لنفسه من نظم زراعية وصناعية وتجارية متنوعة تقوم بسد حاجات الأفراد، وخاصة بعد تقلص دور الأسرة في هذه الناحية، ووضعت ضوابط للملكية، والإرث، وتقسيم العمل والتصنيع والتخصص، وفائض الإنتاج، واستثمار وإدخار... الخ.

٢- النظم الدينية:

وتركز حول العقيدة، وهي موجودة في كل المجتمعات الإنسانية، لأنها تسد حاجات اجتماعية هامة، فالدين يدفع الأفراد إلى تغليب مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد، كما يساعد على تكامل الشخصية، ورفع الروح المعنوية ويدفع الخوف عن الفرد، وإحياء الأمل في النفس البشرية بما يثبت فيها من قوى روحية تتمثل في الإيمان بقوة الله القادر على مساعدته. وللنظم الدينية دور هام جداً في تكامل المجتمع عن طريق الشعائر الدينية التي تؤدي وظيفة العاطفة الجماعية المشتركة، والتكامل الاجتماعي وغيرها.

٣- النظام السياسي:

وهو المسئول عن تأمين مجموع أفراد الدولة ضد العدوان الخارجي والداخلي، ونشر العدالة بين الناس، وحماية الضعيف من

القوى، ومعاينة كل من يعمل على حدوث اضطراب للمجموع، والدولة إحدى الوسائل الهامة للضبط الاجتماعي^(١).

٤- النظام الأسري:

وهو الخاص بتنظيم العلاقة الجنسية بين الجنسين، وخاصة بالأسرة والزواج وما يربط بهما من قواعد والتزامات، وانجاب الأطفال وتربيتهم ورعايتهم، ودور الأسرة في المجتمع.

وهذه النظم الأربعة - التي تم عرضها - هي أكثر النظم شيوعاً في جميع بلدان العالم، فلا توجد أى دولة أو حضارة تخلو من الأسرة، أو من تنظيم اقتصادي، أو حاكم لأمر أفرادها ومحكومين له، أو عقيدة دينية، وكلها تشبع الحاجات الأساسية للإنسان وهي: الجنس، الغذاء، الأمن والعقيدة.

وعلى الرغم من الاكتفاء بعرض النماذج الرئيسية للنظم الاجتماعية إلا أن هناك العديد من النظم الهامة الأخرى من أهمها:

٥- النظام القانوني:

يختص بالفصل في المنازعات بين الناس، وإعطاء الحقوق لأصحابها.

٦- النظام الأخلاقي:

ويتمثل في دراسة العادات والسلوك والقيم والضمير ومحددات ذلك كله.

٧- النظم اللغوية:

والتي تتناول اللغة واللهجات بين المجتمعات، ووظيفة اللغة، وعوامل استمرارها أو اندثارها.

خصائص النظم الاجتماعية :

تتميز النظم الاجتماعية بعدد من الخصائص التي تحددها وتوضح ملامح شكلها الاجتماعي في الحياة الاجتماعية بصفة عامة ، ومن أهم هذه الخصائص مايلي :

- | | |
|----------------|-----------------------|
| ١- العمومية | ٢- الحتمية . |
| ٣- التلقائية . | ٤- النسبة . |
| ٥- القهرية . | ٦- الموضوعية . |
| ٧- النسقية . | ٨- الهدفية والفرضية . |

١- العمومية :

تتميز النظم الاجتماعية بأنها عامة تشمل وجميع الأشكال الاجتماعية للمجتمعات المختلفة فلا ريب في انه لا يوجد مجتمع ما ، أو أي نموذج اجتماعي ما ، دون ان يصحبه نظام اجتماعي يحدد الأوضاع والعلاقات داخل هذا المجتمع أو ذلك النموذج الاجتماعي ، ومن ثم فإن من أهم خصائص النظم الاجتماعية إنها عامة أي تعم جميع النماذج الاجتماعية في المجتمع ولا يخلو منها أي وجود اجتماعي مهما كان مستواه .

٢- الحتمية :

تتميز النظم الاجتماعية بخاصية الحتمية ، بمعنى أنه إذا وجد شكل من الأشكال الاجتماعية أو نموذج ما . مثل المجتمع المحلى ، أو القبلى أو القرية ، أو العشيرة . فمن الضروري أن يلازم هذا الوجود نظام اجتماعي يحدد شكل هذا النموذج الاجتماعى ويوضحه، وبالتالي فإن النموذج الاجتماعى ، والنظام متلازمان ، ومن ثم فإن حتمية النظم الاجتماعية مرتبطة تاما بعموميتها . فطالما أن النظم الاجتماعية حتمية لكل شكل من الأشكال الاجتماعية فإنها من ثم عامة تشتمل على جميع انواع النماذج الاجتماعية فى المجتمعات المختلفة .

٣- التلقائية :

من أهم خصائص النظم الاجتماعية أنها تنشأ وتتطور من خلال الحياة الاجتماعية للمجتمعات المختلفة . وذلك مثل نظم الزواج وتكوين الأسرة الذى ينشأ تلقائيا فى المجتمعات استجابة للقيم الخلقية.

غير أن بعضا من النظم الاجتماعية ينمو وينشأ بطريقة مخططة ومقصودة من جانب المجتمع وذلك مثل النظم القانونية والقضائية وغيرها ، وبالرغم من ذلك فإن هذه النظم المخططة من جانب

المجتمع تتطور ايضا تلقائيا مع تطور النظم الأخرى السائدة فى المجتمع ' النظم الإقتصادية - النظم السياسية " .

٢- النسبية :

ويقصد بنسبية النظم الإجتماعية فى هذا الصدد نوعان من النسبية:

(أ) النسبية الزمانية . (ب) النسبية المكانية .

ويقصد بالنسبية الزمانية أن النظم الإجتماعية قد تختلف بالنسبة للمجتمع الواحد من وقت لآخر فهى ليست ثابتة دائما بصفة مستمرة على شكل واحد على طول الزمان بالنسبة لأى مجتمع ، فقد يلتزم مجتمع معين بنظام معين فى وقت من الأوقات ، ثم مايلبث أن يأخذ بنظم غيره فى وقت آخر إذا ماثبت عدم جدواه أو أهميته بالنسبة لهذا المجتمع .

ويقصد بالنسبية المكانية أن النظم الإجتماعية تختلف من مجتمع لآخر ، فقد يأخذ مجتمع ما بنظام إجتماعى معين ، ويأخذ مجتمع آخر بنظام إجتماعى آخر يناقضه تمام التناقض وفى نفس الزمن . فالنظم الإجتماعية ليست واحدة فى كل المجتمعات ولكنها تختلف باختلاف المجتمعات ، كما تختلف ايضا بالنسبة لوظائفها فى كل مجتمع من المجتمعات .

٥- القهرية :

- * يقصد بالقهرية فى مجال النظام الاجتماعى أن النظام الاجتماعى يمارس ضغوطا على الأفراد ولا يستطيع الأفراد أن يخرجوا على
- متواضع عليه المجتمع من مواضع متتمثلة فى التقاليد والعادات والأعراف التى تسود المجتمع ، وعلى الأفراد الإلتزام والطاعة ، وأن يصدر سلوكهم موافقا لما ارتضاه النظام الاجتماعى من أوضاع داخل المجتمع الذى يعيشون فيه .
- والقهر كخاصية من خواص النظام الاجتماعى يعنى ضربا من ضروب الضغط الاجتماعى يتمكن به المجتمع من إتاحة الإستقرار الاجتماعى بالنسبة لأعضائه جميعا .

٦- الموضوعية :

- النظام الاجتماعى موضوعى بمعنى أن له وجودا مستقلا خارج كيان الأفراد صانعى النظام نفسه .
- فالنظم الاجتماعية توجد خارج الأفراد لها استقلاليتها العامة ، وهى من ثم مؤثرة فى أنماط حياتهم ، وتمارس ضغوطا عليهم فى نواحيها المختلفة .
- * وإذا كان النظام الاجتماعى من صنع الأفراد أنفسهم ، إلا أن هدفه تحقيق المصلحة العامة للأفراد جميعا . وليس السعى لتحقيق مصالح ذاتية لأفراد معينة، أو أعضاء معينين فى الهيئة الاجتماعية.

ومن ثم فإن الموضوعية بالنسبة للنظام الإجتماعى تتحقق من خلال الإستجابة لما هو عام بين الأفراد ، وليس من خلال الإستجابة لما هو فردى أو ذاتى كهدف فى ذاته .

فالنظم الإجتماعية تميل للصالح العام للمجموع . وتجاهد لنشر العدالة بين افراد المجتمع وحماية الضعيف من القوى ، ومعاقبة كل من يعمل على إحداث اضطرابات للمجموع بصفة عامة .

٧- النسقية :

يقصد بالنسقية فى مجال النظم الإجتماعية ، إن النظم الإجتماعية تتربط فيما بينها وتتماسك لتشكّل كلا واحدا يخدم النموذج الإجتماعى العام الذى يوجد عليه المجتمع بصفة عامة .

فالنظم الإجتماعية لاتعيش كل منها منفردة ومنعزلة عن الأخرى ولكنها تتربط وتتساند على هيئة نسق متكامل لتعمل على ضغط الكيان الإجتماعى للمجتمع كوحدة واحدة .

فالنظم القانونية مرتبطة بالنظم الإجتماعية والأخلاقية والدينية والأسرية والتشريعية والسياسية والإقتصادية .

٨- المدفعية أو الغرضية :

النظم الإجتماعية لاتتجه إلى الصدفة لكى تحركها . لكنها محددة الأهداف من حيث ان لها أهدافا وأغراضا تتجه لحماية هذه النظم والحفاظ عليها .

وإذا كانت النظم الاجتماعية محددة الأهداف والأغراض . فإنما أهدافها وأغراضها تنحصر في محاولة تأمين المجتمع وتأكيد سلامته وسلامة أفراده والحرص على مقومات هذا المجتمع وبقاء كيانه .

أبعاد النظم الإجتماعية بعض زوايا الرؤية للنظم الإجتماعية

مهما اختلفت زوايا الرؤية بالنسبة للنظم الإجتماعية - خلال المنظورين المحلي والعالمي إلا أنه يمكن الإتفاق على عدة ابعاد اساسية تكشف حدود النظم الإجتماعية على المستويين المحلي والعالمي .

وتتلخص أبعاد النظم الإجتماعية على هذين المستويين فيما يلي :

١- بعد الإنتشار .

٢- بعد المشروعية .

٣- البعد الأصولي .

٤- البعد القانوني .

٥- بعد الإلزام .

١- بعد الإنتشار .

يمكن أن تنقسم النظم الإجتماعية من حيث بعد الإنتشار إلى

مايلي:

(أ) نظم عامة الإنتشار .

(ب) نظم محدودة الإنتشار .

ويقصد بالنظم عامة الإنتشار تلك النظم التى يمكن أن تشمل المجتمع بأسره أو تشمل أغلبية مثل نظام الزواج من النظم عامة الإنتشار وكذلك احترام نظام الأسرة وقداستها من النظم المنتشرة بصفة عامة فى مجتمعنا المصرى .

أما النظم الإجتماعية الأخرى غير هذا النظام فتدخل ضمن النظم محدودة الإنتشار ، حيث تقل نسبة الأشخاص الذين يدخلون فى نطاق مثل هذه النظم ، ومن ثم تعتبر هذه النظم من النظم محدودة الإنتشار .

٣- بعد المشروعية .

يمكن أن تنقسم النظم الإجتماعية من حيث " بعد المشروعية " إلى مايلى :

(أ) نظم مشروعة . (ب) نظم غير مشروعة .

ويقصد بالنظم المشروعة تلك النظم التى :أقرها المجتمع ، ووافق عليها ، كأساس للحياة الإجتماعية ، ومن هذه النظم نظام العمل من أجل الكسب والتعايش ومزاولة النشاط فى الأطر المشروعة فى المجالات الزراعية والصناعية وغيرها من المجالات .

وأما النظم غير المشروعة فهى عبارة عن تلك النظم التى لم يقرها المجتمع ولم يوافق عليها وذلك مثل مزاولة نشاط السرقة

والنشل والتهريب والرشوة والإتجار فى المخدرات وغيرها من المجالات التى يمثل النشاط فيها نوعا من الخروج على السنن الإجتماعية والأنظمة المشروعة والمتفق عليها داخل المجتمع بصفة عامة .

٣- البعد الأصولى .

يمكن أن تنقسم النظم الإجتماعية من حيث " البعد الأصولى " إلى قسمين أساسيين :

(أ) نظم أساسية . (ب) نظم فرعية.

ويقصد بالنظم الأساسية تلك النظم التى لم تتبثق عن غيرها بل وضعت لتكون أساسا لغيرها من النظم التى تنفرع منها وتخرج عنها وأما النظم الفرعية فهى عبارة عن تلك التى تفرعت عن النظم الأساسية وخرجت منها لكى تساعدوا وتحافظ عليها وتعمل على تمامها وكمالها .

ومن أمثلة النظم الأساسية فى المجتمع المصرى نظام الزواج كأساس لتكوين الأسرة وإنجاب الأطفال للمجتمع ويترتب على نظم الزواج كنظام أساسى بعض الأنظمة الفرعية الأخرى مثل نظام الخطبة . ونظام الهدايا للعروس (الشبكة) ونظم عقد القران الخ من النظم الفرعية التى تساعد على إتمام الزواج .

٤- البعد القانوني .

يمكن أن نميز بين نمطين من النظم الإجتماعية . نظم تلقائية ، ونظم مقننة .

ويقصد بالنظم التلقائية تلك النظم التى تنشأ دون تخطيط مسبق من جانب الهيئة الإجتماعية، أى تنشأ تلقائياً فى سياق الحياة الإجتماعية نتيجة الحاجات البشرية المختلفة ، سواء كانت حاجات بيولوجية فطرية ، أم حاجات نفسية إجتماعية ، وذلك مثل نظام الزواج وتكوين الأسرة، الذى نشأ نتيجة حاجة بيولوجية فطرية هى الحاجة إلى الجنس مثلاً ، ونظام الملكية ، الذى نشأ نتيجة حاجة نفسية إجتماعية متمثلة فى الحاجة إلى الأمن والرغبة فى التملكالخ من النظم الإجتماعية التى تنشأ تلقائياً فى الحياة الإجتماعية .

ومن ناحية أخرى فإن النظم الإجتماعية القانونية أو المقننة نشأت نتيجة تخطيط إجتماعى واع من جانب الهيئة الإجتماعية لتنظيم سير هذه النظم وترتيبها بحيث لايتعارض بعضها مع البعض الآخر ، أو يتناقض عملها مع بعضها البعض .

كذلك نشأت هذه النظم الإجتماعية القانونية لتنظيم مصالح الأفراد داخل الهيئة الإجتماعية، حتى لايتعارض بعضها مع البعض الآخر . ومن

هذه النظم . النظم السياسية والدستورية التى تنظم حياة البشر داخل الهيئة الإجتماعية .

ومما يجدر الإشارة اليه أن بعض النظم الإجتماعية التفقاوية يمكن أن تتدرج وتتحوّل إلى نظم قانونية . وذلك مثل القوانين التى تنظم ممارسة النشاط الإقتصادى والحدود القانونية المشروعة لذلك وغيرها من النظم .

٥- بعد الإلزام .

ومن حيث بُعد الإلزام فإن هناك نظم إجتماعية ملزمة فى مقابل نظم إجتماعية غير ملزمة .. وبالنسبة للنظم الإجتماعية الإجتماعية الملزمة فإنها تتمثل فى القهر الذى يمارسه النظام الإجتماعى على الأفراد وتختلف النظم الإجتماعية الملزمة عن النظم القانونية ، لأن النظم الإجتماعية الملزمة إنما تتميز بأنها وجدت لضبط عدد من العادات ونماذج التصرف التى لا تعتبر فى حد ذاتها جزءا من النظام نفسه ، كما هو الحال فى النظم القانونية (٧) .
وأما النظم الإجتماعية غير الملزمة فهى عبارة عن تلك النظم التى لا تمارس قهرا بالنسبة للأفراد . وليس من الضرورى أن يدخل ضمن نطاقها جميع الأفراد ، وذلك مثل نظم الإلتحاق بالأندية ، وعضوية النقابات وغيرها من النظم التى لا تمثل إلزاما لجميع الأفراد للدخول فيها .

بعض أنماط النظم الإجتماعية :

تتوقف فعالية النظام الإجتماعى على قدرته وإمكاناته التى يقوم من خلالها بالوظائف الإجتماعية فى المجالات المجتمعية من أجل المحافظة على الكيان الإجتماعى للمجتمع الذى يوجد فيه هذا النظام. وتعد هذه الوظائف الإجتماعية أدى الى تعدد النظم الإجتماعية ، وأصبح كل نظام مسئولاً عن بعض الوظائف الإجتماعية الأساسية . فالنظام الزراعى وجد فى الحياة الإجتماعية ليقوم بعدة وظائف أساسية هى إنتاج المواد الغذائية من خلال الإنتاج الزراعى ، وزراعة الأرض لتلبية حاجات الإنسان الأساسية من مأكلاً وملبس وماوى وغيرها من الحاجات . والنظام التجارى وجد فى الحياة الإجتماعية لكى يتم تبادل المنتجات المختلفة بين مختلف البشر على عديد من المستويات الإجتماعية ، سواء داخل المجتمع الواحد ، أو بين المجتمعات المختلفة ، وظهر من ثم النظام النقدى كىما يسهل عمليات التبادل ، وينشط حركة إنتقال السلع بين الأماكن والأشخاص . والنظام الصناعى وجد فى الحياة الإجتماعية لىستطيع الإنسان أن يتمكن من السيطرة على الطبيعة وأن يسخر إمكاناتها لصالح البشر فيستفيد من خيرات الطبيعة عن طريق مايستطيع أن ينتجه من

أنواع مختلفة من السلع يستفيد بها في حياته العامة ويتمكن بها من قهر قوى الطبيعة.

فكان من ثم ظهور الآلة في حياة الإنسان التي استطاع أن يسخرها لخدمته ، وخدمة أغراضه، وزيادة ثراء الحياة بصفة عامة. غير أنه من جهة أخرى لا يمكن أن يعيش النظام الزراعى أو النظام التجارى أو النظام الصناعى كل على حدة وبمفرده وبمعزل عن الآخر ، ولكن كل نظام من هذه الأنظمة يرتبط بالآخر ارتباطاً وثيقاً ، وتشابك هذه الأنظمة الثلاثة تحت أسم واحد هو النظام الإقتصادى .

والنظام الإقتصادى يعبر عن تشابك هذه الأنظمة الثلاثة ويستطيع هذا الأخير الإستجابة لمختلف الحاجات المجتمعية للفرد والمجتمع فى أن واحد .

والنظام الإقتصادى لا يمكن أن يقوم بحال من الاحوال بدون أى من الأنظمة الثلاثة السابقة فهى بمثابة دعائم للنظام الإقتصادى واسس له لا يمكن أن يقوم بدونها .

وإذا كان النظام الإقتصادى نفسه وثيق الصلة بالحياة الإجتماعية ومختلف النظم الإجتماعية والذى يعتبر النظام الإقتصادى إحداها ، فإنه يتحتم الإشارة إلى النظم الإقتصادية ، كما يتطلب الإشارة أيضاً إلى نمط من أنماط النظم الإجتماعية المتمثلة فى نظام الأسرة .

البناء الأسري

كأحد النظم الاجتماعية

- تعتبر الأسرة الوحدة الاجتماعية الأولى التى تتلقى الفرد منذ ولادته وحتى التحاقه بالهيئات والمؤسسات المجتمعية المختلفة داخل المجتمع .
- والأسرة هى أصلح نظام إجتماعى ارتضاه المجتمع للحفاظ على وظائفه وتجديد بنيانه .
- حيث قد مرت علاقة الرجل بالمرأة بعدد من التجارب ، حتى اكتشف المجتمع أن نظام الأسرة هو أفضل النظم للعلاقة بين الجنسين وأصلح ضمان لمستقبل المجتمع .
- وتطورت نظم الأسرة من خلال عدة أبعاد من حيث الحجم والسلطة الممنوحة لأعضائها ، وكذلك وظائفها .
- ومن حيث الحجم فقد كانت الأسرة الممتدة هى النظام السائد . فقد كانت الأسرة تشمل الأب والأم والأولاد وكذلك أسر الإبناء والأحفاد.
- ويظل حجم الأسرة يكبر حتى يقترب من حجم القبيلة .
- ثم أخذ نطاق الأسرة يضيق شيئاً فشيئاً حتى وصل إلى الحد الذى استقر عليه الآن فى معظم المجتمعات الحديثة من حيث الحجم .

فمعظم المجتمعات الحديثة الآن استقرت على شكل الأسرة
الاجتماعى الذى يقتصر على الأب والأم وعدد محدود من الأبناء .
ومن حيث بعد السلطة ، فقد مرت السلطة فى نظام الأسرة بعديد
من الأشكال على مر الأزمنة ومختلف العصور التى مرت بها حياة
الأسرة فى مختلف المجتمعات .

ويقصد بالسلطة مناط الرئاسة وتولى الشئون الأساسية فى توجيه
الحياة الأسرية وإدارتها من أجل مصلحة أفرادها جميعا .

وثمة اختلاف بين علماء الاجتماع فيما يتعلق بإسناد سلطة
الأسرة للأم فى بعض مراحل تطور الأسرة ، حيث يرى بعض
العلماء أن نظام الأسرة قد مر بتطور اجتماعى يتم فيه إسناد السلطة
فى الأسرة للأم . بينما يرى البعض الآخر أن هذا النظام لم يوجد
أساسا وأن معظم الأنظمة الأسرية فى مختلف المجتمعات كانت
السلطة فيها مسندة للأب بصفة أساسية .

وفى الإسلام ليس ثمة شك فى أن الإسلام أعطى القوامة للأب ،
فالشريعة الإسلامية تجعل الرجال قوامون على النساء ، وبالرغم من
ذلك فإن إعطاء السلطة للأب لم يكن هو النمط السائد أو المألوف فى
جميع مراحل التاريخ .

ومن حيث وظائف الأسرة فقد مرت وظائف الأسرة بعديد من
الوظائف فى الماضى حيث اتسع نطاق هذه الوظائف لتشمل جميع

- الوظائف التى يتولاها الآن المجتمع الحديث وتقوم بها العديد من المؤسسات المجتمعية التى تقوم كل منها بوظيفة إجتماعية معينة .
- فقد كانت الأسرة تقوم فيما مضى بعملية تربية الأطفال وإعدادهم للحياة المستقبلية ، عن طريق تدريبهم على بعض الأعمال لتحمل أعباء المسئولية والقيام ببعض الوظائف والمهن التى تقوم بها الأسرة، ففى الغالب أن الأبناء تمتحن نفس وظائف الآباء ، وتقوم بنفس أعمالهم .
- ومن ثم فإنه كان يقع على عاتق الأسرة مسئولية إعداد أبنائها لبعض المهن والوظائف التى يستطيعون عن طريقها تكسب لقمة العيش والقيام بأعباء المسئولية الاسرية فيما بعد ، ومع تعقد الحياة الإجتماعية وتعقد مسئولياتها ووظائفها تعذر على الأسرة أن تقوم بجميع تلك المسئوليات تجاه أبنائها وأوكلت تلك المسئوليات إلى بعض المؤسسات والهيئات المجتمعية الأخرى.
- وتطورت وظيفة الأسرة تطورا كبيرا فلم تعد لها الوظائف الحربية والإقتصادية والدينية والقضائية القديمة إذ اقتصت بكل وظيفة هيئة أو هيئة أو مؤسسة خاصة بها تمارسها ، واقتصرت الأسرة على وظائف محددة مازال المجتمع يطلبها ، منه ومن أهم تلك الوظائف التى يتوقع المجتمع من الأسرة القيام بها مايلى .

١- النسل :

الأسرة هي النظام الوحيد الذى يعده المجتمع للإنجاب ، وما يأتى من النسل عن غير هذا الطريق يعد نسلا غير شرعى لا يلقى احتراماً من المجتمع او اعترافاً .

٢- نقل التراث الإجتماعى :

الأسرة تتلقى الطفل لحظة ولادته فتحوطه برعايتها وعنايتها مستعينة بالتراث الثقافى والإجتماعى فى شئون الصحة والعلاج والغذاء والملبس والسكن .. وتقوم الأسرة بنقل هذه الأشياء عن طريق تلقين أبنائها اللغة والمعقدة والتاريخ والقيم والعادات والتقاليد والأعراف ، وتعرفهم بالبيئة المحلية ، وتعدده للمستقبل وفق ما تتطلبه ظروف مجتمعه من إعداد ، ومن ثم فإن الأسرة تساعد كثيراً فى نقل التراث الثقافى الإجتماعى عبر الأجيال .

٣- الوظيفة الإقتصادية :

الأسرة وحدة إقتصادية متكاملة يقوم فيها الأب والأم بإعالة الأبناء والإنفاق على الأبناء ، وغالباً ما يقوم الأب بهذا الدور وتقوم الأم برعاية المنزل ، وتدبير الدخل الأسرى إلى جانب الأب، وقد تعمل الزوجة وبعض الأبناء مما يزيد من الدخل الأسرى .

٤- التماطف والتضامن الإجتماعى :

إن جو الحنان والمحبة الذى يحيط بالطفل يزوده بالتعطف نحو افراد أسرته فيكسب نفس العواطف نحو أفراد جماعته ومجتمعه ، وخاصة عندما تنعكس ظروف مجتمعه على أحوال أسرته فيشعر بالوحدة العضوية بين الأسرة والمجتمع .

ويشعر الطفل شعورا واضحا فى محيط الأسرة بالتضامن بين جميع أفرادها فى سبيل المصلحة العامة للأسرة فينشأ الطفل وقد اكتسب أساسا عاطفيا للتضامن الإجتماعى .

والأسرة قطاع من المجتمع تتأثر بكل ما فيه من ثقافة قيم إجتماعية مما يشعرها بالإنتماء إلى هذا المجتمع دون غيره ، ولكنها رغم ذلك تتأثر بعوامل خاصة تختلف عن غيرها من الأسر بخصائص معينة تنعكس على شخصية أطفالها فتميزهم باتجاهات سلوكية خاصة .

أهم الخصائص التى تحدد نمط الأسرة :

(أ) البيئة المحلية :

لاريب أن البيئة المحلية تؤثر تأثيرا كبيرا على تحديد نمط الأسرة التى توجد فيها هذه الأسرة ويختلف نمط الأسرة وطابعها

بحسب طبيعة البيئة سواء أكانت بيئة ريفية أو حضرية ، فتمط الأسرة الحضرية يختلف عن نمط الريفية ، والأسرة البدوية تختلف عن كل من الأسر الريفية والأسر الحضرية ، أو الأسرة التي تعيش في المجتمعات الصناعية .

(ب) الطبقة الاجتماعية :

تشكل الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها الأسرة القاعدة الأساسية في تحديد الشكل الاجتماعي للأسرة ، فانتماء الأسرة إلى طبقة اجتماعية معينة يطيحها بالصفات والخصائص المميزة لتلك الطبقة ، خاصة إذا كان المجتمع مكونا من طبقات مغلقة لا تسمح بالانتقال بينها .

(ج) المستوى الإقتصادي :

لاشك أن المستوى الإقتصادي للأسرة ينعكس على الأساليب المعيشية المختلفة للأسرة ، ومن ثم تنعكس هذه الأساليب على أوضاع الصحة الجسمية والنفسية لأفرادها وعلى تحديد علاقة الأفراد بالنظام العام للمجتمع وعلاقة أفراد الأسرة بالأسر الأخرى أو المجتمع المحلي أو المجتمع القومي .

ويتضمن المستوى الإقتصادي مستوى الدخل والمهنة وأساليب التكسب بصفة عامة .

(د) العقيدة الدينية :

تمثل العقيدة الدينية مصدرا أساسيا من مصادر التشكيل الاجتماعي لنمط الأسرة وشكلها الاجتماعي العام فالدين مصدر كثير من عناصر ثقافة المجتمع ومثله العليا، وهو يطبع عقول المؤمنين به بكثير من الاتجاهات الفكرية والسلوكية والعملية .
ولاشك أن طابع الأسر يتأثر بمقدار فهمها للعقيدة الدينية وكذلك أساليب ممارستها للعبادات والطقوس الدينية والمختلفة .

(هـ) الأوضاع الثقافية :

إذا كانت الثقافة تمثل ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات الاجتماعية وكل القدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضوا في جماعة .. فإنه بمقدار وعي أفراد الأسرة بهذا الكل المركب فإنه يتحدد شكلها الاجتماعي العام ، وكذلك بمقدار فهم أفراد الأسرة وبخاصة القائمين على المسؤولية الأسرية بها للأوضاع الثقافية المختلفة فإنه يتحدد النمط الاجتماعي للأسرة .

النظم الاقتصادية

سبقت الإشارة إلى أن النظام الإقتصادي يعبر عن تشابك عديد من الأنشطة مثل النشاط الزراعى والنشاط التجارى والنشاط الصناعى .
ومعنى ذلك أن النظام الإقتصادي يدور حول ثلاثة محاور أساسية هى :

(١) انتاج السلم والخدمات اللازمة للحياة المجتمعية :

وتتمثل عملية الإنتاج هذه فى النشاط الزراعى والنشاط الإستخراجى ، حيث يتم إنتاج المواد الغذائية اللازمة من خلال عمليات الإنتاج الزراعى ، كما يتم استخراج مافى باطن الأرض من خيرات سواء معادن أو بترول أو مواد صناعيةالخ من خلال النشاط الإستخراجى .

ومن ثم فإن الأمر يتطلب التخصص فى أى من النشاطين سواء النشاط الزراعى أو النشاط الإستخراجى حتى يتم إنتاج العديد من السلع والأدوات والخامات التى يمكن الإستفادة بها فيما بعد فى الأنشطة الأخرى .

(ب) توزيع السلم والخدمات المجتمعية :

وتتم عملية التوزيع هذه من خلال المحور الثانى من محاور النظام الإقتصادى وهو النشاط التجارى .

وفى هذا النشاط يضع المجتمع بعض السياسات التى تتضمن ضوابط وقوانين تحكم سير النشاط التجارى بما يحقق عدالة توزيع السلع وتبادلها وبما يكفل تمكن الأفراد من الحصول على احتياجاتهم من هذه السلع والخدمات المجتمعية .

(ج) تنظيم السلم والأدوات اللازمة للمياة الإجتماعية :

وتتم هذه العملية من خلال المحور الثالث من محاور النظام الإقتصادى وهو النشاط الصناعى وفى هذا النشاط تحاول المجتمعات أن تخطو بعمليات التصنيع خطوات واسعة فى سبيل تحقيق أكبر قدر من المنتجات الصناعية التى تحقق عائدا ماديا يودى إلى رفع المستويات المعيشية للأفراد بالإضافة إلى النشاط الزراعى والنشاط الإخراجى .

وغالبا مايقاس تقدم المجتمعات بمقدار ماوصلت إليه من مستوى صناعى . حيث يعتبر النشاط الصناعى أحد المحركات الأساسية فى قياس التقدم الإقتصادى الذى تشهده المجتمعات .

مفهوم النظام الإقتصادى :

يمكن أن يعرف النظام الإقتصادى على انه : مجموعة التدابير والإجراءات التى يتخذها الإنسان التى تشمل عددا من المحاور الأساسية للنشطة الزراعية والتجارية والصناعية والخدمية بقصد

استغلال البيئة في تحقيق الحاجات الأساسية من خلال الحياة الاجتماعية .

تطور النظم الاقتصادية :

يرتبط النشاط الإقتصادي بوجود الإنسان في الحياة ، فمنذ أن سكن الإنسان الأرض بدأ يسعى بمختلف الوسائل لإشباع حاجاته الأساسية من غذاء وملبس وساوى زمن ثم بدأ يظهر شكل النشاط الإقتصادي .

وانحصر النشاط الإقتصاد بصفة أساسية في الأسرة . والتي كانت تشكل وحدة إقتصادية متكاملة تنتج ما تحتاج اليه وتستهلك إنتاجها وتستعمل الأدوات المناسبة للإنتاج .

وقد تأثر النظام الاسرى بالأساليب الإنتاجية التي تسود في المجتمع بصفة عامة ، كما أن المجتمع بوصفه البوقة التي تحتوى العديد من الأسر والتي تشكل كل منها وحدة إقتصادية مستقلة قد تأثر أيضا بنظم الأنشطة الإقتصادية التي تمارسها كل أسرة ، أو كل جماعة من الجماعات الأولية التي يحويها النظام الإجتماعي العام بوصفه اتحادا عضويا للقوى الإنتاجية .

وحينما ساد نظام العبيد وكان الإنتاج مشاعا ولم تكن الصناعة حرفة مستقلة ، بل كانت عملا إضافيا لكل أفراد المجتمع يقومون به في اوقات فراغهم من الصيد ، كانت ملكية أدوات الإنتاج مشاعة

يحمل كل فرد منها مايعمل به أثناء الصيد وحده ، فإذا انتهت تلك الفترة حفظت تلك الأدوات في مكان خاص .

ولما انتقلت المجتمعات إلى النظام الرعوى . كان القطيع من الماشية يشكل ملكية عامة مشاعة للقبيلة . وقيام بعض الأسرى بمزاولة الأعمال الصناعية حيث كان يحرم عليهم العمل الرعوى بإعتباره شرفاً لايجوز إسناده إليهم . وغير أنه من جهة أخرى زاد الطلب على المنتجات الصناعية التى يقوم هؤلاء الأسرى بإنتاجها ، فازدادت أهميتهم فى المجتمع .

واستطاع بعض الصناع أن يحرروا أنفسهم بإنتاجهم . وأورثوا عائلاتهم حرفهم وقد حرمت الثقافة الرعوية القبائل من مزاولة مهنة الصناعة لأنها لا تلحق بشرف القبائل الرعوية ، ومن ثم لم تستطع هذه القبائل تحقيق الإكتفاء الذاتى . خاصة وأن حياة القبيلة تتطلب عدداً من الصناعات سواء فى مجال السلم أو مجال الحرب .

غير أنه فى نموذج الإقتصاد الرعوى لم يكن يسمح إلا لأقلية من الأشراف بامتلاك قطعان الماشية والعييد . بينما كان للأغلبية الرعى والصيد وخدمة السادة .

ولما انتقلت المجتمعات إلى عهد القوميات وظهرت الدولة الحديثة دخل الإقتصاد طورا جديدا هو الإقتصاد القومى وقد اخذت الدولة الحديثة تتكون فى هذا الدور وأصبحت كل أمة بيئة اقتصادية لها

ظروفها وأحوالها الخاصة من حيث حجم الثروة الموجودة فيها وأنواعها وموقعها الجغرافي وطبيعة مناخها وعدد سكانها .

ثم بدأت مرحلة الإقتصاد الدولي خلال القرن التاسع عشر حينما بدأ الاتصال بين الدول وتشابكت علاقاتها الاقتصادية وتطورت الصناعة وقد ارتفع شأن التجارة الدولية نتيجة لتحسن وسائل المواصلات وتسهيل الطرق واستخدام وسائل الاتصال الحديثة ، وبذلك لم تعد الأسواق قومية بحتة أو قاصرة على دولة بعينها بل دولية ترتبط ببعضها . وتبدو دولية الأسواق بشكل واضح فى اسواق القطن والذهب مثلا ، كما أصبحت اثمان بعض السلع تتقارب فى الأسواق العالمية وتشابهت النظم الاقتصادية من صناعة وتجارية ومالية فى كثير من الدول .

أنماط النظم الاقتصادية العالمية :

تختلف النظم الاقتصادية على مستوى العالم حول محور اساسى هو ملكية وسائل الإنتاج . وحول هذا المحور الأساسى تدور النظم الاقتصادية على نطاق العالم .

فهناك النظام الرأسمالى ، وفى هذا النظام يسمح بالملكية الفردية كما يسمح للأفراد بتملك وسائل الإنتاج الأساسية . فهو يقوم اساسا

على حرية الملكية . وعلى إطلاق الملكية الخاصة ، وينتشر هذا النظام فى امريكا ودول غرب أوربا بصفة اساسية .
 وهناك النظام الإشتراكي . ويقوم النظام الإشتراكي على اساس الملكية الجماعية لأدوات الإنتاج ، تلك التى تتطلب أن تكون الإدارة جماعية .

ويعتقد الإشتراكيون أن الملكية الخاصة بأدوات الإنتاج . وللإدارة الفردية مساوى يمكن القضاء عليها إذا وضعت أدوات الإنتاج فى أيدي السلطة القادرة على جعل الإنتاج مطابقا لحاجات الدولة .

وينتشر هذا النظام بصفة خاصة فى روسيا والصين ومجموعة الدول الإشتراكية ، وهناك أنظمة إقتصادية تسود بعض دول العالم الثالث هى عبارة عن خليط من الأنظمة الرأسمالية والإشتراكية .
 غير أن مفهوم نظام الإقتصاد الإشتراكي نفسه قد تعدد وتتنوع . واختلفت أساليب تطبيق النظام بين دولة وأخرى ، وبصفة عامة يمكن حصر تطور الأنظمة الإقتصادية الإشتراكية التى كانت سائدة فى الأنواع التالية :

- ١- الإشتراكية المسيحية .
- ٢- الإشتراكية القابية .
- ٣- الإشتراكية السندكالية .

٤- الاشتراكية الآسيوية (١).

ويمكن القاء الضوء عن كل نظام من هذه الأنظمة فيما يلي :-

١- الاشتراكية المسيحية :

يقوم منهج النظام الاشتراكي المسيحي على تشجيع النظام التعاوني وإنشاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية ، وقد اهتم الاشتراكيون المسيحيون بتحسين حالة العمال فعملوا على تحديد ساعات العمل وتحسين ظروف العمل ، إقرار التعليم المجاني . وقد كان أساس هذا النظام هو ظهور كتابات بعض الكتاب المسيحيين الذين رأوا استحالة التوفيق بين النظام الرأسمالي الذي يقوم على المنافسة ، وبين تعاليم الديانة المسيحية التي تدعو الى الحب والإخاء.

٢- الاشتراكية الفابية :

وترجع هذه التسمية إلى جمعية الفابيان " الإنجليز " والتي تأسست من ١٨٨٢ - ١٨٨٤ وتضم عددا من مشاهير الكتاب وأساتذة الجامعات في إنجلترا .
وتقوم فكرة الاشتراكية الفابية على أن ملكية وسائل الإنتاج ينبغي أن تنقل إلى المجتمع كله على اختلاف طبقاته ، وليس إلى طبقة العمال بصفة خاصة كما ترى الاشتراكية الماركسية .

١ - بطرس بطرس غالي ، عمود عمى - المدخل في علم السياسة ، الأجلو المصرية ١٩٦٦ ص ٣٤٨ .

وترى هذه الاشتراكية أن تنتقل ملكية المنافع العامة إلى المجالس المحلية كما ترى تقليل ساعات العمل وتحسين أحوال العمل ورفع الأجور وتحسين التعليم ، وتأمين العمال من البطالة، وفرض الضرائب على التركات وعلى ربح الأرض والإيراد الإضافي .

٣- الاشتراكية السندكالية :

وهي نظام نقابي ثوري . وقد أخذ أنصار الاشتراكية السندكالية بمبادئ ماركس الخاصة بحرب الطبقات بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية المالكة ، وبضرورة الثورة في سبيل إقامة المجتمع الاشتراكي . وقد اختاروا النقابات العمالية لتكون وسيلة تنفيذ نظامهم الاشتراكي .

٤- الاشتراكية الآسيوية :

وقد تزعم هذه الاشتراكية الزعيم غاندى (١٨٦٩-١٩٤٨) في آسيا ، ويقوم هذا النظام على أساس الحكم الذاتي للجماعات والقرى والبيئات المحلية ، وتقوم هذه الاشتراكية على الصناعات اليدوية . كما تقوم على الملكية الزراعية لكل فلاح ، وهذا الفلاح بدوره يتعاون مع أعضاء أسرته ، ثم مع قريته . وقد تابع فينوبا أفكار غاندى عن هذه الاشتراكية ، وقد تزعم فكرة أن أصحاب الأرض يجب أن يتبرعوا بمحض إرادتهم بما لا يقل عن سدس ممتلكاتهم الزراعية للفلاحين الفقراء ، وقد نحج فينوبا في

دعوته هذه ، فتم توزيع نحو ٢٤ مليون فدان على الزراع المعتمدين .. ويرى أن هذا التبرع يخلص المجتمع من الصراع بين الطبقات والجماعات ، وينشئ نوعا من التضامن بين المتبرع والمتبرع له ، وامتدت حركة فينوبا إلى توزيع الثراء والعلم بوجه عام ، وهذا في رأيه أفضل من تحديد الملكية الذي لابد فيه من تدخل الحكومة (١) .

^١ - بطرس بطرس غالى ، حيرى محمد عيسى - المدخل فى علم السياسة ، الانجلو المصرية ١٩٦٦- ٢٠٢٠ مرجع سابق .

النظم السياسية

مفهوم الدولة :

يمكن أن تعرف الدولة بأنها مجموعة من الأفراد يقيمون بصفة دائمة فى إقليم معين ، وتسيطر عليهم هيئة منظمة استقر الناس على تسميتها بالحكومة .^(١)

مكونات الدولة :

ومن خلال التعريف السابق للدولة يتضح أن ثمة ثلاثة عناصر تقوم عليها فكرة الدولة وتتمثل هذ العناصر الثلاثة فيما يلى :

مجموعة أفراد - إقليم - حكومة .

مجموعة الأفراد :

لا بد لقيام الدولة من تضامن مجموعة من الأفراد يعيشون معا . ويربطهم مجموعة من العلاقات . وتشابه فى الأنماط السلوكية التى تحكمها مجموعة القيم والعادات والتقاليد والأعراف التى يخضع لها هؤلاء الأفراد .

الإقليم :

يقصد بالإقليم تلك المنطقة الجغرافية التى تقيم فيها مجموعة الأفراد بصفة دائمة ، وتضمن هذه المنطقة جميع ممتلكات هؤلاء الأفراد فى تلك المنطقة ، ويمارس هؤلاء الأفراد السيادة على ثرواتهم وممتلكاتهم البرية والمائية والجوية أى طبقات الهواء الجوية وجميع أنواع الأنشطة

^١ - بطرس بطرس غالى : مصدر سابق . ص ٣٠٢

المرتبطة بهؤلاء الأفراد.

وقد تقع تلك المنطقة الجغرافية فى إقليم واحد مثل معظم دول العالم أو قد تكون فى أكثر من إقليم مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، أو موزعة بين عدة جزر مثل اندونيسيا وماليزيا ، والحدود التى تفصل بين الدول قد تكون طبيعية مثل الجبال والبحار والأنهار والبحيرات والصحراوات ، وقد تكون سياسية تقع على خطوط الطول والعرض .

الحكومة :

والحكومة هي الهيئة المنظمة لقوى المجتمع تنظيما يتيح لها القدرة على فرض الاستقرار والأمن والنظام ومواجهة الأخطار الخارجية ، ولهذا تتميز الحكومة بالسلطة التى تفرضها على الشعب عن طريق القانون .

هذا فضلا عن أن الحكومة تتولى تدبير الأوضاع الاقتصادية للشعب عن طريق إدارة واستغلال موارده الطبيعية والصناعية لتحقيق مصلحة الأفراد .

مفهوم السيادة كمفهوم عالمي

مفهوم السيادة من أكثر المفاهيم التى تتردد كثيرا فى دساتير العالم على مختلف اتجاهاته وأيديولوجيته .

وكلمة سيادة Sovereignty مشتقة من اللفظ اللاتينى Snperanus ومعناه الأعلى ، وأول من استعمل هذه الكلمة فى السياسة هو جان

بودان في كتاب الجمهورية الذي وضعه على علم ١٥٧٦ ، وفكرة
السيادة كانت معروفة في اوروبا قبل كتابات جان بودان ، غير أن
الكتاب كانوا يطلقون عليها اسماء اخرى فسموها " السلطة العليا "
وسماها فقهاء الرومان " اكتمال في الدولة " وهذه كلها مرادفات لمعنى
السيادة وهي السلطة العليا في الدولة (١).

ويمكن أن تعتبر الدولة " كاملة السيادة " إذا كانت حرة التصرف
في جميع شئونها داخلية وخارجية ، دون تدخل دول أخرى ، وتسمى "
ناقصة السيادة " إذا كانت خاضعة في بعض شئونها لدولة أخرى أو
منظمة مثل الدول المحتلة .

وتسمى الدولة بسيطة أو موحدة إذا كانت تتميز بوحدة الشخصية
المتتملة في الدستور والقانون والإدارة سواء أكان نظام الحكم مركزيا (
أي تحتكره العاصمة) أو كان لامركزيا أي موزعا على الأقاليم .
وتسمى الدولة مركبة إذا كانت مؤلفة من دولتين أو أكثر متحدة
إتحادا تاما (فيدرالي) مثل تنزانيا التي تكونت من تتجانيقا وجزيرة
زنزبار ، أو اتحادا جزئيا (كونفيدرالي - تعاهدي) مثل جامعة الدول
العربية .

^١ - المصدر السابق . ص ٣١٩ .

ويشترط في النظام السياسي أن يكون مزودا بسلطة بما تحتويه من وظائف تشريعية وقضائية وتنفيذية ، وقوة رادعة تفرض الأمن والنظام في الداخل وتصد العدوان الخارجي .

نشأة فكرة السيادة في العصر الحديث

لدى بعض المفكرين

كان لكتابات الكثير من المفكرين حول موضوع " العقد الإجتماعي " في بداية العصر الحديث الفضل في ظهور مفهوم السيادة وقيام السلطة السياسية الحاكمة ، إذ وجد المفكرون في فكرة "العقد الإجتماعي " حلا مناسباً للخروج على ادعاءات الكنيسة حول مفهوم السلطة " الدينية والزمينية " وذلك بإعلاء كلمة الشعب ، واعتبر جميع الأوضاع الإجتماعية من نظم سياسية واقتصادية وأخلاقية إنما نبتت من الشعب نفسه ، ولم تفرض عليه من سلطة الهية أو من قوة بشرية خارجية أو داخلية .

وظهرت أفكار عديدة من المفكرين الاجتماعيين حول مفهوم العقد الإجتماعي من أمثال توماس هوبز ، جون لوك ، والتي تفسر مفهوم السيادة كسلطة مطلقة من سلطات الشعب ، حيث يصور توماس هوبز المجتمع البشرى بأنه شبيه بمجتمع الغابة من حيث تاريخ النشأة ، حيث قد عاش الناس وقتاً طويلاً كالحوانات في الغابة يأكل القوي فيهم

الضعيف فالطبيعة الأولى الفطرية للإنسان هو ان ينهش ويتمر لأخيه الإنسان ، ولكن بفضل العقل الذى زود به الإنسان والخوف من الفناء هده إلى تكوين المجتمع ، لأنه من الضرورى وليس هناك مفر من ان يعيش الناس معا عيشة مشتركة ، لأن كل قوى لابد له من الأقوى منه، وكل اعتداء لابد من رده واستبعاده .

ومن ثم فقد تعاقد الناس على أن يعيشوا معا بحيث يتنازلون عن بعض حرياتهم لرئيس يحكمهم بحيث يجمع السلطات فى يده ، لكى يستطيع أن يضمن بقاء المجتمع بأن يؤمنه العدوان ويضمن الحقوق والملكية الخاصة ، وأن يكون بمقدوره حسم الأمور والمشكلات التى تعترض طريق الحياة المجتمعية ، وبذلك كفل الأمن والسلام والإزدهار للمجتمع .

وحينما أدرك الناس أهمية ذلك العقد تمسكوا به ثم توارثوه جيلا بعد جيل حتى أصبح نهائيا ، ولم يعد الناس يستطيعون أن يتراجعوا عن هذا العقد أو يستردوه لأنه لايمكن الرجوع فيه بعد أن أصبح خارجا عن إرادتهم ورهنا بمشيئة هذا الرئيس نفسه الذى هو أدرى بمصلحتهم. وسوف تكون نتيجة الرجوع عن هذا العقد هو العودة إلى حالة الوحشية وشرعية الغابة التى كانت تعيشها المجتمعات قبل هذا التعاقد .

غير أن الفيلسوف الإنجليزي جون لوك رأى أن التعاقد نشأ من خلال النقاها الذى كان يعيشه الناس مع بعضهم البعض ، وقد أدى هذا

التفاهم إلى أن يشعر الناس إلى أن كل فرد منهم له من الحقوق والواجبات والحرية ماله من أمثاله الآخرين ، وأنه يجب أن يتمتع بحقوقه الطبيعية تلك ، لأن في ذلك ضمان الأمن للناس جميعا وضمانا لاستقرارهم .

ومن ثم فقد ارتأى أنه يجب توثيق هذه الحقوق وهو الواجبات فتعاقدوا على أن يعترفوا جميعا بحقوق طبيعية متساوية لكل منهم ، مثل الملكية والتعليم والحرية الخ ... من الحقوق . كذلك يشتمل هذا العقد ايضا على تحديد واجبات الأفراد .

ويشتمل العقد ايضا على أن يقوم رئيس بمهمة تنفيذ بنود هذا العقد لصالح الأفراد والجماعات. ويعطى كافة الضمانات ليتمكن من مباشرة سلطاته ، والمحافظة على أمن المجتمع وسلامته وبقائه . ويعمل هذا الرئيس الذى توكل اليه مهمة تنفيذ العقد تحت رقابة أفراد المجتمع فإذا خان الأمانة أو أثر نفسه أو أسرته بالخير كان لهم ان يعزلوه لأنه نقض شروط العقد التى لا تقوم إلا إذا روعيت مصلحة طرفى العقد .

ومن ثم فإن سلطة الرئيس والحكومة مستمدة من سلطة الشعب الذى هو مصدر السلطات الحقيقية بموجب هذا الاتفاق الذى ليس من الضرورى أن يكون مكتوبا ، فإن مجرد الإجتماع وقبول السلطة الحاكمة دليل على قيام هذا العقد ولو فى صورة ضمنية .

لذا فإن الحكومة والرئيس يمثلان إرادة الشعب ، وكانت الثورة عليهما وخلصهما أمرا مشروعا. ذلك إذا كان هناك طغيان ، وما القانون إلا أداة السلطة لإقرار الأوضاع الاجتماعية التي اختارها الشعب متفقة مع أخلاقه ، وضمائنا لذلك فإنه يجب ألا تتركز السلطات في يد واحدة بل لابد من توزيع السلطات وفصلها عن بعضها البعض .

وقد دعا " جان بودان " الفرنسي في بداية العصور الحديثة إلى ضرورة الفصل بين السلطات ، فتضع السلطة القضائية في يد قضاة مستقلين ، حتى تأتي أحكامهم نزيهة غير متأثرة بفضوليات الحاكم وأهوائه وقد استوحى هذا الرأي مما فعله ملوك فرنسا عندما نقلوا السلطة القضائية إلى محاكم مستقلة بعيدا عن القصور الملكية بعد أن تخلى الملوك عن وظيفة القضاة التي كانوا يقومون بها .

وكان مونتسكو أول من شرح بالتفصيل نظرية الفصل بين السلطات في كتابه روح القوانين (١٨٧٣) الذي رأى فيه أن للحكومة ثلاث سلطات متميزة هي :

١- **السلطة التشريعية** : وعن طريقها يصدر الحاكم القوانين ويعدلها.

٢- **السلطة التنفيذية للأوضاع الخارجية والقانون الدولي** : وعن

طريقها يمارس الحاكم الشؤون الخارجية مع الدول الأخرى سواء في السلم أو الحرب .

٣- سلطة تنفيذ القانون الداخلي : وعن طريقها يستطيع الحاكم ان

يعاقب الخارجين على سلطان القانون ، ثم يفصل القانون فى

الخلافات عن طريق السلطة القضائية .

فاذا اجتمعت سلطتان او ثلاث في يد الحاكم دفعه ذلك إلى الإستبداد،

ومن ثم فقد الرعايا حريتهم مهما كان الحاكم حسن النية .

النظام السياسي في مصر

لمحة تاريخية لتطور فلسفة نظم الحكم في مصر .

صدر أول دستور مصري بفضل الثورة العربية في تمام عام ١٨٧٩ غير أنه لم ينفذ . وفي عام ١٨٨٢ صدر دستور آخر بفضل وطنية شريف باشا وضغط الشعب المصري على الخديوى توفيق . وفي عام ١٩٢٣ صدر دستور ١٩٢٣ بالحاح من الشعب المصري للحد من سلطة الملك الذى كان يعتبر مصر ميراثا عن أجداده ، وبالرغم من أن هذا الدستور كان أملا يسعى اليه الشعب المصري لتحقيق الديمقراطية والحرية إلا أنه قد اشتمل على كثير من العيوب كان أهمها مايلي :

- ١- إن هذا الدستور كان يعتبر منحة من الملك تفضل بها على الشعب فكانت حقوق الشعب فيه رهنا ببرادة الملك .
- ٢- كان للملك حق إقالة الوزارة دون أى قيد ، وهذا الحق جعل الوزراء خاضعين لمشينة الملك لالمصلحة الشعب .
- ٣- جعل للملك حق حل مجلس النواب وفتحاً يشاء ، وقد حل الملك فؤاد فعلا مجلس النواب بعد ساعة واحدة من انعقاده بعد انتخابات فاز فيها الوفد برئاسة سعد زغلول بالأغلبية ، ومن ثم فقد قيد هذا

- الدستور حرية أعضاء المجلس فى التعبير عن آرائهم خوفا من تعارضها مع رغبات الملك الذى بيده حل المجلس .
- ٤- جعل الدستور الملك هو القائد الأعلى للجيش ، ويده ترفية الضباط وعزلهم . فكان الجيش تحت سلطة الملك لاسلطة الحكومة .
- ٥- جمد النشاط الإقتصادى والإجتماعى بما يتفق ومصلحة النظام الطبقي الذى صدر الدستور لمصلحته
- ٦- جعل الملك فوق القانون ، وذاته مصونة لاتمس ، فهو مصدر كل السلطات ولاتجوز مساءلته ولامراجعتة فى أى أمر إرتآه ، ومن ثم أصبح الملك مستبدا لايتقيد بأى واجب قانونى يلزمه تجاه الشعب .
- ٧- جمد تعديل الدستور لأنه كان يقضى بما يأتى :
- (أ) تجميد بعض أحكامه الخاصة بأحكام الخديوى السابق والعرش.
- (ب) منع تعديل احكامه فى فترة معينة ، وهى الخاصة بحقوق سند الملكية أثناء قيام وصاية العرش .
- (ج) جواز تعديل أحكامه الأخرى بإجراءات جامدة تتلخص فى :
- وجوب طلب الأغلبية المطلقة للمجلس تنقيح الدستور .
- أن يصدق الملك على قرار هذه الأغلبية .
- ورغم هذه العيوب التى حوaha هذا الدستور ، فقد ضاق الملك فؤاد والإستعمار الإنجليزى ، والطبقة الاقطاعية فى مصر بالمد الشعبى

الجارف الذى استاء من بعض ما احتواه الدستور فى حقوق شعبية قليلة أدت إلى نوع من التطلع إلى مزيد من الديمقراطية .

فقامت وزارة إسماعيل صدقى بإلغاء دستور ١٩٢٣ وأصدرت دستورا رجعيا فى عام ١٩٣٠ ، وعلى أثر صدور هذا الدستور ثار الشعب المصرى حتى تم إعادة دستور ١٩٢٣ مرة أخرى.

غير أن الشعب المصرى أصبح يتجه إلى مزيد من الحرية والديمقراطية ، وكان طموحه قد تجاوز حدود دستور ١٩٢٣ فقامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وُلغى دستور ١٩٢٣ وأصدرت فى ١٦ يناير ١٩٥٦ دستورا جديدا ، وقد تضمن هذا الدستور عدة مبادئ أساسية من أهمها :

- ١- القضاء على الإستعمار وأعوانه .
 - ٢- القضاء على الإقطاع .
 - ٣- القضاء على الإحتكار وسيطرة رأس المال على الحكم .
 - ٤- إقامة جيش وطنى قوى .
 - ٥- إقامة عدالة اجتماعية .
 - ٦- إقامة حياة ديمقراطية سليمة .
- وقد أبرز هذا الدستور سلطة الشعب وعروبة مصر وعقيدتها الإسلامية ومسئوليتها حيال الأمة العربية ، والمجتمع الإنسانى

والحضارة والتقدم والقيم الخلقية والاجتماعية والسياسية التي تتأدى بها ثقافة العصر .

وحينما قامت الوحدة بين مصر وسوريا في فبراير ١٩٥٨ . وصدر دستور جديد يحل محل دستوري كل من مصر وسوريا ، ولما وقع الانفصال في سبتمبر ١٩٦١ انفردت مصر بإعلان دستور مؤقت ١٩٦٤ ثم صدر الدستور الدائم المعمول به في الوقت الحاضر في سبتمبر ١٩٧١ وأضيفت إلى هذا الدستور بعض المواد فيما بعد ابتداء من عام ١٩٧٧ وقد تميز دستور ١٩٧١ بعدد من التبنود كان أهمها :

- ١- تقرير النظام الجمهوري الرئاسي .
 - ٢- تأكيد أن الشعب المصري هو جزء من الأمة العربية يعمل على تحقيق وحدتها الشاملة وأن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية . ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع.
 - ٣- أشار الدستور إلى أن النظام السياسي المصري ديمقراطي اشتراكي يحقق الحرية ويمنع الاستغلال، ومن ثم فقد نص الدستور على أن تخضع الملكية لرقابة الشعب وتحميها الدولة .
- وهي ثلاثة أبواب : الملكية العامة والتعاونية الخاصة .**
- ٤- أكد الدستور سيادة القانون ، وبذلك جعل جميع السلطات بما فيها السلطة التنفيذية تحت القانون لافوقه فنص في المادة ٦٤ على أن سيادة القانون أساس الحكم في الدولة .

وفى المادة ٦٥ أن استقلال القضاء وحصانه ضمانتان أساسيان لحماية الحقوق والحريات .

وفى المادة ٦٨ : التقاضى حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق اللجوء إلى قاضيه الطبيعي ، وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل فى القضايا ويحظر النص فى القوانين على تحصين أى عمل أو قرار إدارى من رقابة القضاء .

٥- قرر الدستور فى المادة ٤٨ ، حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام مكفولة ، والرقابة على الصحف محظورة ، وإنذارها أو وقفها ، أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور . ويجوز استثناء فى حالة إعلان الطوارئ أو زمن الحرب أو بفرض على الصحف والمطبوعات ووسائل الإعلام رقابة محددة فى الأمور التى تتصل بالسلامة العامة أو أغراض الأمن القومى ، وذلك كله وفقا للقانون . وفى المجال الاجتماعى أكد دستور ١٩٧١ على عدد من النواحي الاجتماعية مايلى :

المادة ٧ : يقوم المجتمع على التضامن الاجتماعى .

المادة ٨ : تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين .

المادة ٩ : الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق الوطنية .

المادة ١٠ : تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة وترعى الناشئة والشباب .

المادة ١١ : كفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع ومساواتها بالرجل فى ميادين الحياة والسياسية.

المادة ١٢ : يلتزم المجتمع برعاية الأخلاق وحمايتها . والتمكن للتقاليد المصرية والأصيلة ، وعليه مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية .

المادة ١٣ : العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة . ويكون العاملون الممتازون محل تقدير الدولة والمجتمع ولايجوز فرض أى عمل جبرا على المواطنين إلا بمقتضى قانون أو لأداء خدمة عامة وبمقابل عادل .

المادة ١٤ : الوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف القائمين بها لخدمة الشعب ، وتكفل الدولة حمايتهم ، وقيامهم بأداء واجبهم فى رعاية مصالح الشعب ، ولايجوز فصلهم بغير الطريق التأديبى إلا فى الأحوال التى حددها القانون .

المادة ١٥ : للمحاربين القدماء والمصابين فى الحرب أو بسببها ولزوجات الشهداء وأبنائهم الأولوية فى فرص العمل وفقا للقانون .

المادة ١٦ : تكفل الدولة الخدمة الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل
توجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر وانتظام رفعا
لمستواها .

المادة ١٧ : تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحة ومعاشات
العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا
وذلك وفقا للقانون .

الحريات والحقوق العامة

التي كفلها الدستور المصري

فى بعض المواد الدستور الأخرى حرص الدستور على أمن وحرية
وكرامة المواطن ، والتأكيد على حرية الملكية ، وذلك كما يلى :
المادة ٤٢ : كل مواطن يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته بأى قيد
تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان ، ولايجوز
إيذاه بدنيا أو معنويا ، كما لايجوز حجزه أو حبسه فى
غير الأماكن الخاضعة للقوانين الصادرة لتنظيم السجون
وكل قول يثبت أنه صدر من مواطن تحت شئ مما تقدم
أو تهديد بشئ منه بهدر ولايعول عليه .

المادة ٥٧ : كل اعتداء على الحرية الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للمواطنين وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور يجرم .

وبالنسبة للملكية الخاصة فقد أوردت المادة ٣٤ من الدستور مايلى :

الملكية الخاصة مصونة ولايجوز فرض الحراسة عليها إلا فى الأحوال المبينة فى القانون وبحكم قضائى ، ولاتنتزع الملكية إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض وفقا للقانون . وحق الإرث فيها مكفول .
المادة ٣٥ : لايجوز التأميم إلا لاعتبارات الصالح العام ومقابل تعويض .

المادة ٣٦ : المصادرة العامة للأموال محظورة ولاتجوز المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائى وقد أكد دستور ١٩٧١ على الحريات الشخصية للمواطنين وذلك كما فى المواد التالية .

المادة ٤١ : الحرية الشخصية حق طبيعى وهى مصونة لاتمس .

المادة ٥٠ : لايجوز أن يحظر على أى مواطن الإقامة فى جبهة معينة، ولا أن يلزم بالإقامة فى مكان معين " إلا فى الأحوال المبينة فى القانون " .

المادة ٥١ : لا يجوز أبعاد أى مواطن عن البلاد أو منعه من العودة إليها.

المادة ٤٥ : لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها لقانون والمراسلات البريدية والبرقية والمحادثات التليفونية وغيرها من وسائل الإتصال حرمة ، وسريتها مكفولة ، ولا يجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها ، أو رقابتها إلا بأمر قضائى مسبب ولمدة محددة وفقا الأحكام القانون .

المادة ٤٦ : تكفل الدولة حرية العقيدة ، وحرية ممارسة الشعائر الدينية.

المادة ٤٧ : حرية الراى مكفولة ، ولكل إنسان حرية التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو بالكتابة أو بالتصوير ، أو غير ذلك من وسائل التعبير فى حدود القانون ، والنقد الذاتى والنقد البناء ضمنان لسلامة البناء الوطنى .

ويقوم نظام الحكم فى مصر من خلال الجمع بين خصائص النظام الجمهورى الرئاسى والنظام الجمهورى البرلمانى ، حيث يأخذ من كل من النظامين عددا من الخصائص ، فالنسبة للنظام الرئاسى فهو يأخذ منه الخصائص التالية :

١- رئاسة رئيس الجمهورية لحزب الأغلبية فى نفس الوقت حيث يرأس رئيس الجمهورية فى مصر الحزب الوطنى الديمقراطى .

٢- يقوم رئيس الجمهورية بعقد المعاهدات ثم يبلغ مجلس الشعب للتصديق عليها فيما عدا معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة ، وجميع المعاهدات التي تتصل بحقوق السيادة، أو التي تحمل الدولة نفقات غير واردة في الميزانية فهي تتطلب موافقة مجلس الشعب عليها .

٣- في ظل هذا النظام يتمتع رئيس الجمهورية بسلطات تنفيذية واسعة حيث تنص المادة ٧٣ من الدستور على أن رئيس الدولة ، الذي يسهر على تأكيد سيادة الشعب وعلى احترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية والمكاسب الاشتراكية ، ويرعى الحدود بين السلطات لضمان تأمين دورها في العمل الوطني ، ومن ثم فهو يعتبر حكما بين السلطات المختلفة .

٤- يقوم رئيس الجمهورية بتولى مهام السلطة التنفيذية وممارستها على الوجه الذي يحدده الدستور وهو الذي يعين نوابه ، ورئيس مجلس الوزراء ويعيّنهم من مناصبهم المواد ١٣٩ ، ١٤١ ، وله حق دعوة مجلس الوزراء للانعقاد ورئاسة الجلسات التي يحضرها، وهو الذي يعين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسيين وفقا للقانون ، ويصدر اللوائح التنفيذية للقوانين ، ولوائح الضبط ، كما يصدر القرارات اللازمة لإنشاء تنظيم المرافق والمصالح العامة، وفي الحالات الضرورية التي

لاحتتمل التأخير أو التأجيل له أن يصدر ، فى غيبة مجلس الشعب، قرارات لها قوة القانون ، على أن تعرض على المجلس فيما بعد للنظر فيها .

٥- يكفل الدستور لرئيس الجمهورية حق إعلان حالة الطوارئ على الوجه المبين بالقانون ، على أن يعرض هذا الإعلان على مجلس الشعب خلال خمسة عشر يوما التالية ، وله حق العفو عن العقوبة أو تخفيفها .

٦- تنص المادة ٧٤ من الدستور على انه من حق رئيس الجمهورية أن يستقضى الشعب فى المسائل الهامة التى تتصل بالمصالح العليا للبلاد، وذلك إذا قام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن أن يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى أن يتخذ الإجراءات السريعة لمواجهة هذا الخطر ، ويوجه بيانا إلى الشعب، ويجرى الإستفتاء على مآخذ من إجراءات خلال سنتين يوما من اتخاذها ومن جهة أخرى فإن نظام الحكم فى مصر يأخذ من الانظمة البرلمانية عدد من الخصائص أهمها :

١- سيادة القانون .

٢- وجود مؤسسات سياسية نشطة (مجلس الوزراء - مجلس الشعب - مجلس الشورى - أحزاب سياسية)

٣- تشير المادة (١٢٧) من الدستور إلى الجمع بين النظامين البرلماني والرئاسي من حيث العناصر التالية :

- (أ) إن مسئولية الوزارة أمام المجلس مسئولية فردية .
- (ب) ليس من حق المجلس سحب الثقة من الحكومة ككل .
- (ج) يمثل رئيس الجمهورية دور الحكم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

٤- التوازن الدقيق بين السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الشعب والسلطة التنفيذية الممثلة في الحكومة .

أهم المؤسسات السياسية والدستورية في مصر

يختلف النظام السياسي الديمقراطي عن النظم الديكتاتورية ، بأنه نظام مؤسسي ، أى يعتمد فى قراراته السياسية على المؤسسات الدستورية التى يقوم عليها النظام ، وذلك على عكس من الأنظمة الديكتاتورية التى تقوم على حكم الفرد المطلق ، ولذى يتركز فى يديه مسئولية صنع القرارات السياسية فى مختلف المجالات .

ويتميز النظام المؤسسي بأن الحاكم لا يتحمل وحده عبء القرارات السياسية ومن ثم فإن السلطات لا تتركز فى يد الفرد الواحد المتمثل فى الحاكم ، ولكنها موزعة بين مختلف السلطات التى تحكم النظام السياسي

- المؤسسى . كما يتميز النظام المؤسسى ايضا بخاصية عدم التداخل بين السلطات ، واستقلال كل سلطة عن السلطة الأخرى.
- وبالنسبة لمصر فإن السلطات الدستورية تمثل أربع سلطات هى كالأتى :

(أ) السلطة التشريعية .

(ب) السلطة التنفيذية .

(ج) السلطة القضائية .

(د) سلطة الصحافة .

(أ) السلطة التشريعية .

وتتضمن هذه السلطة مؤسستين هامتين هما :

- ١- مجلس الشعب .
- ٢- مجلس الشورى .

وهو عبارة عن المؤسسة الدستورية أو الهيئة التشريعية التى تملك حق سن القوانين ومناقشتها ، وتعتمد فى صياغة القوانين على فقهاء القوانين فى أغلب الأحوال أو كلها وأنه من حق هذه المؤسسة إقرارا السياسة العامة للحكومة والخطط العامة للتنمية ، وكذلك إقرارا الميزانية العامة للبلاد .

ويرشح لعضوية مجلس الشعب من لهم الحق اصلا فى الإنتخاب ، ممن ينتمون إلى الأحزاب السياسية ، ويشترط فى المرشح أن يكون

مواطننا مصريا ، ولم تصدر فى حقه أحكام قضائية ، وأن يكون خاليا من الأمراض التى تنتقص من أهليته .

وقد اتبع النظام السياسى فى مصر إبان الإنتخابات الأخيرة لمجلس الشعب فى عام ١٩٨٤ نظام القوائم الحزبية مع ضرورة التمثيل النسبى على الأقل نصيب الحزب الذى يمثل فى مجلس الشعب عن ٨% من جملة اصوات الناخبين على مستوى الجمهورية ، وذلك حتى يتمكن من التمثيل فى مجلس الشعب .

وتقوم طريقة الإنتخاب بالقائمة على أن يقيد المرشحون فى قوائم إنتخابية منفصلة ، كل قائمة تمثل حزبا سياسيا ، وللناخب أن يعطى صوتا واحدا للقائمة التى يرغب فى تمثيلها ، ثم تحسب عدد الاصوات التى حصلت عليها كل قائمة .

وفى هذه الطريقة تقسم الدولة الى عدد صغير من الدوائر الكبيرة الحجم ، ويمثل الدائرة فى هذه الحالة عدة نواب ، ويشير الناخب إلى القائمة بأسماء النواب الذين يريد إنتخابهم .

غير أنه فيما قبل انتخابات عام ١٩٨٤ اتبع نظام الإنتخاب الفردى ، وفى هذه الطريقة كانت الدولة تقسم إلى عدد من الدوائر يتساوى مع عدد النواب الذين يتألف منهم المجلس ، فيصوت الناخب لمرشح واحد ويكون لكل دائرة نائب واحد .

وتتص مواد الدستور على بعض الضمانات لأعضاء المجلس لكي
يبدون آراؤهم بحرية تامة وبدون أية قيود ، وذلك حتى يتمكنوا من
إقامة الحوار البناء ، والنقد الذى يحقق الأهداف المجتمعية العامة، ومن
ثم فإن للمجلس الحق فى مسائلة الوزراء ونواب رئيس الوزراء ويضع
المجلس لائحة تنفيذية تحدد تنظيم العمل وتعمل على المحافظة على
النظام العام داخل المجلس .

٢- مجلس الشورى :

وهو عبارة عن مؤسسة دستورية ثانية بالإضافة إلى مجلس الشعب
كمؤسسة تشريعية أولى . وهناك بعض الدول تأخذ بنظام المجلس
الواحد، وأخرى تأخذ بنظام المجلسين ، وفى نظام المجلس الواحد
يتولى السلطة التشريعية مجلس واحد وأما فى نظام المجلسين فإنه
يتولى السلطة التشريعية مجلسان ، ونشأ هذا النظام نتيجة التطور
التاريخى لنظم الحكم العالمية حيث ظهر على التعاقب مجلس اللوردات،
ومجلس العموم ثم أخذت أكثر الدول بهذا النظام لما فيه من مزايا تفوق
مزايا النظام الفردى .

ومن أهم مبررات نظام المجلسين مايلى :

- ١- تلاقى الأخطاء فى التشريع ، فوجود مجلس آخر كفيل بتلافى
ماعسى أن يقع فيه المجلس الأول من أخطاء .
- ٢- إمكان تمثيل مصالح الأقليات فى الدول الحديثة .

٣- إمكان الانتفاع بكفايات غير متوفرة بمجلس الشعب ، إما عن طريق التعيين وإما باشتراط كفايات خاصة .

٤- منع استئثار مجلس واحد بسلطة التشريع وتحقيق نوع من التوازن بين السلطات .

غير أن سلطة مجلس الشورى فى مصر لا تتجاوز سلطة ابداء الرأى فى مشروعات القوانين سواء منها مايتعلق بالدستور ، أو مايتعلق بالسياسة العامة للدولة سواء فى المجالات الداخلية أو الخارجية . ومعنى هذا ان السلطة التشريعية لا تزال تتركز فى ايدى هيئة تشريعية واحدة هى مجلس الشعب، ويمثل مجلس الشورى رأيا استشاريا فقط بالنسبة لمشروعات القوانين المختلفة .

وبالنسبة لمجلس الشورى فى مصر فإن رئيس مجلس الشورى يمثل رئيسا للمجلس الأعلى للصحافة فى نفس الوقت .

هذا فضلا عن أن السلطة التشريعية المتمثلة فى مجلس الشعب لا تزال هى السلطة الوحيدة التى تمتع بحق مساءلة الحكومة فى السياسات العامة للبلاد .

(ب) السلطة التنفيذية .

وهى عبارة عن السلطة التى تقوم بتنفيذ إرادة الشعب التى تعبر عنها القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية ومن ثم يكون موظفو الدولة ابتداء من رئيس الجمهورية إلى رجل الشرطة باستثناء القضاة

هم الهيئة التنفيذية ، ولكن احيانا يطلق اسم " السلطة التنفيذية " على رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء فقط ، وأما باقي الموظفين فيسمونهم الموظفين ، أو الإداريين ، أو رجال الإدارة . أو الهيئة الإدارية . ويجب التفرقة بين السلطة التنفيذية الاسمية . والسلطة التنفيذية الفعلية ، فالملك فى الحكومات الملكية المقيدة ، ورئيس الجمهورية فى الجمهوريات البرلمانية ، كلاهما رئيس السلطة التنفيذية ، وكلاهما سلطته التنفيذية اسمية ، أما السلطة الفعلية فى كل منهما فيمارسها رئيس الوزراء بمعاونة الوزراء .

وفى مصر يقوم مجلس الوزراء بالإشتراك مع رئيس الجمهورية فى وضع السياسات العامة للدولة ، ومتابعة تنفيذها والإشراف على هذا التنفيذ كما يقوم مجلس الوزراء والوزراء بإعداد القرارات ومشروعات القوانين التى تعرض على السلطة التشريعية بغرض الموافقة عليها ، هذا فضلا عن السياسات الأخرى الخاصة بالموازنة وخطط التنمية المختلفة التى يتم إعدادها من قبل الوزراء ومجلس الوزراء ويتم عرضها على السلطة التشريعية لأخذ الموافقة عليها .

(ج) السلطة القضائية .

ويقصد بها السلطة التى تفسر القانون ، وتطبقه على الوقائع المعينة التى تعرض أمامها ، فالقاضى مهمته أن يفسر القانون ويطبقه ، ولكن القوانين لا يمكن أن تلم بجميع المشاكل التى تعرض على القانت ، وفى

هذه الحالة يترك للقاضي حرية اختيار القانون الذي يتلاءم مع الحالة المعروضة عليه ، فإن لم يجد فإن الأمر متروك لإدراكه واجتهاده ومن هنا تنشأ السوابق التي يعتمد عليها القضاة فيما بعد في إصدار أحكامهم ، فالقاضي في هذه الحالة يعتبر مشرعا ، ومفسرا للقانون في آن واحد . ويتم تعيين القضاة عن طريق السلطة التنفيذية ، وينص الدستور المصري على استقلال السلطة القضائية ، وذلك لضمان أن تصدر أحكام القضاة غير متأثرة بوزعات حزبية ، أو سلطات أخرى فوق سلطاتهم فتشوب أحكامهم عدم الموضوعية .

(د) سلطة الصحافة .

كفلت المادة ٤٨ من الدستور حرية الصحافة كما سبق الإشارة إلى ذلك فيما يتعلق بحرية الكتابة والنشر ، غير أنه في تعديل أخير تم إضافة الصحافة إلى السلطات الثلاثة الأخرى لتكون بمثابة سلطة رابعة ، وذلك حتى يتمكن الصحفيون من أداء رسالتهم دون قصف للأقلام أو الحجر على حرية فكر في الإطار العام الذي تواضع عليه المجتمع .

التنظيمات السياسية في مصر

أخذت مصر بنظام الأحزاب السياسية منذ عام ١٩٧٧ حينما صدر القانون رقم ٤٠ بشأن تعدد الأحزاب السياسية كتتنظيمات سياسية

للمشاركة فى الحياة السياسية للبلاد وذلك بعد ما مرت البلاد بعدد من التنظيمات السياسية الأخرى منذ عام ١٩٥٢ ، وكانت كلها تخضع لنظام التنظيم الأوحى أو التنظيم الواحد مثل ، هيئة التحرير، والإتحاد القومى والإتحاد الاشتراكى .

والحزب السياسى هو وحدة معقدة فهو منظمة إجتماعية ، لها جهاز إدارى كامل وهيئة موظفية دائمة ، كما أن لها انصارا عديدين من بين أفراد الشعب ينتمون إلى بيئات وفئات ثقافية مختلفة وقد تكون لهم عادات مختلفة ، وبالرغم من هذا التباين بين أفراد الشعب فإن هناك دافعا إلى الإنتماء إلى الأحزاب لتكوين مبادئ يمكن الاستناد إليها فى الحكم والتشريع .

والحزب السياسى أيضا هو أداة يستعملها الشعب للتعبير عن أمانيه ويستطيع من خلالها أن يحقق هذه الأمانى وهو فى الوقت نفسه يحقق مصلحة خاصة . إذ إن مجموعة الأفراد التى تركز أمانيتها فى حزب ما، إنما ترمى إلى تحقيق وزن أكبر بهذه الأمانى . وتأمل تنفيذها عن طريق العمل المشترك الذى ينتجه جهاز الحزب .

وتقوم الأحزاب السياسية بعدد من الوظائف والمهام من أهمها مايلى:

(١) يعمل الحزب على تقريب وجهات النظر بين الأشخاص والأفراد وكذلك الجماعات كما يعمل على التهيؤ من شأن

الإختلافات أو المصلحية أو الطبقية ، مع إعلاء شأن كل مايرمى إلى تنمية المصالح المشتركة ، ومن ثم فإن الحزب يعمل على تحقيق الوحدة القومية.

(ب) يعمل الحزب على تقوية روابط الهيئة الناحية بالهيئة الحاكمة ، كما يعمل من جهة أخرى على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة .

(ج) إذا كان الحزب خارج الحكم فإنه يقوم بمهمة الرقابة على أعمال الهيئة الحاكمة .

(د) يؤكد نظام الأحزاب على تمكين الشعب من فرص الإختيار بين السياسات المتباينة كما يساعد على إتاحة فرص الإختيار لنوابه وحكومته من بين مرشحين متنافسين من بين أبناء الشعب .

نظام الحكم المملئ

تعتبر الإدار المحلية اسلوبا من اساليب الإدارة الذى يتجه إلى توزيع الاختصاصات الإدارية فى الدولة توزيعا إقليميا ، ويمتد هذا التوزيع ابتداء من الحكومة المركزية وبين الهيئات المحلية المستقلة فى جميع الأقاليم .

وتباشر هذه الهيئات المحلية إختصاصاتها من خلال الحدود الإدارية المرسومة لها من قبل الحكومة المركزية ، وتتم هذه المباشرة غالبا تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية .

الأسباب التي أدت إلى الأخذ

بنظام الحكم المحلي

لا يمكن التسليم بأن الأسباب التي أدت إلى الأخذ بنظام الحكم المحلي في العالم واحدة تماما ، وذلك نظرا لأن الفلسفات التي تصدر عنها تلك الأنظمة تختلف باختلاف ايدولوجية تلك الشعوب وعقائدها الاجتماعية والاقتصادية ، ومن ثم فإن الانطلاقة التي تصدر عنها تلك الأنظمة تتفاوت إلى حد كبير بين البلاد وبعضها البعض .

غير أنه بالرغم من وجود هذا التفاوت بين الفلسفات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنطلق منها الدول حين الرغبة في الأخذ بنظام الحكم المحلي إلا أن هناك ثمة معايير عامة يمكن أن تكون أساسا للأسباب التي تدعو إلى الأخذ بنظام الحكم المحلي ومن أهم هذه المعايير والأسباب مايلي :

١- التأكيد على نسبية وتفاوت المصالح داخل الدولة الواحدة بحسب اختلاف وتفاوت الخصائص الإقليمية لكل إقليم على حدة ، ومن ثم فإنه يعد هذا التأكيد بمثابة اعتراف بأن ثمة مصالح إقليمية قد تكون متميزة عن غيرها ومن ثم يلزم استقلالها لتحسين الخدمات التي يمكن أن تقدم لها في الإطار القومي العام .

٢- الرغبة في أن يقوم على رعاية هذه المصالح الإقليمية مجالس منتخبة من سكان الإقليم ، وذلك انطلاقا من أن مثل هذه المجالس

تكون أقدر على رؤية المصالح الإقليمية ببصيرة نافذة أكثر من غيرها ، وذلك بحكم الإنتماء الإقليمي الذي يؤدي إلى حسن تقدير الظروف والأوضاع الإقليمية

٣- استقلال هذه الإدارات المحلية استقلالا لايساعد على حسن سير الأمور بالنسبة لتلك الوحدات المحلية المشمولة بالنظام ، ولايمنع هذا الاستقلال من وجود ثمة رقابة إشرافية من جانب السلطة المركزية على اختصاص تلك المحليات ، ولكن بشرط ألا تؤدي هذه السلطة الرقابية إلى التأثير في هذا الإستقلال أو فقده .

وفي جمهورية مصر العربية بدأت فكرة نظام الحكم المحلى بتطبيق نظام الإدارة المحلية ، حيث بدأ تطبيق القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية ، وقد تقرر فى هذا القانون تقسيم الجمهورية إلى وحدات إدارية هى المحافظات والمدن والقرى ، ويكون لكل منها الشخصية المعنوية على أن يمثل المحافظة مجلس المحافظة ، والمدينة مجلس المدينة والقرى أو مجموع القرى المجاورة ، المجلس القروى^(١).

وفي سبتمبر ١٩٧١ صدر قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٧١ بشأن الحكم المحلى ، وقد أدخل القانون تعديلات جزئية

١ - قانون الإدارة المحلية : الجريدة الرسمية العدد ٧٦ ١٤/٤/١٩٦٠م المادة ١٦٢.

- وأساسية على نظام الإدارة المحلية ، ومن أهم ما اشتمل عليه قانون الحكم المحلي مايلي :
- (أ) إعتبار المحافظات والمدن والقرى هي الوحدات الأساسية ويتم إنشاؤها والغاؤها من رئيس الجمهورية .
- (ب) يحدد نطاق المحافظة بقرار من رئيس الجمهورية ، ويحدد نطاق المدينة بقرار من رئيس مجلس الوزراء ، بعد موافقة المجلس الشعبي بالمحافظة ، أما نطاق القرية فإنه يحدد بقرار من المحافظة بع موافقة المجلس الشعبي بالمحافظة .
- (ج) أن تقوم التشكيلات المحلية على اساس وجود مجلسين في كل محافظة هما :
- ١- المجلس الشعبي .
- ٢- المجلس التنفيذي ٣١ .
- ثم صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ بشأن الحكم المحلي ايضا وتضمن بعض الأحكام المتعلقة بتشكيل المجالس المحلية واختصاصاتها وقد نصت هذه الأحكام على ضرورة أن يكون لكل وحدة من وحدات الحكم المحلي ، مجلس محلي من أعضاء منتخبين انتخابيا مباشرا ، وأن يكون نصف عد الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين .

وفى عام ١٩٧٩ صدر قرار آخر بتعديل بعض أحكام قانون الحكم المحلى خول بمقتضاء لوجحدات الحكم المحلى إنشاء وإدارة جميع المرافق الداخلة فى نطاقها ، وتولى المحافظة جميع السلطات التنفيذية المقررة للوزارة فى القوانين واللوائح بوصفها سلطات أصلية للمحافظين (١) .

وتنص المادة رقم (٢) وهى معذلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ على أن تتولى وحدات الحكم المحلى فى حدود السياسة العامة والخطة العامة للدولة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة الواقعة فى دائرتها كما تتولى هذه الوحدات كل فى نطاق اختصاصها جميع الاختصاصات التى تتولاها الوزارات بمقتضى القوانين واللوائح المعمول بها ، وذلك فيما عدا المرافق القومية أو ذات الطبيعة الخاصة التى يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

كما تنص المادة رقم (٣) وهى أيضا معذلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ على أن يكون لكل وحدة من وحدات الحكم المحلى مجلس شعبى يشكل من أعضاء منتخبين انتخابا مباشرا وفقا لأحكام هذا القانون ، ويكون نصف عدد الأعضاء على الأقل من العمال والفلاحين ، وذلك

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلى ،
جمهورية مصر العربية

طبقا لتعريف العامل والفلاح المعمول به بالنسبة لأعضاء مجلس الشعب ويشترط ان يكون من بين اعضاء المجلس عنصر من النساء .

اختصاصات المجالس الشعبية المحلية للمحافظات

وفى المادة رقم (١٢) المعدلة لنفس القانون السابق تتعدد اختصاصات المجلس الشعبى للمحافظة فى حدود السياسة العامة للدولة بأن يتولى هذا المجلس الرقابة على مختلف الأعمال والمرافق، كما يتولى الإشراف على تنفيذ الأعمال الخاصة بالتنمية المحلية ورعايتها ، ويختص فى إطار الخطة العامة والموازنة المعتمدة وبمراعاة القوانين واللوائح بما يأتى :

- ١- إقرار مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشروع الموازنة السنوية للمحافظة. ومتابعة تنفيذها والموافقة على مشروع الحساب الختامى .
- ٢- تحديد وإقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانات الذاتية للمعونة فى المشروعات المحلية.
- ٣- الموافقة على المشروعات العامة بما يفى بمتطلبات الإسكان والتشييد ، واقتراح مشروعات التخطيط العمرانى والتعمير .
- ٤- الموافقة على إنشاء المرافق التى تعود بالنفع العام على المحافظة .
- ٥- إقرارا انشاء المشروعات الإنتاجية المحلية ، وعلى الأخص المشروعات المتعلقة بالأمن الغذائى .

- ٦- إقتراح فرض الضرائب ذات الطابع المحلى .
- ٧- فرض الرسوم ذات الطابع المحلى ، وفقا لأحكام القانون أو تعديله أو تقصير أجل سريانها أو الإعفاء نها أو إلغاؤها بعد موافقة مجلس الوزراء .
- ٨- دراسة وإعداد الخطط والبرامج الخاصة بمحو الأمية وتنظيم الأسرة فى نطاق المحافظة وتوفير الإحتياجات اللازمة لذلك ومتابعة تنفيذها .
- ٩- إصدار التوصيات فى المقترحات والخطط المتعلقة بصيانة النظام والامن المحلى .
- ١٠- إقرار القواعد العامة لنظام تعامل أجهزة المحافظة مع الجماهير فى كافة المجالات .
- ١١- إقتراح إنشاء مناطق حرة وشركات استثمار مشتركة مع رأس مال عربى أو أجنبى وكذلك القيام بمشروعات مشتركة مع المحافظات الأخرى أو مع الوحدات المحلية أو الأشخاص الاعتبارية الأخرى بعد موافقة جهات التخطيط المختصة .
- ١٢- مباشرة الإختصاصات المحلية فى نطاق المحافظة والتي لاتمكن هذه المجالس من القيام بها.

١٣- الموافقة على تمثيل المجلس فى المؤتمرات الداخلية والإشتراك فى الندوات والمناقشات والدراسات التى تجريها السلطات المركزية^(١).

وأما فيما يتعلق باختصاصات المجلس الشعبى بالنسبة للمجالس الشعبية المحلية الأخرى فى نطاق المحافظة فإن المادة ١٣ من نفس القانون تنص على القواعد التالية بالنسبة لهذه الاختصاصات .

(أ) الإشراف والرقابة على أعمال ونشاط هذه المجالس .

(ب) التصديق أو الاعتراض على القرارات التى تصدر من هذه المجالس فى الحدود التى تقرها اللائحة التنفيذية .

(ج) الموافقة على اقتراحات المجالس بإنشاء و إلغاء الوحدات المحلية فى نطاق المحافظة أو تغيير اسمائها .

تكوين المجالس الشعبية المحلية

عضوية المجالس الشعبية المحلية :

تشير المادة ٧٥ المضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ إلى أن ثمة شروط لعضوية المجالس الشعبية المحلية لعل أهمها يلى :

^١ - قانون الحكم المحلى - الباب الأول - التنظيمات الأساسية للحكم المحلى - القرارات الكبرى لنورة ٢٣ يوليو ص ١٩٥ - الجزء الأول - قرارات سياسية - جمهورية مصر العربية ، وزارة الإعلام - الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٨٥ . ص ٢٥٢ .

- ١- أن يكون متمتعاً بجنسية جمهورية مصر العربية .
- ٢- أن يكون بالغاً من العمر ٣٥ سنة ميلادية كاملة على الأقل يوم الانتخاب .
- ٣- أن يكون مقيداً فى جداول الانتخابات بالوحدة المحلية التى يرشح نفسه فى دائرتها وله محل إقامة فى نطاقها .
- ٤- أن يجيد القراءة والكتابة .
- ٥- أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية الإلزامية أو أعفى من أدائها طبقاً للقانون .

المجالس الشعبية المحلية للمراكز

- يتولى المجلس الشعبى المحلى للمركز فى نطاق السياسة العامة للمحافظة الإشراف والرقابة على أعمال المجالس الشعبية المحلية للمدن والقرى الواقعة فى نطاق المركز ، كما يتولى الرقابة على مختلف المرافق ذات الطابع المحلى التى تضم أكثر من وحدة محلية فى نطاق المركز ، ويختص فى حدود القوانين بما يأتى :
- ١- اقرار مشروع الخطة ومشروع الموازنة السنوية للمركز ومتابعة تنفيذها وإقرار مشروع الحساب الختامى .
 - ٢- تحديد وإقرار خطة المشاركة الشعبية بالجهود والإمكانات الذاتية على مستوى المركز فى المشروعات المحلية وتوعية تنفيذها .
 - ٣- اقتراح إنشاء مختلف المرافق التى تعود بالنفع العام على المركز .

- ٤- تحديد وإقرار القواعد العامة لإدارة استخدام ممتلكات المركز والتصرف فيها .
- ٥- الموافقة على القواعد اللازمة لتنظيم المرافق العامة المحلية للمركز ورفع كفاءة العمل به .
- ٦- اقتراح خطط رفع الكفاءة الإنتاجية .

الأقاليم الاقتصادية و هيئات التخطيط الإقليمي

- تنص المادة السابعة من نفس القانون السابق على تقسيم جمهورية مصر العربية إلى أقاليم اقتصادية يضم كل منها محافظة أو أكثر ويكون كل إقليم عاصمة ، وذلك على النحو الذى يصدر به قرار من رئيس الجمهورية .
- وفى المادة الثامنة من نفس القانون يشار إلى أن ينشأ بكل إقليم اقتصادى مكتباً للتخطيط الإقليمى ، تشكل برئاسة محافظ عاصمة الإقليم، وعضوية كل من :
 - ١- محافظى المحافظات المكونة للإقليم .
 - ٢- رؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات المكونة للإقليم .
 - ٣- رئيس هيئة .
- تمثل الوزارات ، ويصدر قراراً من الوزير .
- وتختص هذه اللجنة بما يأتى :

- ١- التنسيق بين خطط المحافظات وإقرارا الأوامر التي تقترحها هيئة التخطيط الإقليمي ، والتي تتخذ أساسا في وضع بدائل الخطة الإقليم ، وذلك على ضوء الموارد المتاحة محليا ومركزيا.
- ٢- النظر في التقارير الدورية لمتابعة تنفيذ الخطة ، ودراسة التعديلات التي تقترحها هيئة التخطيط الإقليمي في الخطة وفقا للظروف التي تواجه تنفيذها ، ويعرض ماتصدر اللجنة من التوصيات على المجلس الأعلى للحكم المحلي .

التنظيمات الدولية العالمية

- عقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى ظهرت نزعة لدى عديد من الدول الى الإتجاه نحو الإصلاح ، وظهرت كتابات المفكرين التى تعالت بالدعوة إلى السلام . وترددت هذه الدعوة فى أنحاء العالم لإنشاء منظمة دولية عالمية باسم " عصبة الأمم "

عصبة الأمم

- تعالت النداءات بعد وأثناء الحرب انعالمية الأولى من أجل إنشاء منظمة دولية جديدة تعمل على حفظ السلام العالمى ، غير أن الدول اختلفت حول طبيعة المنظمة الجديدة . وتقدمت عديد من الدول بمشروعات عديدة ، وحاولت بعض الدول منح هذه المنظمة الجديدة إختصاصات أمنية واسعة .
- واجتمعت لجنة مشكلة من مندوبين عن كل دولة من الدول الخمس . والولايات المتحدة . وفرنسا . وانجلترا . وإيطاليا . واليابان ، ومندوب واحد عن الدول العشر المتحالفة ، و انتهت أعمال اللجنة فى ١٣ فبراير ١٩١٩ حيث وضعت مشروعا نهائيا لعصبة الأمم المتحدة ، ومن أهم المبادئ التى تضمنها المشروع مايلى :
- ١- العمل على نشر السلام والأمن بين دول العالم وإيقاف الحروب مايترب عليها من نزيف الدول والشعوب وتقبل الدول التزامات معينة تتعهد فيها بذلك .

- ٢- إقامة علاقات بين الدول أساسها التعاون الدولي على أساس القانون الدولي وقوامها العدالة والإحترام الدولي .
 أم التنظيمات الأساسية لعصبة الأمم المتحدة
 قامت عصبة الأمم المتحدة على أساس ثلاثة تنظيمات أساسية :
- (أ) الجمعية العامة .
 - (ب) المجلس .
 - (ج) الأمانة العامة .
 - (د) محكمة العدل الدولية .
- (أ) تتكون الجمعية العامة لعصبة الأمم من مندوبين يمثلون جميع الدول الداخلة في عصبة الأمم بلا استثناء ، وتقوم هذه العصبة بعدد من الاختصاصات أهمها .
- ١- القضاء على النزاع بين الدول بالطرق السلمية .
 - ٢- انتخاب الإعضاء غير الدائمين في مجلس العصبة وقبول الإعضاء الجدد .
 - ٣- إقرار الميزانية العامة لعصبة الأمم .
- وتجتمع الجمعية العامة اجتماعا عاديا كل عام في شهر سبتمبر .
- (ب) المجلس :**
 ويختص المجلس بإعداد المشروعات التي تضمن الإستقلال السياسي للدول الإعضاء وفرض العقوبات على الدول المخالفة ، وقد تكون

المجلس فى بداية تكوينه من تسعة أعضاء ثم أصبح يضم خمسة عشر عضواً ، ويجتمع هذا المجلس مرة كل عام ولكن بالرغم من ذلك فمن الممكن أن يجتمع أكثر من مرة أثناء العام بناء على طلب الدول الأعضاء

(ج) الأمانة العامة لعصبة الأمم :

الأمانة العامة لعصبة الأمم المتحدة هى عبارة عن هيئة إدارية تمثل حلقة الوصل بين الجمعية العامة والمجلس فعن طريق الأمانة العامة يتم حفظ المعلومات والمستندات الخاصة بالعصبة . كما تقوم الأمانة العامة بتنظيم عملية جمع الحقائق والبيانات المطلوبة لكل من المجلس والجمعية العامة ، كما تقوم بتسجيل المعاهدات الدولية ونشرها .

(د) محكمة العدل الدولية :

وتختص بتقديم الفتوى القانونية والتشريعية لعصبة الأمم . وللدولة الحق فى أن تلجأ إليها فى المنازعات المختلفة أو لالتجاء ، أى أن اللجوء إلى هذه المحكمة يخضع لرغبة الدول فى التقاضى أمامها ، وكان مقر هذه المحكمة فى مدينة لاهاى .

إخفاق عصبة الأمم المتحدة :

انتهى أمر عصبة الأمم بالإخفاق . وتم الغاؤها عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وفيما بين ٨، ١٨ من إبريل ١٩٤٦ عقدت بعض الدول الأعضاء اجتماعاً للجمعية العمومية ، وكان هذا الاجتماع هو الدورة

الحادية والعشرين والأخيرة للجمعية ، وكان الغرض منه اتخاذ القرارات اللازمة لتصفيتها وتسليم ممتلكاتها للهيئة الجديدة التي حلت محلها . وهي " هيئة الأمم المتحدة " .

هيئة الأمم المتحدة

على أثر إخفاق عصبة الأمم المتحدة .. وفى ٧ أكتوبر من عام ١٩٤٤ تم الاتفاق بين الدول على بعض المبادئ لإقامة تنظيم دولى جديد حيث كانت نهاية المؤتمر الذى عقد فى إحدى ضواحي واشنطن ، وكان من أهم المبادئ التى اتفق عليها هذا المؤتمر مايلى :

١- قيام تنظيم دولى جديد يعرف بأسم " الأمم المتحدة " يكون من أهدافه : حفظ السلام والأمن الدول ، وتحقيق التعاون الدولى ، ويعمل على تحقيق هذه الأهداف وفق المبادئ الآتية :

(أ) المساواة بين الدول .

(ب) حسن النية فى تنفيذ الالتزامات السلمية .

(ج) فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية .

(د) عدم استعمال القوة فى العلاقات الدولية .

(هـ) الإمتناع عن مساعدة أية دولة يتخذ أراءها عمل من أعمال

القمع .

التنظيمات الأساسية لهيئة الأمم المتحدة

- الأمم المتحدة تشتمل على ستة فروع أساسية هي الجمعية العامة ، ومجلس الأمن ، والمجلس الإقتصادي والإجتماعي ، ومجلس الوصاية والأمانة العامة ، ومحكمة العدل الدولية .

الجمعية العامة للأمم المتحدة :

- تضم الجمعية العامة للأمم المتحدة مندوبين عن جميع الدول الأعضاء المشتركين في الهيئة ، ويقوم مبدأ العضوية في الجمعية العامة للأمم المتحدة على المساواة بين الدول الأعضاء ، وتعقد الجمعية العامة للأمم المتحدة مرة كل عام ، وقد تتعقد أكثر من مرة في الظروف الطارئة.
- ويتبع الجمعية العامة للأمم المتحدة بعض الفروع الأخرى مثل قوة الطوارئ الدولية .. وتصدر قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت .

مجلس الأمن :

- ويعتبر هيئة دائمة ، يضمن مجلس الأمن خمسة مقاعد دائمة ، كما يضم عشرة مقاعد دائمة يشغلها أعضاء الأمم المتحدة بطريق الانتخاب من قبل الجمعية العامة لمدة سنتين قابلة للتجديد ، ويعمل مجلس الأمن على ضبط السلام الدولي ، وذلك باستخدام عدة أساليب منها التسوية

السلمية ، وكذلك التدخل العسكرى ومنع المعونات الاقتصادية وقطع العلاقات الاقتصادية .

المجلس الإقتصادي والإجتماعى :

ويتولى هذا المجلس مهمة الإشراف على التعاون الإقتصادى والإجتماعى من الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة .
ويضم المجلس الإقتصاد والإجتماعى لهيئة الأمم المتحدة عدة لجان منها اللجان الاقتصادية ولجان تنظيم المؤتمرات ولجان التشاور مع الهيئات الدولية غير الحكومية ، ولجان الخبرة وغيرها ويختص المجلس الإقتصادى بالقضايا الإجتماعية والاقتصادية ، ويعمل على تحقيق مستوى معيشة ملائم لأفراد المجتمع الدولى ، كما يسعى لإيجاد حلول للقضايا الاقتصادية والإجتماعية الدولية والتي تواجه العالم .

مجلس الوصايا :

وكان قد أسس هذا المجلس للإشراف على الأقاليم التى لم تحصل على حكمها الذاتى ولاتزال موضوعة تحت الوصاية من قبل الأمم المتحدة .

ولم يصبح لهذا المجلس من وجود بسبب استقلال كل الأقاليم التى كانت مشمولة بالوصاية قبل ذلك .

الأمانة العامة للأمم المتحدة :

تتكون الأمانة العامة لهيئة الأمم المتحدة من مجموعة من الموظفين الدوليين الذين يعملون تحت إشراف الأمين العام ومن اختصاصات الأمين العام أنه يشير على مجلس الأمن ببعض القضايا التي تهدد الأمن والسلام الدوليين .

محكمة العدل الدولية :

تعتبر محكمة العدل الدولية هيئة قضائية تختص بالنظر في قضايا النزاع الدولي التي قد تنشأ بين الدول ، وهي تتكون من قضاة منتخبين عن طريق الجمعية العامة ومجلس الأمن ويتم اختيارهم على أساس مؤهلاتهم وخصائصهم العلمية وكفاءتهم بغض النظر عن جنسياتهم . ولكل دولة من الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة حق اللجوء إلى محكمة العدل الدولية إذا كان هناك ثمة منازعات دولية حول بعض القضايا ، غير أن كثيراً من الدول أصبحت تلجأ إلى الأساليب الدبلوماسية لحل المنازعات الدولية بينها . ولما تلجأ الدول إلى محكمة العدل الدولية من أجل القضاء في بعض القضايا محل النزاع بين الدول .

الفصل الثامن

أ - القيم الاجتماعية:

- ١ - تطور الاهتمام بدراسة القيم في الفكر الاجتماعي.
- ٢ - أثر التنشئة الاجتماعية في تغيير السلم القيمي.
- ٣ - تصنيف القيم.

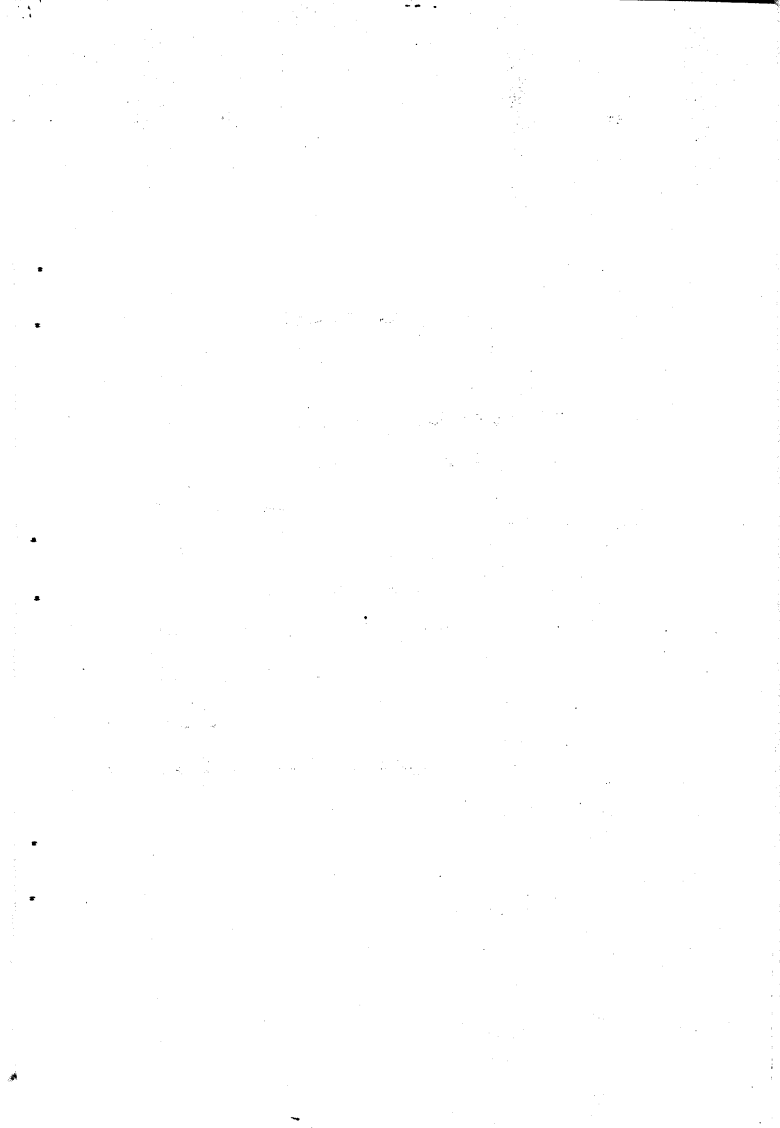
ب - العادات:

- ١ - العوامل المؤثرة في تكوين العادات.
- ٢ - علاقة العادات بالنسق الثقافي في المجتمع.

ج - التقاليد.

د - العرف.

هـ - اللغة كأحد عناصر التراث الثقافي.



(٢) القيم الاجتماعية

- تطور الفكر الإجتماعى الخاص بدراسة القيم .
- أثر التنشئة الاجتماعية فى تغيير السلم القيمى .
- نسبية القيم .
- تصنيف القيم .

تطور الاهتمام بدراسة القيم فى الفكر الاجتماعى

لقد حظيت دراسة القيم باهتمام الكثير من المفكرين ، وخاصة منذ القرن التاسع عشر ، ولكنها استخدمت بمعان مختلفة ، وفُسرت تفسيراً مختلفاً بحسب الطبيعة الخاصة بكل مفكر تناول دراستها وحاول فهمها .

ولعل أول من استخدم لفظ القيمة وهو باللغة الألمانية " Wert " الألماني لوتز " Latze " وقد استخدمها بالمعنى الفلسفى وعمل على نشرها ، وكذلك اللاهوتى ريتشل " Ritshl " وعلماء الاقتصاد النمساويون بوجه خاص من أمثال مانجر " Manger " وفون وايزر " Von Wiser " وفون بوم بافرك " Von Bohom Baverk " وقد نتج عن انتشار فلسفة الفيلسوف الألماني نيتشة " Nietzsche " أن ذاع استعمال كلمة " القيمة " بين جمهرة المثقفين . ومن ثم فقد نالت نظريات القيمة مكانتها فى ألمانيا منذ عام ١٩٠٠ وفى إنجلترا وأمريكا حوالى ١٩١٠ . أما فى فرنسا فقد

ظل الأمر على العكس من ذلك بالرغم من البحوث المتفرقة التي نشرت بعد ذلك .

وفي أواخر عام ١٩١٢ بدأ عالم الاجتماع كولى " Cooley " سلسلة من المقالات جمعت أخيرا فى كتاب واحد ، واهتم فيها بأبراز أهمية القيم فى ميدان دراسة الظواهر الاجتماعية وتحليلها ، وخص بالذكر دورها فى النظم الاجتماعية . ومنذ هذا الوقت بدأ كل علم من العلوم الاجتماعية يهتم بدراسة القيم ، ويعترف بها كمعطيات اجتماعية Social Data .

وقد كان من نتيجة ذلك أن ترابطت هذه العلوم ترابطا كبيرا ، وظهر مايسمى بعلوم القيم ، واصبح من النظريات المرتبطة بها " نظرية القيمة ' Theory of Value وكان الغرض الذى من أجله ظهرت نظرية القيمة هو علاج المشاكل المشتركة بين طائفة علوم القيمة ، تلك العلوم التى تتضمن علم الأخلاق وعلم الجمال والاقتصاد والسياسة والانثربولوجيا وعلم الاجتماع والتربية ونظرية المعرفة ، ومن المعروف أن التخصص كان قد فرق بين هذه العلوم تفرقة كبيرة وعزلها بعضها عن بعض . وتعد نظرية القيمة حركة فى الاتجاه المضاد لفرقة العلوم وانعزالها ،

فهى حركة الغرض منها استخلاص لب المشاكل التى تشترك فيها جميع هذه العلوم (١) .

ولافوتتا فى هذا المجال أن نسجل ملاحظة ' جماعة كورنيل لدراسة القيم ' وهى أن مفهوم القيم أصبح نقطة تقابل مختلف العلوم الاجتماعية ، كما أصبح أيضا مفتاحا لمفهوم التكامل فى الدراسات الإنسانية ، فمفهوم القيم يعمل كقنطرة أو حلقة اتصال تربط كثيرا بين مختلف الدراسات المتخصصة بعضها ببعض ، فهو يربط دراسة علم النفس التجريبي عن الإدراك بدراسة تحليل الأيدلوجية السياسية ، كما يربط دراسات الميزانية فى الاقتصاد بالنظرية الجمالية وفلسفة اللغة ، وكذلك يربط أدب اللغة بثورات الشعوب .

تعريف القيم :

مفهوم القيم من المفاهيم الجوهرية التى تكاد تمس جميع جوانب الحياة ، وقد تناوله كثير من المفكرين بالتعريف ، وتتنوع واختلفت تعريفاتهم حيث ذهبت بعض التعريفات إلى تعريف القيمة بأنها عملية تقويم . ورأت تعريفات أخرى أن القيمة هى الإطار المرجعى أو المقياس العام المستهدف حينما نحكم على شئ ما ، كما يرى بعض المفكرين أن

- محمد عبد السميع عثمان : دور الذبئية فى مواجهة تغيرات القيم الاجتماعية المرتبطة بتنظيم الأسرة فى المجتمع الرفي . دراسة حالية ، جامعة الأزهر المركز الدولى الإسلامى للدراسات والبحوث السكانية . القاهرة ١٣٩٩ - ١٩٧٩ . ص ٣٣ .

القيمة هي عبارة عن تنظيم لبعض الأحكام العقلية ، وتناولتها تعريفات أخرى باعتبار أنها عبارة عن عملية اختيار بين بدلين بناء على اعتقاد ما من جانب القائم بعملية الاختيار ، إلى غير ذلك من الآراء . وسنعرض لأهم هذه التعريفات .

فلقد عرفها الدكتور نجيب اسكندر بأنها الصفة التي يكتسبها شئ أو موضوع ما في سياق تفاعل الإنسان مع هذا الشئ ، ويعنى انه لفظ يطلق ليبدل على عملية التقويم يقوم بها الإنسان تنتهى بإصدار حكم على شئ ما أو موضوع ما أو موقف ما . تبدأ هذه العملية عادة حينما يستثار الشك حول الشئ عن إحداه الاستمتاع ، نتيجة وصولنا إلى حالة من التشبع منه ، أو ظهور موضوع آخر يناقسه في الاستحواذ على اهتمامنا . وفي بحث الدكتور محمد ابراهيم كاظم بعنوان القيم السائدة بين الشباب من معلمى المرحلة الابتدائية قدم تعريفا للقيمة مؤداه أن القيمة هي كل صفة ذات أهمية لاعتبارات نفسية أو اجتماعية أو أخلاقية أو جمالية ، وتنتم بصفة الجماعية في الاستخدام . والقيم بصفة عامة هي موجهات السلوك أو العمل ، ومعنى ذلك ان مجموعة القيم التي يدين بها شخص من الأشخاص هي التي تحركه وتدفعه إلى السلوك بطريقة خاصة ويتخذها مرجعا في الحكم على سلوكه بأنه مرغوب فيه أو مرغوب عنه ، ولاشك أن أثر ذلك يعود على المجتمع خيرا أو شرا طبقا لنمط لسلوك وكيفيته والمرجع القيمي له ، إذا فالقيمة في المجتمع هي مرجع حكم

أفراده على أنماط سلوكهم ، وهى فى حد ذاتها هدف لهم يسعون إلى تحقيقه فى انفسهم ، هم ومن يلوذ بهم ويهمهم أمرهم ، ثم هى ايضا باعث على العمل فى نطاقها ودافع من دافع السلوك فى اتجاهها ، إذا قبلها لأفرد وتبناها واعتز بها ، بل هى ايضا التى تحد له اهدافه فى ميادين كثيرة ، وتكده على المعوقات المؤثرة أو الأشياء الساعده على تحقيق هذه الأهداف^(١) .

كما قدم الدكتور عطية هنا ، تعريفا للقيمه فى بحث له بعنوان " القيم " دراسة تجريبية مقارنة " ، ويقرر فى هذا التعريف ان القيم هى عبارة عن تنظيمات معقدة لأحكام عقلية انفعالية معمجة نحو الاشخاص أو الأشياء أو المعانى ، سواء أكان التفضيل الناشئ عن هذه التقديرات صريحا أم ضمنيا ، وإن من الممكن أن تتصور هذه التقديرات على اساس أنها امتداد يبدأ بالتقبل ويمر بالتوقف وينتهى بالرفض .

كما عرفها الدكتور عاطف غيث على انها عملية تفضيل . وفى هذا التعريف يقرر أن القيم هى عبارة عن الصفات الشخصية التى يفضلها أو يرغب فيها الناس فى ثقافة معينة ^(٢) .

^١ - محمد ابراهيم كاظم : القيم السائدة بين الشباب من مولى المرحلة الابتدائية فى جمهورية مصر العربية ، ١٩٧٠

ص ٢٣ .

^٢ - عاطف غيث - علم الاجتماع - دار المعارف مصر ١٩٦٣ ص ٢٥٧ .

وتعرض لتعريف آخر ، وهو يجمع الكثير بين الخصائص القيم ، وهذا التعريف وارد في قاموس علم الاجتماع ، ومواده أن القيمة هي الاعتقاد بأن شيئا ما ذا قدره على اشباع رغبة انسانية ، وهي صفة الشيء التي تجعله ذا أهمية لفرد أو لجماعة . والقيمة على وجه التحديد حقيقة سيكلوجية وليست قابلة للقياس بأية وسيلة من وسائل القياس التي توصل إليها العلماء حتى الآن ، ولابد من تمييز القيمة تمييزا دقيقا عن المنفعة، لأن حقيقتها تكمن في العقل البشري لا في الشيء الخارجي نفسه . والقيمة بالتحديد مسألة اعتقاد في الشيء ، فالشيء ذو المنفعة الزائفة تكون له نفس القيمة كما لو كان حقيقيا إلى أن يكتشف الخداع (١) .

كما أورد لنا الدكتور الساعاتي تعريفا للقيمة في بحث له بعنوان : ' تعاطي الحشيش كمشكلة اجتماعية ' وفي هذا التعريف يقرر بأن القيم هي الأفكار الاعتقادية بفائدة كل شيء في المجتمع ، وقد تكون الفائدة صحة جسمية أو توقدا في الذكاء أو نشوة ولذة أو بسطة في الرزق أو حسن السمعة أو غير ذلك من المنافع الشخصية (٢) .

ومن التعاريف التي عرفت القيمة على أنها تعبير عما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه ، وتعريف للدكتور إبراهيم كاظم ، وهذا التعريف

١- Fair child & Others Dictionary of Sociology . P. 931.

٢- حسن الساعاتي : تعاطي الحشيش كمشكلة اجتماعية ، أعمال الحلقة الثانية . الجمهورية العربية المتحدة . يناير ١٩٦٣ ص ١٩

وارد فى بحث له بعنوان " تطورات فى قيم الطلبة : دراسة تربوية
تتبعية لقيم الطلاب فى خمس سنوات ' . ومؤدى هذا التعريف أن القيمة
عبارة عن مقياس أو مستوى أو معيار نستهدفه فى سلوكنا ونسلم بأنه
مرغوب فيه أو مرغوب عنه .

ومن الذين عرفوها على هذا النحو أيضا عالم الاجتماع جيلن " Gillin
" إذ يعرفها بأنها كل ماهو مرغوب فيه لدى ثقافة معينة أثناء
تفاعل أعضائها .

كما تستخدم كلمة قيمة فى علم النفس الإجتماعى للدلالة على مايخدم
كهدف عام مجموعة شاملة لعدد من الاتجاهات ، فمثلا رفاهية الطفل ،
تكون عادة قيمة من قيم الأم ، أى أن اتجاهاتها نحو موضوعات متعددة
كالتشريع الصحى وتحديد النسل والتعليم تنتظم كلها حول طفلها كقيمة
مركزية. ويقتصر استخدام كلمة " القيم " فى علم النفس الإجتماعى على
الأهداف التى تكون موضوعات لاتجاهات شاملة ، فالنظافة بوجه عام ،
أو الراحة بوجه عام ، قد تكون قيما لبعض الأشخاص ، وقد تنتظم
المدارس الفكرية أو فلسفات للحياة لكثير من الناس حول قيم تصبح
بالنسبة لهم أكثر شمولاً .

وأخيرا فإننا نرى على ضوء التعريفات السابقة للقيمة أن التعريف
الآتى قد يكون تعريفا مناسباً للقيمة ، حيث نرى أن القيمة هى مسألة

اعتقاد في شئ ما نتيجة تفاعل الإنسان مع هذا الشئ أثناء خبرته العادية في الحياة . ونحن هنا في هذا التعريف نركز على فكرة الاعتقاد ، فهي على درجة كبيرة من الأهمية ، لأنه بدون الاعتقاد في الشئ سواء بالسلب أو الإيجاب فإن هذا الشئ سوف يصبح غير ذي قيمة .

اختلاف الرأي حول تفسير القيم :

مفهوم القيم من المفاهيم التي يتوافر استخدامها لدى جميع الناس ، لأنها تتصل بكثير من شئون الحياة ، فهي من المفاهيم العامة . بمعنى أنها لا تخص مجتمعا دون آخر . ولما كانت المجتمعات تختلف فيما بينها من حيث نظمها الاجتماعية والأوضاع السياسية والاقتصادية بها ، وتتفاوت درجة الاختلاف هذه من مجتمع لآخر ، فإنه تبعا لذلك لابد أن تتفاوت نظرة المفكرين إلى القيم ، ولعل هذا هو السبب الذي أدى إلى وجود اختلاف بينهم في تفسيرها ، ففي الوقت الذي يرى فيه المفكر رأيا ، يرى غيره رأيا آخر قد يناقضه كل التناقض .

وقد حدا هذا بأحد علماء الاجتماع ويسمى " فون مرينج Van Miring " أن يقول بأن هناك في ميدان البحوث في القيم بوجه خاص ندرة في النظريات المتناسقة وخصبه في النظريات المتضاربة (١) .

هذا ويمكننا ان نقسم الخلاف في تفسير القيم إلى ثلاثة أقسام :

1- Merring . Otto . Van . Agrammar of Human Values P. 64. Op cit .

الرأى الأول ، ويذهب إلى أن القيم ذاتية وليست موضوعية ، ويرى أصحاب هذا الرأى أن الشئ يكتسب قيمته من خلال عملية المقويم التى يقوم بها الإنسان نفسه، وبغير هذا التقويم من جانب الإنسان لن يصبح للشئ المعين قيمة . هذا فضلا عن أن تتفاوت نظرة الإنسان إلى الأشياء جعل هناك تفاوتاً للقيم المصاحبة لتلك الأشياء ، إذ أن عملية التقويم هذه التى يقوم بها الإنسان إزاء الأشياء تختلف من انسان لآخر بحسب ثقافة كل إنسان ، فما يبدو حقاً بالنسبة لإنسان ماقد لا يكون كذلك بالنسبة لإنسان آخر وكذلك بالنسبة للشعوب ، فما يراه شعب من الشعوب على انه حقيقة قد لا يراه شعب آخر كذلك ، وكذلك بالنسبة للعصور المختلفة فإن القيمه تختلف باختلاف الزمان ، فما كان حقاً فى عصر من العصور قد لا يصبح كذلك فى عصر آخر . فمثلاً كان ينظر قديماً فى المجتمع المصرى أن مسألة خروج المرأة للتعليم والعمل على انه عمل شاذ وخارج عن المألوف وأنه مسألة معيبة ، أى أن القيمة التى كانت مصاحبة لذلك كانت قيمة سلبية أو قيمه رفض ، أما الآن فقد اصبح الأمر على العكس من ذلك ، إذا أنه اصبح ينظر إلى شأن البنات التى لاتتعلم على أنه أمر غير طبيعى ، فقد اصبح من المألوف الآن ذهاب المرأة إلى العمل والتعليم ، وقس على ذلك سائر القيم والمعايير ، فالقيم الحالية التى تصادف عند شعب من الشعوب قبولاً قد لاتصادف نفس هذا القبول لدى شعب آخر . وكذلك المعايير الخلقية فإنها تختلف بحسب

ثقافات الشعوب ونظرتهم إلى الحياة ودرجة تحضرهم ، ومعنى ذلك أن القيم ذاتية ، على العكس من سائر الأشياء الأخرى ، نظرا لأن الإنسان هو الذى يسبغ على الأشياء قيمها ويلونها كما يترأى له .

وفى هذا المعنى يقول الدكتور الأهوانى إن القيم فى صميمها إنسانية ، على العكس من سائر الأشياء الأخرى الموجودة فى العالم ، فإن الموجودات الأخرى كونية ، أى تتعلق بالكون ، مستقلة عن الإنسان بعيدة عنه كهذه الشجرة أو هذا القلم ، ومن هنا جاء الاختلاف الكبير بين القيم وسائر الموجودات فى الطبيعة ، إذن خضع الأخيرة للتحديد ، ويمكن أن تقاس قياسا مضبوطا فيعرف طولها وعرضها ، وبذلك تصبح موضوعا للعلم ، أما القيم فلأنها إنسانية فإنها غير محددة ولا يمكن أن تقاس كما تقاس الكائنات الطبيعية الأخرى (١) .

ولما كانت القيم إنسانية فإن الذى يجعل الشئ مقدما ليس صفات ذاتية نابعة من الشئ نفسه ، وإنما المواقف والتصورات العقلية التى يتخذها الفرد حيال الشئ المقدس ، فالإيمان يعتمد على الاعتقاد النابع من القلب لا على الدلائل المادية . هذا الاعتقاد بأن الشئ مقدس هو الذى يضيف

١ - أحمد فؤاد الأهوانى : القيم الروحية فى الإسلام - القاهرة . المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - وزارة الأوقاف ١٩٦٢ . ص ١١١ .

على الشئ المحسوس صفة القداسة ، وبدون هذا الاعتقاد يصبح الشئ المقدس أمرا لا يختلف عن مثله من الأمور العادية (١).

كما يؤيد فكرة الاعتقاد هذه عالم الاجتماع " إميل دوركايم " إذ يقول إن هناك أمثلة كثيرة تبين لنا أنه ليس هناك أية علاقة على الإطلاق بين خصائص الشئ الكامنة فيه ، وبين القيمة التي تنسب إليه ، فالمعبود مثلا قد يكون مجرد قدعة حجر أو قطعة خشب لاتضر ولاتنفع ، أى أنها أشياء لا قيمة لها فى ذاتها ، ومع ذلك يشعر القوم نحوها بالتقديس والرهبة والخوف ، ولم خل حقيقة فى تاريخ الإنسانية من ظاهرة عبادة أشياء عادية أو تافهة أو ضيعة ، فكم قدس الإنسان من حيوانات لاتضر ولاتنفع وليس لها أية فائدة أو جاذبية أو جمال ، وظاهر أن قيمة المعبودات فى نظر الناس لايمكن أن تكون متوقفة على صفاتها الذاتية . ومطابع البريد إلا مربع صغير من الورق الرقيق ليس له فى كثير من الأحيان أى جمال أو فن ، ومع ذلك قد ينفق الشخص جنيهات للحصول عليه . وكيف نفسر ارتفاع قيمة الماس واللؤلؤ والفراء والدانتيل وغيرها

١ - مصطفى الخشاب وآخرون : أصول علم الاجتماع - القاهرة . مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٦٢ . ص ص

من الملابس وأدوات الزينة ؟ لا يمكن أن تكون طبيعة أو خصائص هذه الأشياء الكامنة فيها ، هي المسئولة عن ارتفاع قيمتها ^(١).

ويؤيد شكسبير هذا الاتجاه حين قال على لسان هملت : ليس هناك شئ طيب أو خبيث ، ولكن الظن هو الذى يجعله كذلك .

There is nothing either good or bad but thinking makes it so .

وأخيرا فإن مؤدى هذا الرأى أن القيم ذاتية وليست موضوعية ، بمعنى أنها ليس لها وجود مستقل عن شعور الانسان وفكره . إذ أن الشئ الجميل على سبيل المثال لا يمكن تحديده بأى صفات موضوعية ، وإنما مقياسه هو شعور الانسان وانفعاله به . وهكذا نجد أن الناس تختلف فى احكامهم الجمالية بحسب اختلاف الزمان والمكان ، وليس ثمة معيار موضوعى يمكن الاعتماد عليه لحسم هذا التنوع والاختلاف ، ومن هنا قيل انه ليس ثمة مناقشة للأذواق ^(٢) .

وعلى طرف النقيض من الرأى السابق يوجد من يقولون بموضوعية القيم أى أن القيم لها وجودها الموضوعى المستقل عنا . ذلك انهم يرون أن القيمة صفة تكمن فى الشئ نفسه ، مثلها فى ذلك مثل سائر الصفات

^١ - فوزية دياب : القيم والعادات الاجتماعية . مع دراسة ميدانية . دار الكاتب العربى للطباعة والنشر . القاهرة ١٩٦٩ ص ٣٥ .

^٢ - أميرة حلمي مطر : مقدمة فى علم الجمال . دار النهضة العربية . ص ١٠٧ بدون تاريخ .

التي توجد في الأشياء . فإن الذى يجعلنى أحكم على هذا الشيء بأنه أبيض مثلا هو صفة البياض التي يحملها هذا الشيء ، وليس حكمى عليه بالبياض . هو مجرد حكم أتبرع به من عندى لهذا الشيء ، ولو لم يكن أبيض فعلا لما حكمت عليه بهذا الحكم ، وإذا فمصدر الحكم هو الصفة التي يحملها الشيء موضوع الحكم ، وهى صفات لا يختلف فيها الناس مهما اختلفت عصور المكان والزمان . وإذا أخذنا الحقيقة الرياضية على سبيل المثال ، فأنا نرى قيمة الصديق التي تحملها مثل تلك الحقيقة مصدرها ذاتي ، ولا تستمد صوابها من الإنسان الذي يدركها ، وتظل صادقة بالنسبة لكل مدرك عادي لها ، وقس على ذلك سائر الحقائق الأخرى مثل الحقائق الطبيعية والخلقية ، فالقيم الخلقية المثلى ، مثل قيمة الخير ، حقائق موضوعية ، ولا قبل لنا بتغييرها ، ولا نستطيع أن نقول إنها تستمد مبالغتها منا ومن ذواتنا . والحق يكون حقا بالنسبة للناس جميعا ، والخير كذلك يكون خيرا بالنسبة لكل الناس أيضا ، نظرا لأننا لن نختلف على تلك القيم المثلى .

ومن الفلاسفة الذين يؤمنون بموضوعية القيم الفيلسوف اليوناني " أفلاطون " فقد افترض أفلاطون عالما معقولا غير العالم المحسوس الذي نعيش فيه ، وتوجد في هذا العالم (المعقول) الصفات الثابتة للأشياء ، وجميع الكمالات كما هى ، وقال بأن العالم المحسوس الذي نحيا فيه عالم متغير متقلب مضطرب لا يمكن أن يكون مصدرا للقيم ، لأنه

عالم ناقص لا يمكن أن يكون مصدرا للقيم ، لأنه عالم ناقص للأسباب السابقة ، فلا يبقى إلا أن لهذه القيم مصدرا آخر مستقلا عن حياتنا الواقعية الحسية المتغيرة ، هذا المصدر هو العالم المعقول ، والنفس عرفت كل القيم الكاملة في هذا العالم المعقول حين كانت تحيا في هذا العالم قبل هبوطها إلى البدن . وحين نحكم على شئ بأنه خير أو حق ، فإن هذا الحكم سببه هو أن النفس تتذكر هذه القيم بمجرد رؤيتها للأشياء التي توجد في الواقع وتكون موضوع الحكم ، أما عن الأشياء المحسوسة في ذاتها فلا تحمل أى قيمة على الإطلاق .

ومن الفلاسفة الذين ساروا في هذا الاتجاه أيضا " ديفيه روس " إذ يقول: " إننا نعنى بكلمة جميل صفة لاتعتمد أبدا على الذات المدركة بل نعنى به شيئا موجودا في الشئ نفسه وجودا كاملا ، غير معتمد فى وجوده على علاقة الشئ بالعقل المدرك .

وخلاصة القول : أن هذا الرأى يذهب إلى أن القيم ليست ذاتية ، ويرى أن القيم لها وجود موضوعى مستقل عن الإنسان الذى يحكم بمقتضى تلك القيم . وإن حكمنا بأن شيئا ما جميل يرجع إلى الصفات المحددة الثابتة الموجودة فى الشئ الجميل ، وعلى نحو وجود الذهب فى أعماق البحر ، أو الأكسجين فى الهواء . وعلى ذلك فإن الإنسان عند حكمه على الجمال إنما هو يكتشف ماهو موجود فقط () . والنتيجة

الحتمية بمقتضى هذا الرأى : أن القيم لن تكون نابعة منا ، بل إن الأشياء
هى التى سوف تصبح مصدرا للقيم بما تحمله من صفات محددة .

غير أن الخلاف بين الاتجاهين السابقين مالم يثبت أن تمخض عن اتجاه
ثالث هذا الاتجاه الثالث له شيوع فى العصر الحديث ، ويذهب هذا
الاتجاه إلى اتخاذ موقف وسط بين الطرفين المتناقضين ، حيث يرى أن
القيمة هى محصلة التفاعل بين الشئ الذى يقع عليه الحكم وبين الإنسان
الذى يصدر هذا الحكم ، ولا يمكن أن تكون القيمة مصدرها الإنسان وحده
الذى يصدر الحكم ، أو يكون مصدرها الصفات الكامنة فى الشئ
موضوع الحكم . ويدللون على صحة رأيهم هذا بقولهم : إن وجود الشئ
وحده بصفاته الكاملة يصبح غير ذى معنى بدون الإنسان المدرك لهذا
الشئ ، وكذلك الحال بالنسبة للذات الإنسانية ، فإن وجود الإنسان نفسه
دون أن يكون هناك من شئ يحكم عليه أو شئ يقيمه يصبح أمرا لا معنى
له أيضا . وإذا فرضنا وجود لوحة فنية رائعة بقيت موجودة دون أن يقع
عليها نظر إنسان ما ، فهل يصبح لها معنى أو قيمة ؟ ثم ماذا يكون
معنى الخير بدون أن يكون هناك إنسان يفعله أو يتلقاه ؟ أى أن مؤدى
هذا الرأى نه لى يكون للقيمة من وجود فلا بد من ان يتفاعل الطرفان
معا : الذات المتركة والشئ موضوع الحكم ، ويقول اصحاب هذا الاتجاه
إنه حتى لو اعترض اصحاب النظرة الموضوعية القيم ، بأن الشئ
الجميل سوف يبقى جميلا حتى وإن لم يكن هناك إنسان يدركه ، لكان

اعتراضهم هذا غير ذي معنى ، لأنهم يقصدون أصلاً أن هذا الشيء الجميل سوف يكون جميلاً لدى أى إنسان يدركه .

ومعنى هذا أن وجود الطرفين معا أمر ضرورى لى يحدث التقويم ، فوجود الإنسان الذى يقوم الأشياء بقيمتها أمر ضرورى . وكذلك وجود الأشياء التى يريد لها هذا التقويم ، غير أنه لا يكفى مجرد وجود الإنسان فقط والشيء فقط ، بل بد كذلك من وجود عنصر الاهتمام من قبل الإنسان بالشيء موضوع الحكم حتى يحدث التفاعل بينهما ، ومن ثم يصدر فعل التقويم ، ولعل هذا هو ما ذهب إليه " رالف بارتون بيرى " Ralf Barton Perry " فى نظريته المعروفة باسم النظرية العامة للقيمة " General Theory of Value " .

فلقد ذهب هذا الأخير إلى أن أى الاهتمام بأى شيء يجعل هذا الشيء -ا- قيمة ، فالواقع أنه من الخصائص المميزة للعقل البشرى أن يقبل بعض الأشياء ويرفض البعض الآخر . ويقول إن أى شيء يكون موضع اهتمام فإنه حتماً محمل بالقيمة ، كما يقول : يعتبر الشيء ذا قيمة إذا اتصف بفعل فيه اهتمام ، ومعنى هذا أن أى شيء ما أيا كان يكتسب قيمة مادام هناك اهتمام به من أى نوع كان ، تماماً كما يحدث عندما يصبح أى شيء أياً كان هدفاً لأى شخص ، قد اتجه نحوه ، أى أن القيمة تنبع من الاهتمام والرغبة ، وليس ينبع الاهتمام والرغبة من القيمة .

وفى هذا المعنى يقول الفيلسوف الهولندى اسبينوزا : لا يحدث فى أى حال من الأحوال أن نسعى إلى شئ أو ننتمناه أو نتشوق إليه أو نرغب فيه لأننا نعتقد بأنه خير ، بل الحقيقة أننا نعتقد أن الشئ خير ، لأننا نسعى إليه وننتمناه ونتشوق إليه ونرغب فيه .

غير أننا لكى تلقى مزيدا من الضوء على مفهوم الاهتمام الذى نحن بصددته والذى يقصده " بيرى " فلا بد أن نشير إلى نظرية المجال النفسى فى تفسير السلوك الإنسانى ، فهذه النظرية الأخيرة ترى أننا لا يمكننا أن نفهم السلوك أى سلوك إلا إذا وضعنا فى اعتبارنا المجال الذى ينبعث منه هذا السلوك . ويذهب اصحاب هذه النظرية إلى أن العوامل الخارجية وحدها لا تكفى لكى يحدث السلوك ، وكذلك العوامل الداخلية وحدها لا تكفى لكى يحدث السلوك ، بل لابد من تفاعل ديناميكى يتم بين هذه العوامل الداخلية والخارجية حتى يحدث السلوك ، ولنضرب مثلا لذلك : إذا كنا أمام مصدر للماء المتلج فى يوم شديد القىظ ، وتصادف أن وجد شخصان أحدهما قد أصابه العطش بدرجة كبيرة، والآخر كان قد شرب قبل ذلك حتى ارتوى ، فإن الذى سوف يحدث أن الأول سيقبل على مصدر الماء بينما الآخر سوف يكون اتجاهه الإحجام وعدم القبول ، وهذا يدلنا على أهمية تفاعل العوامل الداخلية مع الخارجية حتى يحدث السلوك ، ومن ثم تظهر أهمية عنصر الاهتمام فى حدوث السلوك. الذى يهمنى هنا فى هذا الموضوع فكرة الدينامية فى الاهتمام نفسه ، بمعنى أن

أى تغيير فى الاهتمام أو الشئ موضوع الاهتمام ينتج عنه تغيير فى القيمة المصاحبة له ، ومعنى ذلك أننا نستطيع أن نغير من قيم الشخص إذا غيرنا من موضوعات اهتمامه ، فكلما غيرنا من اهتمامات الشخص حول الموضوعات المختلفة أدى ذلك إلى تغيير مماثل فى القيم المصاحبة لموضوعات الاهتمامات هذه ، كما أننا من الممكن أن نستفيد من عنصر الإهتمام هذا فى خلق وابتكار قيم جديدة لم يكن لها وجود قبل ذلك ، فإذا استغنا على عدة موضوعات اهتماما معنا وحاولنا إدخالها فى حياة الأفراد كان ذلك مدعاة إلى خلق قيم جديدة مصاحبة لتلك الموضوعات ولعل هذا هو ما تستفيد به سيكولوجية الاعلانات حينما تركز على جذب اهتمام الجمهور نحو موضوعات معينة تنص عليها مادة الإعلان ، فتخلق فيما إيجابية نحو مادة الاعلان .

وأخيرا فإبنا نرى أن هذا الراى الأخير فى تفسير القيم هو الذى يمكننا أن نستفيد به فى تأكيد هذا الموضوع ، ومن ثم فإبنا نرى أن مهمة المغير الاجتماعى ، تكمن فى عملية تغيير الاهتمام هذه ، والتربية تستطيع أن تفعل ذلك إزاء القيم التى أصبح التمسك بها غير مجد أو غير ملائم لروح العصر ، أو يكون التمسك بها مما يؤدى إلى تعويق خطط التنمية المعلقة . ومن ذلك على سبيل المثال القيم الخاصة بالإنجاب فى المجتمعات الريفية أو القيم التى تشكل النظر إلى النوع والعدد ، وقيم الزواج المبكر . كما تستطيع التربية أن تغير من هذه القيم عن طريق

تغيير الاهتمام بها ، فتقوم المؤسسات التربوية بإبراز عيوب تلك القيم السابقة وتوجيه النقد اليها وبيان أهم مساوئها وتوضيحها، فيؤدي ذلك إلى ان يفتر الاهتمام بها بالتدريج ، ثم ينتهي الأمر بأن يحس هذا الاهتمام كلية ، وبالتالي فإنه سوف تتغير القيم المصاحبة لهذا الاهتمام السابق . ثم تستطيع التربية في الوقت نفسه أن تخلق لدى الأفراد قيما جديدة تحل محل القديمة ، وذلك عن طريق إدخال موضوعات جديدة في حياة الأفراد وإبراز أهم محاسنها وتوضيح مزاياها وبيان قوتها ، وأهميتها فتستطيع من ثم أن نستحوذ على اهتمام الأفراد نحوها ، وبالتالي تخلق قيما إيجابية مصاحبة لها ، ولعل هذا هو هدف التغير القيمي في نهاية الأمر من بيان الدور الذي يمكن ان تقوم به التربية إزاء المتغيرات في القيم الإجتماعية.

السلم القيمي ونشأته :

الواقع أن القيم في حقيقتها هي عملية انتقاء واختيار يقوم بها الإنسان في مجالات الحياة المختلفة ، التي تضم اتجاهاته الأساسية وميوله العميقة الجذور ، والأشياء التي تحظى منه الاحترام والتقدير ، وهي تنبثق في سياق تتابع حياته ، ومن ثانيا ما يمر به من خبرات في الوسط المحيط به . فالقيم هي نتيجة عملية الانتقاء واختيار ، كما أن الانتقاء والاختيار يقوم على اساس القيم ، أي أن الإحالة متبادلة بينها ، ولكن ينبغي أن نذكر أن عملية الاختيار لا تتم في فراغ ، وإنما يقوم بها الفرد متأثرا

بالاساس الثقافى الذى يعيش فيه ؛ أى الوسط الذى ينشأ فيه ، ومايتضمنه من نظم التقاليد المرعية ، ومن العرف ، ومن أنماط سلوكية وعادات اجتماعية ، ثم انتقاءها واستقرارها ، فالقيم الاجتماعية هى بلا شك نتائج خبرات اجتماعية ، وهى تتكون نتيجة عمليات انتقاء جماعية يصطلح افراد المجتمع عليها لتنظيم العلاقات بينهم .

وفى هذا المعنى قول كلكوهن Klukhohn " وهو من المهتمين بدراسة القيم : إن الحياة الإنسانية فى الحقيقة خلقية ، ولابد أن تكون خلقية لأنها حياة اجتماعية . وفى الجنس البشرى لا يحدث التعاون أو غير ذلك من ضروريات الحياة الاجتماعية بصورة آلية كما فى الحشرات الاجتماعية ، بل إن البداهة توضح لنا أن الأخلاق هى قيم تتصل بالخلق وبكافة السلوك ، تتفق الجماعة وتتواضع عليها ، وبهذه الدرجة تعتبر الأخلاق قيما اجتماعية هى نتائج التفاعل الاجتماعية فى نطاق الثقافة .

ولما كانت القيم تقتضى الاختيار ، والاختيار يفضى إلى الإيثار ، ويقوم الإيثار على الترجيح والتفضيل ، كان لابد من وجود ماصطلح العلماء على تسميته ' بسلم القيم " The Value Scale فالنفضيل ينتج عن وضع الأشياء فى مراتب ودرجات بعضها فوق بعض ، وبعضها أرفع من بعض ، ولذلك فإن من خصائص القيم أنها تترتب فيما بينها ترتيبا هرميا ، فتهيمن بعض القيم على بعضها الآخر أو تخضع لها ، فالمفروض أن يحاول الفرد فى حياته تحقيق كل رغباته التى يعتقد أن

لها قيما عنده ، ولكن طبيعة الحياة نفسها ، وطبيعة الظروف التى تحيط به ، تحول دون ذلك . وكثيرا مايحدث تعارض بين القيم التى يدين بها ، ولذلك نجده يحاول أن يخضعها لبعضه لبعض ، فيخضع الأقل قبولا عند الناس للأكثر قبولا وفقا لترتيب خاص به .

فإذا فرضنا أن شخصا مالىه مبلغ من المال ، وأخذت تتصارع القيم فى انفاقه ، هل ينفقه على اولاده فيحسن من مستواهم الاجتماعى بحصولهم على درجات أعلى من التعليم والثقافة ، أم ينفقه فى مشروعات استثمارية تدر له دخلا إضافيا ؟ فإن الذى سوف يحدث أن هذا الشخص سوف ينفق هذا المبلغ بحسب ما يترتب من أهمية للتسلسل القيمى عنده . فإذا ما كان التعليم يحتل القيمة العليا عنده، فإن التعليم فى هذه الحالة سوف يعطى الأولوية ، ثم تليه المشروعات الاستثمارية ، ثم يليها الإنفاق على الترف والرفاهية مثلا ، وهكذا فإنه سوف يرتبها فى سلم قيمى حسبما الأهمية التى تنشأ لديه .

أثر التنشئة الاجتماعية فى تغيير السلم القيمى :

إن ترتيب قيم الأشخاص والمعانى والأشياء لا يظل على حال واحدة ثابتة فى سلم قيم الشخص ، بل تتغير بالنسبة لتغير نظرة الشخص للحياة على العموم ، وبالنسبة لنموه وتطوره ونضجه الجسمى والعقلى والاجتماعى ، وتبعاً للمؤثرات الثقافية والاجتماعية . من هنا يأتى دور

التنشئة الاجتماعية باعتبارها الأداة الهامة فى التأثير الثقافى ، وبالتالى فى تبديل وتغيير قيم الأشخاص وتحويل اهتماماتهم، فإن التنشئة من الممكن لها أن تحدث تعديلا فى ترتيب قيم الأشخاص تبعاً للقيم ذات الأهمية وذات الجدوى فى عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

نسبية القيم:

مما لا شك فيه أن القيم تختلف وتتغير تبعاً للزمان والمكان ، فإنها تتغير من وجهة نظر المجتمع الواحد على طول الزمان ، كما أنها تختلف فى الزمن الواحد بين المجتمعات المختلفة ، أما عن الاختلاف بالنسبة للمجتمع الواحد فإن ذلك يتضح من خلال نظرنا إلى تغير العادات والأعراف الاجتماعية .

ففى مجتمعنا المصرى على سبيل المثال : كانت تقام فيما مضى بمصر حفلات عيد وفاء النيل ، فيقدم للنيل قربانا على هيئة تمثال اعترافا بفضلله وعطائه ، وقد اختفت الآن مثل هذه الظاهرة تماما ، وكذلك اختفاء بعض العادات الخاصة بالزواج فى الريف المصرى ، فإنه كان يحرم على العريس مثلاً أن يرى عروسة قبل الدخول بها ، وقد اختلف الأمر الآن فأصبح العريس يرى عروسه مرارا وتكرارا بل يتحدث إليها قبل الدخول بها .

ويقاس على ذلك سائر الأشياء التى تتغير على طول الزمان فى المجتمع الواحد ، وذلك مثل المودات الخاصة بالملايس والزينة ، فمثل هذه المودات فى تغير دائم . ومن المعروف ايضا أن قيم الأبناء تختلف عن قيم الآباء ، وهذا هو مايسمونه فى العصر الحديث باسم " صراع الاجيال " فما كان مرغوبا فيه منذ عشر سنوات قد لا يكون كذلك الآن ، والعكس صحيح ، وهذا هو الدليل على النسبة الزمانية للقيم إن جاز لنا استعمال مثل هذا التعبير .

والقيم تختلف ايضا من مجتمع لآخر ومن ثقافة لأخرى ، بل تختلف من مكان لآخر داخل المجتمع الواحد ايضا ، فإن من الملاحظ على سبيل المثال فى مجتمعنا المصرى ، أن هناك بعض العادات والقيم فى مجتمعات الوجه القبلى ، ولا يوجد لها نظير فى مجتمعات الوجه البحرى مثلا ، وذلك مثل عادات الأخذ بالثأر ، وكذلك بعض العادات الخاصة بالخطبة والزواج التى قد تختلف إلى حد ما فى الوجه القبلى عنها فى الوجه البحرى ، وكذلك تختلف القيم من مجتمع لآخر ؛ فإننا على سبيل المثال نلاحظ فى مجتمعنا المصرى أن هناك احتراما لنظام الأسرة وتقديرا للزوجة وقداسة للحياة الزوجية بصفة عامة ، وهذا الأمر قد يختلف اختلافا تاما فى بعض الثقافات الأخرى ، ونلاحظ أن هذا الاختلاف أوضح ما يكون لدى بعض القبائل التى تسكن جنوب الهند ،

حيث إن هذه القبائل تعيش حياتها الأسرية فيما يسمى بـ " نموذج تبادل الزوجات " بين الأخوة والإصدقاء .

وهذا الاختلاف بين الثقافات داخل المجتمع الواحد ، وكذلك بين المجتمعات المختلفة ، يدلنا أيضا على وجود ما يسمى بالنسبة المكانية للقيم .

تصنيف القيم :

يعتبر الكتاب الذى ألفه " شبرانجر " Spranger والذى أطلق عليه أنماط الرجال Types of men من أحسن ماورد فى تصنيف القيم من حيث محتواها .

ويمكن تصنيف القيم على وجه العموم ، كما يأتى :

Dimension of Content	أولا : بعد المحتوى :
Dimension of Intent	ثانيا : بعد المقصد :
Dimension of Intensity	ثالثا : بعد الشدة :
Dimension of Generality	رابعا : بعد العمومية :
Dimension of Explicitness.	خامسا : بعد الوضوح :
Dimension of Permanency .	سادسا : بعد الدوام :

أولاً : بعد المحتوى : Dimension of Content

أورد لنا شيرانجر تصنيفاً للقيم من حيث محتواها في كتابه السابق يضم ستاً من القيم هي ١- القيمة النظرية ٢- القيمة الاقتصادية ٣- القيمة الجمالية ٤- القيمة الاجتماعية ٥- القيمة السياسية ٦- القيمة الدينية.

ويقصد بالقيمة النظرية : اهتمام الفرد وميوله إلى اكتشاف الحقيقة ، وهو في سبيل ذلك الهدف يتخذ اتجاهاً من العالم المحيط به ، فهو يوازن بين الأشياء المحيطة به على أساس ماهيتها ، كما أنه يسعى وراء القوانين التي تحكم هذه الأشياء ، بقصد معرفتها دون النظر إلى القيمة العملية أو الصورة الجمالية لها ، والحق أن هذه القيمة تكاد تكون قيمة عامة يشترك فيها الناس جميعاً ، فإن النزعة إلى التساؤل والتفلسف ظاهرة طبيعية في الإنسان ، ومرتبطة به من حيث كونه إنساناً (١) .

أما القيمة الاقتصادية فيقصد بها اهتمام الفرد وميوله إلى ما هو نافع مفيد ، وهو في سبيل ذلك الهدف يتخذ من العامل المحيط وسيلة للحصول على الثروة وزيادتها عن طريق الإنتاج .

١ - عطية محمود هنا : القيم دراسة تجريبية مقارنة . في كتاب قرارات في علم النفس الاجتماعي ، تأليف لويس كامل مليكة ، مؤسسة المطبوعات الحديثة ، القاهرة . ص ٦٠٢ .

أما القيمة الجمالية ، فيقصد بها اهتمام الفرد وميله إلى ما هو جميل من ناحية الشكل والتوافق .

وأما القيمة الاجتماعية فيقصد بها اهتمام الفرد وميله إلى غيره من الناس ، فهو يحبهم ويميل إليهم وإلى مساعدتهم وحل مشاكلهم .

وأما القيمة السياسية فيقصد بها اهتمام الفرد وميله للحصول على القوة. والشخص الذى تغلب عليه هذه القيمة شخص يهدف إلى السيطرة والتحكم فى الأشياء أو الأشخاص .

أما القيمة الدينية ، فيقصد بها اهتمام الفرد وميله إلى المسائل الدينية والكشف عنها ، ومعرفة ما وراء العالم الظاهرى .

غير أن هذا التقسيم الذى قدمه شيرانجر للقيم لايعنى أن الأفراد يتوزعون عليها ، ولكن يعنى أن هذه القيم توجد جميعها فى كل فرد من الأفراد ، غير انها تختلف من فرد لآخر قوة وضعفا فى الفرد ومجموعات الأفراد .

ثانيا بعد المقصد : Dimension of Intent

تنقسم القيم من حيث المقصد إلى : قيم وسائلية ، وقيم غائية أو هدفية. والقيم الوسائلية هى التى تعتبر وسيلة إلى غاية أخرى تخفى وراءها ، وبينما القيمة الغائية أو الهدفية هى تلك القيمة التى تعتبر غاية فى ذاتها ، ولا تهدف إلى غاية أخرى غيرها .

ثالثا : بعد الشدة : Dimension of Intensity

تتفاوت القيم من حيث شدتها تفاوتاً كبيراً ، وتقدر شدة القيمة بدرجة الإلزام التي تفرضها ، ونوع الجزاء الذي تفرضه أو تقررده ، وتبعاً لهذا يمكننا تقسيم القيم بحسب شدتها إلى : قيم الزامية ، وهذه تكون ملزمة للجميع ، ويرى المجتمع تنفيذها بقوة وحزم ، وكذلك القيم المفضلة ، وتلك التي تشجع المجتمع على الاقتداء بها ، ويكافئ من ينجح في أدائها ، ولكنها غير ملزمة . وكذلك هناك القيم المثالية ، مثل القيم التي تدعو إلى مقابلة الأساءة بالإحسان .

رابعا : بعد العمومية Dimension of Generality

تنقسم القيم من حيث شيوعتها وانتشارها إلى قسمين أساسيين :

(أ) قيم عامة : (ب) قيم خاصة :

أما القيم العامة فهي تلك القيم التي تعم المجتمع كله ريفه وحضره وطبقاته وفئاته المختلفة ، فلا تخص فئة دون أخرى أو جماعة دون أخرى . ومن أمثلة القيم العامة في المجتمع المصري احترام نظام الأسرة وقداصة الحياة الزوجية ، وتفضيل الذكور على الإناث ، وكذلك احترام كبار السن .

أما القيم الخاصة فهي تلك القيم التي تخص فئة من الفئات ، أو طبقة من الطبقات ، ولا تعم المجتمع كله .

خامساً : بعد الوضوح : Dimension of Explicitness

يعتبر هذا البعد أحد الأبعاد القيمة الهامة في تركيب البناء القيمي ،
وتنقسم القيم من حيث وضوحها إلى قسمين :

(أ) قيم ظاهرة أو صريحة . (ب) قيم ضمنية أو مضمرة .

أما القيم الصريحة فهي تلك القيم التي يعبر عنها الفرد باللفظ صراحة ، كما تظهر واضحة في سلوكه متفقة مع اللفظ ايضاً ، ولكن القيم الضمنية على العكس من ذلك . فقد يعبر عنها الشخص باللفظ ، ولكنها تظهر في سلوكه وفي انماط اختياره وانتمائه للأشياء ، فيستدل عليها من خلال تصرفاته إزاء المواقف المختلفة .

والذي يهمنا من أمر هذه القيم هو مدى اتفاق القيم المعلنة او الصريحة مع القيمة الضمنية الى يضمها الشخص في داخله ، فقد كون الشخص يرغب حقيقة في كثرة الإنجاب ويفضل العدد الكبير من الأطفال لكنه لا يعلن ذلك صراحة ، بل يجوز أنه يعلن على الضد من ذلك انه لا يرغب في كثرة الإنجاب أو العدد الكبير من الأطفال ، وذلك بقصد ارضاء من أمامه ، وخاصة إذا كان يشعر أن الشخص الذي أمامه يفضل ذلك ، ونحن في كثير من الأحيان ننخدع إزاء القول المعلن الصريح ، دون البحث عما يخفى وراءه من قيم ضمنية .

ولكننا يجب علينا ألا نكتفى بالقول وحده في معرفة القيمة الحقيقية لدى الشخص ، بل يجب النظر إلى مدى توافق السلوك مع القول الدائمة

سادساً : بعد الدوام : Dimension of Permenanenoy

كما يهمننا أيضاً في هذا المبحث أن نشير إلى أهمية القيم من حيث دوامها ، حيث إن هذا البعد يفيد أن القيم تنقسم إلى قسمين : قسم عابرة - قيم دائمة .

وإذا أردنا الحديث عن القيم العابرة عرفنا أنها هي تلك القيم الوقتية العابرة العارضة القصيرة الدوام السريعة الزوال مثل القيم المرتبطة بالمواد ، كمودات الزى والتجميل ، خاصة عند النساء ، وطرق تأثيث المنزل وبنائه وزخرفته ، وكذلك القيم المتعلقة بالبدع والنزوات والتقاليع . فما الموادات والبدع والنزوات والتقاليع إلا مظاهر الذوق العام ، والمزاج العام للناس أو الجماعات منهم في فترة معينة . ولذلك فإن القيم المرتبطة بها قيم عابرة عارضة تعبر عن التذبذب والتغير والصعود والهبوط في أذواق الناس ومزاجهم . والملاحظ أن هذه القيم العارضة الوقتية لا تكون لها صفة القداسة الى تتصف بها نقيضتها الدائمة ، وذلك لأنها تتعلق بالحاضر ولا تتصل بالماضي . وإذا جاز لنا أن نستعير نفس تشبيه فوزية دياب حيث تشبه القيم الدائمة بالماء الذي يجري في النهر الهوينى ، قلنا إن القيم الوقتية أو العابرة تشبه الأمواج العالية المتغيرة

على الدوام ، التي تضرب وجه هذا الماء ، وهي مع قلة أهميتها تظهر أمام العين من سير النهر نفسه . وليس معنى هذا أنها قليلة الشأن أو ضعيفة الأثر في حياة الناس .

ومن القيم العابرة أو الوقتية التي قد أصابها التغير في الريف المصرى على وجه الخصوص ، تلك القيم التي تتعلق بزي المرأة ، فقد كانت المرأة فيما مضى في المجتمع الريفي ترتدى زيا من شأنه أن يحجب كل جسدها . أما الآن فقد تغير الوضع ، حيث إنها قد تخففت كثيرا من مثل هذا الحجاب ، وكذلك بعض القيم المرتبطة بالزواج في الريف المصرى . فقد كان الأمر فيما مضى بالنسبة لما يتعلق بعادات الزواج في الريف مختلفا عما هو الآن ، حيث كان الزواج في الريف المصرى فيما مضى عبارة عن اتحاد بين اسرتين أو عائلتين ، أكثر منه اتحادا بين شخصين (رجل وامرأة) ، حيث كان يتقدم والد العرس إلى اسرة العروسة ، ويقرا الفاتحة مع والد العروسة ويتفق معه بشأن كل شئ ، وما دور العريس إلا كدور المتفرج الذي لا رأى له ، بل عليه أن يسمع الأمر ويطيع ، حتى تسلم له العروس ليلة الزفاف . أما الآن فقد تغيرت مثل هذه العادات كثيرا عن الماضى ، حيث أصبح دور العريس دورا إيجابيا إلى حد كبير .

والقيم الدائمة ، هي تلك القيم التي تبقى زمنا طويلا مستقرة في النفوس لدى الناس ، تنتقلها الأجيال ، مثل القيم المرتبطة بالعرف

والتقاليد ، فالعرف والتقاليد عادات تتعلق بالماضى ، وكثيرا ما تمتد جذورها إلى أغواره البعيدة . وبالطبع لا يقصد بالدوام هنا الدوام الأبدى، وإنما الدوام النسبى.

والقيم المؤقتة أو العابرة هى موجات فجائية من التغيير الاجتماعى المؤقت تعترى نظرة الناس إلى بعض الأوضاع الاجتماعية وتدفعهم إلى الأخذ بهذا التغيير فى الفكر والسلوك أو العمل .

ولاتدوم القيم المؤقتة فترة طويلة لأنها تتأثر بظروف اجتماعية يستجيب لها المجتمع بسرعة مثل المودات فى الزى واساليب الترويح والتسلية والفنون والأمور الكمالية فى الأثاث والعمارات والأدوات المستعملة وبعض الأفكار العلمية المتسارعة التى قد تروج لطرفاتها وسهولة فهمها .

وتقوم القيم المؤقتة على اساس نفسى هو رغبة الناس فى التغيير وسامهم من روتينية الحياة ، وصرامة التقاليد وحاجتهم إلى مجاراة العصر والتطلع إلى المستقبل والنفور من الماضى . ولذلك يقبل على هذه القيم الشباب أكثر من الشيوخ .

ويبدأ انتشار هذه القيم على هيئة بدعة أو ابتكار فى أحد النظم الاجتماعية والسلوك الاجتماعى العام (مثل التحية برفع اليد عن بعد بين بعض الفئات من المصريين) أو استخدام الاجهزة وأدوات

المنازل والمدارس والمؤسسات والديكور . وتقابل هذه القيم فى أول الأمر بمعارضة ثم لاثبت بطرافتها أن تجتذب بعض النفوس التى تشعر أنها تحقق بعض المزايا مثل الشعور بالتميز أو الانتماء إلى الطبقة المتيصرة أو القدرة على تحدى الأوضاع القائمة .

ولاستمر هذه القيم مدة طويلة فإنه بمجرد أن يصبح شأنها يفقد طابع الجدة والجاذبية ، ولا يعود ليلا على التميز الطبقي وتتصرف عنه الطبقات التى رحبت به فى المبدأ وتفكر فى موجة جديدة من موجات الذوق العام .

وقد تنطفي موجة هذه القيم المؤقتة قبل أن تنتشر لأنها لم تجد قبولا أو ترحيبا من فئة تكفى لنشرها وذلك إذا كانت هذه الموجة مخالفة للدين أو للنظام السياسى أو للاقتصادى للمجتمع أو كانت خاصة بجماعة معينة من جماعات المجتمع ذات مكانة دنيا .

وتتوالى موجات القيم المؤقتة لكى تخلق توازنا فى المجتمع بين الماضى والحاضر تجعل الحركة الاجتماعية ممكنة وتيسر انتقال المجتمع بأمان نحو المستقبل وهو مرتكز على قواعد ثابتة من البناءات الثقافية الاجتماعية الماضية (العادات والتقاليد والعرف) .

وتأخذ بعض الفئات التى تتعلق بالماضى وتعتبره هو العصر الذهبى للمجتمع تقوم هذه القيم وتهاجمها كلما احتوى على ما يناقض

التراث الاجتماعى وقد تنهها بالخروج على الدين جهلا منهم بوظيفة الدين فى الحياة الاجتماعية ، ولكن تيار هذه القيم يكون قويا بحيث يستطيع أن يكتسح كل معارضة ، لأنه يمثل أرادة التغيير الاجتماعى ويتبع من تناقضات الأوضاع القائمة فى النظم الاجتماعية بفضل المنطق الجدلى والحوار الاجتماعى .

ومن أمثلة ذلك أن الحرب العالمية الثانية استمرت ست سنوات (١٩٣٩ - ١٩٤٥) ودمرت معظم المدن والمصانع الأوربية وقاسى العالم ويلات الحرمان والجوع والعرى والمرض ومع ذلك فإنه ما أن انتهت الحرب وسرحت الجيوش الا وقد ظهرت موجة (موضه) خاصة بملابس السيدات هى (موضه) الفساتين الطويلة جدا .

وقامت قيامة الصحف والحكومات والرأى العام بتهم بيوت الأزياء والنساء بالتبذير والسخف وعدم مراعاة الظروف القاسية التى يجتازها العالم حيث أن المصانع لم تكن قد حولت بعد من الانتاج الحربى إلى الانتاج السلمى والبلاد محتاجة إلى آلاف البلايين من الجنيهات لإصلاح الطرق والمباني وشبكات المياه والإنارة والمواصلات وإعادة الحياة إلى طبيعتها الأولى بالتدريج .

ولكن كان منطق هذه القيم هو أن نساء العالم عشن طول مدة الحرب بالملابس العسكرية القصيرة وعانين النوم فى المخابئ بجوار

الغرباء مما أفقدهم الشعور بحرمة الانوثة والرغبة فى اخفاء ماكانت تظهره تلك الظروف من جسم المرأة فرحبت النساء بهذه الموجة وأقبلن عليها رغم نقص الأقمشة وارتفاع اسعارها وحاجة الملايين من السكان فى اوربا والعالم إلى مايستر أجسامهن.

ومالبثت هذه الموجة بعد أن قامت بوظيفتها أن تخلت عن مكانها لموجة الملابس القصيرة (أى نقيض الموضوع) وهكذا تتوالى موجات القيم المؤقتة العابرة فى مجالات الحياة الاجتماعية وفقا للمنطق الجدلى مما يؤدى إلى احياء موجات قديمة جدا فى صورة جدية تنسم بالطرافة والجاذبية .

وهناك ثمة اسباب تدعو إلى انتشار القيم العابرة المؤقتة لعل أهمها مايلى :-

- سيادة الديمقراطية حيث يعيش الناس بالمساواة وزال القيود التى كانت تميز الطبقات بزي معين وأسلوب خاص فى الحياة والعمل .

- انتشار المدن التى تجمع اعدادا كبيرة من السكان لايتشعرون مثل الريفيين بقوة التقاليد .

- لذلك يميلون إلى التجديد والاقبال على موجات الذوق العام بفضل الايحاء والتقليد والرغبة فى الظهور بمظهر المكانة العالية .

- سيادة الفلسفة المادية التى تعبر عن روح العصر وتدعو إلى التمتع بمباهج الحياة وارضاء الرغبات النفسية وإخفاء مظاهر النقص .
- قيام الصناعة الآلية الحديث على الإنتاج الضخم الذى ينتج للعالم كله كميات هائلة من المنتجات وحاجة المصانع إلى تصريف هذا الإنتاج بسرعة .
- حاجة المصانع الرأسمالية إلى استمرار انتاجها بكميات كبيرة حتى تضمن استمرار العمل فيها لآلاف العمال وزيادة ارباح اصحابها ، فتلجأ إلى التجديد فى مصنوعاتنا فى كل موسم ، وتسخر فى سبيل ذلك جيشا من العلماء والمخترعين للأبحاث وعددا هائلا من رجال الدعاية لترويج السلع الجديدة .
- ارتباط العالم كله بوسائل مواصلات سريعة تجعل امكان نقل المنتجات إلى أى مكان فى العالم سهلا بنفقات معقولة وكذلك بوسائل دعاية قوية النفوذ والانتشار مثل الصحف والاذاعة والتلفزيون والسينما والمعارض .
- وقيام المتاجر الكبرى والبنوك التى تيسر عمليات البيع والشراء بالنقسيط والقروض وتشجيع ذوى الدخل المحدود على مجاراة ذوى اليسار .

- انتشار التعليم في المجتمعات أكثر من أى وقت مضى وماأظهره
من الأصول الخرافية لبعض التقاليد مما قلل من الشعور بقديسيّتها
وأهمية التمسك بها .

(ب) العادات

وهي أنواع من السلوك الاجتماعي يغلب عليه الطابع النفسي لأنه يرضى مشاعر وجدانية تتشبط في ظروف اجتماعية معينة وتؤدي هذه الأنواع من السلوك إلى إرضاء هذه المشاعر مثل عادات التزاور والاحتفاء بالاعراب وأداب الحديث والمشاركة في العمل والقيام بسلوك معين في الأفراح والمآتم والأعياد والمواسم وتقديم الهدايا وقبولها .

وتفاوت بناء العادات في المجتمع ، فبعض العادات تعتبر نظاما حياتيا سلوكيا يوميا مثل عادات الطهو وطرق تناول الطعام وعادات النظافة وغيرها ، والبعض الآخر يعتبر أوضاعا غير دائمة تخضع للظروف والملابسات . ومن أمثلة ذلك عادة الأخذ بالثأر وعادة رد العدوان بأشد منه وعادة زيارة القبور ، وعادة الاحتفال بالزوار ، والاحتفال الموسمي بموتى الأضرحة الذين تقام لهم الموالد والأعياد والاحتفالات .

والواقع أن هذا التقسيم لا يقوم على أساس علمي وإنما يستند الى أساس أخلاقي إذ أن جميع العادات سواء كانت يومية أم غير دائمة إنما ترجع إلى ظروف اجتماعية بيئية ، وكانت حينئذ ملائمة لتلك الظروف ولكن تلك العادات ظلت باقية رغم انقضاء ظروفها فكانها

أثار متحفه بقيت في بعض الجامعات التي لم تتطور ثقافتها بتطور ثقافة المجتمع الكلية بل بقيت ثقافتها متخلفة مثل عادة احتفاظ البعض بلبس الطربوش في مصر وامساك العصا أو حمل المذبة (المنشة) أو اصرار بعض الحجاج على رسم مناظر الحج على منازلهم بعد عودتهم من الحج والتمسك بلقب الحاج .

وقد تلجأ بعض الطوائف والفئات إلى اصطناع عادات معينة تميزهم عن الطوائف والفئات الأخرى مثل عادة بعض رجال الدين في ارتداء زى معين أو بأرسال اللحية وعادة المحامين واساتذة الجامعات في ارتداء الروب أثناء المرافعة في المحاكم أو المحاضرة في الكلية ومثل عادة المصريين في احترام الصغير للكبير وعدم التدخين أمامه أو التقدم عليه في السير أو الجلوس أو تناول الطعام أو الخروج أو الدخول قبله . وثمة عادات خاصة بالمجامع العلمية والحفلات والجامعات .

وهناك عادات خاصة بمواسم معينة مثل عادات المصريين في شهر رمضان وفي عاشوراء وفي مولد النبي وفي موالد الأولياء الصالحين وفي حفلات (السبوع) والختان والنجاح في الامتحانات أو المشروعات ومثل عادات زيادة الاضحية في المناسبات الخاصة وزيارة المرضى وحفلات أعياد الميلاد .

ويتميز بناء العادات الاجتماعية داخل النسق الاجتماعي بعدد من الخصائص لعل أهمها :

- ١- العادات تشير الى أنها سلوك نفسى اجتماعى ينشأ فى المجتمع تلقائيا لأرضاء نزعات نفسية طبيعية .
- ٢- أن العادات مطلوبة لذاتها وأنها مرغوبة فى كثير من الاحيان ملزمة فان الأفراد يتمسكون بها لرغبتهم فى القيام بها .
- ٣- أن العادات قديمة وأنها تاريخية بمعنى أنها نشأت فى المجتمع فى ظروف معينة وتوارثتها الجماعات بسبب قيمتها الوجدانية .
- ٤- تتناول التفكير وأنها خاصة بالسلوك العملى أو التفكير أو الاعتقاد
- ٥- تتميز بأنها كلية وجزئية فى آن واحد وأنها قد تبقى جزئية أو تعم المجتمع كله طبقا لمدى تجانس ثقافة المجتمع وعدم تخلف بعض الفئات .
- ٦- تتميز العادات بأنها ديناميكية وأنها آلية بمعنى أنها حركات تتم عندما عندما تستدعى الظروف القيام بها دون أن يفكر الإنسان فى مدى أهميتها أو صلاحيتها للظروف الاجتماعية الجديدة .
- ٧- يشير استقرارها إلى أنها زمنية وأن الزمن يضيف عليها نوعا من القداسة بحيث يصعب التخلي عنها بل وقد ينسبها المتمزمون إلى اصل دينى حرصا منهم على بقائها .

٨- تتمتع العادات بمرونة أكثر من التقاليد والعرف وأن الخروج عليها لا يجرى المجتمع بشدة مثلما يجرى الخروج على التقاليد أو العرف .

٩- تتميز العادات بأنها مجهولة المصدر ولا يعرف أحد في الغالب أصلها ولابدائها وإذا عرف هذا الأصل قلل ذلك من قيمتها وأهميتها .

بعض العوامل المؤثرة في التركيب البنائي للعادات واستمراره

يتأثر ثبات التركيب البنائي للعادات بطبيعة حجم المجتمع فكلما قل عدد السكان أدى ذلك إلى معيشة الناس وجها لوجه في علاقات أولية مما يؤدي إلى ثبات العادات إذ يكون سلوك كل منهم أمام الآخرين مكشوفاً وجزاؤه فوراً .

وأنقسام المجتمع إلى طبقات يجعله حرباً على بقاء العادات لأنها تعمل على إثبات النظام الطبقي .

وعزلة المجتمع وانغلاقه وعدم اختلاطه بالمجتمعات الأخرى يجعله متمسكاً بعاداته لا يرى سبباً لتغييرها .

كما أن خصائص الحياة البيئية تلعب دوراً في ثبات العادات في مجتمعات مثل مجتمعات الصيد والرعى والزراعة تجعل العادات تثبت لأن الطبيعة لا تتغير منذ أن قامت الظروف التي خلقت العادات .

وثبات النظم الاجتماعية وعدم الرغبة فى تغييرها بسبب عدم وجود عوامل التغير مثل الاختراعات الجديدة سواء كانت صناعية أم ثقافية يودى إلى الثبات النسبى فى التركيب البنائى للعادات هذا فضلا عن استمرار سلطة مدة طويلة فى أيدى أسرة معينة يهملها الاحتفاظ بامتيازاتها التى منحها إياها الظروف الاجتماعية يجعلها تقاوم كل حركة تهدف إلى تغيير العادات.

ويرى بعض العلماء أن العادة لاتعم المجتمع كله وأنها ذات طوعية نفسية ومن هذا يتضح أن مايراه بعض المشتغلين بعلم الاجتماع من أن العادة الاجتماعية تسود جميع الحالات الاجتماعية ليس الا مبالغة لأنه إذا كانت العادة تعم المجتمع كله فانه من الصعب تعديلها أو تغييرها ثم أنها لن تكون ثمة عادات موسمية والمشاهد أن العادة الجماعية قد تتغير نظرة المجتمع إليها بعد معرفة أصلها أو أهميتها الاجتماعية فيتخلص منها بالتدريج مثلما تخلص المصريون من لبس الطربوش للرجال اليشمك للسيدات ولم يستعصوا عنها بالنتعة والعادة الموسيقية ليست ملازمة ولا عامة فمثلا الاحتفال بشم النسيم فى مصر لايمسك به كثير من المصريين والفئات المتقنة تستنكر مايقترن به هذا اليوم من عادات أكل الفسيخ والبصل بل وزيارة الحدائق بسبب مايزدحم به من بعض الجماعات ومايمارسونه من مبادئ .

وكذلك الاحتفال باعياد الميلاد فإنه لا يقبل عليه سوى الطبقة الوسطى والعليا وهناك عادات خاصة ببعض الفئات أو الأقاليم لا يشاركون فيها غيرهم مثل عادات اعداد الخبز فانها تختلف فى كل اقليم فى مصر عنها فى اقليم آخر كما انه لكل من الأقباط والمسلمين عادات خاصة بهم . فمثلا عادة التدخين منتشرة فى جميع بلاد العالم ومع ذلك فانها لم تصبح تقليدا ، لأن فى العادة عنصرا فرديا تختلف به عن التقاليد وهذا العنصر الفردى هو الذى يجعل العادة تختلف فى مدى تمسك الجماعات بها ، ويتغيرها أو تعديلها أو التخلص منها . ومن شواهد هذه التفرقة بين العادة الاجتماعية والتقليد أنه فى المآتم التى يجتمع فيها النساء قد استعوض فيها اخيرا عن السيدة التى كانت تقوم بالنواح على الميت ويسمونها المعدة " بامرأة تقرأ القرآن ولم تصبح هذه العادة الجديدة تقليدا لأنها لم تعمم فى المجتمع كله مثلما عمته فى البناء الخاص بالرجال من المآتم حيث اصبح قارئ القرآن فيه من التقاليد الثابتة ولاشك أنه إذ عمت عادة قراءة القرآن فى المآتم الخاصة بالنساء فان هذه العادة ستتحوّل إلى تقليد .

ومثال ذلك ايضا أن من العادات المستحدثة فى مصر أن بعض المسلمين يقومون بعقد زواجهم فى المساجد ، ومن الواضح أنه إذا استمرت هذه العادة شملت كل عقود الزواج فان العادة ستصبح تقليدا

بل وقد يصبح من شروط عقد الزواج فى المستقبل أن يكون فى المسجد .

علاقة العادات بالنسق الثقافى فى المجتمع :

هناك علاقة وثيقة بين نمط العادات وطبيعة النسق الثقافى السائد حيث تعمل على تجديد ثقافة المجتمع فكل عادة مستحدثة تؤدى إلى تغيير بعض الأوضاع الجامدة .

وترضى العادة بعض الطوائف التى تسود فيها لأنها تزيد من تضامنهم وتميزهم عن الجماعات الأخرى حتى لا يذوبوا فيها ، مثلما يلاحظ فى العادات الخاصة بالاقليات .

وتكشف بعض العادات عن جوانب من تاريخ المجتمع لأنها تنتمى الى حوادث أو عقائد مضت وبقيت هذه العادات كأثار لتلك الحوادث أو العقائد مثل عروسة المولد فى مصر .

وقد تصبح العادة الاجتماعية تقليدا فتعمل على ثبات ثقافة المجتمع واستقرار أوضاعه . وقد تنتهى وظيفتها بانتهاء الظروف التى أنت إليها فتبقى أثارها عاملة على بقاء أوضاع اجتماعية فى نطاق ضيق .

ويؤدى التمسك ببعض العادات القديمة بعد زوال ظروفها إلى بقاء وسائل الإنتاج المرتبطة بها وعدم اندثارها مثل بعض عادات الطهو وماتحتاج اليه من أواني قديمة .

وتساعد العادات الاجتماعية على بقاء بعض الفنون القديمة واستمرارها مثل عادة لبس الخلخال أو الملاية اللف والتزين بالذهب الكثير عند بعض الطبقات .

ويحدث صراع بين العادة القديمة والجديدة وتنتصر منهما العادة التي توفر الوقت والمجهود لو تكلف زيادة في المال مقابل دلالتها على مكانة الجماعة التي تمارسها مثل حلول عادة السفر بوسائل المواصلات الحديثة الذي حل محل عادة السفر بالوسائل القديمة .

وتساير العادة الاجتماعية التطور الثقافي والتكنولوجي وتعتبر عنه على نحو ما نلاحظ من حلول عادة استعمال المخترعات الحديثة مثل الثلاجة والغسالة والتلفزيون والملابس الجاهزة وقلم الحبر والقلم الجاف والآلة الكاتبة والكمبيوتر . والمصابيح والأجراس الكهربائية والساعات الاوتوماتيكية والأسنان والشعور الصناعية والنظارات الطبية وغيرها من الأدوات .

(ج) التقاليد

يشير مفهوم " التقاليد " كمفهوم اجتماعي إلى ذلك السلوك الجمعي الذي يشير إلى توحيد بعض الفئات والطبقات تحت نمط معين من أنماط ذلك السلوك وتناقله بين الأجيال ، سواء عبر ذلك السلوك عن تعبيرات مادية أو معنوية أو أخلاقية .

فالتقاليد هى سلوك الجماعة بما فى ذلك التعميمات الفلسفية والاخلاقية المراد بها خير الجماعة والتي ترتضى بها هذا السلوك وتلتصق به اثناء نموها .

وينشأ التقليد من العادات الاجتماعية فان العادة تفرضها ظروف اجتماعية معينة فمثلا من المعروف أن سلوك اعضاء الجماعة البدائية وأوفرهم تجربة يستوجب نفوذا عظيما ويؤدى هذا النفوذ إلى قيام عادة أكرام المسنين وتبجيلهم وحسن معاملتهم ويتمسك المسنون بهذه العادة ويبحثون عن أصل لها فى الماضى حتى تصبح تقليدا وينشأ الاطفال ويرون آباءهم يستسلمون دائما لنفس التقليد ويطيعون نفس الاشخاص . ويلاحظون أن الحديث من حق الكبار وحدهم وإذا تدخلوا فى الحديث زجرهم الكبار والزموم إطاعة هذا التقليد وكذلك يلاحظون مواقف كثيرة تؤكد هذا التقليد وتمتدح من يطيعونه وتتم من يخرجون عليه فينطبع فى اذهانهم (الاطفال) طابع الاحترام للتقاليد حتى ينالوا إعجاب المجتمع ونشأه .

وقد تنشأ التقاليد من عادات فى ظروف معينة وتمسكت بها الجماعة نتيجة استدلال منطقي خاطئ ومن الامثلة على ذلك كثير جدا من التقاليد .

فقد حدث فى مولمبو أن انتشر الطاعون عقب وفاة أحد البرتغاليين فاذا بسائر الجماعات المقيمة هناك تتخذ كل إجراء ممكن لكى لا تترك أى رجل ابيض يموت فى حدودها .

وحدث فى جزر نيكويان أن توفى بعض الأهليين وكانوا على وشك البدء فى صناعة الفخار فكانت النتيجة أن حرمت الجماعة هذه الصناعة وأصبح ذلك من التقاليد المحرمة .

وتصادف أن قدم البيض إلى رجل من البوشمان بأحدى القرى الوطنية عصا مزخرفة ليستعملها رمزا للسلطان ومات الرجل وخلف العصا لولده الذى تصادف أن مات بعده سريعا ، فما كان من الأهليين إلا أن ردوا العصا وحرموا على رؤسائهم اقتناءها لئلا يموتوا جميعا .

وكان من تقاليد وسط مدغشقر حتى عهد قريب عدم إقامة بناء من مواد غير قابلة للاحتراق فى أى مدينة استنادا إلى خرافة مأثورة .

وحدث لجماعة من الاسكيمو أن خرجت للصيد فلم تظفر بشئ فرجع أحد أفرادها إلى زحافته وأخذ يأكل فخذ كلب وبينما هو عائد وعظمه الفخذ فى يده صادف أحد عجول البحر وقتله ومنذ ذلك الحين والجماعة لاتخرج إلى الصيد الا ومعها عظمة .

وحدث أن انتشر مرض الجدري بين البياكوت عقب مشاهدتهم الجمل لأول مرة فباتوا يعتقدون أنه السبب فى الوباء واصبح من التقاليد لديهم تجنب رؤية الجمل والفرار منه .

وتزوجت إحدى نساء هذه القبيلة نفسها رجلا من قبيلتها وتصادف أن فقدت بصرها بعد ذلك بوقت قصير فأرجع القوم ذلك إلى أنها تزوجت زوجا داخليا وبذلك تمسكوا بتقليد الزواج الخارجى أى من خارج القبيلة .

وقد تنشأ التقليد نتيجة لمقيدة دينية ففي بعض القبائل البدائية يلقون متاع الميت خارج بيته حتى لا يرجع إليه بعد دفنه .

بينما كان الأمر فى مصر على العكس من ذلك إذ كان بسبب اعتقادهم فى الخلود ورغبتهم فى رجوع الروح إلى الجسد كانوا يحرسون على التحنيط ويودعون مع الميت كل ماكان يتمتع به فى حياته من اثاث وأوانى وأجهزة وملابس وتاريخ .

وقد أوجدت التوتمية محرمات تتصل بالتوتم - فالهنود يقدسون البقرة ويمنعون استخدامها بينما يستغلون الثور فى أعمالهم ونجد الليبيين يأكلون لحم الثيران دون البقر مثلهم فى ذلك مثل الفينيقيين .

وقد كان من التقاليد الراسخة فى جميع أنحاء الهند الجنوبية تحريم قتل الثعبان لاعتقادهم أن من يقتل ثعبانا قصدا أو مصادفة خاصة إذا كان من نوع الكوبرا فاته يلقى فى حياته أو الحياة الأخرى عقابا من ثلاث : العقم أو الجذام أو الرمد .

وفى كل عام يهلك آلاف المرض فى الهند ممن كان شفاؤهم ممكنا لو أنهم تناولوا الغذاء الصحيح وتعاطوا الدواء الذى يصفه لهم الأطباء واكنهم يعتقدون أنه محرم عليهم لمس هذا الغذاء والدواء .
وبفضل العامة منهم أن يموتوا على أن يتناولوا طعاما أعده أصحاب ديانة أخرى مالم يقس بتقديمه إلى صنم من أصنامهم .
وهم يفضلون قتل بناتهم على عار بقائهن بدون زواج بعد سن الثانية عشرة أو الثالثة عشرة على الأكثر ولذلك يشيع فى الهند تقليد زواج الأطفال .

ومن هذا يتبين أن التقاليد تنقسم إلى قسمين :-

١- تقاليد توجب القيام بأفعال معينة .

٢- تقاليد تحرم القيام بأفعال معينة .

فمن التقاليد الموجبة مايجب منا على الدفاع عن القبيلة والتضحية فى سبيلها واحترام الكهنة وتقديم القرابين وأطاعة الكبار والمشاركة فى الإنتاج والزواج من عناصر محددة وتناول أطعمة معينة فى ظروف معروفة .

ومن التقاليد المحرمة مايعين أشياء يجب الامتناع عنها وبعض هذه المحرمات يملئها الفرع الغامض من الأشياء التى تغضبها أفعال معينة كما تتضمن تلك المحرمات ايضا أفعالا مما أظهرت التجربة تنتهى

بعواقب وخيمة فيما يتصل بالطعام أو الحرب أو الصحة أو التأثير في عدد أفراد الجماعة .

وتتضمن المحرمات دائما عنصرا عقليا أقوى مما تشتمل عليه الأوامر الإيجابية ذلك أن المحرمات تشير إلى السبب كأن تنصب على فعل معين فيه إساءة إلى الأشياء .

ونرجع المحرمات البدائية كذلك إلى واقع حياة الإنسان التي كانت تحيط بها المخاطر . فكان طلبه للطعام مقيدا يتجنب النباتات السامة . وصحته يجب ان يحفظها بتحريم ما يضرها .

وشمة محرمات أخرى تقوم على منع ماعود بالضرر على الجماعة مثل المحرمات المتصلة بالجنس والملكية والحرب والكهنة والرؤساء والأرواح .

ويمكن تقسيم المحرمات إلى طائفتين : وقائية وهدامة .

الوقائية : ترمى إلى الحماية والتأمين .

والهدامة : ترمى إلى القمع والأبادة .

وتخضع النساء لبعض المحرمات التي تفرض عليهن باعتبارهن مصدر ضرر محتمل رجال خاصة اثناء الحيض والنفاس .

كما يخضعن لمحرمات أخرى تعفيهن من واجبات الرجال أو تجنبهن ما يتعرضون له من أخطار ومن أجل هذا كان الغرض من

التقاليد هو صالح المجتمع عن طريق المحافظة على مصلحة الأفراد وفق ما يخيّل للمجتمع أنه يحقق ذلك أى وفق ثقافة المجتمع السائدة .

- ويتمسك المجتمع بالتقاليد ويحارب كل محاولة لتغييرها وذلك للمحافظة على التنظيم الاجتماعى ثابتاً . ومن هنا كانت الشدة الى يقمع بها المجتمع أى سلوك ينحرف عن التقاليد ، وكان العنف الذى قابلت به العصور الوسطى أى نزعة إلى تغيير التقاليد نابعا من الحاجة إلى ارغام رقيق الأرض على الاستمرار فى العمل الزراعى إذ كانوا يشقون بهذا العبئ ويلوذون بالفرار عندما تمنح لهم الفرص فقد كانت التقاليد إذن تعمل على رعاية مصالح الطبقة الحاكمة وتضمن بقاءها اعتقادا بأن فى ذلك بقاء المجتمع ، وكانت التقاليد قديما وحديثا تسود فى الأوساط غير المتعلمة وفى المجتمعات المتخلفة وفى القرى أكثر من المدن والمجتمعات المتقدمة .

وللتخفيف من صرامة التقاليد وضغطها على النفوس ابتدعت المجتمعات نظام الأعياد والحفلات الصاخبة وأيام المجون الموسمية التى يتحرر فيها الناس فترة محددة من قيود التقاليد .

- وقد تطورت هذه الاختلالات فى العصور الوسطى إلى المهرجانات التى كان الحرفيون فى نظام الطوائف يقيمونها للتفريغ عن همومهم ومتاعبهم وإلى ما يسمى الآن بالكرنفالات وهى مناسبات خاصة تتراخى فيها القيود الاجتماعية فترة محدودة ويحتفل الغربيون باليوم

الرابع من يوليو من كل عام احتفالاً يتسم بالمرح والانطلاق والمغامرات حيث تباح فيه أمور يمكن أن لايسمح بها فى أى وقت آخر .

ولكن المجتمع يدرك أن هذه المناسبات ليست إلا مسكنات يخفف عن طريقها من الثورة المكبوتة فى نفوس أفرادها ضد التقاليد .
ولذلك فإنه يسمح أحيانا بضع التغيير فى التقاليد حتى لا يضطر إلى مواجهة المهاجرين منه مثلما هاجر البيوريتان (المتطهرون) إلى نيوزانجلند وكونوا مستعمرة جديدة وأن كانوا بسبب تزمتم قد التزموا بتقاليد لا تقل صرامة عن التقاليد التى تركوها أو يضطر المجتمع إلى مواجهة ثورة عاتية تطيح بالتقاليد الجامدة وتعمل على ارساء تقاليد جديدة مثل كل الثورات التى قامت فى العصر الحديث لتصفية الاستعمار والتقاليد القديمة التى كانت للطبقة الحاكمة .

ومن أمثلة هذا التغيير الذى أحدثته الثورات مالمسته المجتمعات التى عمت فيها الثورة على التقاليد فى البلاد العربية وظهور طبقات ذات قيم جديدة فى طريقها إلى أن تقيم تقاليدها محل التقاليد التى قضى عليها .

(د) العرف:

يشير مفهوم " العرف " إلى خلاصة الحكمة الشعبية التى استخلصها المجتمع من تجاربه فى تاريخه وتطوره الحضارى بين

مختلف المراحل وتشيع هذه الفلسفة فى الأوساط الشعبية خاصة ولهذه فإن الاعراف قد ترجع إلى عقائد اندثرت أو اساطير قديمة أو خرافات كانت من عناصر ثقافة المجتمع فى طور من أطوار مسيرته التاريخية وتبعاً لذلك قد يبدو بعضها غير معقول أو ظاهر السخف أو مجهول المصدر ولكن المجتمعات وخاصة الشعبية منها تتمسك بالاعراف بقوة وتعيب كل من يخرج عليها . ولاتقدم تبريراً لهذا التمسك سوى أن العرف من تراث الأجدد فقيمه من قيمتهم .

ويعبر المجتمع عن هذه الحكمة الشعبية فى صورة الحكم والأمثال وهى عبارات موجزة مسجوعة غالباً يتداولها الناس فى الظروف التى تتلاءم مع معانيها تعبيراً عن السلوك الذى يجب أن يتبع فى مثل تلك الظروف .

ويمثل العرف جميع النظم الاجتماعية وله فى كل مجال منها رأى ومثل يهدف إلى تثبيت الخبرة الاجتماعية والاستفادة من عبرتها حتى لاتنسى وتكلف المجتمع ثمن تجربة أخرى .

ويمكن تصنيف هذه الحكم والأمثال طبقاً لموضوعاتها بين اسرية وتربوية واقتصادية وسياسية واخلاقية وفنية ونفسية وقد ألفت كتب كثيرة فى جميع اللغات تجمع هذه الأمثال وترتبها مبوبة وتفسرها وتقارن بينها وبين مثيلاتها فى المجتمعات الأخرى .

وقد يبلغ العرف مبلغ القداسة ذلك لأنه يعبر عن عقيدة أولئك الذين يعتنقونه ويعدونه عنصرا رئيسيا في الدلالة على قيمتهم ورمزا لكرامتهم ولذلك يطيعونه طاعة عمياء لأن مخالفته انتفاض للشهامة والمروءة .

قهر العرف وقوته :

ويروى كتاب الأمثال اليمانية لقاضى إسماعيل بن على الأكوخ اليمنى هذه القصة للدلالة على نفوذ العرف وهى أن مفتى ذمار القاضى ابن احمد العنسى خرج الى البادية لقسمة تركة رجل بين ورثته وتبين لهذا القاضى وهو يقسم التركة أن على المتوفى ديناً ينبغى قضاؤه فأخذ يخرج الدين من اصل التركة قبل قسمة الأنصبة على الورثة فاعترضوا عليه ورفضوا قسمته فبين لهم رأى الشرع وحكمه فى ذلك وقرأ عليهم قوله تعالى " **من بعد وصية يوصون بها أو دين** " فلم يقتنعوا فأخذ القاضى يتأهب للتخلى عن هذه المهمة وعندئذ تذكر مثلاً يعبر عن عرف معين عندهم فقال لهم : أن على بن زيد الحكيم المشهور لديهم يقول : " الدين قبل الورثة " فما كاد الورثة يسمعون منه ذلك حتى انصاعوا وقالوا له اقسم يا قاضى وهكذا كان للعرف عندهم سلطان فوق كل سلطان .

ونظرا لأن العرف تراث اجتماعى عبر الينا التاريخ ليذكرنا بأفكار قديمة فإنه قد يكون ذا فائدة لنا من ناحية أنه يكون وسيلة للتواصل

الثقافى بين الحاضر والماضى ومنع قيام فجوة بينهما، وبهذا يشعر
المجتمع بامتداد جذوره فى أعماق التاريخ واتصال الأجيال اتصالا
عرفيا وثقافيا .

(هـ). اللغة كأحد عناصر التراث الثقافي

تعتبر اللغة من أهم عناصر البيئة الثقافية التي نشأت بفضل الحياة الاجتماعية التي تتطلب التعاون والتجاوب في التفكير والسلوك وتنظيم العمل الجماعي على تحقيق مصلحة المجتمع . وقد ظهرت اللغة في الجماعات البدائية الأولى في صورة إشارات وإيماءات بالرأس وحركات من اليدين والوجه والكفين حتى أن إحدى القبائل البدائية في أفريقيا لا يستطيع أفرادها التفاهم في الليل إلا إذا جلسوا حول النار . وبعد أن تحولت اللغة من مجرد إشارات إلى أصوات ثم تحولت الأصوات من تقليد الطبيعة إلى أصوات رمزية اصطلاحية متفق عليها، تقدمت اللغة نحو مزيد من سهولة الاستعمال ، والدلالة على المعنى المقصود واختصار الحركات والأصوات . وكانت اللغة في كل هذه المراحل تنتقل شفاهاً ويتعلمها الصغار من الكبار بالمحاكاة وتزداد المفردات بالممارسة . اتقاناً ووضوحاً . ولما احتاج الإنسان إلى تسجيل بعض المعلومات التي يهيمه الاحتفاظ بها والتي يخشى نسيانها حاول اختراع الكتابة فبدأ برسم صورة تمثل الأشياء المطلوب التعبير عنها مثلما ابتدأ الكلام بتقليد صوت الشيء المقصود ثم انتقل إلى التعبير عن الأفعال بصورة تمثل حركات هذه الأفعال ، ثم ارتقى من هذه المرحلة التصويرية إلى

مرحلة اختصار الصور إلى جزء منها يدل عليها ثم أكتفى بهذا الجزء وحده كرمز للدلالة على الأشياء والأفعال وهي المرحلة الأخيرة المعروفة بالمرحلة الصوتية التي تدل على الأصوات المختلفة وهي الرموز المعروفة الآن بالحروف الهجائية .

وقد ظهرت أولاً في مصر ثم هذبها الفينيقيون وجعلوها ٢٦ حرفاً صامتاً ، ثم أضاف إليها اليونانيون الحروف المتحركة واكتملت اللغة كأداة للتفاهم والتعبير والعلم باختراع الأرقام وبذلك أمكن التعبير عن المعاني العلمية بالرموز الاصطلاحية المتفق عليها .

واللغة تنشأ وتتطور بتفاعلها مع مختلف الظروف الثقافية والحضارية وتنمو بكثرة الاستعمال واتساع الحياة الاجتماعية وتقسيم العمل ، وتتأثر بما يحدث بين المجتمعات من صراع وحروب فتتغير اللغة بانتصار أصحابها أو تهزم بانهمزاهم فتتسع دائرة المتكلمين بها أو تضيق وهي في كلتا الحالتين تتأثر باللغة الأخرى من ناحية اللفاظ والحروف والقواعد والتعبيرات والتراث الثقافي . وقد تموت اللغة المنهزمة وتلاشى ولكنها تترك بعض الآثار في اللغة المنتصرة مثلما قضت اللغة العربية على اللغة القبطية واللغة السريانية ، وقد تبعت اللغة من جديد لأسباب قومية أو سياسية مثلما بعثت اللغة الإيرلندية والتركية والعبرية .

وتزید اللغة وترقى بدخول الألفاظ الجديدة فيها بحالتها الأصلية ،
 مثل الراديو والسينما والتلفزيون والمصطلحات العلمية أو بصورة
 محرفة ثلاثم اللسان الذى اقتبسها مثل كلمات الفلسفة والديمقراطية
 والكيمياء والفيزياء والبرلمان والدستور .

وتقوم اللغة بوظيفة الإبداع فى العمل الاجتماعى إذ يتغنى بها
 العمال أثناء عملهم ويؤلفون حينئذ كلمات تعبر عن انفعالهم السائد ،
 كما تقوم اللغة بحفظ التراث الاجتماعى ونقله من جيل إلى جيل
 تال. وتعمل على توحيد الفكر والسلوك وتجانس المجتمع، وتوسع
 الحياة بالخيال وتعميقها بالتفكير على اساس استعمال الألفاظ .

وبفضل اللغة ترك لدى الجماعات التراث الثقافى مما أدى إلى
 استفادة المجتمعات بخبرات بعضها والاضافة إليها وبذلك تقدمت
 الإنسانية وازدادت قدرتها على مواجهة الاخطار وتجميع الجهود فى
 العمل المشترك والتعاون فى سبيل مصلحة المجتمع فى الحال
 والمستقبل . وتعمل اللغة على توليد افكار عامة ومعانى جديدة عن
 طريق الاتفاق وتحت الألفاظ وخلق عالم من الفكر المجرد يساعد على
 سرعة التفكير واستخلاص النتائج العقلية دون اتصال بالواقع
 المحسوس .

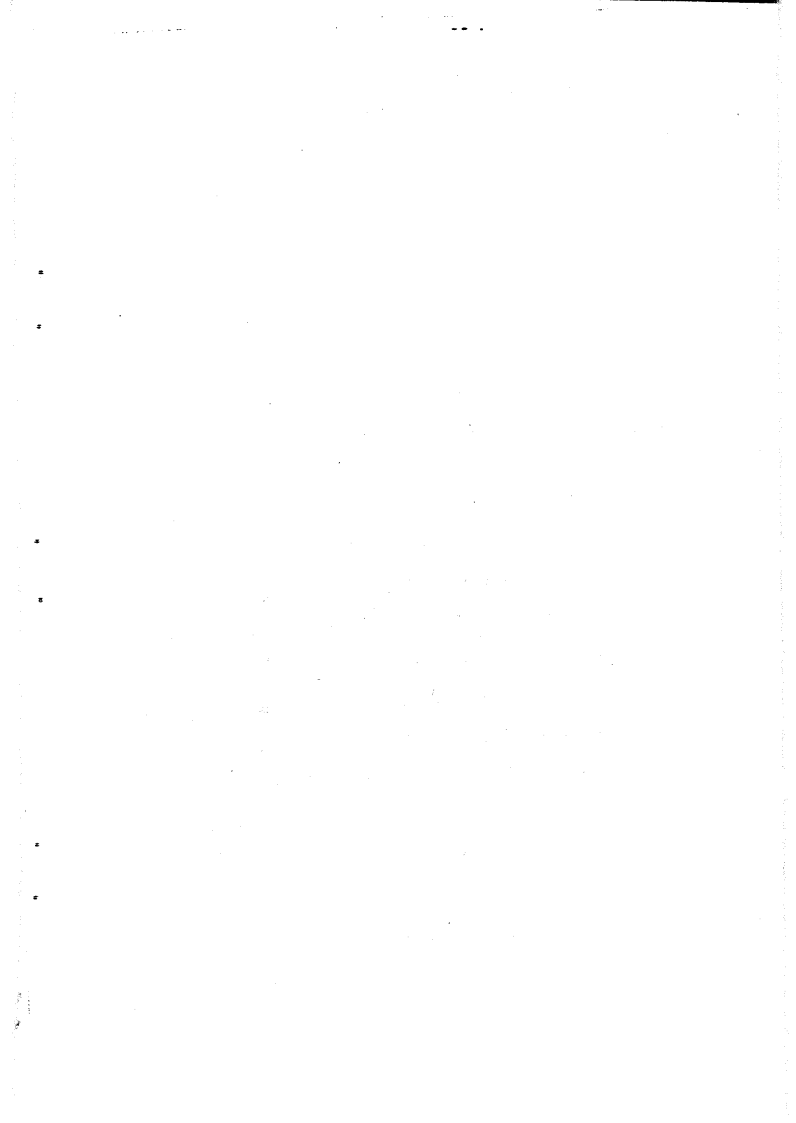
كما تعمل اللغة على خلق فنون جميلة تنثرى الحياة الإنسانية وتهذب من الطبايع وترقق من اساليب المعاملة وتساعد على تظهير النفوس من هموم المتاعب وشيق الحياة وروثينيتها مثل الشعر والغناء الجميل .
وتتأثر اللغة بالمجتمع وتتفرع إلى لهجات مثلما تحولت اللغة العربية إلى لهجات إقليمية لدى الشعوب العربية الحالية وفي داخل المجتمع الواحد إلى فروع أخرى من هذه اللهجات مثل اللهجات المختلفة الموجودة في القطر المصري أو أي قطر آخر . وتدل لهجة كل اقليم على تراثه الثقافي وتاريخه الاجتماعي .

وتؤثر اللغة في المجتمعات التي تتخاطب بها مثلما تأثرت المستعمرات السابقة في افريقيا وآسيا بلغت المستعمرين إذ انتقلت اليها مع اللغة ثقافة الدولة المستعمرة وتراثها الحضارى وقيمها الاجتماعية بدليل مايلاحظ من الفرق بين المجتمعات التي كانت خاضعة للاستعمار الانجلزى وتلك التي كانت خاضعة للاستعمار الفرنسى او الاسبانى او البرتغالى .

ويؤدى موت اللغة إلى ضعف التراث الثقافي الذى تحمله، وقد يؤدى إلى نسيانه أو فقدده وقد حدث بالنسبة إلى موت اللغة المصرية القديمة ونسيان الشعب المصرى لتاريخه وثقافته اجيالا طويلة حتى اتاحت له الفرصة أن يبعث هذا التراث عندما كشف النقاب عن هذه اللغة بفضل حجر رشيد.

وتدل لغة الشخص على ثقافته ومجتمعه وعصره ومهنته وتربيته إذ يؤثر كل ذلك فى الألفاظ والعبارات التى يستعملها وفى طريقة نطقه لبعض الألفاظ .

وتحمل اللغة مثل سائر النظم الاجتماعية أثرا التجارب والوقائع التى حدثت للمجتمع طوال تاريخه ففى اللهجة المصرية مثلا نجد الفاظا من لغات المجتمع التى احتلت مصر إذ ارتبطت بها برابطة طويلة الأمد ، والفاظا من الأديان والثقافات التى سادت مصر فى وقت من الأوقات . وتدل اللغة على التطور الحضارى الذى يمر به مجتمعها فتختلف اللغة من الطور البدوى إلى الطور الريفى إلى الطور الحضارى . التجارى أو الصناعى . كما تختلف من العشيرة إلى الإمبراطورية ومن الحكم الارستقراطى أو المالكى إلى الحكم الديمقراطى أو الجمهورى حيث يضيف إليها كل عهد من تلك العهود الألفاظ والعبارات التى تشيع فيه ثم لاتبث تلك العبارات أن تتخذ صورة مجازية بعد انتهاء ظروفها فتدل على معان أخرى متشابهة أو تصبح رموزا لظروف معينة مثلما نلاحظ فى الحكم والأمثال التى ماهى الا عبارات خلقتها ظروف تاريخية ثم زالت وبقي المثل أو الحكمة يشير إلى المغزى المستخلص من تلك الظروف .



الفصل التاسع

التغير الاجتماعي

- ١- مفهوم التغير الاجتماعي.
- ٢- خصائص التغير الاجتماعي.
- ٣- عوامل التغير الثقافي وعلاقتها بالتغير الاجتماعي.
- ٤- بعض المشكلات المترتبة على التغير داخل النسق الثقافي.
- ٥- بعض موجهات النسق الاجتماعي للتقدم.
- ٦- معوقات النسق الاجتماعي.
- ٧- المعوقات الاقتصادية والاجتماعية لتغير النسق الثقافي.

التغير الاجتماعي

يشير مصطلح التغير الاجتماعي إلى كل تغير يطرأ على الظروف والعناصر الاجتماعية المختلفة بحيث يتناول هذا التغير عناصر البناء الاجتماعي فيحدث بها تغيرات بنائية أساسية في أشكالها لاحتواءها من الوظائف والعلاقات الاجتماعية وغيرها من العلاقات. ولعل موضوع التغير الاجتماعي من أكثر الموضوعات التي تناولها الجدل في الفقه الاجتماعي قديماً وحديثاً من حيث طبيعته وأثاره.

فالبعض يرى أن التغير الاجتماعي يبدأ من الأطر الاجتماعية أولاً ثم ينطلق منه إلى الأوضاع الأخرى المختلفة في حياة الإنسان . فالتغير بحسب هذا الرأي يجب أن يصيب أولاً البنى الخلقية والثقافية والعلاقات الاجتماعية . ثم ينطلق بعد ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية ألخ فيؤثر فيها بالتبعية .

ويرى البعض الآخر أن التغير الاجتماعي يبدأ من البنى الاقتصادية أو البنى التقنية أولاً ثم يستتبع ذلك بالضرورة تغيراً في الأوضاع الثقافية والاجتماعية ، وكافة النواحي الأخرى . وهذا هو الاتجاه الماركسي . الذي يذهب إلى أن أي تغير لابد وأن يبدأ أساساً

من البنى الاقتصادية أو التحتية والظروف المادية بصفة عامة ،
وتستدل الماركسية بشواهد من التاريخ تأييدا لهذا الاتجاه .

غير أن التجربة قد حض هذا الاعتبار الأخير بدليل شواهد
التاريخ ذاتها حيث نرى أن ثمة تغيرا اجتماعيا كبيرا قد حدث في
التاريخ ، وذلك أبان ظهور الاسلام والدعوة المحمدية في شبه الجزيرة
العربية ، وكان تغيرا اجتماعيا ثقافيا بمعنى الكلمة وقد بدأ من البناء
الفوقى ثم انتقل أثره إلى جميع الأبنية الأخرى فأحدث بها تغييرات
جوهرية بقيت آثارها في التاريخ .

وإذا نحينا هذا الجدل جانبا عن طبيعة التغير الاجتماعي ،
ولخلاف الرأي حوله ، فإننا نجد أن لظاهرة التغير الاجتماعي ثمة
خصائص اساسية تميزها لعل أهمها :

١- الحتمية : حيث أن ظاهرة التغير الاجتماعي تعتبر من الظواهر
الحتمية فلا يستثنى منها مجتمع من المجتمعات البشرية ، حتى
في أشد الحالات التي تتمتع فيها المجتمعات بشخصية استثنائية ،
مثل المجتمعات البدائية والمتخلفة .

٢- النسبية : تنسم هذه الظاهرة بالنسبية الزمانية فضلا عن اتصافها
بالنسبية المكانية ، حيث تتأرجح وتتقارب بين مجتمع وآخر ومن

وقت لآخر ، ومن حيث مداها وعمقها وتأثيرها فى السنن الاجتماعية المختلفة .

٣- صعوبة القياس : تعتبر ظاهرة " التغير الاجتماعى " من الظواهر العصبية على القياس حتى ولو لودعى البعض بإمكان لتوصل الى مقياس يحدد درجة التغير وكيف فان مثل هذا الادعاء يجب ان يحاط بكثير من التحفظات ونظرا لأن عملية التغير الاجتماعى من أكثر الاشياء التى تتداخل فيها مع النتائج .

٤- التلقائية : تعتبر ظاهرة " التغير الاجتماعى " من الظواهر التى يمكن أن تحدث تلقائيا فى المجتمعات المختلفة ويرى الاجتماعيون الآن أن ظاهرة التغير الاجتماعى تعتبر هى الوضع الطبيعى للمجتمعات أثناء سيرها العادى فى الحياة .

وهناك ثمة عناصر تشملها عملية التغير الاجتماعى ومن أهم هذه العناصر مايلى :

- ١- القيم والاتجاهات والميول الفكرية وأساليب التربية :
- ٢- أساليب السلوك الفنى (التكنولوجى) والاقتصادى والكفاية الانتاجية وأساليبها ومستواها

٣- طبيعة العلاقات بين المجتمعات الريفية والحضرية ودرجة تقسيم العمل واشكاله واسسه والبناء المهني فى المجتمع والأهمية النسبية لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية .

٤- النظام الاجتماعى العام ، وخاصة البناء الطبقي القائم ، ودور الجماعات الموجودة كالاسرة والمجتمع المحلى والاقاليم والدولة .

وإذا كان من أهم ما يميز " التغير الاجتماعى الثانى فان " التنمية على الضد من ذلك أى لا تنأتى لها انلقائىة ، بل تعوزها قوة الدفع ، وتحتاج الى تراكم ثقافى واجتماعى واقتصادى مكثف وكبير نسبيا حتى يمكن لها أن تظهر للوجود العيى .

ومن جهة أخرى إذا كان " التغير الاجتماعى " يمثل ظاهرة حتمية لانتفك منها واحدة من المجتمعات البشرية ، فإن التنمية تمثل الحاحا شديدا بصفة خاصة فى البلاد النامية التى تنتشر فيها ظاهرة الثانىة الاقليمية .

هذا ولما كانت البلاد النامية تسود فيها ظاهرة الثانىة الاقليمية ، وتتمثل هذه الثانىة فى وجود هوة كبيرة ومتزايدة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية داخل المجتمع الواحد ، فإن المناطق الريفية تحتاج الى دفعة أقوى لتلحق بغيرها فى المناطق المتقدمة نسبيا ، ولتتحقق بذلك ظاهرة التكامل الاقليمى . ويستلزم ذلك الاخذ بنظام

التخطيط الشامل المكثف فى هذه المناطق وحدها بالاضافة الى نظام التخطيط العام الذى تأخذه به الدول النامية فى أغلبها ، فالمناطق الريفية ينبغى أن تزود بقدر أكبر من الخدمات الاساسية ، وخاصة الخدمات الوقائية مثل تزويد القرى بمياه الشرب النقية ، وبالمرافق الصحية الضرورية ، وتجنييد الحملات القومية للقضاء على الامراض المتوطنة واستئصال مسببات الأمراض .

ولست التنمية مطلوبة فقط بتضيق الهوة بين الريف والحضر عن طريق التخطيط الذى يهدف الى زيادة الخدمات فى المناطق الريفية - ولكن التنمية مطلوبة ايضا بأن تنمى لدى القرويين الشعور بالمسئولية والاحساس بقضايا التنمية ، وتنمية روح التعاون بين القرويين وتنمية روح المشاركة فى اتخاذ القرارات ، بل واعدادها وتنفيذها وبصفة عامة المشاركة فى التنمية والتقدم.

وإذا كان مفهوم التغير الاجتماعى يشير الى تحول ثقافة المجتمع يودى به الى تغيير المعايير التى يضعها لأنها تلائم الثقافة الجديدة .

وهذا التغير الثقافى ظاهرة اجتماعية طبيعية مستمرة لا تتوقف ولا يمكن القضاء عليها فالمجتمع فى تغير دائم مهما كانت حالته من العزلة أو البدائية حتى قيل أن التغير الثقافى الجدير بالدراسة الاجتماعية لأنه يشير إلى التفاعل الاجتماعى والعملية الإجتماعية التى

تتجلى فى العلاقات والتبادل والنشاط الاجتماعى عموما وذلك لأن ديناميكية المجتمع تتطلب النظر إليه فى حركته المستمرة باعتبار ظواهره حقائق متلاحقة تتضمن كل منها مضمونا ثابتا بان الظاهرة الاجتماعية تتغير فى الشكل والمضمون تغيرا مضطربا وهذا التغير لا يبنى النظر إليه من موقف ثابت بل لابد من مسيارته وملاحظة أوجه التغير المتواصل فيه بملاحظات موضوعية وإعيرة .

عوامل التغير الثقافى :

يرتبط التغير الثقافى بعدد من العوامل التى تسهم فى حدوثه وتحديد خصائصه وأهم مظاهره ومن هذه العوامل

١- طبيعة الفكر الانسانى نفسه لأن الانسان لا يكف عن التفكير حتى فى النوم ويدفعه التفكير الى العمل ولذلك يميل الانسان إلى أن يغير من اموره حسبما يهديه تفكيره الى ما يجب عمله.

٢- الاتصال بين ثقافتين يودى الى التلاحق بينهما سواء كان هذا الاتصال عرضا أم مقصودا وهذا التلاحق يودى إلى ايجاد ثقافتين متحدتين .

٣- البعثات الدراسية والمهام العلمية تعتبر إحدى الوسائل للاتصال بين الثقافات المؤدى إلى تغير ثقافى من نمط معين .

٤- الثورة المسلحة بالقوة والحسم تستطيع أن تحرز في فترة وجيزة ما كانت الثقافة الاجتماعية تتطلع اليه منذ زمن طويل ومنعتها عن بلوغه السلطة الرجعية وثقافة الطبقة الحاكمة وتتجسث الثورة اذا تغلبت ثقافتها على تلك الثقافة الجامدة وتحدث تغييرات كبيرة وسريعة في جميع مظاهر الحياة الاجتماعية وعلاقات الافراد فيها ومعاييرهم الثقافية . ويساعد الثورة الجديدة على النجاح أن ثقافتها لا تنشأ فجأة وإنما تنمو بالتدريج في احضان الثقافة القديمة.

والعوامل البيئية تؤدي الى تغير الثقافة فتحول الأرض الى رعيوية من الصحراء يغير ثقافة المجتمع، وازالة الغابات وتحويلها الى أرض زراعية يغير من ثقافة المجتمع وكذلك تحويل الصحراء الى أرض زراعية . ومن أهم العوامل البيئية المؤدية إلى التغير الثقافي مايلي :

أ- المستحدثات والاكتشافات البيئية تؤدي الى تغير البناء الاجتماعي وبالتالي تغير ثقافته فاكتشاف البترول أو المواد الخام في مكان ما يؤدي الى تغير المجتمع تغيرا كبيرا مثلما حدث ذلك في الكويت والظهران بالسعودية وليبيا.

ب- استصلاح وتسكين واستكشاف المناطق المجهولة : المنعزلة يؤدي الى تغيير طبيعتها مثلما حدث في استكشاف استراليا

وأمریکا والجزر النائية فى المحيطات أذ اتصلت بالعالم واستقبلت الحياة الجديدة ومن ثم ترتب على ذلك تغير ثقافى من نوع معين.

ج- زيادة فهم التحليل الوظيفى للمواد العضوية مثل النار والمعادن والبخار والكهرباء والذرة والكثرون والنيوترون تؤدي الى تغيرات كبيرة فى ثقافة المجتمعات ، نتيجة لما ترتب على هذا الفهم من تغير فى الصناعة وأدوات الانتاج ووسائل الحرب وعلاقات الشعوب بعضها ببعض.

د- التغيرات الديموجرافية مثل زيادة السكان أو نقصهم أو تغير نسبة الجنسين أو الاعمار المختلفة .

هـ- التغيرات البيئية التى تنشأ نتيجة ظروف معينة مثل الكوارث والأزمات البيئية مثل الزلازل والبراكين وانتشار الأوبئة والأمراض الفجائية فى المجتمع .

ومن عوامل التغير الثقافى على المستوى العالمى مايلى :

التغير الذى تحدثه الحروب وماتسفر عنه من مخلفات وأنتصارات وهزائم وعلاقات وأفكار وأختراعات فان الحروب تحدث تغيرا فى ثقافة الناس نتيجة مايتعرضون له من اخطار ومايسهمون به فى تكاليف النصر ، فيتقبل الناس هذا التغير على انه من لوازم الحرب ثم يستمر هذا التغير بعد انتهائها ويصبح ثقافة جديدة مثل

التغيير الذى لحق موقف المجتمع من المرأة نتيجة جهودها فى الحرب العالمية الأولى والثانية . ومن هنا نلمس سر التقارب فى الزى والمظهر السلوك بين المرأة والرجل فى الدول الصناعية كما أن اختراع بعض المخترعات اثناء الحرب وتحسين مخترعات قديمة مثل الطائرة والنفائة والصاروخية والغواصة بل والديناميت من قبل أدى إلى استخدامها فى السلم. وأدى اختراع القنبلة الذرية والصواريخ الموجهة الى تغير كبير فى ثقافات المجتمع فامتعت الحروب العالمية وازدادت حدة الحروب المحلية وزاد الفرق بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة مما يؤذن بنوع من الاستعمار الجديد الذى لاتسنده الجيوش وأنما يسنده التقدم التكنولوجى .

وقد أدى هذا بالدول الصغيرة إلى ثقافة اجتماعية جديدة تقوم على توجيه الاقتصاد لمصلحة المجتمع كله ، وزيادة الاهتمام بالتقدم العلمى، والمساواة بين المرأة والرجل لآمكان الاعتماد على كثرة العدد فى مواجهة الحرب التكنولوجية والتكتل بين الدول الصغيرة فى منظمات اقليمية ، وإلى نبذ أساليب الديمقراطية ذات المناقشات الطويلة والأحزاب المتعددة وإلى الميل الى اتخاذ أساليب الانتاج الحديثة ورفض كل معوق للتغيير الاجتماعى والفردى .

بعض المشكلات المترتبة على التغيير داخل النسق الثقافي :

قد يحدث التغيير الثقافي مواقف متعارضة داخل النسق الثقافي بسبب التمسك ببعض القيم الثقافية القديمة غير المواتية لمسايرة التغيير الاجتماعي والثقافي الحادث ومن ثم قد يظهر ذلك سببا في صراع اجتماعي حاد وتسمى حالات التخلف التي لايزالها التغيير أو التي لا تتغير الظواهر المحيطة بها بنفس درجة تغيرها تسمى مشكلات اجتماعية ومن السهل معالجة المشكلات الاجتماعية إذا لم نتمسك بالقيم القديمة ونعتبرها غير قابلة للتغيير ، فإن القيم والمعايير إذا وجدت سارت عقبة في سبيل التطور الاجتماعي وأدت الى التخلف ومن المشكلات الاجتماعية التي تترتب على التغيير الثقافي ما يأتي :

قد يشمل التغيير الثقافي بعض ظواهر المجتمع دون البعض الآخر وقد يكون التغيير في بعضها سريعا وملحوظا بسهولة بينما يكون في بعضها الآخر بطيئا وغير ملحوظ ويؤدي هذا الى مشكلة التنسيق بين درجات التغيير حتى لا يكون التخلف الثقافي في احدى النواحي مانعا من الأخذ بالتغيير في النواحي الأخرى وحتى لا يؤدي التخلف الثقافي الى تعطل جانب من المجتمع من المساهمة الفعالة في تكوين الثقافة الاجتماعية الشاملة ، وظهور أنماط جديدة من المعايير

الاجتماعية فقد تغيرت الأخلاق فى أوروبا وخاصة فى ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية بسبب نقص الرجال عن النساء كما تغيرت الحال فى أمريكا بسبب نقص الرجال عن النساء بسبب الحرب فى فيتنام وكوريا .

والهجرة وتغيير نوع السكان يؤدى الى نقل ثقافة جديدة كما حدث من المستعمرين ومن المهاجرين والمستوطنين فى أمريكا الجنوبية حيث انتشرت الثقافة الإسبانية . وفى جزر الهند الشرقية حيث انتشرت الثقافة الإسلامية قديما .

بعض مظاهر التغير الاجتماعى المترتبة على تغير بعض عناصر البناء الثقافى :

تظهر أشكال وأنماط التغير الاجتماعى فى صور متعددة حينما يتم تغير بعض عناصر البناء الثقافى .

١- قد يكون التغير طبيعياً يسير وفق تطور المجتمع مثل تغير الأسرة إلى عشيرة أو قبيلة إلى قرية ثم إلى مدينة فإلى دولة وأخيراً لأمبراطورية كما حدث بالنسبة لروما ففي كل انتقال من هذه الانتقالات تتغير ثقافات المجتمع ومعايره ويقوم صراع بين القديم والجديد يكون فيه كبار السن طبقة المحافظين ويكون الشباب طبقة المجددين وينتهى الصراع إلى انتصار الثقافة

الجديدة رغم ماتلاقيه من عقبات ومقاومات كثيرة تبلغ أخيرا حد
 الاضطهاد ويتم الانتصار عن طريق اصطناع الشباب للثقافة
 الجديدة وتمسكهم بها وانتشارها بالتقاليد وقد يؤدي ذلك الى موت
 أنصار الثقافة القديمة فيتناقص عددهم عن عدد الشباب الذين
 يتزايدون باستمرار والواقع أن مايجعل كبار السن يعارضون
 الثقافة القديمة هو أنهم يحبون استمرار مألوفه إذ يصبح لديهم
 سهل الممارسة أما الجديد فانه يحتاج منهم الى جهد التكيف
 الجديد والتخلص من القديم والانسان بطبعه وخاصة في هذه السن
 يكره بذل المجهود الذي يمكن الاستغناء عنه وكذلك فان كبار
 السن يعتبرون الثقافة القديمة جزءا من شخصياتهم لانهم الذين
 صنعوها فكان كل نقد أو تغيير يوجه اليها يعتبرونه انتقاصا على
 اشخاصهم وبالإضافة الى ذلك من المعروف ان الانسان يطمئن
 الى ماألفه ويخاف كل مجهول لديه والمجهول دائما مصدر
 للخوف .

٢- كذلك يحدث التغير الاجتماعي عندما تتغير ثقافة المجتمع باحد
 العوامل التي ذكرناها ولكن التغيير يكون في هذه الحالة ملحوظا
 بدرجة أوضح ولهذا يكون مقاومته أشد فالبدو مثلا في بعض
 البلاد العربية يحتقرون الزراعة والصناعة ويعبون من يشتغل

بهما . ولكن الظروف أغرتهم باحترافها فتغيرت ثقافتهم كما فى المجتمعات النامية .

٣- قد يكون التغير سريعا مفاجئا فى الظاهر (كما فى حال الثورات) إذ تفاجئ الثورة المجتمع بقيامها فتلقى مقاومة شديدة من العناصر التى يهملها بقاء الاوضاع كما هى ولكنها تنتصر على كل معارضة إذا كانت محقة للتطور الاجتماعى الذى تخلف لأسباب ضد ارادة المجتمع،فانجلترا مثلا لم يحدث فى تاريخها سوى ثورة كرومويل التى اعلنت النظام الجمهورى وانتهى هذا النظام بوفاة كرومويل التى اعلنت النظام الجمهورى ولكنها أصبحت أكثر استتارة لأنها لم تتدخل فى الحكم ووجهت اهتماماتها الى مسايرة تغير المجتمع بدل مقاومته.

وثورة ١٦٨٨ التى خلعت الملك جيمس الثانى لأنه أحيانا نظرية حق الملوك الأنهى فى الحكم وجنح بالكنيسة الانجليزية البروتستنتية إلى شىء قريب جدا للكتكة فاتفق حزب التورى (المحافظين) وحزب الهويج (الأحرار) على خلعه فى تلك الثورة البيضاء التى عرفت فى تاريخ إنجلترا بالتوفيق العظيم لأنها قامت على تراضى المحافظين والأحرار على أن تؤدى الى تغير الثقافة ويحدث الصراع بين اصحاب الثقافة الجديدة واصحاب الثقافة القديمة تكون نتيجة ضحايا من الجانبين،حتى فى الاسرة ، إذا دخلتها ثقافة جديدة عن

العلاقات بين افرادها، وانهيار نظم وقيام نظم أخرى . وكثيرا
 ما لا يستطيع بعض الافراد فى المجتمع مسايرة الثقافة الجديدة فلا
 يغيرون تطبعهم وبذلك يخسرون كثيرا ويخسرهم المجتمع وقد يتعطل
 كثير من العمال وأصحاب الانتاج لانصراف الثقافة الجديدة عن
 انتاجهم.

ولانقضى الثقافة الجديدة على الثقافة القديمة قضاء تاما إذ تبقى
 من الثقافة القديمة بعض عناصرها القوية التى تواصل حياتها وبذلك
 تكون عاملا من عوامل النزاع الدائم فى المجتمع ففى كل تغيير
 اجتماعى تجد من الاشخاص من يظلون على ولائهم للماضى وينبذون
 النظام الجديد .

ونظرا لشمول التغيير الاجتماعى كل جوانب الحياة الاجتماعية ،
 لأنه يقوم على ايدلوجيه كاملة، فإن هذا الشمول قد يترتب عليه مشاكل
 فى بعض ميادين الحياة من مادية وروحية وتطلب هذه المشاكل
 مجهودا دائما من رجال الفكر والآداب فى تزويد أفراد المجتمع على
 اختلاف مستوياتهم بعناصر الثقافة الجديدة وتأكيد ارتباطهم بها حتى
 لا يكون بعضهم فريسة للمشككين فى صلاحية هذه الثقافة أو الداعين
 الى الفوضى فى ظروف الانتقال حيث تسقط المعايير القديمة قبل أن
 تثبت المعايير الجديدة .

وتومي الثقافة الجديدة الى تغير فى اساليب الانتاج لذلك يحتاج الامر الى تغيير هذه الأساليب واصطناع طرق ووسائل جديدة قد تكلف المجتمع كثيرا من التضحيات المادية والنفسية.

وقد يؤدي التغيير الثقافى الى الاستعانة بعناصر جديدة لم تكتسب بعد الخبرة العالية أو الفنية وإن كانت على درجة كبيرة من الايمان والعلم بمعايير الثقافة الجديدة ولذلك يحدث النزاع بين الخبرة القديمة بثقافتها السابقة والثقافة الجديدة بخبرتها الضئيلة وكثيرا مايؤدى هذا الى اثار غير محمودة بالنسبة للبناء الاجتماعى .

وليس معنى حتمية التغيير الاجتماعى أن المجتمع مسير بجبرية صارمة وإنما يقصد بالحنمية المعنى العلمى ، الذى يجعلها أقرب الى الاحتمال منها الى الضرورة وفى امكان الزعماء والمصلحين تغيير ثقافة المجتمع وتوجيهها نحو مصلحة المجموع عن طريق وسائل الاعلام والسلطة والقانون إذا كان هذا التغيير متجها نحو مصلحة طبقة واحدة دون غيرها اذ ليس معنى التغيير الاجتماعى التقدم أو الرقى حتما إنما معناه التحول أو الانتقال من حالة الى أخرى طبقا لقيم ومعايير جديدة تجعل الحكم على التغيير غير الحكم عليه كباقي المعايير القديمة .

وإذا كان التغير يحدث استجابة لرغبة المنطق الجمعي ، فإن
العقول الفردية الممتازة في المجتمع تستطيع التأثير في العقل الجمعي
وتوجيهه .

بعض موجبات النسق الاجتماعي للتقدم :

هناك العديد من موجهات النسق الاجتماعي نحو التقدم الاجتماعي ،
ويمكن أن يعرف مفهوم "التقدم الاجتماعي " على انه أسلوب الحياة
الذي يحقق الرفاهية للمجتمع ، ولا يعد التقدم الاجتماعي حالة راحة
نهائية يصل إليها المجتمع فيرى أنه قد حقق خاتمة الطور الاجتماعي
وانما هو هدف متجدد تسعى المجتمعات إلى تحقيقه ، وكلما أدركت
شينا منه تطلعت إلى مابعد التقدم الاجتماعي هو الحالة التي أطلق
عليها أحيانا لفظ " الحضارة " .

ويرتبط مفهوم " التقدم الاجتماعي " بمفهوم الرفاهية وتقوم الرفاهية
الاجتماعية على دعامتين : (١) مادية (٢) ومعنوية .

فالناحية المادية هي التي تحقق لجميع أفراد المجتمع الحصول
على قدر كاف من الحاجات الضرورية من مأكّل ومشرب وملبس
ومسكن ورعاية طبية وتعليم وسائل انتقال يتم ذلك عن طريق التقدم
التكنولوجي .

والناحية المعنوية هي التي تحقق للمجتمع العديد من الأسباب
الاجتماعية المؤدية للتقدم والرفاهية مثل الاستقلال والسلام مع

الجيران والأمن الداخلى والتوافق بين الجماعات والطوائف داخل المجتمع والمهاجرين خارجه .

وعلى المستوى الداخلى المساواة بين جميع أفراد المجتمع امام القانون ، وحق المحاكمة العادلة ، وكفالة الدفاع لكل من يخطئ فى حق القانون ، والمعاملة الطيبة لأفراد الشعب من موظفى الحكومة وهيئات الخدمات العامة .

ومن الناحية الاجتماعية . اتاحة تكافؤ الفرص الاجتماعية بين الجميع وخاصة بين النوع (ذكر ، أنثى) ، بحيث لا يكون هناك أى تفرقة بسبب الجنس أو الدين أو اللون أو الأصل الاجتماعى .

ومن الناحية الأخلاقية رجحان الدافع الاخلاقى المتمثل فى الضمير على الخوف من الجزاء القانونى ، بحيث يسود حكم الضمير سلوك الأفراد وعلاقاتهم اكثر من عوامل الضبط الاجتماعى .

وكذلك مراعاة كرامة كل فرد وقيمه الإنسانية سواء من ناحية حياته الخاصة باحترام اسرارها ، أم من ناحية حياته العامة بتمكينه من أداء واجبه على الوجه الأكمل .

وفى المجال السياسى سيادة النظام الديمقراطى بحيث يتاح لكل فرد أن يرى رأى الذى يهديه إليه تفكيره فى حرية تامة وأن يعبر عن رأيه دون خوف من مصادرة أو اضطهاد وأن يكون له حق ممارسة الطقوس الدينية للدين الذى يعتنقه جهره ودون مساس من نظرة

المجتمع التي قد تكون مخالفة ، وأن ينتخب من يمثل في مجلس الشعب انتخاباً حراً وأن يكون من حق كل دائرة انتخابية أن تنزع الثقة من ممثلها إذا خان أمانة التمثيل ، أو تحجبها عنه في الانتخابات التالية.

وأن يكون لكل فرد حق العمل والأجر المناسب لذلك ولكل عمل إضافي ، يقرره قانون العمل من حقوق ، وأن يلتزم بما يفرضه العمل من واجبات .

وأن يضمن كل فرد تأميناً اجتماعياً في حالات المرض المزمن والعجز والشيخوخة والبطالة بحيث لا تهدد كرامة الإنسان في مثل هذه الحالات ، أيا كان موقف هذا الفرد من المجتمع .

وأن تهيأ الفرص للتنمية المواهب الفردية وتحقيق ذاتية كل مواطن بتشجيع استعداداته الجسمية والنفسية والعقلية .

والاقتصاد في الوقت والمجهود والمال في كل ما يتعلق بالخدمات التي يقدمها المجتمع وذلك عن طريق استخدام أحدث الاختراعات في كل ما يمس حياة الناس حتى يعانون من المتاعب في العمل أو السكن أو الانتقال أو المعاشة . بينما يعمل العلم والتكنولوجيا على تيسير حياة الناس وتخفيف عوامل الشقاء والمعاناة .

واحترام الملكية العامة والمحافظة عليها ، والإسهام في رعايتها وتقديرها عن طريق المشاركة في تمويلها وتقديم المساعدات الممكنة لها

مثل التبرع بالجهد أو الخبرة أو المال للمدارس والجامعات ومراكز البحث العلمى .

والحرص على البيئة الطبيعية وعدم الاسراف فى استهلاك موارد الطبيعة والمنتجات الصناعية المستمدة منها .

ولاريب أن تلك العناصر تعد معايير وموجهات للنسق الاجتماعى نحو للتقدم الاجتماعى يقاس بها مدى ماحققه المجتمع من رقى ، كما تعد هذه الموجهات فى الوقت نفسه قيما اجتماعية يمكن للمجتمع الاهتداء بها فى سبيل التقدم الاجتماعى .

ولما كانت كل حضارة تفقد مقومات بقائها عندما يتخلى عن القيم التى نشأت عليها فإن استمرار الحضارة يكون ممكنا إذا تمسكت الأسرة باعتبارها الجماعة الأولى التى يبدأ منها تكوين البناء الاجتماعى بالقيم الاجتماعية المذكورة ويتم ذلك عن طريق استمرار التوافق بين الأسرة والمجتمع وحرص كل منهما على القيام بدوره نحو الآخر ، وإن كان انهيار الحضارة يرجع إلى عوامل كثيرة جدا لاستطيع الأسرة وحدها تلافيها ، لأنها أول نظام اجتماعى يتأثر بحالة المجتمع.

مفوقات النسق الاجتماعى :

هناك العديد من العوامل المعوقات التى تعمل على تخلف النسق الاجتماعى ، ويشير مصطلح التخلف إلى تأخر مجتمع عن المستوى

الاجتماعى السائد فى عصر ما أو هو عدم مسايرة التقدم الحضارى العالمى ، وإذا ما ظل هذا التخلف هو النموذج الأكثر صلابة وصمودا كان ذلك معوقا لتغير النسق الاجتماعى .

ويسمى التخلف إجتماعيا لأنه يشمل النظم الإجتماعية التى تطبع المجتمع بطابعها .

وقد يكون التخلف جزئيا أو كليا من الناحية البنائية والمورفولوجية ايضا ، فالتخلف الجزئى هو الذى يصيب جانبا أو أكثر من الجوانب الاجتماعية وذلك عندما يحدث تغيير اجتماعى يتناول بعض الانظمة دون بعضها الآخر أو التمسك بقيم معينة داخل نظام معين . فمثلا كان فى مصر قبل الثورة النظام الاقتصادى يتكون من نظام اقطاعى وزراعة متخلفة تقوم على ما يشبه رقيق الأرض ونظام رأسمالى وصناعة حديثة وصناعة متخلفة ونقابات للعمال لاتملك شيئا امام قوى اتحاد الصناعات .

وكان فى مصر نظام سياسى يجمع بين الملكية المستبدة والوزارة المسنولة أمام البرلمان الذى لم يستطيع أن يسقط وزارة واحدة بل كانت الوزارات هى التى تحل البرلمان وكانت الانتخابات مزيفة مع أن الجميع يروجون للديمقراطية وكانت العائلات الكبيرة هى التى تتحكم عن طريق الأحزاب وكان فى مصر نظام للتعليم يجمع بين التعليم الجامعى والعالى مع أن التعليم الإلزامى لم يكن شاملا لجميع

أبناء البلاد وكانت نسبة الأمية ومرتفعة جدا خاصة فى الريف . أما التخلف الاجتماعى الكلى فهو الذى يشمل سائر مظاهر الحياة الاجتماعية وهو الذى يدل على التأخر الحقيقى ويقاس هذا التأخر بالعامل الاقتصادى لأنه يترتب عليه سائر العوامل الأخرى ومن الممكن قياسه ومعرفة أثاره بسهولة ويتمثل هذا العمل فى انخفاض الدخل القومى والفردى ونقص فرص العمل وفقر موارد الطبيعة أو عدم استثمار الموجودة منها ونقص الخبرات الفنية والتمسك بتقاليد أو عادات اجتماعية مبددة للثروة المادية أو البشرية ونقص ضرورات الحياة الكريمة من ماء نقى ومساكن صحية وغذاء كاف وملابس لائقة.

المعوقات الاقتصادية والاجتماعية لتغير النسق الثقافى :

هناك العديد من المعوقات الاقتصادية والاجتماعية التى قد تحول دون تغير النسق الثقافى العام ومن أهمها مايلى :

(١) انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومى العام :

إنعدام الثروة الطبيعية للدولة أو انخفاض الدخل الفردى وقد قدر بعض الاقتصاديين متوسط دخل الفرد فى اليابان بحوالى ٢٩٠٠٠ دولار بينما هو فى الولايات المتحدة ٣٩٠٠٠ دولار . وتبين من دراسة لجنة الإحصاء الدولية فى ٧٠ دولة أن هناك ١٢ دولة يعيش فيها نصف سكان العالم ومع ذلك لايزيد مجموع دخولها القومية عن

٤٪ من الدخل العالمى ويقل الدخل للفرد فيها عن ٥٠٠ دولارا فى السنة وظهر كذلك أن ثلثى سكان العالم يحصلون على ١٥٪ فقط من الدخل العالمى ويبلغ متوسط الدخل الفردى فيها حوالى ٢٠٠٠ دولار سنويا بينما يبلغ متوسط الدخل الفردى فى البلاد الشرقية حوالى ١٠٠٠ دولار (باستثناء اليابان وتركيا) بينما هو فى نيوزيلاندا يصل الى ١٢٠٠٠ دولار وفى الولايات المتحدة يزيد على ١٥٠٠٠ دولار . غير الفقر فى الثروة الطبيعية ليس خطرا مثل الفقر فى المواهب والقدرة على الابتكار فبعض البلاد لاموارد لها ولكن تشتغل بالتجارة أو الملاحة أو السياحة .

(٣) عدم مسايرة التغيير الاجتماعى أو الوقوف ضده .

فإن التغيير الاجتماعى هو الحقيقة الأولى فى المجتمع وأن إغفال هذا التغيير أو تجاهله أو التضيق عليه بأى سلطة قانونية أو بوليسية أو منعه من الاتصال بالمجتمعات الأخرى كما فعل الاستعمار العثمانى للبلاد العربية ، أو كما فعلت بعض القوى الاستعمارية فإن نتيجة ذلك هى التخلف ، إذ لا يمكن لمجتمع أن يكتفى بنفسه ، فإذا اضطر إلى ذلك نقصت وارداته وصادراته وانقطعت صلته بتطور الثقافة العالمية وذلك يعيش عند المرحلة التى حبس فيها ، بل وقد يتأخر عنها ، ويشمل التخلف جميع النظم الاجتماعية فيفقد المجتمع

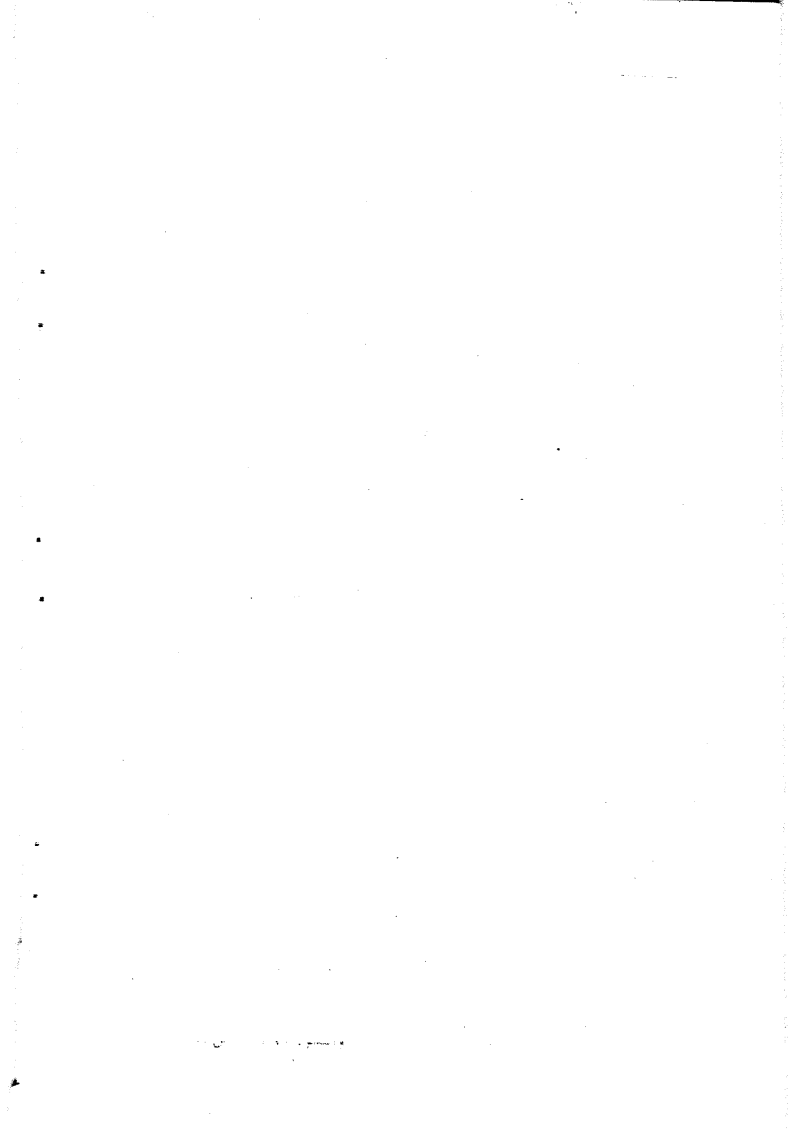
طموحه وقدراته الإبداعية ، ومايلبث أن يكون فريسة لاستعمار أو الثورة جامحة .

(٣) الكوارث الطبيعية أو الاجتماعية :

مثل حدوث زلازل أو براكين أو سيول أو عوصف خطيرة مما يؤدي إلى تخريب اقتصادى وإنسانى كبير ، وأو حدوث هزيمة حربية قاسية أو ثورة أهلية طويلة المدى ، أو قيام حكومات فاسدة .

(٤) سيادة ثقافة سلبية :

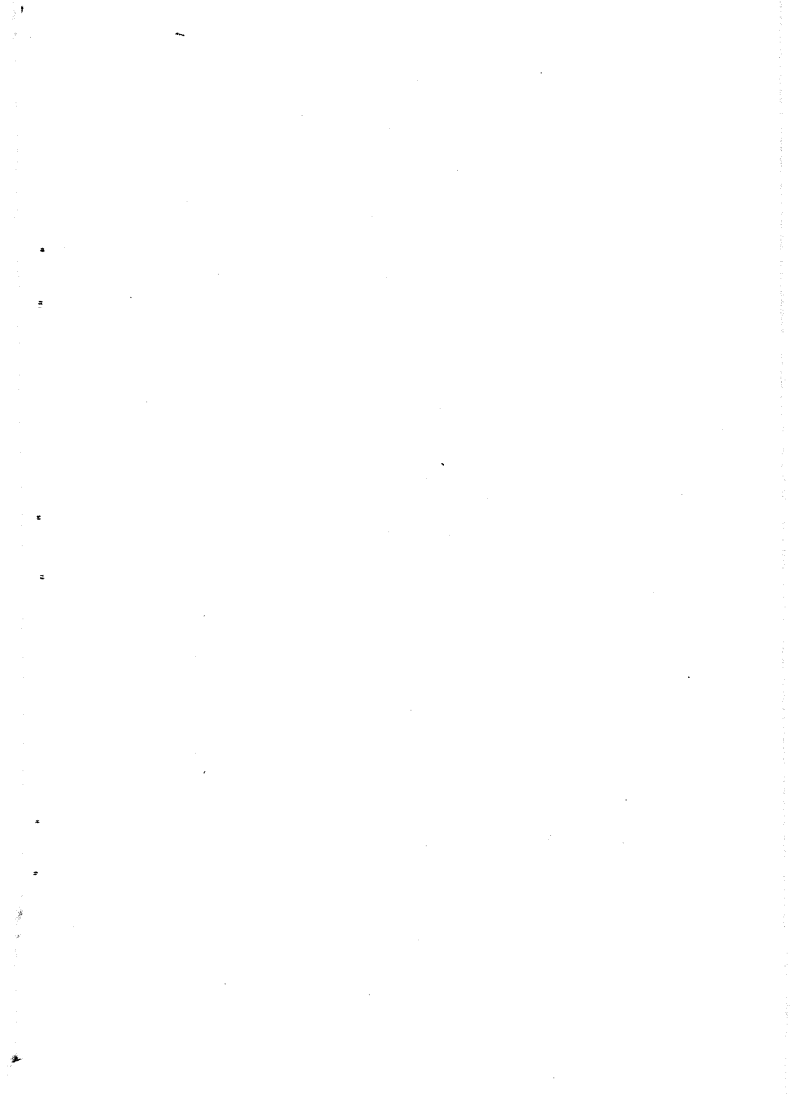
وذلك أن تشيع فى المجتمع ثقافة رجعية أو قوى متخلفة أو سلبية تدعو إلى كراهة الثروة والمتع الحسية وتحبذ الزهد والرضا بالقليل ، والقناعة بما هو كائن ، وتدين الطموح أو التطلع إلى الأفضل مما يؤدي بالمجتمع إلى الإنصراف عن الإنتاج والادخار وكراهية الترف والفنون مثلما فعلت بعض القوى الرجعية فى دول العالم الثالث واليونان فى بعض العصور .



الفصل العاشر

العمليات الاجتماعية

- أ - مفهوم العملية.
 - ب- تصنيف العمليات الاجتماعية.
 - ج- العمليات المجمعة:
 - ١- التعاون.
 - ٢- التنشئة الاجتماعية.
 - ٣- التكيف.
 - ٤- التمثيل الاجتماعي.
 - ٥- التوافق.
 - ٦- المزج الحضاري.
 - ٧- الاتصال.
 - د - العمليات المفرقة:
 - ١- التنافس.
 - ٢- الصراع.
 - ٣- الحلل الاجتماعي.
 - هـ- الضبط الاجتماعي.
- المبادئ العامة في العمليات الاجتماعية.



العمليات الاجتماعية

Social Processes

تعبر العمليات الاجتماعية عن مظاهر التفاعل الاجتماعي Social Interaction التي تحدث بين الأفراد، والجماعات والمجتمعات، متخذة في ذلك أشكالاً مختلفة، وتلعب دوراً هاماً في تحديد نوع العلاقات الاجتماعية السائدة بين الناس. ويتوقف على نوع التفاعل ومستواه ومداه، نوع ومستوى ومدى العلاقات الاجتماعية الناتجة عنه، وتعتبر بعض الأشكال التي تتخذها عمليات التفاعل الاجتماعي أشكالاً مرغوباً فيها، والأخرى غير مرغوب فيها، ويتم الحكم على ذلك من خلال نتائج هذا التفاعل، وهذه النتائج نسبية بصفة دائمة.

إن عملية التفاعل هذه قد تؤدي إلى التآفر والتفكك وينتج عنها عمليات منفرة ومفككة (disintegrative) كعمليات الصراع والتنافس (Conflict, Competation)، وقد تؤدي إلى التجانب والتماسك وينتج عن ذلك عمليات تكاملية رابطة Integrative كعمليات التوافق والتعاون (Accommodation, Co-Operation)، ويطلق بعض الباحثين والعلماء على النوع الأول من العمليات الاجتماعية، العمليات المفرقة، والنوع الثاني العمليات المجمعة، يؤدي

النوع الأول إلى المحلل البيان الوظيفي للمجتمع، والفرع الثاني إلى
الربط في البيان الوظيفي للمجتمع.

أى أن العمليات الاجتماعية تعبر عن نماذج من التفاعل
الاجتماعى، ومن هنا كانت الثقافة والجماعة والشخصية الإنسانية من
هذه الزاوية نتاج تفاعل اجتماعى، وربما كان هذا النتاج الذى يميز
التفاعل الاجتماعى الإنسانى عن التفاعل البيولوجى والفزيائى.

وتعتبر العمليات الاجتماعية نتاج للتفاعل الاجتماعى الذى يتم
بين عنصرين اجتماعيين أو أكثر (فردين أو مجموعتين أو جماعتين)،
هذا التفاعل لابد أن يتسم بصفة الاستمرارية وتصبح له معايير أو
قواعد شبه ثابتة تنظمه يطلق عليه تسمية العلاقة الاجتماعية Social
relationship ويتخذ التفاعل حينذاك صوراً مختلفة تسمى
بالعمليات الاجتماعية^(١).

مفهوم العملية:

هى سلسلة من الحوادث المترابطة التى تؤدى إلى نتيجة محددة
يمكن التنبؤ بها، وهذه السلسلة تتكرر باستمرار مؤدية إلى نتائج
محددة^(٢).

(١) سمير نعيم، أسس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ١٥٢.

(٢) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٢٠٦.

أو هي "مجموعة من التفاعلات التي تحدث داخل الجماعة في موقف معين" وهي كذلك "مجموعة من المثيرات والاستجابات التي تحدث داخل الجماعة، وتفاعل هذه المثيرات والاستجابات مع بعضها في المواقف التي تمر بها الجماعة".

وتعرف كذلك بأنها "عبارة عن سلسلة متجانسة نسبياً من الظواهر المرتبطة بعامل متبادلة وارتباطات بنائية - وظيفية"^(١).

مثال ذلك: التنشئة الاجتماعية: فهي عبارة عن سلسلة طويلة بين الطفل، وبين الذين يربونه بفضل التكوين المتجانس للشخصيات الداخلة في هذا التفاعل وكذلك التربية: هي عملية اجتماعية يحكم أنها عبارة عن مجموعة ظواهر وتفاعلات متتابعة وموجهة نحو تكوين تروى في الاتجاهات المرغوب فيها.

تصنيف العمليات الاجتماعية:

لقد بذلت محاولات عديدة لتصنيف العمليات الاجتماعية، نظراً لأهمية بل وخطورة هذه العمليات داخل أى مجتمع من المجتمعات، وكان أول هذه التصنيفات هو التصنيف الشكلي التالي:

(١) جمال مجدى حسانين، مبادئ علم الاجتماع، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٠، ص ٢١٨.

- ١ - العمليات الجارية داخل الشخصية الإنسانية مثل عملية التعليم الذاتي.
 - ٢ - العمليات الجارية في العلاقات بين فردين.
 - ٣ - العمليات الجارية في علاقات الفرد بالجامعة.
 - ٤ - العمليات المعيرة للتنظيمات والأبنية الداخلية للوحدات الاجتماعية المختلفة.
 - ٥ - العمليات المعيرة للعلاقات بين جماعتين أو وحدتين اجتماعيتين.
 - ٦ - العمليات المعيرة لبناء وتنظيم المجتمع ككل.
- لكن يعاب على هذا التصنيف أنه لا يكشف الطبيعة الداخلية للعمليات، ولا عن الدوافع التي ساعدت على تغييرها.
- ومن هنا ظهرت محاولات أخرى نوضح تصنيف أكثر دقة، وكان من أبرزها المحاولة القائلة بأن جميع العمليات المعيرة للمجتمع يمكن حصرها في إطار نوعين أساسيين من العمليات هي:

(١) العمليات المعيرة

ومن أمثلتها مايلي:

- أ - التقارب.
- ب - التكيف.
- ج - التعادل.

د - الوحدة.

(٢) العمليات المفرقة

ومن أمثلتها مايلي:

أ - التنافس.

ب- التعارض.

ج- الصراع.

وكان نوع من هذه الأنواع ينقسم إلى عمليات أخرى ثانوية، فمثلاً في عملية التقارب رأى عالم الاجتماع الألماني "ليوبولدسون فيزي" L.V. Wiese أنها تنقسم إلى ثمانية عشرة عملية أخرى ثانوية^(١).

ويمكن تصنيف صور وأشكال العمليات الاجتماعية التي تحدث بالمجتمع كمايلي:

أولاً: العمليات المجمععة:

١- التعاون Co-Operation

بما أن التعاون ظاهرة مرتبطة بنشأة التقسيم الاجتماعي للعمل، فهو يعتبر من أهم العمليات المجمععة نظراً لإعادة على الأنشطة

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٢٢١.

والأعمال المتناسقة وأداء المهام الجزئية حتى يمكن أن تحقق الأهداف العاة بصرف النظر عن طبيعتها سواء أكانت أهدافاً سياسية أو اقتصادية أو تعبيراً عن أواصر الزمالة والصدقة.

ويقصد بالتعاون عمل الأعضاء مع بعض في سبيل أهداف مشتركة أو هو عملية تكامل الأدوار حيث يرى التعاون في الآخرين أناساً مختلفين عنه في المقومات والقدرات، فيسعى لتوظيف مقوماتهم وقدراتهم لتحقيق أهداف مشتركة بالتكامل فيما بين قدراته وقدراتهم، ويسعى المتعاون للتكيف مع من يتعاون على عكس المنافس الذي لا يحاول التكيف مع منافسه أبداً، ويمثل التعاون ظاهرة اجتماعية تعكس التأثير المتبادل للأفراد في أداء عمل معين، ويتعلم الفرد عن طريق التعاون الكثير من أنماط السلوك الاجتماعي اللازم لعملية التكيف الاجتماعي. إن المتعاون يرى في الآخرين أناساً غير متجانسين معه فيتخذ منهم موقفاً متعاوناً ليتكامل معهم ويتكاملوا معه هذا ويختلف التعاون من حيث النطاق، فقد يقتصر على أفراد جماعة معينة كفصل دراسي أو أسرة من الأسر، وقد يتسع نطاقه فيشمل اقليماً، أو عدة أقاليم، أو عدة دول. ويرجع للأسرة الفضل في ترويض الأفراد على التعاون ويليها في الأهمية الجماعات الأخرى على اختلافها.

أشكال التعاون:

- (أ) **التعاون الاختياري:** مثل تعاون الأفراد في إطفاء حريق، أو التعاون لمساعدة المحتاجين، أو ضحايا الحرب، أو الكوارث ومنكوبيها من سيول وفيضانات وزلازل وغيرها.
- (ب) **التعاون الإجباري:** مثل تعاون العمال في نطاق العمل لتحقيق كفاءة الانتاج.
- (ج) **التعاون التعاقدى:** مثل إنشاء الجمعيات التعاونية.

وفي الحقيقة أن التعاون عنصر دائم في المجتمع حيث نجده في جميع أوجه النشاط الاجتماعى، وأن الحياة الاجتماعية مستحيلة بدونه، ويعتبر قوة موحدة وضرورية لبقاء المجموعات الاجتماعية بل وحتى لنجاحها في صراعها مع غيرها من المجموعات.

أهداف التعاون:

١- أهداف سلبية:

إذا كانت نتيجة التعاون ستؤدى في النهاية إلى الاضرار بالمجتمع ككل مثل تعاون أفراد العصابات الإجرامية، وتعاون المجموعات الاستغلالية في إستغلال وقمع غيرها من المجموعات، بل وحتى تعاون الدول الاستعمارية في تدمير الشعوب الضعيفة واحتلالها وإستغلال ثرواتها وقهرها لأغراض وأطماع سياسية. هنا تكون الأهداف سلبية.

٢- أهداف إيجابية :

أما إذا كان التعاون سيؤدي إلى خير وصالح المجتمع أو إسهام البشرية كتعاون العلماء في الكشف عن أحدث الوسائل والإكتشافات العلمية للقضاء على الأمراض، أو تعاون المجموعات الفرية في القضاء على الاستعمار والاستغلال والتخلص من إذلال العبودية وكبت الحرية. هنا تكون الأهداف إيجابية.

دوافع التعاون:

- (١) تماسك الجماعة مما عمل على إرساء روح التعاون بين أفرادها.
- (٢) وجود هدف مشترك بين طرفي التعاون، أى فائدة متبادلة مشتركة.
- (٣) اختفاء سمة الحقد والحسد بين أطراف التعاون نتيجة شعورهم الحقيقي بالمساواة في ناتج العمل، ومن هنا فالتعاون أمر مرغوب فيه عن قناعة.
- (٤) حين تتحقق الثقة بين طرفين، مع توفير الوسائل والقواعد اللازمة لتأمين الطرفين في آن واحد من أى خلل قد يطرأ على هذه العلاقة، هنا يتواجد التعاون.
- (٥) يوجد التعاون إذا تواجدت مجموعة من العلاقات الاجتماعية - واحدة أو أكثر - كالتقرب، والجيرة، والصداقة والزمالة يحوطها سياج من التعاطف والحنّة.

(٦) يوجد التعاون حينما توجد قنوات ووسائل لتبادل التفاهم ومعرفة الشريك الآخر.

(٧) يوجد التعاون بعمق بين الشريكين حينما يتجنب كلاهما بعض القيم الخاصة والحد من الإستقلال الخاص بكل منهما في اتخاذ القرارات بدرجة معينة، ومن هنا فالتعاون كنسق من العلاقات والتفاعلات هو نسق غير ثابت ومتغير دائماً.

٢- التنشئة الاجتماعية Socialization

تعتبر التنشئة الاجتماعية من العمليات المجمعمة، والتي يبنى على أساسها حضارة أمة وصلاح أجيال نظراً لأنها الركيزة الأولى التي تركز عليها مقومات الشخصية.

والتنشئة الاجتماعية هي العملية التي يتم من خلالها نقل التراث الثقافي والاجتماعي للفرد، حيث يشب ويكبر متشرباً ثقافة المجتمع، متعوداً على الأخذ بما تقضى به عاداته وتقاليده وسننه العامة^(١)، ويرجع تكامل شخصية الفرد بما تتضمنه من تكيف اجتماعي وأساليب متعددة لتحقيقه بما يجعله قادراً على مواجهة كل التغيرات التي تتطلبها حياة المجتمعات، إلى نجاح عملية التنشئة الاجتماعية.

وتختلف عملية التنشئة الاجتماعية من أسرة إلى أخرى، بل ومن بيئة محلية بما تشمله من حجم ووظائف إلى أخرى، فهناك مجتمعات تؤمن بحق الفرد في التطور والتدرج إلى أعلى درجات الدولة، ومن ثم تنشيط الحراك الاجتماعي، بما يشجع الأفراد على تحقيق النجاح والسعي نحوه بكل الوسائل، وهناك مجتمعات لا يسود فيها مثل هذا الاتجاه.

كما أن عملية التنشئة الاجتماعية، والمؤسسات التي تتولاها هي المستولة عن غرس القيم الإيجابية كحب العمل، والصدق، والتعاون، والإيثار، والأمانة، والانتماء بأشكاله، والتضحية، وحب الخير للغير... الخ، في نفوس أفرادها، ومن ثم صلاح المجتمع وتقديمه.

أي أن التنشئة الاجتماعية هي العملية التي تتم بواسطتها بناء القيم الاجتماعية وثقافة المجتمع بصفة عامة داخل شخصية الفرد، وتعتبر اللغة التي يتكلمها الإنسان ويستعملها أفراد مجتمعه الأساس الذي تعتمد عليه التنشئة الاجتماعية، حيث أنه بدون لغة للفهم بين الأفراد يتعذر وجود هذه العملية، وتصبح ثقافة المجتمع إن وجدت في هذه الحالة أولية وبدائية بسيطة، لأن اللغة هي الوسيلة التي تنتقل عن طريقها المعلومات وتنتشر بين أفراد المجتمع.

أهداف التنشئة الاجتماعية:

(١) تعليم الأفراد المهارات الاجتماعية التي تمكنهم من الاندماج في المجتمع والتعاون مع أعضائه والاشتراك في نواحي نشاطه المختلفة.

(٢) غرس الأهداف التي يطمح الأفراد تحقيقها في نفوسهم.

(٣) تعلم الفرد أدواره - ما له وما عليه - وطريقة التنسيق بينها وبين تصرفاته في مختلف المواقف.

(٤) تعلم الفرد كيف يكون عضواً في المجتمع، نظراً لتلقيه الطرق الأساسية للمعيشة في المجتمع.

(٥) تقويم سلوك الفرد حين يأتي بسلوك منحرف، حيث يمارس أفراد المجتمع عليه ضغطاً اجتماعياً يمنعهم من الإستمرار في انحرافه، ورغم أن هذا التقويم يعود على صاحبه بالنفع إلا أن صالح الجماعة له النصيب الأكبر من الآثار الإيجابية لهذا التقويم.

وعلى أية حالة رغم تعدد المؤسسات والجماعات التي تساهم في عملية التنشئة الاجتماعية، إلا أن الأسرة يقع على عاتقها نصيب الأسد في تلك العملية، فالأسرة هي التي تكسب الفرد اجتماعيته حتى تخلصه من ميول العزلة والأنانية، وتشرف على سلوكه

وتوجيهه، وتلقنه لغتها ودينها، وتعوده على الأخذ بما تقتضى به عاداتها وقيمها وتقاليدها، أى أن الأسرة هى المسئول الأول عن عملية ترويض الفرد لكي يكون كائناً اجتماعياً يستجيب لمؤثرات بيئته سواء كانت جغرافية أو اجتماعية ويخضع لأحكامها ومعاييرها^(١).

٣- التكيف: Accommodation

يعتبر التكيف من العمليات الجمعية، وتعنى محاولة الفرد في التوفيق القائم على التحمل والتضحية لقبول النظم والأوضاع الاجتماعية القائمة، ولو أدى ذلك الى تنازله عن جزء من مصالحه الخاصة.

أى أن التكيف عملية أخذ ورد ودين بين أفراد الجماعة من أجل الانسجام والملاءمة بين الإدارات الفردية المتصارعة، أو بين الهيئات والجماعات المتعارضة في مصالحها الطائفية أو المهنية، أو بين تقاليد قديمة وتقاليد مستحدثة.

وتظهر عمليات التكيف بوضوح في الحالات التالية:

أ - عندما ينتقل الفرد من مجال التحصيل الدراسى إلى الإنتاج والعمل.

(١) أحمد رافت عبد الجواد، مبادئ علم الاجتماع، ص ٩٥.

ب- عندما ينتقل الفلاح من العمل في الزراعة إلى العمل في الصناعة.

ج- عند الهجرة - أو التهجير والتوطين - مجتمع جديد، حيث ثقافة جديدة، وتنظيم اجتماعي مختلف عما تعود عليه الفرد في مجتمعه.

د - عندما تتغير ظروف البناء الاقتصادي والسياسي.

كل هذه الحالات تتطلب من الفرد اتفاقات يلجأ إليها بينه وبين نفسه لكي يتخلص من التوتر الذي نجم عن الظروف والحالات التي استحدثت.

الصور التي يلجأ إليها الناس لتحقيق التوافق أو التكيف الاجتماعي:

١- المهادنة Truce

وتعني الكف عن الصراع الدائر على الرغم من عدم حل المشاكل موضوع الخلاف.

٢- التوفيق Compromise

عبارة عن ترتيب معين يتنازل فيه أحد الطرفين عن بعض مطالبه في مقابل موافقة الطرف الآخر عن التنازل عن مطالبه أيضاً. وفي الوقت نفسه يحدث تسليم بمطالب الطرفين نتيجة لهذا التوفيق. ولعل هذا النمط من التوافق من أهم الوسائل التي تلجأ إليها الجماعة

للإبقاء على تكاملها إزاء المواقف المتعددة التي تعرض لها، وقد تكون
مثار خلاف في الرأي بين الأعضاء.

٣- التحكيم Arbitration

نوع من التوفيق ذو طابع رسمي، ويتم فيه قبول الطرفين
المتنازعين حكم طرف ثالث في موضوع الصراع، وقد يكون التحكيم
ودياً أو ثقافياً، أو نظامياً أى يخضع لإجراءات معينة تقوم به هيئة
منظمة، أو أن يكون ذا طابع إجباري.

٤- التسامح Toleration

نوع من التوافق تقرر فيه الأطراف المتنازعة أن يكفوا عن
الاستمرار في النزاع دون محاولة من أى طرف للتغلب، أو تعديل أو
قبول أى نمط من أنماط سلوك الجماعات الأخرى التي بدأت بالعدوان
أول الأمر، هذا وينطوي التسامح في الوقت نفسه على قبول أمور
صعبة أو غير ملائمة لأن قبول عكسها ربما كلف الجماعة مشقة
كبيرة. لذلك تفضل أن تقبل الأمر على علاته مهما كان فيه من
قضايا مؤلمة^(١).

٥- التبرير Rationalization

وهو عملية نفس اجتماعية لإحلال التوافق محل النزاع، على

(١) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٢٩٩.

أن يتم ذلك على أساس وضع أسس لتبرير هذا التوافق عن طريق إبراز معلومات جديدة عن موضوع الخلاف تعمل على إرضاء الفريقين المتصارعين ويظهر ذلك في محاولات بعض الموفقين بين اليهود والمسيحيين، أو بين المسلمين والمسيحيين عندما يبرزون بعض نقاط التشابه بين كل من العقيدتين، ومحاولات التوفيق بين البيض والسود في أبرز فضل الحضارة النجبية وما ساهم به الزنوج من إضافات على الحضارة عامة. وهنا تحل الصداقة محل العداء، على الرغم من صعوبة توافر التوافق الكامل نظراً لصعوبة توحيد الفكر بين الأطراف المتصارعة، وطراً لأنهم وإن كانوا سيعملون معاً ويخدم كل منهم الآخر إلا أن كلاً منهم سيظل محتفظاً بطريقته في التفكير وبوجهة نظره.

٦- الوساطة Mediation

ظهر هذا الشكل نتيجة رغبة الجماعات والأفراد لإنهاء خلافاتها، حيث تقوم الوساطة على أساس الجمع بين الأطراف المتنازعة من أجل الرغبة في حل خلافاتهم. ويمكن للوسيط أن يقترح أساساً للتوفيق إذا لم يتمكن كل من الفريقين من الاتفاق على أسس معينة. واقتراحات الوسيط في هذه الحالة غير ملزمة لأى من الطرفين، ومن أشهر الخلافات التى استخدمت فيها الوساطة على المستوى الدولى هو ذلك الصراع الذى دار في فلسطين بين العرب واليهود،

حين أرسلت الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ وسيطاً من طرفها من السويد واجتمع بالطرفين وخرج بمجموعة من الاقتراحات لحل المشكلة، لكنها لم تجد قبولاً من كلا الطرفين. وحدث نفس الشئ حين توسطت مصر لحل النزاع بين الهند وباكستان، وتوسطها كذلك لحل الخلافات بين دولتين من دول الخليج العربي هما قطر والسعودية خلال التسعينات من القرن العشرين.

أنواع التكيف:

ينقسم التكيف إلى نوعين:

١- النوع السلبي:

وفي هذا النوع يكون الفرد خاضعاً ومستسلماً للوسط الذي يوجد فيه (من مناخ وطبيعة وثقافة) ويلعب هذا الوسط دوراً ضاعطاً على الأفراد الذين يعيشون داخله حتى يطبعهم بطابعه، ويلتزم أمرجتهم وأخلاقياتهم بما يتمشى مع ما يمليه عليهم.

٢- النوع الإيجابي:

وهذا النوع عكس السابق، حيث يكون للفرد تأثير واضح على كل من حوله، حيث يقوم بتغيير الوسط الذي يعيش بداخله، بل ويقوم بتسخيره والتحكم فيه قدر الإمكان وفقاً لقدرات الفرد وثقافته.

وفي هذه الحالة نجد لفظ التأقلم أقوى دليل ينطبق على هذا النوع الإيجابي.

تعقيب على التوافق والتكيف:

يخلط البعض بين مفهومى التوافق والتكيف، ولكن للكاتب وجهة نظر خاصة في هذا الشأن، وهى تفضيل لفظ "توافق" في علم الاجتماع، عن لفظ التكيف. ولكى تتضح الصورة سيعرض الباحث المفهوم العلمى الدقيق لمصطلح التوافق الاجتماعى والمعارف عليه بين المشتغلين بعلم الاجتماع.

فالتوافق لغوياً مشتق من مادة (وفق) التى تعنى القبول والالتقاء، فتنى المصباح المنير: وفق: وفقه الله توفيقاً سده، ووفق أمره، يوفق بكسرتين من الترفيق، ووافقه موافقة ووافقاً، وتوافق القوم واتفقوا اتفاقاً، ووفقت بينهم أصلحت، وكسبه وفق عياله أى مقدار كفايتهم.

وفي أساس البلاغة للزمخشري: وفق وافقته على كذا، وبينهما وفاق: وهما متفقان ومتوافقان، وجاء القوم وافقاً: أى متوافقين.

وفي المعجم الوسيط: الترفيق (في الفلسفة) أن يسلك المء مسلك الجماعة ويتجنب ما عنده من شذوذ في الخلق والسلوك.

وفي الإنجليزية Adjust يرتب، ينظم، ينسق، أو Adapt يتكيف لمستوى أو غرض معين. وفي الفرنسية Agjuster من اللاتينية Apjnstare، وفي الفرنسية الحديثة Ajouter من اللاتينية القديمة Ad (Juxtare) بمعنى يوفق، من الكلمة Juxta التي تعنى قريب.

فكلمة التوافق Adjustement، إذن تعنى لغوياً التريب والوافق والانسجام والتضامن بين طرفين، أو العلاقة المتناغمة مع البيئة الاجتماعية تتضمن القدرة على إشباع أغلب حاجات الفرد والإجابة على أكثر المتطلبات الطبيعية والاجتماعية.

ويقصد به أيضاً تلك التغيرات والتعديلات السلوكية الضرورية لإشباع الحاجات والإجابة على المتطلبات مما يمكن الفرد من إقامة علاقة متناغمة مع البيئة.

ويعرف التوافق في علم الاجتماع بأنه: "علاقات منسجمة نسبياً مع الأفراد والجماعات، وهي العملية التي يلجأ إليها الإنسان ليتمكن من الدخول في علاقة توازن أو انسجام مع من حوله، مع ضرورة توفر الشروط لتحقيق هذه العلاقة".

ويشير كذلك إلى الامتثال للمعايير والتوقعات السائدة في

الجماعة التي يعتبر الفرد عضواً فيها^(١). أو هو: "الرغبة في التفاهم والاستقرار الاجتماعي بين الفرد والجماعة التي يعيش فيها"^(٢).

أما لماذا التوافق الاجتماعي دون التكيف الاجتماعي، وهو أنه رغم التقارب الشديد بين المصطلحين، يصعب أحياناً التفرقة بينهما على أساس أن كليهما يعنى التأزر والانسجام، والمسايرة، والتلازم، والتآلف والميل إلى المشاركة والتعاون وكلها مصطلحات تقابل المصطلح الإنجليزي Conformity.

ولكن نظراً لأن مفهوم التكيف يستخدم بكثرة في دراسات علم النفس الاجتماعي، إذا ما قررن بالدراسات في مجال علم الاجتماع، فقد تعارف دارسو علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع، على أن التكيف مفهوم اشتق أصلاً من العلوم البيولوجية، حيث كان حجر الزاوية في نظرية (تشارلز دارون) عن التطور عام ١٨٥٩م.

(١) Anand G. Chandavarkar, "Use of Migrant's Remittances in Labour Exporting Countries" Finance and Development (International Monetary Fund and World Bank) Vol. 17, No. 2 (June 80), p. 18.

(٢) مصطفى فهمي، التوافق الشخصي والاجتماعي، ط ١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٧٩، ص ٢٢.

ومن هنا فالتوافق الاجتماعي مفهوم سوسولوجي أكثر منه مفهوماً بيولوجياً، على العكس من مفهوم التكيف الاجتماعي الذي يعتبر مفهوماً بيولوجياً أكثر منه سوسولوجياً.

هذا إلى جانب أن مفهوم التكيف يميل إلى البحث عن علاقة الإنسان بالظروف الطبيعية التي يعيش فيها، بينما التوافق يكشف عن علاقة الإنسان بالبيئة الاجتماعية والثقافية التي هو أحد مكوناتها^(١).

٤- التمثيل الاجتماعي Social Assimilation

وهو أيضاً من العمليات الاجتماعية المجمع، وأصوله تمتد من استعارته من علم الفيزيولوجيا، أو علم وظائف الأعضاء، حيث يقوم الجسم بعملية تمثيل المواد الغذائية التي يتناولها، عن طريق عملية الهضم، في بداية الأمر يكون الغذاء في شكل مواد غريبة غير قابلة للتمثيل بشكلها الأساسي وبعد عملية المضغ والهضم يتحول الغذاء إلى

(١) انظر في ذلك:

- عبد المنعم المليحي، النمو النفسي، ط ٤، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧١، ص ٣٧٦.
- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص ١٨.
- مصطفى فهمي، الصحة النفسية، دراسات في سيكولوجية التكيف، القاهرة، مكتبة الخانكي، ١٩٧٦، ص ١٩.

مواد مختلفة سهلة الامتصاص وتمثلها الجسم لكي تصبح جزءاً من بنيته وتكوينه.

وفي علم الاجتماع يستخدم اصطلاح التمثيل ليشير إلى عملية التكيف المتبادل التي تقلل عن طريقها الجماعة تعارضها واختلافاتها مع الجماعات الأخرى بالصورة التي لا تعد فيها هذه الاختلافات ذات تأثير أو أهمية اجتماعية ملحوظة، ويحدث هذا عند احتكاك ثقافات مختلفة في المجتمعات الكبيرة التي يفقد إليها بين حين وآخر جماعات ذات ثقافات مختلفة، أى أنه عملية امتصاص وهضم الأفراد لعناصر ثقافية وحضارية ونظم اجتماعية دخيلة على تراث ثقافتهم الأصلية.

بمعنى آخر إن التمثيل الاجتماعى حالة من التقبل تولد لدى الأفراد والجماعات لمسات ثقافية من جماعات أخرى نتيجة إتصالهم الاجتماعى بينهم.

ويعمل التمثيل الاجتماعى كعملية اجتماعية على امتصاص الاختلافات والتناقضات التي توجد بين العناصر أو الجماعات المختلفة الموجودة في المجتمع، ويسعى كذلك إلى زيادة مظاهر التوحد والانسجام في مكونات هذه العناصر المختلفة (أفكارها وقيمها واتجاهاتها) من أجل تيسير عملية الامتصاص والاندماج التي ستؤدي

إلى تحويل الجماعات الغريبة إلى جزء من بنية المجتمع وتكوينه، ومتجانسة مع بقية عناصره. وتعد اللغة المشتركة كعنصر أساسي لحدوث التمثل الاجتماعي، لأن اللغة تسهل المشاركة في حياة الآخرين، ويكون الاتصال الشخصي المباشر أكثر أنواع التمثل تأثيراً. ومن الملاحظ أن عملية التمثل لا تحدث فجأة ولكنها تتطلب وقتاً، وخاصة بالنسبة للمهاجر، وتكون عملية التمثل ناجحة بقدر ما تحقق الانخراط والاندماج والتوحد بين العناصر أو الجماعات الطارئة أو الغريبة والمجتمع أو الجماعة المضيفة في قيمها واتجاهاتها وأهدافها وتطلعاتها. ويمكن لجماعتين معينتين أن تنطبق عليهما عملية التمثل إذ ما اندمجتا تماماً، واختفت الحدود والمفارقات والتناقضات التي كانت تفصل بينهما، وإذا ما اتجهنا إلى التوحد في جماعة أو مجتمع واحد لتحقيق أهداف وغايات مشتركة.

ومن الأمثلة على عملية التمثيل الاجتماعي ما حدث لبعض المهاجرين من مدن القناة أثناء الحرب مع إسرائيل حيث ذاب هؤلاء المهاجرون في مدن وريف مصر، بل وتزوجوا منهم وتقبلوا ثقافة هذه الجماعات التي هاجروا إليها.

ونفس الشئ بالنسبة للفلسطينيين الذين تركوا ديارهم رغم أنهم بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وذهبوا واستقروا في أقطار

عديدة، واندمجوا في بعضها وتزوجوا منها، وحدث ما نسميه التمثل الاجتماعي.

العوامل المؤثرة في عملية التمثل الاجتماعي:

من العوامل التي تؤثر في عمليات التمثل الاجتماعي سلباً وإيجاباً مايلي:

- (١) التسامح.
- (٢) التعصب.
- (٣) العزلة والاندماج.
- (٤) التشابه الحضاري.
- (٥) التباعد الحضاري.
- (٦) مدى الاختلاف أو التقارب في السمات الخلقية: كاللون والطباع والعادات، والدين، والتقاليد... الخ.
- (٧) الاختلاط البيولوجي: الزواج بين أفراد شعبيين مختلفين.
- (٨) مدى الشعور بالبعد الطبقي أو الاجتماعي.
- (٩) تكافؤ الفرص في النشاط الاقتصادي.
- (١٠) موقف السلطات المحلية.
- (١١) التواصل والإعلام^(١).

(١) توفيق مرعي وأحمد بلكيس، الميسر في علم النفس الاجتماعي، ط ٢، الأردن، عمان، دار الفرقان، ١٩٨٤، ص ٨٧.

٥- التواؤم Sccomodation

وهو من العمليات الاجتماعية المجمع، ويقصد به العملية التي تتم بها تهدئة الصراعات الاجتماعية بين الأفراد والجماعات تهدئة وقتية، وقد تستمر لفترة قصيرة، أو تمتد لفترات طويلة من الزمن، وتحدث هذه العملية حين تدرك الأطراف الداخلة في الصراع أن من مصلحتها تهدئة هذا الصراع حتى تستطيع تحقيق أهداف حيوية لها، ويحل التواؤم محل الصراع بحيث يكون التفاعل سليماً بين الأطراف المتصارعة، ولكن دون حل نهائي لأسباب الصراع.

ويحدث التواؤم من خلال إجراءات معينة مثل الهدنة بين الدول أو المجموعات المتحاربة، واتفاقيات وقف إطلاق النار، ومثل الحلول الوسط، حيث يقلل كل من أطراف الصراع تحقيق جزء من أهدافه فقط مقابل إيقاف أو تأجيل الصراع، ومن هنا يكون تنازل كل طرف عن بعض أهدافه متناسباً مع قوته الفعلية في الصراع، فالطرف الأقوى يتنازل عن أهداف أقل بينما الأضعف يتنازل عن أهداف أكبر، وبعد التسامح خير مثال لصور التواؤم، حيث يتقبل كل طرف الآخر - دون إصرار - على تسوية الخلافات^(١).

(١) سمير نعيم، أسس علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ١٥٦.

٦- المزج الحضارى Acculturation

وتحدث هذه العملية بين عدد من المجتمعات ذات الحضارات المختلفة، إذا ما اتصلت ببعضها، فتتأثر كل حضارة بالأخرى من طريق الإعارة والاستعارة، دون أن تفقد أى من تلك الحضارات مقوماتها ومظهرها الأصلي، ودون أن تندمج إحداها أو تندمج في الأخرى انصهاراً كلياً.

ومن هنا تختلف عملية المزج الحضارى عن عملية التمثيل في أن الأولى تسمح باختلاط الأجناء المختلفة، بينما تلجأ الثانية إلى امتصاص الأجناس، هذا بالإضافة إلى أن عملية التمثيل لا يمكن لها أن تنجح في العادة إلا إذا كان هناك اختلاط بيولوجى، بينما نجد أن عملية المزج الحضارى يمكن أن تتم بدون هذا الاختلاط البيولوجى، وفي نفس الوقت فعملية المزج الحضارى تعتبر مرحلة سابقة أو تمهيدة لعملية التمثيل، إذ أن ما يحدث خلال عملية المزج ما هو إلا مجرد حدوث تعديلات معينة في أى من الحضارتين أو في كليهما ولكن دون أن يحل محلها شكل جديد يعنى عن الشكلى الأولين كما يحدث في عملية التمثيل حيث نجد أن الصفات الحضارية قد اندمجت تماماً بعضها ببعض، وانتهت بذلك إلى صفات حضارية جديدة^(١).

(١) عبد الحميد لطفى، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ١٥٨.

٧- الاتصال:

يعتبر الاتصال من العمليات الاجتماعية الأساسية، حيث يستحيل فهم المجتمع دون الوقوف على جوانب تلك العملية، فهي لا تشتمل فقط على اللغة المنطوقة، وإنما أيضا على التلميحات والتعبيرات التي تقوم في بعض الأحيان بتوصيل بعض المعاني بشكل أكثر دقة من الكلمات نفسها.

وتنقسم عملية الاتصال إلى عنصرين أساسيين: أحدهما يؤدي إلى التماسك، والثاني يؤدي إلى التفكك، ويمكننا التسليم جدلاً بالعنصر الأول وهو أن عملية الاتصال تؤدي إلى التماسك والتكامل، ولكن الحقيقة الحرفية أن الناس في المجتمع يتحدثون بأكثر من لغة، ويبدو ذلك واضحا عندما تكون الفروق الفردية في المجتمع حادة ومتدرجة، ولا توجد وسائل للتواصل بين أقليم وآخر، أو أن لغة التخاطب في إقليم ما تكون مفهومة بالنسبة لهذا الإقليم فحسب، وليست كذلك في الأقاليم الأخرى، غير أن الوظيفة المفرقة لعملية التواصل تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فمنذ عهد بعيد لاحظ "كونفوشيوس" أن المشكلات السياسية كانت ترجع إلى سوء فهم الكلمات والمعاني، بالإضافة إلى جانب آخر أكثر سوءاً، وهو التشويه المتعمد للكلمات عن طريق جرأة رجال السياسة، والمتخصصين في الدعاية، والمتخصصين في إعداد المسرحيات والتعليقات والتمثيلات،

وكل ما يعرض في وسائل الاتصال الجمعى لاعطائها معان جديدة
للتأثير في سلوك الجماعات، ولإشاعة العداوة والبغضاء بين الجماعات
والشعوب^(١).

ثانياً: العمليات المفرقة:

١- التنافس:

عرف "بيرجس ومارك" التنافس بأنه "عملية أساسية يتوقف
عليها نظام التوزيع في المجتمع سواء ما تعلق بهذا التوزيع بالدخول،
اعداد الأفراد، المهني، كما يؤثر التنافس على نظام تقسيم العمل
وكذلك تنظيمات الأفراد.

أو هو "محاولة الأفراد أو الجماعات في تحقيق أهدافهم المحددة
بالنسبة لمجموع الطلب عليها عن طريق جهودهم المتعارضة.

أو هو "سباق للحصول على شئ لا يتعادل العرض فيه مع
كثرة الطلب عليه، فمثلاً: تظهر المنافسة في بعض المجتمعات التي
تتميز بوفرة في عدد الأفراد القادرين على العمل، ولكن فرص العمل
المتاحة بهذا المجتمع أقل كثيراً من أن تستوعب كل هؤلاء الأفراد
فيها"^(٢).

(١) محمد عبد السمیع عثمان وعلى الكاشف، علم الاجتماع العام، القاهرة،

١٩٩٤، ص ١٦٤.

(٢) أحمد رأفت عبد الجواد، مبادئ علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٩٩.

ويظهر التنافس نتيجة ندرة السلع المطلوبة، وقلة المراكز والخدمات المرغوبة، وتدعم العادات والقانون النضال من أجل الحصول على هذه السلع النادرة أو شغل المراكز المحدودة، وتضع هذه العادات والتقاليد القيود أمام التنافس المطلق، وغير المطلق وغير المقيد بل نادراً ما يحدث مثل هذا النوع من التنافس حتى في الأفعال الاقتصادية، يحرم على أعضاء المجتمع التنافس بلا قيود ولا ضوابط إذ تحدد بعض القيود الاجتماعية إطار عملية التنافس.

والتنافس عملية محبة الى النفوس، لأنها تؤدي إلى إطلاق القوى الكامنة في الأفراد واعمال قدراتهم المتكررة والخلقة، واستغلالها في أكمل صورة، ولهذا يعتبر التنافس منشطاً للقوى والامكانيات، دافعاً الى الرقي والازدهار مادام في حدود المعقول، أما اذا خرج عن حدوده انقلب الى صراع مخيف، ويظل التنافس عملية سليمة العواقب مادامت ذات هدف واحد يخدم الجماعة، وينبع من تطلع الأفراد نحو الأفضل، أما لو انقلب التنافس لتحقيق أهداف فردية دون التزام بقيم الجماعة وأخلاقها ومصلحتها، أصبح منبعاً للشقاق والفرقة ومن هنا يصبح عملية سلبية مفرقة، والتنافس موجود في كل أنشطة المجتمع كالتنافس بين الطلاب على المركز الأول، وبين الفرق الرياضية، وبين العلماء، وبين المصانع والشركات والمؤسسات المختلفة. ولكي يؤدي التنافس وظيفته الاجتماعية لابد

وأن يكون بين طرفين متعادلين، لأن عدم التكافؤ بين المتنافسين يؤدي إلى انتصار الأقوى وإخراج الضعيف من الميدان دون مقاومة تذكر، ويترتب عليه احتكار الأقوى الميدان، ويتحكم في مصائر الناس وما ينتج عن ذلك من سلبيات على المجتمع.

وفي هذا الصدد فالكتاب يؤكد على دور التنشئة الاجتماعية في دفع الأفراد إلى التعاون أو التنافس وذلك وفقاً للعادات والاتجاهات والقيم التي تكسيها للأفراد، ففي مجتمع أمريكا يوجد التنافس في أشد صوره لجمع الثروات، بينما العكس عند بعض قبائل الهنود الحمر، حيث كانوا يتنافسون في اتفاق ثرواتهم، بل ومن العار عندهم أن يموت الإنسان غنياً.

أنواع التنافس:

١- منافسة إنسانية (إيجابية) Instructive

وهي ما نشاهده في منافسات الفرق الرياضية، حيث لا بد من التضامن والتعاون وتنسيق الجهود بين أفراد الفريق من أجل صالحهم العام، وذلك وفقاً لقواعد وتقاليدهم التي تهيمن على مسيرة هذا التنافس، مع ملاحظة تقارب أطراف المنافسة حتى يكون إحراز الانتصار لأحد الفريقين انتصاراً نسبياً، لا يوقع ضرراً بالغا بالطرف المهزوم، وإنما ينمي المهارات والقدرات.

٢- منافسة هدامة (سلبية) Destructive

وتوجد حينما يكون نجاح أحد المتنافسين على حساب هلاك الآخر والخلاص منه، وهنا يتحول التنافس من إسعاد للمجموع الى صراع من أجل التفوق، كما نشاهده أحيانا في حلبة الملاكمة.

٣- الصراع Conflict

وهو أخطر العمليات الاجتماعية نظرا لنتائجه السلبية الناجمة عنه لكونه تصادما بين القوى الاجتماعية حينما تتحول المنافسة من انسانية ايجابية الى شكل هدام، ومن هنا يحاول المتنافسون القضاء على الخصم ومن ثم الانقياد للأهواء الجامحة التي تسيطر عليهم، بل ويحكمهم مبدأ البقاء للأقوى، ويستغل كل طرف جميع الوسائل والطرق المشروعة والمحرمة للقضاء على الطرف الآخر المتصارع معه، بما في ذلك القتل، والاغتيال، والدساتس، والمؤامرات، والخيانة، والتصنت، والفتن... الخ.

ويعرف الصراع بأنه "العملية التي من خلالها يرغب كل فرد أو جماعة لتحقيق أهدافه الخاصة عن طريق ابعاد الخصم أو تخطيمه والقضاء عليه والذي يرغب في تحقيق الأهداف نفسها".

سماته:

- (١) معرفة الخصم جيدا.
- (٢) التحديد الدقيق للموقف القائم على تقييم الخصم من خلال المتناقضات الموجودة بين رغبات وأهداف كل من الطرفين.

أسباب الصراع:

- (١) الرغبة في السيطرة والنفوذ والثروة.
- (٢) تعارض المصالح لطرفين متنافسين.
- (٣) فاصل الذاتية والأنانية وسيطرتها على الغيرة.

أشكال الصراع:**١- الصراع الذاتي:**

يوجد هذا النمط في نفس الفرد، عندما يجد نفسه في موقفين متناقضين يتطلب أحدهما سلوكا معينا، ويتطلب الآخر سلوكا آخر غير منسجم مع السلوك الأول وقد يكون التنافس جسديا أو اجتماعيا أو نفسيا.

مثال ذلك: الصراع الداخلي لدى الإنسان بين رغبته في الاستقلال ورغبته في الاعتماد على والديه وإرضائهما، أو الصراع بين شهرته المتعددة والخوف من الضمير.

٢- الصراع بين الأشخاص:

ويحدث بين فردين بينهما كراهية وعداء بسبب أو بدون سبب، ومن ثم يحاول كل طرف تدمير الطرف الآخر والقضاء عليه، بل وإذلاله بشتى الوسائل.

٣- الصراع الطبقي:

هذا النوع يوجد في المجتمع الواحد، بين الطبقات المتفاوتة، حينما تشعر إحدى الطبقات أنها أكثر رقيًا وحضارة من الأخرى، الأمر الذي يدفعها للتخلص من الطبقة الأدنى حتى تتقي شرها أو على الأقل تسخيرها لخدمتها.

٤- الصراع السياسي:

يوجد هذا النوع على المستويين المحلي داخل الدولة الواحدة كما هو مشاهد من صراع الأحزاب السياسية المتصارعة، أو على المستوى الدولي بين دولة وأخرى ويتمثل مظاهر النوع الثاني في الحملات الدعائية، وتبادل التهديدات والحروب الصغيرة والكبيرة والحصار الاقتصادي... الخ.

٥- الصراع الديني:

وهذا النوع عرفته المجتمعات البشرية عبر المراحل التاريخية القديمة حتى الآن، على سبيل المثال الحروب الصليبية، والفتن الطائفية، وصراع طوائف الأديان.

٦- الصراع العرقي (الأجناس):

ويحدث هذا النوع حينما يشعر أحد الأجناس بأنه أكثر تفوقًا على جنس آخر (البيض والزنوج) ومن ثم تتولد أشكال الاضطهاد

المختلفة، وعلى سبيل المثال: العزلة، التمييز اللوني، المظاهرات، الحروب الأهلية... الخ.

النتائج المترتبة على الصراع الاجتماعي:

- (١) التفكك والخلخلة داخل المجتمع ككل.
- (٢) أحداث التماسك داخل كل جماعة من الجماعات المتصارعة وظهور التعاون بين أفرادها من أجل الانتصار على الجماعة الأخرى، بل ونسيان الخلافات الشخصية القائمة بين أفراد الجماعة الواحدة.
- (٣) أحداث الترافيق الاجتماعي بين الفئات المتصارعة وذلك في حالة تقارب القوى المتصارعة، وعدم إمكانية أن تحقق أحدها مكاسب مهمة على الطرف الآخر.
- (٤) السيادة والتفوق لأحد الأطراف نتيجة انتصاره على الطرف الآخر وتدمير القضا عليه.
- (٥) تدمير الثروة وسفك الدماء كنتيجة حتمية للحروب والثورات.

أساليب مواجهة الصراع والتنافس:

- (١) إعادة تنظيم الموقف بما يتناسب وتوقعات الطرفين.
- (٢) إعادة النظر في التوقعات الخاصة بأحد طرفي النزاع بما يتناسب

والموقف.

(٣) اللجوء إلى الحيل الدفاعية كالإسقاط Projection والتبرير

Rationalization والإزاحة Displacement.

(٤) اختيار أحد الموقفين أو التوقعين أو السلوكين اللذين يواجهانه والتخلي عن الآخر.

(٥) الانسجام والتوافق مع أحد الموقفين.

(٦) اللجوء إلى الأخذ بكليهما جزئياً كحل وسط.

(٧) تجنبهما والابتعاد عنهما كليهما.

(٨) الثقة: حيث يلعب هذا العامل دوراً كبيراً في حل المشكلات

الناجمة من الصراع والتنافس وإزالة التوتر الناجم عنها.

(٩) التهديد: وهو من الأساليب الشائعة لدى الأفراد والجماعات

والأهم في وضع حد للصراع، فالتهديد يسهم في إزالة التوتر

إذا كان مدعوماً بالقوة من جانب واحد أو من الجانبين كما هو

الحال في سباق التسلح والتهديدات المتبادلة بين الدول.

(١٠) المفاوضات والتواصل في التخفيف من حدة الصراع والتنافس.

الفرق بين الصراع والتنافس - والتعاون والموامة:

في الصراع: يوجه الأفراد طاقتهم نحو هدم وإيذاء الآخرين بل

والخلاص منهم.

أما في التنافس: غالباً يتبع الأفراد سبلاً متوازنة من العمل موجهة نحو

نفس الهدف المشترك بقصد تحقيق الحصول على أكبر قدر منه، أو كله.

في التعاون: لا يتضمن ما تتضمنه المنافسة من غيره، بل يمثل مجهودا متناسقا متكاملا بين فردين لتحقيق غاية محددة.

أما المواءمة: تشير إلى إنهاء الصراع، إما عن طريق إخضاع الفريق الآخر وأما عن طريق المصالحة وإيجاد حل وسط يتلاءم مع تطلعات الفرقاء^(١).

٣- الخلل الاجتماعي:

وهو مجموعة من العمليات الاجتماعية المؤدية إلى سيطرة الأعمال والنشاطات الخارجة عن القواعد والمعايير الاجتماعية السائدة، نتيجة لخطيئتها للحد الأعلى من الأشياء غير المسموح بها، مهددة بذلك أسس عمليات الحياة المجتمعية. وتتمثل مظاهر الخلل الاجتماعي في خلل النظم الاجتماعية وعدم أدائها لمهامها التي أنشئت من أجل تأديتها، وفي ضعف ميكانيزمات الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي، وفي عدم استقرار معايير التقييم، وفي ظهور نماذج للسلوك تتناقض مع النماذج المعترف بها والمقبولة من المجتمع.

(١) توفيق مرعي وأحمد بلقيس، مرجع سابق، ص ٨٣.

الظواهر المرتبطة بالخلل الاجتماعي:

- (١) انتشار السلوك الجنسي المرفوض من المجتمع، كالدعارة والخيانة الزوجية وارتفاع نسبة الاغتصاب، والعلاقات الجنسية الشاذة... الخ.
- (٢) انتشار المخدرات وادمان الخمر بصورة تهدد كيان المجتمع.
- (٣) ارتفاع مستوى وحجم الجريمة بكل أنواعها في المجتمع.
- (٤) زيادة شعور الأفراد بالخطر وعدم الأمن.
- (٥) ظهور الأزمات العصبية والنفسية والأمراض العقلية وغيرها.

أسباب عمليات الخلل الاجتماعي:

- (١) الفقر المفاجئ نتيجة كوارث الفيضانات، الحرائق، سيول، زلازل... الخ.
- (٢) استمرار الحروب والأزمات السياسية، وامتداد الفترات لفترات طويلة من الزمن.
- (٣) انخفاض فعالية وتأثير نظم وأشكال الضبط الاجتماعي.
- (٤) الاستعداد الشخصي الفردي كالأعراض البدنية، أو التخلف العقلي، أو الأمراض النفسية^(١).

(١) جمال مجدى حسنين، مرجع سابق، ص ٢٣١.

المبادئ العامة في العمليات الاجتماعية:

خلق الله سبحانه وتعالى الكون من كل شيء زوجين: الذكر والأنثى، وخلق الأضداد: الخير والشر، الحار والبارد، الموجب والسالب... الخ، حتى في العمليات الاجتماعية وجدت الموجبة (المجموعة) والسالبة (المفرقة)، وما تم عرضه للكاتب ليس كل العمليات، بل هي نماذج لمجموعة كبيرة - رئيسية وفرعية - من العمليات، تحكمها جميعاً مجموعة من المبادئ العامة وهي مايلي:

- (١) يناضل جميع الناس في كل مكان للحصول على مطالبهم الأساسية والاشتراك في النضال مع الآخرين (التعاون) أو النضال ضدهم (التنافس) وهذا يعتبر أحد الصور المكتسبة للسلوك.
- (٢) تظهر رواسب التنافس والتعاون عند الأطفال خلال السنة الأولى من حياتهم وحتى سن السادسة.
- (٣) الإصلاح الاجتماعي للسلوك يتأثر عند تغير موقف اجتماعي معين من التعاون الى التنافس.
- (٤) اذا سادت علاقات الصداقة، والقربى، والزمالة والتي يحيط بها سياج محبة والعطف سادت عملية التعاون، والعكس يسود التنافس والصراع.
- (٥) التنافس بين الجماعات يشجع التعاون داخل الجماعة الواحدة.
- (٦) التنافس يشجع تقسيم العمل في المجتمع.

- (٧) التوافق يجهد الطريق إلى التمثل.
- (٨) التشابهات في الثقافة توصل إلى التمثل.
- (٩) لا يوجد مجتمع في الوجود به تنافس كامل، أو تعاون كامل.
- (١٠) إذا كانت الأهداف أو القيم نادرة في أى ثقافة، يصبح طابع السلوك في الغالب تنافسيا، وإذا كانت وفيرة يصبح طابع السلوك في الغالب تعاونيا.
- (١١) العمليات المجمعة هى أساس الاستقرار والتكامل والرقى، والتنافس يحث على الاجتهاد والعمل، أما الصراع من دعائم الحركة الاجتماعية والتطور رغم نتائجه السلبية في بعض الأحيان.
- (١٢) الصراع له متعة الاستمرار المقطع، بينما التنافس مستمر بصورة متتالية، وهاتان العمليات تشجعان على التمايز الطبقي والمهني والاقتصادى.
- (١٣) هناك توازن بين فاعلية كل من العمليات الاجتماعية المجمعة والمفرقة على حد سواء، وبينهما تأثير متبادل، وكلها تفاعلات ونماذج للتفاعلات الاجتماعية الضرورية للمجتمع^(١).

(١) انظر في ذلك:

— محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ٢١٥.

— أحمد رأفت عبد الجواد، مبادئ علم الاجتماع، مرجع سابق، ص ١٠٤.

(ح) الضبط الاجتماعي

يقصد " بالضبط الاجتماعي " الطريقة التي يتطابق بها النظام الاجتماعي ككل للحفاظ على هيكله ومقدماته ثم كيفية تقبل الأفراد والفئات الاجتماعية لهذه الطريقة ولما تمارسه قوى الضبط من ضغوط،

ويشير مفهوم " الضبط الاجتماعي " إلى القوى التي يمارسها المجتمع على أفراد والطرق والمعايير التي يفرضها للهيمنة والإشراف على سلوكهم وأساليبهم في التفكير والعمل ، وذلك لسلامة البنيان الاجتماعي والحرص على أوضاعه ونظمه والبعد عن عوامل الانحراف ، ومن ثم تبدو أهمية الضبط لتقرير العلاقة بين النظام الاجتماعي والفرد أو العلاقة بين الوحدة والمجموع .

تستلزم دراسة الضبط الاجتماعي الوقوف على الوسائل التي يشكل بها المجتمع سلوك أفراد والأجهزة التي يضعها لصيانة النظام الاجتماعي .

وهناك ثمة خصائص للضبط الاجتماعي يمكن إضاحها من خلال الحقائق التالية :-

١- أن النظام الاجتماعي خاضع لقوانين شأنه في ذلك شأن النظام الطبيعي ، غير أنه بالنسبة للقوانين الاجتماعية بالرغم أنها قوانين أمرة إى أنها ليست حتمية ، أى أنه من الممكن الخروج عليها ، ومن الممكن تغييرها ، لأنها فى حقيقة الأمر عبارة عن قواعد تنظيمية ارتضتها الجماعات لتنظيم العلاقات بين أفرادها والزمتهم بضرورة الخضوع لها ، وهى قواعد معيارية نسبية تعبر عن الاتجاه العام أو المستوى العام فى منطقة معينة ، وليس هناك ما يمنع من حدوث انحرافات أو مواقف تخرق هذه المعايير أو تشذ عنها . ومن هنا تبدو أهمية الضبط الاجتماعى ، إذ يتعين على المجتمع أن يقوم بالعمل المباشر ضد هذه الانحرافات حتى يحفظ للنظام العام والمعايير المتفق عليها هيبتها ووظيفتها الاجتماعية وذلك عن طريق مايسمى " بالضبط الاجتماعى "

٢- الضبط الاجتماعى هو القوة الفاصلة بين طغيان الأنانية على الغيرية ، فالضبط الاجتماعى يمارس ضغطا للحد من الصراع بين الفرد والجماعة وفقا للحدود التى يرسمها المجتمع .

التحليل العلمى لمفهوم الضبط الاجتماعى وأهم عناصره :

يرى علماء الاجتماع أن الوحدة الأولى فى موضوع علم الاجتماع الجماعة لا الفرد مثلما أن الوحدة الأولى فى علم النحو هى

الكلمة لا الحرف ، والوحدة الأولى فى الفيزياء هى المادة لا
العنصر . لذلك تنصب دراسة علم الاجتماع على الجماعات باعتبارها
المصدر الأول لجميع الظواهر الاجتماعية فالجماعة بهذا المعنى هى
الحقيقة الاجتماعية الموجودة التى تفرض وجودا على وجود الفرد
وتجعله يتأثر بكل ظواهرها تأثيرها ينعكس فى تفكيره بحيث يأتى هذا
التفكير معبرا عن تأثير الجماعة بينما يحسب الفرد أن ذاتيته الفردية
هى مصدر التفكير .

ولكن هناك من يقولون أن الجماعة تتكون من الأفراد وإن هى
ليست سوى عدد من الأفراد قليل أو كثير ، وهذا خطأ فى نظر علم
الاجتماع لأن أى عد حسابى من الأفراد لا يكون جماعة . وإنما
الجماعة فى نظر علم الاجتماع هى التى تتكون من عدد من الأفراد
متحدين اتحادا كاملا من ناحية العلاقات التى تربط بينهم والأغراض
التي توجههم جميعا بحيث تعلو هذه الأغراض على أغراض كل فرد
منهم وحده . ويشبه علماء الاجتماع هذا الاتحاد باتحا الأكسجين
والأيدروجين اتحادا كيميائيا لكى يتكون منهما الماء فالماء شئ جديد
فى صفاته ووظائفه بالنسبة لأوصاف كل من الأكسجين والأيدروجين
على حدة . كما يشبه علماء الاجتماع هذا الاتحاد بين الأفراد بمثال
آخر يقتبس من علم النفس (عند الجشطلت) وذلك أنه إذا أخذنا خطا
واحدا مثل (١) فإنه لا يكون أكثر من خط له طوله وليس له عرض

كما يقول علماء الهندسة ولكن إذا كررنا هذا الخط نفسه بحيث تكون بينه وبين ثلاث من أمثاله من الخطوط الأخرى علاقة معينة نشأ شكل جديد هو المربع الذى له صفات هندسية ووظائف ليست موجودة فى الخط الواحد ومع ذلك فإن الخط الواحد مهم فى هذا الشكل الجديد المربع □ بحيث لو اختفى خط واحد منه لانتدم الشكل الهندسى إذ لن يبقى مربعا .

فالمجتمع فى نظر بعض علماء الاجتماع تركيب جديد غالب على كل الأفراد الموجودين فيه وذلك لأن المهم فى هذا التركيب هو العلاقات التى تربط بين هؤلاء الأفراد وتجعلهم كلا واحدا متماسكا متجها إلى غاية واحدة هى بقاء المجتمع وازدهاره .

وهذا الكل قد تضعف فيه الذوات الفردية من ناحية فرديتها ولكنها تقوى من ناحية وجودها الاجتماعى الذى يمنحها الوجود والحياة ، وكل المقومات الإنسانية والحضارية ومن هنا كان للمجتمع سلطان على الأفراد كافة منذ الميلاد وذلك بإدخالهم فى قوالب النظم الاجتماعية التى كونها المجتمع لنفسه . فالمجتمع هو الذى يعطى كل مقومات وجود الفرد منذ ميلاده حتى آخر العمر ، فهو الذى يمنحه اسمه ولغته ودينه وتقاليده وقيمه الاجتماعية وأخلاقه وعمله وأدواته التى يستعملها ووسائل الإنتاج ونظمه وعلاقته ، وطرق النقل والاتصال ، ونوع السلطة الحاكمة وعلاقتها بالمحكومين .

والواقع أن المجتمع بوسائل الضبط الاجتماعي وهي (التربية والمقومات الاجتماعية المختلفة والعادات والتقاليد والدين والقانون) يعمل على إدماج الأفراد في وحدة كلية متماسكة تعمل بإرادة واحدة وذلك عن طريق توحيد القالب الاجتماعي العام الذي يصب فيه جميع الأفراد. ولكن ليس معنى ذلك أن يكون جميعهم نسخة واحدة لا يتميز فيها فرد وإنما يترك المجتمع للأفراد حرية التعبير عن مواهبهم وبذلك تظهر في المجتمع الابتكارات وأنواعها والخطوات التي تعمل على تغيير المجتمع وتساعد على تقدمه فالمجتمع يعمل على توحيد الطابع العام دون أن يطمس الطابع الخاص للأفراد أي أنه يؤكد الجماعية دون أن يقضى على الفردية فالمجتمع لا يقيد حرية التفكير والتعبير عن الرأي الخاص إلا في حدود بعض المقدسات التي يحرص المجتمع على بقائها . وتختلف هذه الحرية من مجتمع إلى آخر وماعدا هذا المقدسات فإن المجتمع يبيح للأفراد التفكير المنطقي الذي يستهدف الإصلاح للمجتمع كله .

وهناك أفراد يتميزون بمواهب عليا في الذكاء والإرادة والقيادة والفن أو حل المشكلات السياسية فهم بما يملكون من حماية وتضحية ورغبة في الإصلاح يقودون المجتمع نحو تغيير الجمود الذي يغلب على شكله العام .

ويلقى هؤلاء الزعماء مقاومة من الأفراد العاديين الذين يفضلون البقاء للنظم الاجتماعية القائمة ويرفضون كل تغيير . ولكن مايلبث بعض الأفراد أن ينضموا إلى الزعماء في دعوتهم فإذا استطاع هؤلاء الرواد أقتناع الأغلبية بأخلاصهم فإن الإصلاح يصبح مطلباً جماهيرياً وبذلك تتحقق ارادة المجتمع في التغيير .

وينظر المجتمع إلى الزعماء نظرة خاصة فانه يطالبهم بأن يسيروا على نفس المنهج الذى ارتضاه المجتمع لنظمه أى الطابع العام ويتساهل معهم بعض التساهل فيما يتصل بالأمور التى لاتؤثر على رسالته . ولكنه من جهة أخرى يطالبهم بالكمال فيما يتصل بمقدساته مقابل مايفدقه عليهم من تشريف ، خاصة وانه ينظر اليهم باعتبارهم رمزا له وتعبيرا عن آماله فى المستقبل .

ويعرف البعض القيادة بأنها (صورة سلوكية بين الأفراد تنطوى على السيادة من طرف والخضوع والقبول من الطرف الآخر بناء على عملية التأثير المتبادل التى تقود نشاط المجتمع وذلك باستغلال النجاح فى الظروف الفردية المناسبة وتوجيهها فى سبيل تحقيق غاية اجتماعية). وتقوم القيادة على عوامل اساسية هى :

الهدف : وهو العنصر المشترك بين القائد والأتباع أذ أن القيادة مسئولية يضطلع بها القائد لتحقيق ما يصبو اليه المجتمع الذى يقوده ،

فإذا تخلى عن مسؤوليته فلن يستطيع أن يقود مجتمعه إلا بالسلطة أى يصبح دكتاتورا لاقاندا .

القائد : وهو شخص أهله مواهبه وقدراته الفردية وحاجة شعبه لقيادته إلى تحقيق غاية يشعرون بها شعورا غامضا وعلى مقدار ما يحقق القائد من نجاح لأفكاره ووعوده يكون تعلق الأتباع به .

الأتباع : وهو الذين يقبلون زعامة القائد لأنه يحقق لهم أو لمجتمعهم ما لا يستطيعون أو لا يستطيع غيره تحقيقه ومع ميلهم إلى الخضوع للقائد فإنهم ينظرون إليه كجزء من وجودهم الاجتماعى فهو فرد يمثل السلطة الأبوية التى يحبونها ويشعرون بضرورتها لأنها تعمل لمصلحتهم .

المواقف الاجتماعية التى تتطلب القيادة :

وكما تأزمت الأحوال التفت الناس حولهم فى انتظار مايفعله القائد ويكونون أكثر استجابة له كلما تعقدت الأزمة وتحير الناس فى طريقة التغلب عليها .

ولهذا يشترط فى القائد شروط كثيرة أهمها :

- أن يمثل الصورة المثلى التى يطبعها المجتمع فى أبنائه .
- أن يكون ملما بظروف مجتمعه وأهدافه وأمكانياته .

- أن يكون على مستوى عال من القدرات الفردية مثل الذكاء والشجاعة وسرعة التصرف وسعة الاطلاع والصبر والروح الديمقراطية .

- وأن يكون مؤمنا بمجتمعه واثقا من قراراته ومن تأييده له عارفا طريق القوة وتكاليفها .

- وأن يكون متصفا بإنكار الذات والتضحية المثالية بل مايطمع فيه الأفراد العاديون .

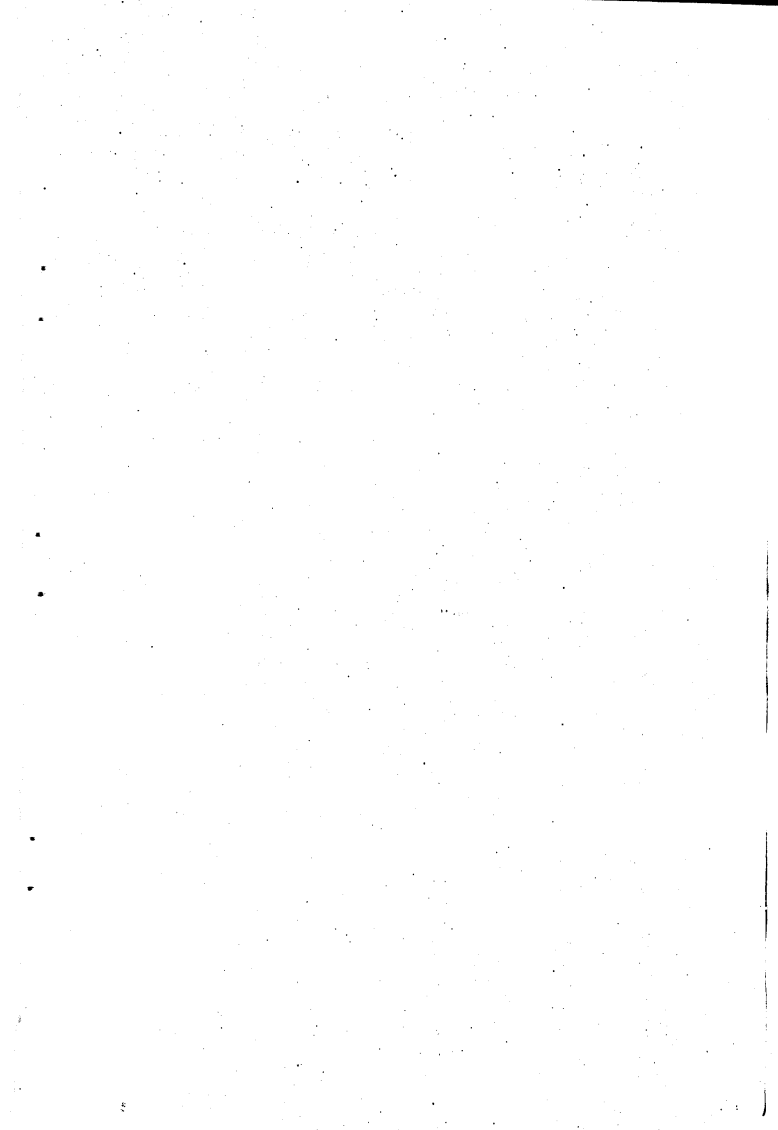
والمرونة واتساع الأفق الرغبة الزائدة فى التعلم والاستفادة من كل من يستطيع الاستفادة منهم من مواطنيه-أو بتعبير آخر حسن اختيار مساعديه ووضعهم فى الاماكن المناسبة لهم .

وتجنب الغرور وعدم التماذى فيما يفرى به النجاح السهل والارتباط الدائم بالمجتمع والرجوع اليه وتحمله المسئولية حتى يشعر بالمشاركة فى ممارسة السلطة .

وليس تلك الشروط مطلقة ولكنها نسبية لتطور المجتمعات ففى كل طور من أطوار المجتمعات يتطلب المجتمع نوعا معينا من القيادة يصلح لتحقيق الأغراض التى يتطلع اليها المجتمع أو يوجه مجتمعه نحو أهداف جديدة كان من الواجب أن يتجه اليها المجتمع .

الفصل الحادي عشر
علم الاجتماع ودراسة بعض مشكلات التنمية

- ١- المشكلات المرتبطة بالتخلف الاقتصادي.
- ٢- مشكلات التحديث والنقل التكنولوجي.



بعض المشكلات المرتبطة بالتخلف الاقتصادي

المشكلة الديموجرافية في مصر :

تعتبر المشكلة السكانية إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه الجهد التنموي في البلاد الأخذة في النمو مثل مصر ، وبصفة عامة فإن البلاد العربية تموج في الوقت الحاضر بالكثير من ألوان التحديات والصراع، ومن هذه التحديات ، التحدي الخاص بالنمو السكاني السريع في كثير من البلدان العربية ، الذي قد يكون بغير نظير في العالم ، وما كان هذا النمو السكاني يبدو كمشكلة أمام كثير من البلاد العربية لو أن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية صارت بمعدلات مرتفعة تعوض عن كل زيادة جديدة في السكان ، وقد حالت الزيادة الكبرى في عدد المستهلكين دون خفض معدلات الإستهلاك المرتفع ، أو حتى ضبط هذا الإستهلاك وأبقت متوسط إنتاج الفرد متوسط دخله ضعيفين .

ومن ثم فالمشكلة السكانية تعتبر بمثابة المشكلة الأم التي انبثق عنها العديد من المشكلات الأخرى في البلاد النامية بصفة عامة ، وفي مصر بصفة خاصة .

هذا وتعتبر مصر واحدة من أكثر بلاد العالم كثافة سكانية ، وذلك على الرغم من أنها من البلاد التي يغلب عليها النشاط الزراعي .

مظاهر المشكلة السكانية في مصر :

وإذا قسمنا بلاد العالم حسب الكثافة ودرجتها وكذلك حسب درجة النمو السكاني رأينا أنها يمكن أن تصنف على أساس أربعة أنماط تعتمد على الكثافة والنمو .

النمط الأول : نمط الكثافة المنخفضة والنمو المعتدل .

النمط الثاني : نمط الكثافة المنخفضة والنمو السريع .

النمط الثالث : نمط الكثافة المرتفعة والنمو المعتدل .

النمو الرابع : نمط الكثافة المرتفعة والنمو السريع .

ويعتبر النمط الأخير هو أكثر الأنماط خطورة لأنه يجمع بين الكثافة المرتفعة من جهة ، وبين النمو السكاني السريع في جهة أخرى ، وتتنمى مصر إلى هذا النمط الرابع من الأنماط العالمية .

وتشير الأرقام والمعدلات إلى أن معدلات النمو السكاني في مصر في ارتفاع مستمر

وتعتبر مشكلة انخفاض دخل الفرد لها خطورتها من جهة أخرى على مشكلة الزيادة السكانية ذاتها . إذ يرى البعض ان هذه المشكلة (إنخفاض دخل الفرد) ستكون سببا من أسباب إعاقة ضبط التكاثر فى المجتمعات الأكثر فقرا ، فعندما يشتد الفقر بالناس فإن ردود أفعالهم ترتد إلى ردود فعل الرجل البدائى حيث يصبح البحث عن الأولاد هو الشغل الشاغل للمرء وتختفى المسؤولية الأسرية وبالتالي المسؤولية عن الاطفال ويتحمل المجتمع وحده عيبتهم ، وإن كان للوالد فى أولاده شىء فهو الغنى فقط الذى تدفع إليه الحاجة . كأن يكونوا مصدرا للدخل يأتيه من تسولهم أو مزاوله أعمال أخرى تقترب من ذلك . ومضى تجمدت مشاعر الأبوة على هذا النحو فشلت كل محاولة للاقتناع بالاعتدال فى الانجاب وطغت اللامبالاة على كل دعوة للتعقل .

ولعل هذا المظهر الأخير للمشكلة السكانية هو الذى أضفى عليها الطابع التربوى فأصبحت التربية مسئولة عن خلق القيم الإيجابية والمواكبة للأهداف التنموية فى مصر .

مشكلة العمالة

- تعتبر مشكلة العمالة إحدى المشكلات التي انتبخت عن المشكلة السكانية واتسمت هذه المشكلة بالعديد من السمات بسبب عامل النمو المضطرد في السكان ، وكان من أهم السمات التي اتصفت بها هذه المشكلة أن ظهرت أنواع من البطالة متعددة ، فظهر ما يسمى " بالبطالة المقنعة " و " البطالة المكشوفة " و " العمالة الجزئية المقنعة " .
- ولقد عرف لفظ " البطالة المقنعة " لأول مرة في الدراسات الاقتصادية عام ١٩٣٧ عندما نشرت رينسون كتابها المشهور عن نظرية التوظيف .
- وتعبير البطالة المقنعة لا ينطبق على العمال الأجراء ، أي الذين يحصلون على الأجر من صاحب العمل ، لأن المنظم للعمل لا يدفع أجرا إلا إذا كانت هناك انتاجية حدية للعمل على الأقل تضمن الأجر المدفوع ، وبناء على ذلك يمكن القول بأن هناك " بطالة مقنعة " إذا كان تحويل عدد معين من الأفراد الذين يعملون لحسابهم الخاص في فرع معين من فروع النشاط الاقتصادي إلى فرع آخر لا يؤدي إلى أي نقص في الانتاج الكلي لفرع النشاط الذي سحب منه هؤلاء الأفراد حتى ولو لم تتم زياد في رأس المال المستخدم في هذا الفرع من النشاط ، ودون إدخال أي تحسينات أو تغييرات فنية (١) .

^١ - علي لطفى - دراسات في تنمية المجتمع . المطبعة الكعابية . القاهرة ١٩٧٣ ص ٢٢ .

وخطورة البطالة المقنعة تكمن فى أن وجود هذا النوع من البطالة فى أى قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادى يعنى أن الانتاجية الحدية، أو الحد الأدنى للانتاج لبعض هؤلاء المشتغلين فى هذا القطاع منعدمة ، وبالتالي فإنهم سوف يصبحون عالى على هذا القطاع .

وتنتشر البطالة المقنعة فى قطاع الخدمات بصفة خاصة ، حيث نجد أعداد كبيرة من العمال يؤدون أعمالا منخفضة الإنتاجية ، وباجور منخفضة ، أو أعمالا لا تتفق مع مؤهلاتهم وخبراتهم (مثال ذلك خريجو الجامعات الذين يشغلون وظائف كتابية لا تحتاج إلى إتمام الدراسة الثانوية) .

ويبدو أن هذا النوع من البطالة ينتشر فى القطاع العام ، ويمكن أن نلاحظ وجود هذه البطالة المقنعة فى قطاع الخدمات غير الحكومية ، حيث نجد أن المهاجرين من المناطق الريفية ومن ينضمون إلى القوى العاملة لأول مرة يقبلون وظائف باجور منخفضة بصفة مؤقتة إنتظارا لفرص أفضل للكسب فى القطاع الحديث .

والواقع أن انتشار ظاهرة " البطالة المقنعة " فى مصر والدول الأخذة فى النمو بصفة عامة يشكل عقبة كبيرة أمام هذه الدول للقضاء على التخلف الاقتصادى الذى تعاني منه هذه الدول وتزداد حدة هذه العقبة بصفة خاصة إذا أضفنا إلى ظاهرة " البطالة المقنعة " ظاهرة

"البطالة المكشوفة" والتي يمكن الحصول على مظاهرها من خلال الإحصاءات المتاحة في هذا الصدد .

وترجع خطورة انتشار ظاهرتي " البطالة المقنعة " و " البطالة المكشوفة" إلى انتشار مثل هاتين الظاهرتين يؤدي إلى تقليل معدل التكوين الرأسمالي للأفراد الذين لا يضيفون شيئاً إلى الناتج الكلى ، أى الأفراد الذين يكونون في حالة بطالة يقتسمون دخول الأفراد المنتجين مما يؤدي إلى تقليل أو ربما انعدام إيدخار العاملين بقطاع الزراعة . وهذا يعنى أن القضاء على البطالة أو على الأقل التخفيف من حدتها يؤدي إلى زيادة الإيدخار أى زيادة معدل التكوين الرأسمالي .
وثمة نوع آخر من أنواع البطالة يعتبر على جانب كبير من الخطورة أيضاً بالنسبة لعمليات التنمية وهو ما يسمى بالعمالة الجزئية المقنعة .

وهذه تحدث للأفراد الذين يشتغلون العدد الكامل من ساعات العمل اليومية أو الأسبوعية في وظائف أو أعمال احتياجتها من الجهد أو العمل أقل من طاقة وإمكانيات العاملين في هذا العدد من الساعات بحيث يمكن أن ينجز مثلاً في عدد أقل من ساعات العمل

ولعل هذا النوع الأخير من البطالة يتفق بصورة ما مع طبيعة العمل الزراعى في الريف بصفة خاصة في مصر والبلاد العربية بسبب

الإعتماد على أساليب الزراعة التقليدية البدائية ، والتي تعتمد على أدوات بدائية فى الإنتاج الزراعى ، ولهذا فإنها تبدو من حيث الشكل أن حاجاتها من العمل كبيرة بسبب استمرار إعمالها على المجهود الزراعى الذى يحتاج إلى ايد عاملة زراعية كثيرة نسبيا بالإضافة إلى الوقت الكبير الذى تحتاجه هذه العمالة لانجاز هذا العمل ، فى حين أنه لو استخدمت أدوات زراعية تعتمد على الاساليب التكنولوجية الزراعية الحديثة لما كان هذا الاستغراق لتلك العمالة البشرية الكبيرة والشعور بالمزيد من الحاجة إليها فضلا عن توفير الوقت المطلوب لانجاز الأعمال الزراعية المختلفة الأمر الذى قد يظهر العمالة الزراعية بصورة النقص والحاجة الى المزيد من العمالة .

ولاتزال الحركة التعاونية التى تمد العمل الزراعى بالميكنة الزراعية محدودة النطاق إلى حد كبير ، وما تزال قاصرة إلى حد كبير فى إحداث تغييرات كافية لها معنى فى عمليات الإنتاج الزراعى الأمر الذى انعكس فى استمرارية بدائية الآلات المستخدمة وكذلك محدودية عدد الآلات الزراعية المستخدمة حيث بلغ متوسط نصيب الهكتار من الأراضى الزراعية المستغلة من الحصان الميكانيكى حوالى ٠.٠٩ ، هذا فى الوقت الذى أثبتت فيه دراسات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن الحد الأدنى المطلوب للميكنة الزراعية يجب ألا يقل من ٠.٥ حصان ميكانيكى للهكتار ، أى أن نصيب الأرض الزراعية لايتعدى ٢٠٪ من الحد الأدنى من الجررات فى الظروف الحالية . وقد كان من آثار عدم انتشار استخدام الآلات الزراعية الحديثة فى العمل الزراعى أن ظهر الشعور بأهمية العمل اليدوى فى العمل

الزراعى ، ونظرا لاجتذاب المدينة للعمالة الزراعية لعديد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية ، منها ارتفاع الأجور الخاصة بالعمالة فى المدن عن القرية ، وكذلك السعى للتمتع بالمزيد من الخدمات الاجتماعية التى قد تتوفر بها المدينة دون القرية . فهذه الأسباب فإنه قد يبدو أن العمل الزراعى فى الريف بصفة خاصة يعانى من الأذى العاملة الزراعية ، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع أجور هذه العمالة الزراعية ارتفاعا كبيرا عما دى قبل .

وفى هذا الصدد يشير تقرير مكتب العمل الدولى إلى انه فى خلال أكثر فصول السنة ازدحاما بالعمل الزراعى من يونية حتى سبتمبر يضطر الفلاحون إلى تكثيف قوة العمل وقتيا فيلجأون إلى الاستعانة بالأطفال وصغار السن فى العمل الزراعى .

وبالرغم من أن كثافة العمل والعمالة بالنسبة للفدان الواحد كبيرة إلا أن بدائية الأدوات الزراعية المستخدمة أدى إلى خفض الإنتاجية الزراعية ما أظهر نوعا من النقص فى قوة العمل الزراعية .

ومن ثم فإن المظاهر المختلفة لمشكلة البطالة مع اختلاف اسبابها وتنوعها تؤدي إلى المزيد من العراقيل أمام الجهود التنموية خاصة فى البلاد الأخذة فى النمو . واتساع حجم هذه المظاهر يفرض بالضرورة إلى زيادة حجم المشكلة التنموية لذلك فإن هذه المشكلة تعتبر من المشكلات ذات الأهمية الخاصة التى يجب أن تعالج تربويا حتى يمكن أن تساهم فى خلق معدلات أكبر من التنمية .

مشكلة الأمية

تعتبر مشكلة الأمية من أعتى التحديات التي تواجه التنمية في البلاد النامية . ولاشك في أن ثمة ارتباط كبير بين الأمية والتخلف . فالأمية لها صلة وثيقة بالتخلف بكل مظاهره الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . ومن المسلمات الواضحة أن المرحلة الأساسية في تنمية الموارد البشرية لأي إطار للتنمية إنما يتمثل في القاعدة العريضة لتنمية الرموز الأولية للمعرفة ، قراءة وكتابة وحساب ، ولا يستطيع أن يستخدمها ، إنما هو فاقد لحاسة من الحواس ، الأمر الذي يعوقه عن التواصل عن طريقها مع من حوله من الناس . ومع ما حوله من أمور الحياة في المجتمع الحديث . الأمر الذي يعوق جهود الحضارة الإنمائية والمشاركة في صنعها والإستمتاع بثمراتها .

وبينما تحاول البلاد المتقدمة صناعاتها أن تقضى على آخر معازل الأمية فيمها تشير بعض التقديرات إلى أنه في أفريقيا وفي الاقطار العربية يوجد شخص واحد فقط يستطيع القراءة والكتابة من بين كل ١٠ أشخاص من نزيد أعمارهم على ١٥ سنة .

ومن تحليل واقع الأمية بين بلاد العالم المختلفة يتضح الارتباط السالب بين الأمية وبين مستوى التنمية ، فالمناطق المتقدمة مثل أمريكا الشمالية وأوروبا تبلغ نسبة الأمية فيها ١٥ ٪ ، ٣٦ ٪ على التوالي . بينما هي في أفريقيا ٧٣ ٪ وفي آسيا ٤٦ ٪ وتصل نسبة الأمية

إلى ٨٨,٩٪ في موريتانيا ٨١٪ وترتفع نسبة الأمية بين الإناث في الوطن العربي كله لتصل إلى ٨٥,٧٪ .

وبالنسبة للجهود التي تبذل في سبيل القضاء على الأمية في دول العالم الثالث لا يزال معظمها جهودا تقليدية بدليل أن نسبة الأمية مازالت مرتفعة سواء داخل جمهورية مصر العربية أو على مستوى الوطن العربي . وعلى الرغم من الوعي بخطورة مشكلة الأمية واعانتها لجهود التنمية والجهود التي تبذل في سبيل القضاء عليها . فبعض التقديرات تشير إلى أن الوطن العربي يحتاج إلى أكثر من ٤٢ سنة لمحو الأمية إذا استمرت المعدلات الحالية لمكافحة الأمية ومع التقلب على مشكلتي الاستيعاب والتسرب في المرحلة الابتدائية . كما تشير التقديرات إلى أن الفصول التي تفتح لاستوعب إلا ٨ فقط من بين كل ألف أمي وأن الجهود المبذولة لامتحو سوى أمية خمسة فقط من بين كل ألف دارس ، ويقال إن الأمر يتطلب ١٢٠ سنة لمحو الأمية في بعض الأقطار العربية حسب المعدلات الحالية (٢٣-٢٥ ص) .

ولاشك أن هذه الحقائق تظهر لنا مدى حجم المشكلة سواء بالنسبة لجمهورية مصر العربية أو على مستوى الوطن العربي . كما يتضح لنا من خلال هذه الحقائق أيضا مدى ارتباط الأمية بالآثار السلبية على التنمية لأن هذه المشكلة تمتد أبعادها وأثارها في كل اتجاه .

إذ أن أخطارها الاقتصادية تؤثر على مستوى الدخل القومي والفردى، كما أن أخطارها الاجتماعية قد تتجه فيما تتجه إليه إلى إيجاب المزيد من البشر فتصطدم بالعديد من المشكلات السكانية كما تذهب هذه الأخطار الاجتماعية إلى حد المقاومة الاجتماعية للأهداف المجتمعية المتعلقة بالجهود التنموية إلى غير ذلك من الأخطار.

بعض الأسباب المرتبطة بظاهرة الأمية

تعتبر مشكلة الاستيعاب إحدى المشكلات الأساسية التي تتنبثق عنها مشكلة الأمية ويعتبر التعليم الابتدائي المصدر الرئيسى للمشكلة ، فلو استطاع التعليم الابتدائي أن يستوعب جميع الأطفال ممن هم فى سن هذا التعليم وأن يصل بهم إلى المستوى التعليمي الذى لا يرتدون بعده إلى الأمية لأختفت المشكلة فى فترة من الوقت .

وإذا حللنا واقع الأمية يمكن ملاحظة أن فئات الأميين فى المجتمع المصرى تقع فى ثلاث فئات رئيسية ، الفئة الأولى وتشمل الأفراد الذين فاتهم فرصة التعليم فى المدرسة الابتدائية بسبب ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية وبسبب عجز الدولة وتقصيرها عن إتاحة فرص التعليم لهم فى سن المرحلة الابتدائية ، والفئة الثانية فئة المتسربين من الأطفال الذين يتركون المدرسة الابتدائية قبل الإنتهاء من الدراسة بها للعديد من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية .

وأما الفئة الثالثة فتشمل أولئك المرتكبين إلى الأمية بعد أن محبت أميتهم الأولية والمتسربين من فصول محو الأمية ذاتها ، ومن ثم فإنه عند الحديث عن الأسباب المرتبطة بظاهرة الأمية يجب التعرض لأوضاع التعليم الابتدائي .

والمعروف أن المدرسة الابتدائية في مصر هي التي تستقبل الأطفال من سن السادسة إلى الثانية عشرة . وبمعنى أنها تمتد على مدى ستة سنوات من عمر الطفل .

وتسمى المدرسة الابتدائية بهذا الاسم لأنها تأتي في أول السلم التعليمي وهي بهذه الصفة تحتل أهمية كبرى ومكانة هامة في النظام التعليمي ، وذلك أن الخبرات التي تتحقق للطفل في السنوات الأولى من مره هي بمثابة الدعامة لكل ما سيتعلمه في المستقبل .

وقد عدل اسم المدرسة الابتدائية تحت اسم مدرسة التعليم الاساسي لتشمل المدرسة الابتدائية والإعدادية معا .. ومن ناحية أخرى فإن الخبرات التي يكتسبها الطفل في السنوات الأولى من حياته تعتبر بمثابة خبرات جوهرية تتعلق بعضها بتعليم الألفاظ ورموز الكتابة ، ويعتبر تعليم هاتين الأخيرتين على جانب كبير من الأهمية أيضا نظرا لأن الكتابة والقراءة تعتبران هما الوسيلة الأساسية التي عن طريقها تحتفظ البشرية بخبراتها في المجالات المختلفة ، بل هي الوسيلة الوحيدة لحفظ هذه الخبرات ، ولا يتم تعليم هذه الخبرات الأساسية إلا من خلال مؤسسة متخصصة مثل المدرسة الابتدائية ، فإنه من ثم تحتل المدرسة الابتدائية تلك الأهمية الكبرى .

هذا فضلا عن أن المدرسة الابتدائية تعتبر مدرسة الزامية ، أي أن الإلتحاق بها يعتبر إجباريا باعتباره مدرسة المجتمع ، وقد ظهر مبدأ

الإلزام عندما اتضح للمجتمعات الحديثة أن المواطنة تحتاج إلى عديد من المهارات حتى يصبح المواطن صالحاً كعضو فيه يؤدي واجباته ويعرف حقوقه ، ومن ثم كانت هناك ثمة ضرورة في أن يكون هناك قدر من التعليم الإلزامى الإجبارى المتمثل في التعليم الابتدائى .

وطالما أن هذا القدر من التعليم يكون إلزامياً فإنه يسير على نظرية الحد الأدنى بمعنى أن يكون ممثلاً للحد الأدنى الذى يفترض الجماعة أنه ضرورى لحياتها بحيث لا يكون ثمة استقرار للحياة بدونه.

والحد الأدنى أمر نسبي يختلف باختلاف المجتمعات ، وهذا هو الذى يفسر اختلاف سنوات التعليم الابتدائى بين المجتمعات ، فبينما تقتصر هذه السنوات على خمس سنوات الآن فى جمهورية مصر العربية ثم ستعود إلى ست سنوات مرة أخرى حسبما كانت فيما مضى نجدها تصل فى مجتمعات أخرى مثل الأردن وتونس وليبيا إلى خمس عشرة سنة . ولمبدأ الإلزام ثلاث ركائز أساسية هى الدولة والأسرة والإدارة المدرسية والمعلمين . فالدولة ملزمة من جانبها بتوفير التعليم الإلزامى للجميع غير أنه فى كثير الأحيان تعجز الدولة عن الوفاء بذلك ، ولذلك فإن وجود قانون بإلزام جميع الأطفال بالحضور إلى المدارس سوف لا يمكن تنفيذه بسبب عجز الدولة نفسها عن توفير العدد الكافى من أماكن الدراسة لهؤلاء الملزمين .

وإذا نظرنا إلى عدد الأطفال الذين يبلغون سن الإلزام في جمهورية مصر العربية نجد مايربو على مليون طفل سنويا ، ولاتستوعب فصول الصف الأول بالمدرسة الابتدائية منهم إلا ثلاثة ارباع المليون ، ومعنى ذلك أن هناك مايربو على ربع مليون طفل يضافون إلى رصيد الأمية كل عام .

ومن ثم يلاحظ أنه كلما استوعب النظام التعليم المدرسى كل الأطفال ممن هم فى سن التعليم الابتدائى ، كلما قلت أو خفت حدة ظاهرة الأمية.

وتتضح الركيزة الثانية وهى الأسرة ، وتنشأ ظاهرة الأمية بسبب عوامل تتعلق بالأسرة حيث أن الأسرة قد تكون سببا فى أحجامهم عن دخول المدرسة أساسا ، وذلك لبعض الظروف التى قد تخص الأسرة . وبهذه الطريقة تساهم الأسرة فى نفشى ظاهرة الأمية .

وبالنسبة لركيزة الثالثة وهى الإدارة المدرسية والمعلمون فإنهم قد يكونون سببا من أسباب زيادة الأمية وذلك بسبب سوء المعاملة أو بسبب استعمال وسائل غير تربوية تدفع الى المزيد من التسرب الذى يفضى إلى الأمية .

وهكذا يلاحظ أن لظاهرة الأمية العديد من الأسباب المتشابهة والمتداخلة والتى يساهم كل منها بقدر ما فى حدوث الظاهرة . ولذلك

فإنه عند محاولة علاج هذه الظاهرة يجب أن توضع كل هذه الأسباب محل الاعتبار كأسباب متكاملة ومتضامنة في اخراج الظاهرة .

مشكلة نقل التكنولوجيا

تعتبر مشكلة نقل التكنولوجيا إحدى المشكلات المرتبطة بعدم التوازن بين النمو الاقتصادى والنمو الاجتماعى التربوى الذى قد يفضى الى فجوة حضارية تؤدى الى ظهور الخلل الاجتماعى والاقتصادى. فى كيان الدولة .

وقبل التحدث عن اهم مظاهر مشكلة نقل التكنولوجيا الى مصر والبلاد الآخذة فى النمو يجب إلقاء الضوء على مفهوم التكنولوجيا ، وكذلك تطور الإهتمام بهذا المفهوم .

مفهوم التكنولوجيا :

تتنوعت أوجه النظر فى معنى " التكنولوجيا فثمة إتجاه يذهب إلى أن التكنولوجيا هى استخدام المعرفة العلمية فى التطبيق العلمى ، ووجهة نظر أخرى تفهم التكنولوجيا على انها مصدر المخترعات الحديثة والآلات النافعة التى تحقق مطالبنا وتلبى رغباتنا مثل والراديو والتلفزيون والثلاجة والكمبيوتر وغيرها . فالتكنولوجيا بهذا المعنى تعنى استخدام الوسائل الميكانيكية المختلفة التى تساعد على خلق ظروف حياتية أفضل تؤدى إلى توفير الوقت والجهد والوصول إلى مستوى معين من التقدم .

كما أن مفهوم " التكنولوجيا " قد يعنى أساليب العمل الفنية البسيطة منها والمعقدة ، وتطور هذه الأساليب وغيرها مع تقدم المعرفة الذى يؤثر بدوره على كثير من الظواهر الإجتماعية .

ويمكن أن تعرف التكنولوجيا على أنها القدرة على التوظيف الواعى للمعارف العلمية والفنية والمهارت والخبرات الفردية والجماعية والنظم الإدارية المتطورة وتطويع كل ذلك فى نظام متكامل ومتناسق بهدف تطوير وابتكار وسائل وأساليب توفر الخدمات وتحسنها فى شتى المجالات ، وصنع سلع مبتكرة أو تطوير سلع قائمة ، أو استخدام أنماط إقتصادية لزيادة إنتاج سلع معينة .

كما أنه يوجد ارتباط بين تطور اساليب العمل فى القطاعات الإنتاجية المختلفة وتغير الآلات المستخدمة مما دفع البعض إلى اعتبار التكنولوجيا تكمن فى اسلوب استخدام الآلة .

تطور الاهتمام بمفهوم التكنولوجيا :

إذا نظرنا إلى التكنولوجيا بمنظور زمنى وآخر مكانى فإنه سوف تتكشف حقيقتان كل واحدة منها ذات دلالة، فالبعد الزمنى يكشف عن أن التكنولوجيا كانت فى جميع المراحل المبكرة للتقدم الإنسانى تتقدم وتتطور ببطء شديد للغاية ، فى حين يتزايد معدل تأدهما وتتطورها بسرعة كبيرة متزايدة فى المراحل المتأخرة .

أما البعد المكاني فإنه يكشف عن أن التكنولوجيا كانت في بدايتها مقتصرة في وجودها على عدد قليل من المناطق ، على عكس ما هي عليه في الوقت الحاضر حيث تنتشر في أماكن كثيرة ومناطق متعددة من العالم ، ويرجع ذلك الانتشار إلى ما أحرزته وسائل النقل والإتصال والإنقال من تطور وتقدم (٥).

ولاشك أن لكل شعب تقنياته المحلية منذ فجر التاريخ وكانت الشعوب بل الطوائف داخل الشعوب تحرص على الإحتفاظ بأسرار تقنياتها باعتبارها من العوامل الرئيسية لتمييزها وتفوقها على غيرها من الشعوب، إلا أنه منذ عصر الثورة الصناعية في أوربا بدأ الإنسان الغربي يتخذ العلم أسلوبا في حياته ونمطا سائدا في تفكيره وتصرفاته وأداة فعالة في تنمية تقنياته ، ووظائف هذه التقنيات في تنمية قدراته السياسية والعسكرية ، واستغل هذه القدرات في السيطرة والتحكم في كثير من موارد الشعوب التي خلفت عنه فتزايدت هذه القدرات وتزايدت معها معدلات تنمية تقنياته ، وكان معدل هذا التزايد رهيبا في القرن العشرين ، وخاصة في العقود الأخيرة منه بحيث أصبحت شعوبه ودوله محتكرة لمصادر التقنيات مالكة لأهم مفااتيحها مما زاد في اتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بينها وبين الدول المتخلفة وكذلك الدول

٥ - حامد مصطفى أبو حمزة : التطور التكنولوجي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية - دراسات سكانية ، جهاز تنظيم الأسرة والسكان - ع - ٤٦ ١٩٧٨ ص ٣ .

الآخذة فى النمو (٢٥-٣) .

ومن ثم فقد أصبحت عملية نقل التكنولوجيا والاكتشافات العلمية موضوعا على جانب كبير من الأهمية فى تكوين العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة والدول الآخذة فى النمو ومصدر هذه الأهمية لا يرجع فقط الى تأثير التقدم العلمى والتكنولوجى على الطاقة الانتاجية للمجتمع وإنما ترجع بالدرجة الأولى الى الجهود التى تبذلها دول العالم الثالث لتغلب على تأخرها وتدعيم استقلالها الاقتصادى وهى لاتستطيع أن تحقق هذا وبدون أن تستوعب خبرة البلدان التى تحتل مركز الصدارة فى مجال التقدم العلمى والتكنولوجى وبدون أن تطور انتاجيتها عن طريق الأسس العلمية والفنية التى تعتمد عليها فى وسائل الانتاج .

بعض معوقات الاستخدام التكنولوجى :

على الرغم من الأهمية الكبرى التى تدعو إلى تطوير الاستخدام التكنولوجى فى وسائل الحياة المختلفة بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، إلا أن عملية ادخال الأساليب التكنولوجية الحديثة تعترضها الكثير من الصعوبات وخاصة فى القطاع الزراعى الذى يعتبر أحوج القطاعات إلى استخدام هذه الأساليب وبصفة خاصة فى الدول الآخذة فى النمو مثل مصر ، فهناك العديد من المعوقات التى تحد من استخدام تلك . الأساليب التكنولوجية بالإضافة إلى تلك التى تمنع إمكانية استخدامها الاستخدام الأمثل نذكر منها على سبيل المثال :

- ١- عدم وجود التشريعات الفعالة التي تحقق التوازن بين المعطيات المحلية وتلك الأجنبية .
 - ٢- عدم الارتباط بين أجهزة البحث العلمى وجهات التطبيق .
 - ٣- القصور فى الأجهزة التنفيذية للعلم والتكنولوجيا .
 - ٤- عدم توفير امکانيات اللازمة لاجراء البحوث العلمية وتطويرها.
 - ٥- نقص العمالة المدربة .
 - ٦- قصور التعليم الفنى .
 - ٧- نقيتيت الملكيات .
 - ٨- القصور فى تجميع الزراعات لإمكان استخدام الميكنة .
 - ٩- استخدام طرق الرى القديمة .
 - ١٠- عدم وجود ورش الصيانة الضرورية (١).
- وبالرغم من هذه العوائق وتلك العقبات فإن مصر وغيرها من الدول لا تتوقف فى سعيها نحو نقل الأساليب التكنولوجية المختلفة ، وفى إحدى دراسات هيئة الأمم المتحدة وجد أن البلاد النامية كانت تنفع فى أواخر العقد السابع ١٥٠٠ دولار ، سنويا لشراء براءات الاختراع الفنية ، وقد قرر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن هذا الرقم سيصل الى ٩٠٠٠ مليون دولار فى نهاية هذا العقد .

^١ - المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا - نقل التكنولوجيا فى مجال الانتاج الزراعى ، القاهرة ، بدون تاريخ ص ٣

وما زالت المسائل المتصلة بنقل التكنولوجيا موضوع مناقشات محتدمة في المجال الدولي وخاصة في إطار الأمم المتحدة ، وتقدم في هذا الصدد اقتراحات تتراوح بين دراسة الالتزام بميثاق تولى للسلوك فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا عن طريق إعادة النظر في ميثاق باريس للملكية الصناعية بحيث تمنح الدول النامية نوعا من الرعاية الخاصة في هذا المجال ، وبين الإعداد لمؤتمر يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة يكون موضوعه " العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية " .

ولقد تقدمت ١١٠ دولة من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة بأوراقها الوطنية وذلك خلال مؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية والذي عقد في فيينا من ٢٠-٣١ اغسطس ١٩٧٩ لكي تعرض لظروف العلم والتكنولوجيا في بلادها وأقاليمها وتطرح مقترحاتها من أجل نهوضها بدور رئيسي في عملية التنمية .

ونقد صدر اعلان هذا المؤتمر متضمنا العديد من النقاط منها مايلي:

١- أعرب المجتمع العالمي عن اهتمامه الشديد وقلقه لما يسود العالم من عدم مساواة الظروف السيئة التي تعيشها مئات الملايين من أبناء الشعوب المحرومة .

٢- قدم المجتمع العلمي العالمي اقتناعا بأن الظروف الراهنة تمثل خطرا على الإنسانية كلها ، فإن تزايد عدم المساواة في الثروات واحتمالات التزايد الكبير في سكان العالم يحملان نذرا رهيبا

بالنسبة للغذاء ، وتوفير المأوى وغير ذلك من المشكلات ذات الصبغة العالمية التي لا يمكن أ، تحل عن طريق البلاد فرادى ، وإنما يتطلب جهدا عالميا مكثفا إذا أريد للإنسانية البقاء فى إطار من الكرامة والظروف المادية المعقولة .

٣- أكد المؤتمر على الحاجة إلى أن تقوم بعض البلاد المتقدمة بإنشاء وتمويل مؤسسات وطنية ذات أغراض دولية للتوجيه بالقيام بالبحوث التي تخدم مشكلات التنمية على اتساعها ، وأعطى المؤتمر اهتماما خاصا لإنشاء عديد من معاهد التنمية التكنولوجية فى العالم الثالث من أجل تكوين فنيين على مستوى عال ، كما تدارس بعض الأساليب التي يمكن للبلاد الصناعية وعلمائها ومهندسيها أن يساعدوا فى ذلك وكذلك تدارس المؤتمر بعض الأساليب التي يمكن أن تغرس فى الناشئة التعلق بالعلم والتكنولوجيا فى البلاد النامية إلى جانب تلك التي تشجع الاهتمام بالعلم وإمكاناته ازاء تحقيق الاحتياجات الوطنية .

وفى الاجتماع الاقليمى لمؤتمر الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا من أجل التنمية الذى عقد بالقاهرة فى الفترة من ٢٢-٢٩ أغسطس ١٩٧٨ ، أعرب رئيس جمهورية مصر العربية عن قلقه ازاء عملية نقل التكنولوجيا إلى مصر والدول النامية بصفة عامة ، وذلك من خلال

الكلمة التي جاءت على لسان رئيس الوزراء في هذا الاجتماع ، حين قال في افتتاح هذا المؤتمر :

" أن المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المتشابكة التي تواجهها البلاد النامية والتي تتركها على المستوى الفردي والجماعي نأمل أن نجد لها حولا عن طريق العلم والتكنولوجيا ، وهو ما تنفذه معظم البلاد النامية ."

" ولإعادة التوازن المفقود فإن على حكومات العالم الثالث أن تعالج هذا الخلل من خلال المطالبة بأن تجرى التغييرات المطلوبة تحت نظام دولي جديد "

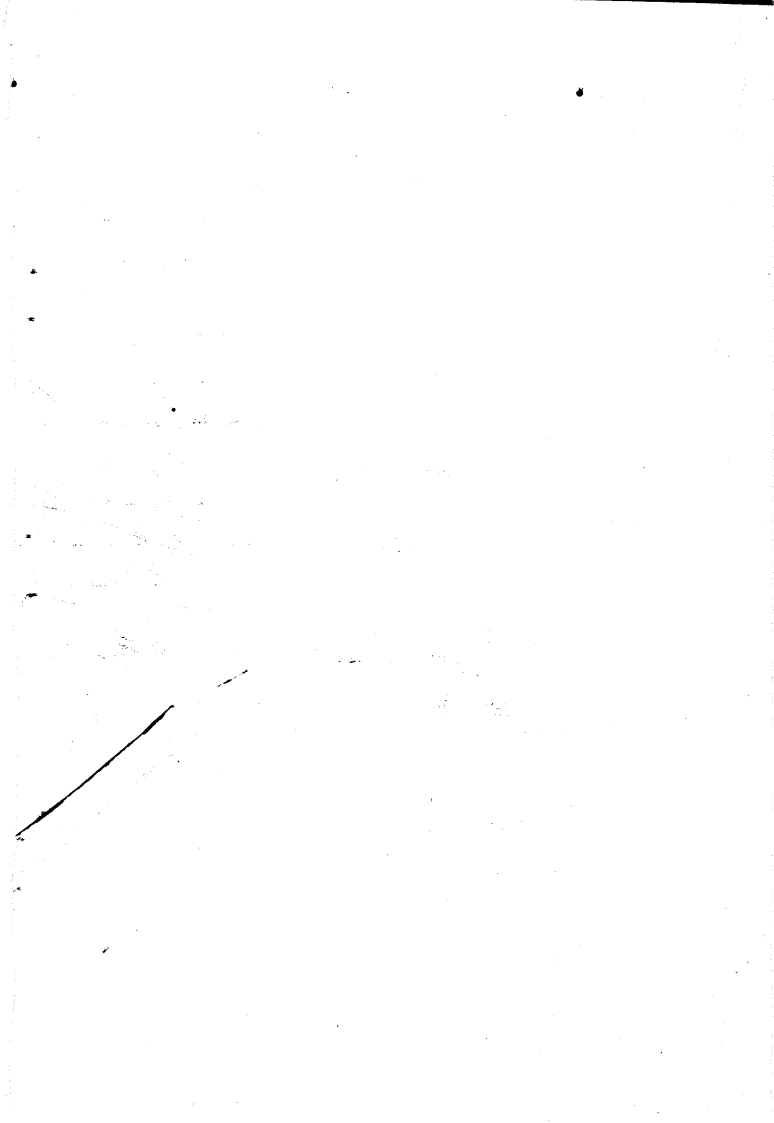
واستجابة للحاجة الملحة أخذت جمهورية مصر العربية تعتبر موضوع التخلف التكنولوجي إهتماما كبيرا فبادرت إلى التوسع في برامجها المختلفة من أجل التنمية الصناعية والزراعية والصحية والثقافية وغيرها ، وأضحت لها تجارب مختلف في مجال نقل التكنولوجيا في مختلف القطاعات الاقتصادية ، غير أن هذه التجارب قد صادفها الكثير من العقبات والسلبيات التي أعاققت إلى حد ما تحقيق أهدافها ونذكر على سبيل المثال بعض السلبيات التي واجهت التجربة المصرية في هذا الصدد في مجال التنمية الصناعية ، فقد أسفرت التجربة المصرية في مجال التنمية الصناعية مايلي :

- ١- أن الهياكل الإنتاجية لم تتخط مرحلة نقل المصنع إلى مرحلة التوطين أو التطوير لنقل التكنولوجيا بمعناها الصحيح وبالتالي لم تنجح في توطين أو تطوير الصناعة المستوردة .
- ٢- أن حجم معدلات النجاح أو الفشل كانت متفاوتة للغاية بين القطاعات الصناعية المختلفة داخل القطاع نفسه .
- ٣- أن التوازن بين القطاعات الصناعية المختلفة فيما بينها وبين القطاع الصناعي ككل والقطاعات الأخرى (الزراعة والخدمات) لم يكن متوفرا .
- ٤- أن الهياكل الإنتاجية والإقتصادية وأجهزة الخدمات والبحث العلمى والتطوير لم تعمل فى ترابط وتكامل بل عملت معظمها فى غيبة كاملة عن بعضها البعض .
- ٥- أن نسبة الاستثمارات إلى قيمة الانتاج كانت أقل بكثير من معدلها حيث بلغت فى مصر ٧:١ علما بأن المعدل العالمى حوالى ١ : ٢ أو ١ : ٣ .
- ٦- إن نسبة الزيادة فى الاجور (٨٠) أعلى من نسبة الزيادة فى الانتاج (٥٢) .
- ٧- إن نسبة الصادرات إلى الواردات مازالت أقل من المعدل المستهدف .

- ٨- إن دور بيوت الخبرة الإستشارية والهندسية المصرية لم تؤد الدور المؤثر فى عمليات التنمية الصناعية .
- ٩- أن المعوقات التى تشير إليها تقارير القطاعات الصناعية فى مجملها تعبر عن معنى واحد مشترك وتتلخص فى الاتجاه إلى الإحلال والتجديد مع ضرورة نقص مستلزمات الإنتاج ، وتوافر العمالة الماهرة والتمويل وأن هناك ميسر الحاجة إلى الإحلال والتجديد مع ضرورة تطوير النظم الإدارية .
- ١٠- أن استراتيجىة التصنيع لم تكن بالوضوح الكافى لاستغلال الموارد البشرية والطبيعية .
- ١١- أن العلاقات بين اساليب نقل التكنولوجيا الحديثة الحالية فى مصر وتنمية الابتكارات وبراءات الاختراع والملكية الصناعية فى مصر لم تدرس بعناية تكفل تأصيل وتوثيق العلاقة بينهما وقد يرجع ذلك إلى عديد من العوامل أهمها مايلى :
- ١- أن التنمية الصناعية قد تمت خلال السنوات الماضية من خلال سياسة وأسلوب المصانع وليس بمفهوم نقل وتطوير التكنولوجيا .
- ٢- أن الإرادة السياسية لإحداث التغيير الاقتصادى والإجتماعى السريع لم يصاحبها الإعداد المطلوب واللازم لمقومات هذا التغيير لإحداث تغير ثورى وفورى فى نظم التعليم والتدريب وإعداد الفنيين .

الفصل الثاني عشر
بعض اتجاهات علم الاجتماع في دراسة
البناء الطبقي

- أ - دراسة المحددات الاجتماعية للبناء الطبقي.
- ب - دراسة المحددات الاقتصادية للبناء الطبقي.
- ج - بعض الاتجاهات النظرية في دراسة البناء الطبقي.



اتجاهات علم الاجتماع في دراسة البناء الطبقي .

تعددت دراسة اتجاهات علم الاجتماع في دراسة البناء الطبقي، ويطلق لفظ "الطبقة الاجتماعية" على كل فئة من الناس تعيش داخل المجتمع طبقاً لنمط ثقافي معين يحملها تفرض المساواة بين أفرادها بينما تفرض الاختلاف بينها وبين الفئات الأخرى.

وتختلف درجة الاحساس بالاختلاف بين الطبقة الاجتماعية وغيرها بحسب شعورها بالتعالى أو الخضوع بالنسبة للطبقات الأخرى.

ومن هنا كانت بعض الطبقات تجعل نفسها في حالة انغلاق بحيث لا تسمح لغيرها بالانتقال إليها، بينما تشعر الطبقات الأخرى بشئ من الانفتاح يسمح بالانتقال منها أو إليها.

وتتميز الطبقة الاجتماعية بطريقة معينة في السلوك والكلام والملبس والتعليم بمحاذات التعامل الاجتماعي. ولا شك أن سلوك الطبقة ينبع عن القيم الاجتماعية التي يعطيها المجتمع معنى خاصاً. وتتخذ الطبقة أساساً للأساليب التي تحفظ لها حياتها وامتيازاتها، ولذلك تعمل الطبقة الاجتماعية على أن تبقى في مستوى معين من الحياة، وأن تختار هذا المستوى نوعاً معيناً من التعليم يؤهل أفرادها لاحتوائهم من عدة وهكذا تعمل الثقافة الطبقية على بقاء الأوضاع كما هي. وقد تلجأ في ذلك إلى سن القوانين أو إلى الدفاع عن هذه

الأوضاع بأساليب اجتماعية عنيفة ومن هنا كان اختلاف السلوك بين الطبقات نتيجة للحواجز بينها وهو في نفس الوقت مؤكد لقيام هذه الحواجز وبقائها.

ويشعر الأفراد داخل الطبقات بأنواع مختلفة من الشعور منها أن الفرد يشعر بأنه يكون مع طبقته على سجيته وأن سلوكه منسجم مع سلوك الآخرين وهو يشعر بالنقص بالنسبة للطبقات الأعلى من طبقته، كما يشعر بالرفعة بالنسبة للطبقات الأدنى من طبقته.

ولهذا يتخذ الأفراد في الطبقات التي تشعر بالرفعة بعض المظاهر التي تميزها عن غيرهم كالزى الخاص أو الشارات المميزة وقوة التضامن الطبقي والزواج الدخلى وتفضيل بعض الأعمال والافتخار بالطبقة ونسبة بعض المفاخر التاريخية اليها، ويتملكهم إحساس بالخوف من فقد المكانة الاجتماعية يقابله شعور من الطبقات الأخرى بالرغبة في الصعود إلى الطبقات الأعلى.

بعض المحددات الاجتماعية للبناء الطبقي:

أ- الأوضاع الحضارية وطبيعتها:

تحدد الأوضاع الحضارية التي مرت بها الشعوب طبيعة النظام الطبقي بها، ومن هذه الأوضاع الغزو الاستعماري، فقد كانت الجيوش الاستعمارية التي تغزو مجتمعات تتخذ لنفسها غطاء ثقافيا خاصا يميزها عن بقية الشعب المغلوب، وبذلك تتكون من رؤساء

الجيش الغالب طبقة اجتماعية تعمل دائما على الاحتفاظ بامتيازاتها بوسائل كثيرة مثل الألقاب والأحياء الخاصة والترفع عن الشعب والزواج من بعضهم والزى الخاص ووسائل الانتقال والعادات التقاليد واللغة الخاصة، والقيم التي تحدد الحدود الثقافية للطبقة .

ب- المحددات الاقتصادية وخصائصها :

تحدد طبيعة النظام الاقتصادى السائد شكل النظام الطبقي حيث ان الظروف الاقتصادية هي التي تحدد نوع التعليم الذي يمكن أن يتلقاه الفرد في المجتمع وبذلك يتحدد نوع المهن التي يحترفها وتحدد المهن اسلوب الفرد في الحياة الاجتماعية ومركزه الاجتماعي العام . وليس الغنى والفقر وحدهما دليلا على الطبقة ، فإن الغنى يعني حصول الانسان على دخل اكثر من متوسط دخل أفراد الطبقة ، وكذلك الفقر معناه أن الانسان يحصل على دخل اقل من متوسط دخل افراد طبقته . وقد يحدد الدخل مستوى المهارة والتعليم الذي يحصل عليه الفرد داخل مهنته ولكن العامل الاقتصادي ذو أثر في تكوين الطبقات الاجتماعية من حيث أن امتلاك وسائل الإنتاج قد جعل بعض الناس يحصلون على دخل كبير نتيجة عمل الآخرين الذين لا يملكون سوى قوتهم على العمل . ومن ثم فقد أدى فائض القيمة إلى تراكم الثروة عند مالكي وسائل الإنتاج بينما استمر الباقون فقراء . وبذلك تكونت في كل مجتمع طبقتان متميزتان : طبقة الأغنياء ، وطبقة الفقراء وبفضل

قوانين اليراث وجمود النظم الاجتماعية أصبح الطفل يرث طبقته عن والديه وبالتالي يرث وضعه الإقتصادي والاجتماعي . وكانت تنقسم طبقات المجتمع تنقسم إلى طبقة الملاك وطبقة الأرقاء ثم تحولت الأولى إلى طبقة البرجوازية ، وتحولت طبقة رقيق الأرض إلى طبقة العاملين في الزراعة وهكذا أدى النظام الإقتصادي إلى تقسيم المجتمع إلى طبقات تحددها في الغالب علاقات الإنتاج عند ماركس .

بعض الاتجاهات النظرية في دراسة البناء الطبقي :

لعل دراسات البناء الطبقي قد نتجت عن عدد من المصادر الفكرية للاتجاهات النظرية في البناء الطبقي :

١ - اتجاه الماركسية التقليدية :

ويركز هذا الاتجاه على المادية التاريخية الذي يقوم على مفهوم المادية الجدلية ومواده أنه " ليس وعى الناس هو الذي يحدد وجودهم ولكن على العكس ، أن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم . وتعني هذه المقولة أن الحياة المادية للمجتمع بكل ما تتضمنه من اعتبارات فلسفية ، وأخلاقية ، وقانونية ، ومشاعر ، وأمزجة ، وعادات ، وأنماط ونظم إنتاجية (بما تحده من قوى منتجة وعلاقات إنتاجية) .. هذه الحياة هي الوجود الاجتماعي الذي يترتب عليه بالتالي تحديد وعى الأفراد في مجتمع ما . ويرتبط بالوعى انقسام

Parsons حيث قدما اسهامات - يصفها البعض بأنها - رائعة في هذا المجال .

ويعتقد " سوروكين " أن التفاعل هو الوحدة التي ينبغي أن تحلل البنية الظواهر الاجتماعية . ويعنى التفاعل " أى حدث يؤثر فيه أحد الأطراف تأثيرا ملموسا على الأفعال الظاهرة أو إحالة الفعلية للطرف الآخر " . ويمكن أن تكون العناصر الداخلة في التفاعل أما فرادا أو مجموعات منتظمة من الكائنات البشرية .

وعلى ذلك فإن كل جماعة اجتماعية تمثل - من وجهة نظره - نسقا اجتماعيا . وتتميز هذه الجماعات الى طبقات في شكل هرمي ، ويتضح ذلك في وجود طبقات عليا ودنيا . ويرجع التدرج في جوهريه - كما يرى - الى توزيع غير متساو للحقوق والامتيازات ، والواجبات والمسئوليات ، والغنى والحرمان الاجتماعي والقوة والنفوذ الاجتماعي بين اعضاء المجتمع .

ويؤكد " سوروكين " أن الطبقة أو التدرج في المجتمع يتضح في الجوانب الاقتصادية والسياسية والمهنية سواء كان المجتمع شيوعيا أو رأسماليا ، أو كان منصوبا في دستوره على تساوى جميع افراده أو لا . ويرتبط بذلك أن أولئك الذين يشغلون الطبقة العليا في مجال ما ، يشغلون نفس الطبقة في مجال آخر ، والعكس بالعكس .

وتتضح حتمية ظاهرة التدرج في قوله أن " المجتمع غير المتدرج، والذي يتساوى فيه أعضاؤه مساواة حقيقية هو " خرافة " لم تتحقق في تاريخ البشرية .

أما " تالكوت بارسونز " فقد اختار " التقييم " معيارا للتدرج ، حيث تخضع له كل وحدات الأنساق سواء كانت مجتمعة أو منفردة ، كما أنه يؤدي إلى استقرار الأنساق الاجتماعية .

وفي تفسيره لهذا المعيار - التقييم - يوضح " أننا حين نتعامل مع الرتب الاجتماعية فإن التقييم المعنوي ، هو في الحقيقة ، ذو السيطرة الضمنية ، ويعنى ذلك أن عملية الاحترام والقبول التي يحوزها شخص ما هي عملية معنوية بحتة .

ويشير مفهوم " الطبقة " عند بارسونز " إلى أنها " نوع من الوحدات المتقاربة ، لها مكانات يقتسمها أعضاؤها داخل إطار التدرج ، ويكون لهؤلاء الأعضاء مكانات متساوية تقريبا . وعلى هذا فإن المكانة الطبقيّة للفرد هي تلك التي يشترك فيها مع الأعضاء الآخرين المنتمين إلى وحدة متقاربة فعالة " .

وعلى ذلك فلا مجال - في رأيه - للصراع الطبقي - حيث تنتفي الحتمية المتعلقة بالعامل الواحد ، وتحل محلها فكرة تساند مجموعة المتغيرات . ويتحدد موقع المحك الاقتصادي أو ترتيب الأفراد طبقا

ليواقعهم من وسائل الانتاج مايسميه "بارسونز" البناء المقتن أو التنظيمى للأفكار المعنوية .

وهكذا تتحدد الطبقة فى البنائية الوظيفية على اساس عدد من المؤشرات كالمهنة ، التعليم ، ومستوى المعيشة ، الدخل ، الثروة ، الحقوق والواجبات .. الخ . كما أنهما ظاهرة طبيعية فى جميع المجتمعات البشرية .

وإذا كان أنصار المدارس النقدية من علماء الاجتماع المعاصرين قد هاجموا الماركسية التقليدية، فقد هاجموا ايضا البنائية الوظيفية على اساس عدم قدرة مقولاتها على تفسير أحداث الصراع والتغير الاجتماعى فى المجتمعات الرأسمالية المعاصرة ، وعلى تفسير احوال مجتمعات العالم الثالث، وبنظرتها الى مسألة الطبقات الاجتماعية نظرة طبيعية ومن ثم فانيا تودى الى اقرار الانساق ، وبتقليلها من قيمة المتغير الاقتصادى كمحدد طبقى .

المراجع

المراجع العربية:

- ١- أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، ط ١، الاسكندرية، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥.
- ٢- أحمد رأفت عبد الجواد: مبادئ علم الاجتماع. دار الشروق ١٩٨٢.
- ٣- أحمد فؤاد الأهواني: القيم الروحية في الاسلام، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الاسلامية، وزارة الأوقاف، ١٩٦٢.
- ٤- أميرة حلمي مطر: مقدمة في علم الجمال، دار النهضة العربية، بزنون تاريخ.
- ٥- بطرس بطرس غالي، خيرى محمود عيسى: المدخل في علم السياسة، الأنجلو المصرية، ١٩٦٦.
- ٦- بو تومور: تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة محمد الجوهري وآخرون، ط ٥، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١.
- ٧- توفيق مرعى وأحمد بلقيس: المسر في علم النفس الاجتماعي، الأردن، عمان، دار الفرقان، ١٩٨٤.

- ٨- جان سنير وآخرون: حول غمط الانتاج الأسوي، ترجمة جوزج طرايش، المكتبة الاشتراكية، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٣.
- ٩- جمال مجدى حسانين: مبادئ علم الاجتماع، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٠.
- ١٠- ج. اسبيوف: قضايا علم الاجتماع، دراس سوفيتية نقدية، علم الاجتماع الرأسمالي، ترجمة سمير نعيم أحمد وفرج أحمد، دار المعارف، ١٩٧٠.
- ١١- حامد مصطفى أبو حمرة: التطور التكنولوجى والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، دراسات سكانية، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، ١٩٧٨.
- ١٢- حسن الساعاتى وآخرون: تعاطى الحشيش كمشكلة اجتماعية، أعمال الحلقة الثانية، المركز القومى للبحوث، الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٦٣.
- ١٣- سمير نعيم أحمد: أسس علم الاجتماع، كلية الآداب جامعة عين شمس، ١٩٨٠.
- ١٤- سناء الخولى: مدخل إلى علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.

- ١٥- عبد الباسط عبد المعطى: البحث الاجتماعى، محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.
- ١٦- عبد الباسط عبد المعطى: في نظرية علم الاجتماع، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٣.
- ١٧- عبد الباسط محمد حسن: أصول البحث الاجتماعى، مكتبة وهبة، ١٩٨٠.
- ١٨- عبد الحميد لطفى: علم الاجتماع، القاهرة، دار المعارف، ط ١٠، ١٩٨٧.
- ١٩- عبد الهادى الجوهري: أصول علم الاجتماع، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، ١٩٨٤.
- ٢٠- عطية محمود هنا: القيم دراسة تجريبية مقارنة، كتاب قراءات في علم النفس الاجتماعى لويس كامل مايكه، مؤسسة المطبوعات الحديثة، القاهرة.
- ٢١- على لطفى: دراسات في تنمية المجتمع، المطبعة الكمالية، القاهرة، ١٩٧٣.
- ٢٢- غريب سيد أحمد وآخرون: المدخل إلى علم الاجتماع، الاسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، ١٩٧٥.

٢٣- فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية، مع دراسة ميدانية،
دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة،

١٩٦٩.

٢٤- محمد ابراهيم كاظم: القيم السائدة بين الشباب من معلمى
المرحلة الابتدائية في جمهورية مصر العربية،

١٩٧٠.

٢٥- محمد أحمد بيومى: محاضرات في علم الاجتماع، الاسكندرية،
دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٠.

٢٦- محمد عاطف غيث: علم الاجتماع، دار المعارف بمصر،
١٩٦٣.

٢٧- محمد عاطف غيث: علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة
الجامعية، ١٩٨٤.

٢٨- محمد على محمد: تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات
انعاصرة، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية،
١٩٨٣.

٢٩- محمد عبد السميع عثمان: دور التربية في مواجهة تغيرات الـقيم
الاجتماعية المرتبطة بتنظيم الأسرة في المجتمع
الريفى، دراسة حالة، المركز الدولى الاسلامى
للدراسات والبحوث السكانية، جامعة الأزهر،
القاهرة، ١٩٧٩.

٣٠- محمد عبد السميع عثمان، وعلى الكاشف: علم الاجتماع العام، القاهرة، ١٩٩٤.

٣١- محمد محمود الجوهرى، عبد الله الخريجي: طرق البحث الاجتماعى، دار الثقافة للتوزيع والنشر، القاهرة، ١٩٨٢.

٣٢- مصطفى الحشاش وآخرون: أصول علم الاجتماع، القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربى، ١٩٦٢.

٣٣- مصطفى الحشاش: المدخل الى علم الاجتماع، الكتاب الثانى، الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٦.

٣٤- مصطفى الحشاش: دراسة المجتمع، القاهرة، الانجلو المصرية، ١٩٦٨.

٣٥- مصطفى فهمى: التوافق الشخصى والاجتماعى، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٧٩.

٣٦- مصطفى فهمى: الصحة النفسية، دراسات فى سيكولوجية التكيف، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٧٦.

المؤلفون:

٣٧- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، زيادة السكان فى الجمهورية وتحدياتها للتنمية، مرجع رقم

١٦/٢٠٠٦ نوفمبر ١٩٨٦.